د. محمد حسين أبو العلا

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية في فكر المثقف



مكتبة مدبولى

اهداءات ٢٠٠٤

الدكتور/ محمد حسين أبو العلا
القاهرة

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية فى فكر المثقف

الــكـــتـــاب : ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية فى فكر المثقف

الـتـــألـيـف : د. محمد حسين أبو العلا

الـطـبـــعـــة : الأولى عام ٢٠٠٤

الـنـاشـــــر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقـــم الإيـــداع : ٢٠٠٣/٢٠٣٨٤

الـتـرقـيـم الـدولى : ISBN: 977-208-456-2

د. محمد حسين أبو العلا

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية فى فكر المثقف

الناشر
مكتبة مدبولى
2004

مقدمة:

يثير مفهوم العولمة Globaliztion على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأت في إطار الدراسات الاقتصادية، وامتدت الى ميادين علمية أخرى كالاجتماع والسياسة والبيئة والإعلام والثقافة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوعا كبيرا له طابع كوني جعله محل اهتمام ونظر كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية نحو استقصاء مساراته وانعكاس هذه المسارات على أرضية الواقع المعاصر، مما خلق نوعا خاصا من الجدل الدائر المنبثق عن تضارب المصالح والأهداف القائمة على رؤية أحادية تجاه مفهوم متعدد الأبعاد متشعب الأنماط هو مفهوم العولمة.

ويذكر Ronald Robertson أن المهمة الأساسية للنظرية الاجتماعية هي تفسير مسارات العولمة بصور متعددة الأبعاد ومعالجة مشكلة النظام الكوني مع وجود حساسية خاصة نحو أبعادها الثقافية وتقديم إطار تحليلي يمكن أن يؤول ردود الأفعال العديدة تجاه العولمة ويتغلب على قيودها الخاصة ، وأيضاً تحليل العولمة من ناحية موضوع الحداثة ومن خلال نقد نظرية الأنظمة العالمية وتناولها للثقافة.

ولقد جعل المنظرون الاجتماعيون في القرن التاسع عشر من أمثال أوجست كونت A.Conte وسان سيمون Saint-Simon وكارل ماركس K.Marx ما يسميه كثيرون الآن بالعولمة محور عملهم التحليلي وكذلك السياسي حين ساد اعتقاد على مستوى الجبهة السوسيولوجية بأن الرأسمالية آخذة بالتوجه نحو توحيد العالم اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

وفي العقد السادس من القرن العشرين سادت في الفكر الغربي إرهاصات حول العولمة اتخذت متجهين متقاربين: أولهما علمي والآخر أيديولوجي.

مقدمة

بالنسبة للمتجه الأول: ورد في إطار العلوم الاجتماعية وبخاصـــة مـــع موجة الاهتمام بعلم اجتماع البني الاجتماعية والدولية Sociology Of Global And International Styuctures And Processes. كما عبر عنه لاجوس Lagos (١٩٦٣) وجـــالتونج Galtung (١٩٦٦) وهوروفيتـــس Horowitz (١٩٦٦) ومور Moore وروبرتسون Robertson (١٩٦٨) وجندر فرانـــك A .G Frank (١٩٦٩). وبارسونز T. Parsons (١٩٧١) وجرى تطويـــره بصورة واضحة فيما يتعلق بموضوعات التنمية والتصنيـــع والتحديـــث التـــي اختيرت بشكل أكبر على المستوى الكوني وكانت قبل ذلك تتم دراستها إما علـــى المستوى المحلى أو القومي.

أما المتجه الثاني: الأيديولوجي فقد مارس نقاشا عميقا حـــول ديناميـــة النظام الرأسمالي والمدى الفائق الذي يمكن أن يحققـــه بفعـــل الثـــورة العلميـــة التكنولوجية وتم في إطاره صوغ منظومة مفاهيمية من قبيل مفهوم (المجتمع مـــا بعد الصناعي) Post Industrial Society لدانيال بيل D. Bell ، ومفـــهوم (مجتمع الوفرة) Affuant Society لجون جالبرت J. Galbraith ومفـــهوم (القرية الكونية) The Global Village لمارشال ماك لوهان M. Mcluhan ، ومفـــهوم (عصـــر التكنـــترون) The Technotronic لبريجنســـكى Z. Brezezinski وكلها تصب في مجرى التبشير بازدهار النظام الرأسمالى.

وعلى ذلك فالمشكلة السوسيولوجية عند منظري العولمـــة هـــي إدراك السياق الذي تحدث فيه مثل هذه الالتقاءات وإدراك الخطوات والصراعات التـــي تتجه نحو الموقف الكوني.

: ولقد ارتبط مفهوم Globalization بنسق الثقافة الأنجلو سكسونية وهو المفهوم الأكثر تداولا لدى الباحثين في الدراسات الأكاديمية وغـــير الأكاديميـــة فضلا عن أنه المفهوم الممثل لرؤية استراتيجية كاشفة عن سياسات أكبر الـــدول تمثيلا للنظام الرأسمالى وهى الولايات المتحدة الأمريكية الساعية نحو فرضـــه

وتقنينه وبرمجته مستهدفة إعادة تنميط وتشكيل العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا وفق مصالحها.

ويؤكد "برهان غليون" أن سيطرة الولايات المتحدة على سياسة العولمة الدولية لا تنبع فقط من قوة الإرادة التي تبرزها للهيمنة الدولية ولكن لأنها تتحكم فعلا بالنصيب الأكبر من الاستثمارات والتجديدات في مجال التقنية وتملك القسط الأكبر من الموارد الأساسية للقوة بحيث لا تعادلها اليوم أي قوة عالمية أخرى منفردة، إن هذا التحكم وتلك الملكية هي التي تفسر موقع السيادة الكبرى الذي تحتله.

والسؤال الذي يستوجب الطرح هنا: ما هو موقف الدول النامية أو دول الجنوب في ظل سيادة إجراءات العولمة وعملياتها التي تجسدها ممارسات النموذج الأمريكي؟ وأي مستوى من الوعي النقدي يمكن أن يدفع بهذه الدول النامية نحو تحديد استراتيجية تتواجه بها مع سياسات العولمة دون أن تدفع باقتصادياتها في اتجاه أزمات حادة تفقدها ما حققته من محصلة سنوات التنمية أثر التغيرات الملحوظة في السوق العالمية؟

يرى "رمزي زكى" أن العولمة في حالة البلاد النامية يجب أن يكون لها مضمون تنموي بمعنى أن تقاس نتائجها بمعيار كلى وهو مدى فاعليتها في الانتقال بالاقتصاد الوطني وخفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم الفني والارتفاع بمستوى معيشة الناس وخفض فجوة المواد المحلية وزيادة الاعتماد على الذات واحتواء أزمة المديونية الخارجية، ويجب في هذا الخصوص تطوير معايير وطنية مركبة تقيس فاعلية العولمة من منظور مصلحة البلد النامي وليس من منظور مصلحة رأس المال المالي الدولي.

وبالتالي هل تطرح العولمة باعتبارها تحديا حضاريا -في المقابل- على الدول النامية توجه آخر يكون أكثر فاعلية وتأثيرا من العولمة ذاتها لاسيما وأن ظهور العولمة لم يكن محض صدفة عارضة لا تخضع للشرطيات المنهجية؟ ...

وهل يعني ذلك بالضرورة أن عملية العولمة التي أصبحت تحيسط بالمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للدول وتعقد شبكة من الاتصالات عبر الكرة الأرضية تعد بدورها حتمية تاريخية بعد الفصل الحاسم للصراع بين المنظومة الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية؟ مع الأخذ في الاعتبار كما يتصور الباحث أن العولمة لم تأت من خارج السياق التاريخي للإنسانية بل برزت وبشكل منطقي على أثر مفهومات أخرى سبقتها مثل العالمية، الكونية، الكوكبية، على ما بين هذه المفهومات وبين العولمة من خلاف جذري يعكسه مدى الاستدلال حين الخضوع للدراسات العلمية الرصينة حول هذه المفاهيم.

وانطلاقا من ذلك فرغم ما يشاع عن العولمة كمفهوم وظاهرة تتضارب حولها الآراء والتوجهات، إلا أن الباحث المدقق يستطيع - في اطار صعوبات عديدة- أن يقيم للعولمة حدودا يمتنع معها الخلط في إطار ما تقتضيه الدراسة العلمية الجادة، وتنبني هذه الحدود على وجود الآليات الفعلية المتحققة للعولمة، وبالتالي ينبني أيضا المفهوم الإجرائي المستخدم على تلك الآليات وليس على الخوض في أغوار النظريات المتعددة التي تنحصر داخل مفهومات تنطلق من الأرضية الفكرية التي تقوم عليها تلك النظريات، وعلى ذلك يمكن فهم العولمة من خلال ميكانيزمات العولمة ذاتها وخارج محاولات الهيكلة القائمة في جانب كبير منها على مدى التشيع والمهادنة أو مدى الرفض والمناهضة. وسوف يقتصر هذا البحث في دراسة ظاهرة العولمة على مرحلة صعود هذا المصطلح الى أرضية الدراسات المحلية والعالمية استنادا الى أنه من غير المنطقي دراسة كل المراحل التاريخية التي شهدت نوعا من المد الرأسمالي تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، وأصبح الباحثون الآن يقرنون بينها وبين مفهوم العولمة على اعتبار أنه يمثل امتدادا حقيقيا لها، اذ تؤكد كثير من التوجهات النظرية أن العولمة ظاهرة قديمة ذات مضمون ثابت وممثلة لتيارات النظام الرأسمالي الذي سوف ينتهي تماشيا مع حركة التاريخ، ذلك أن مفهومها في إطار هذه التوجهات

ينطوي على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم فـــي مجـــالات تبـــادل الســـلع والخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال، لكن في التصور العلمي للباحث يـــرى أنها وان كانت ظاهرة قديمة فان وسائلها وتقنياتها في هذه الحقبـــة التاريخيـــة أصبحت محققة لدرجة من التفوق التكنولوجي والمعلوماتي لم تكن قد توافـــرت من قبل وبالتالي يعتبرها الباحث ظاهرة جديدة تتلاقى آلياتها وميكانيزماتها مـــع متغيرات الظرف التاريخي المعاصر ومعطياته.

إن إشكالية دراسة العولمة تتجسد في القراءة المستفيضة لأدبيات الفكـــر الغربي المعاصر والتي تبرز كما كبيرا من التساؤلات وتثير نوعا خاصا مـــن الجدل النقدي حول العولمة هل هي تعبير عن:

(١) أزمات وتناقضات النظام الرأسمالى ذاته، فعلى الرغم من أنـــها تبـــدو دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالى ما بعد الحداثي بعـــد فقـــدان أنسنة الحداثة إلا أن ذلك في حد ذاته يشير الى فقدان النظام الرأســـمالى قيما إنسانية سادت مرحلة التقدم المادي أي مرحلة الحداثة التي يرمـــز لها بموت الإنسان.

(٢) . أزمة الشعور بفقدان الذات المركزية داخل المركز الرأسمالى ذاته، مـــن ثم تعد العولمة معبرة عن صياغة فكرية أيديولوجية مســـتحدثة مغلفـــة بالمبادئ الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحرية الكاملة علـــى كافـــة الأصعدة الدولية وتحقق هدفها في الهيمنة عابرة القوميـــات. والعولمـــة بهذا المعنى هـــي صياغـــة جديـــدة لإعـــادة المركزيـــة الرأســـمالية Recentralization في شكل جديد مستحدث.

(جـ) محاولة نشر حضارة السوق المعولمة Global Commodation وهـــى بذلك تعبر عن سيادة نمط التشيؤ حيث العمل على تحويل كل شئ الـــى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

وعلى ذلك يطرح "روزناو" منظومة متكاملة من التساؤلات المتشابكة حول العولمة والمنطوية على قضايا ترتبط بالمستقبل الكوني، وبالتالي تكون هناك ضرورة ما لمحاولة مشتركة بين دول الشمال والجنوب نحو إيجاد صيغة للتعامل واستراتيجية محققة لأهداف وسياسات كل منهما. وعلى رأس هذه التساؤلات:

ما هي العوامل التي أدت الى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل يرجع هذا الى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تكنولوجي أم من خلال الأزمة الايكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتحاد كل هذه العوامل أم أنه لا يزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص وبين المحلى والخارجي وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الأغنياء والفقراء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية.

إن إشكالية العولمة تكمن في صعوبة التوصيف الكلى لها والذي تعكسه العديد من التساؤلات التي تختلف في مضمونها ومحتواها طبقا لاختلاف طبيعة المدخل العلمي إليها وأيضا طبقا لاختلاف القاعدة الفكرية وبالتالي تخلق معيارية الحكم على الظاهرة اتجاهات متباينة لدى المثقفين والساسة والأكاديميين قد تصل الى حد التناقض والازدواج عند التقييم الموضوعي المطلق.

فلقد تعددت هذه الاتجاهات نحو العولمة في أرضية الفكر الغربي والعربي على السواء ولكنها تتمحور بين الرفض والتأييد والموقف النقدي

التحليلي. فعلى المستوى الأول كانت هناك اتجاهات تتبنى موقف ضـــدي مـــن العولمة يمثله "إدوارد لوتواك Edward Lotwak"، "روبرت رايش Robert Rysh"، "ادجار بيزاني"، "نعوم تشوميسكي"، وفي المقابل كانت هناك اتجاهـــات مؤيدة بإطلاق للعولمة ويمثلها "توماس فريد مان"، "فوكوياما".

أما المستوى الثاني فقد كانت هناك محاولة لتصنيف اتجاهات المثقفيـــن العرب نحو العولمة قدمها "السيد ياسين": هناك اتجاهات رافضة بالكامل وهـــي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، وهناك اتجاهات تقبل العولمة دون تحفظـــات باعتبارها لغة العصر القادم وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطـــرة لبعـض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة.

وعلى كل ذلك تنعقد إشكالية هذا البحث في دراسة اتجاهـــات المثقفيـن المصريين نحو العولمة باعتبارها ظاهرة معاصرة تبلورت معالمها ومظاهرهـــا في العقد الماضي. ثم دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين هـــذه الاتجاهـــات فـــي توافقها وتأييدها أو معارضتها ورفضها وبين النسق القيمي للمجتمع المصـــري، هل تؤصل هذه الاتجاهات للنسق القيمي للمجتمع المصري أم تؤصـــل وتتبنـــى النسق القيمي للعولمة؟ وهل من الضروري أن يكون هناك تناقض بين النســـق القيمي للمجتمع المصري ونسق قيم العولمة؟ أم أن عمليات التفاعل بين الأنساق القيمية هي السمة الغالبة؟ مما يستثير الدافع العلمي في اتجاه البحث الجاد داخـــل إطار تأثيرات العولمة وتشكيلها لاتجاهات المثقفين نحوها، ولما كـــانت فئـــات المثقفين تمثل إحدى الركائز المنوط بها تأصيل قيم ثقافية واجتماعية وسياســـية وبيئية جديدة بل والحفاظ على قيم أخرى تعد بدورها مكون أساسي من مكونات الهوية، فعلى الجانب الآخر نجد أن هناك دورا هاما نحو مجابهة القيم المضـــادة وبالتالي يكون التساؤل المحوري هو: ما هو موقف المثقفين من التأثيرات الحادة للعولمة على منظومة القيم والمجال البيئي في المجتمع المصري؟ وهل يختلـــف موقف المثقف المصري تجاه هذه التأثيرات باختلاف انتماؤه الفكري؟

مقدمة

يرى "عبد الباسط عبد المعطى" أن من شروط فاعلية المثقف العربي تعميق القيم الضرورية للتفاعل الإيجابي مع العولمة.

وعلى النقيض من ذلك يؤكد "عبد الوهاب المسيرى" أن الغرب أدرك أن هناك نخب محلية كبيرة مستعدة للتعاون معه وبالتالي أصبح التعاون معها أرخص بكثير من الدخول في حروب.

ومن هذه الرؤية وتلك تتسع الهوة في النظر الى العولمة من حيث أهدافها وأدواتها واستراتيجية التعامل معها كقضية خلافية متفردة ليست على غرار قضايا أخرى كثيرة. وأيضا لما كان لمفهوم البيئة نوعا من الخصوصية المكانية فان هذا المفهوم قد أصبح الآن له درجة كبيرة من العمومية من حيث سرعة التأثير والتأثر أو سرعة الانفتاح على البيئات الأخرى ومحاولة التكيف معها أو تدميرها، فهل يعنى تصدير التلوث أو الاستحواذ على الموارد الطبيعية أثرا من الآثار الإيجابية للعولمة على التوازن البيئي؟ أم أن هذا التوازن يستدعى بذاته استراتيجية علمية جادة لتحقيقه ثم الحفاظ عليه بإقامة وسائل التواجه التي تحقق نسق بيئي متكامل أصبح يمثل مطلب اقتصادي اجتماعي وسياسي للدول.

ويدور الشق الثاني من البحث حول تساؤل مهم هو: هل اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة ذات علاقة ارتباطيه بالمجال البيئي للمجتمع المصري؟ وبمعنى آخر هل ترتبط اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة بخصوصية البيئة أم بعولمة البيئة؟

لا سيما وأن المجال البيئي المحلى والعالمي قد أصبح يمثل إشكالية كبرى من حيث الآثار والانعكاسات السلبية المنصبة على هذا المجال أثر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بما أخل بمفهوم الأمن البيئي والذي أصبح يعد بدوره ضمن الأهداف المنشودة التي تسعى الدول والحكومات نحوها، من هنا فان الأخذ بسياسة الأمن البيئي ضرورة ملحة لذا فمن المستحيل توقف الإنسان عن

التنمية في حين أن التنمية بدون مشاركة وقرار سليم ووعى ودراسة وتربية وتعليم ستؤدى الى تدمير البيئة.

ويؤكد "أنور مغيث" في بحثه (أزمة البيئة وحوار الثقافات) أن أزمة البيئة لا تطرح على الثقافات اتفاقا على الحد الأدنى كما هو الحال عند حوار القوى السياسية المختلفة ولكنه اتفاق على الحد الأقصى أي على المبادئ الكبرى وعلى حق الإنسان وباقي الأحياء في العيش في كوكب ملائم. وتحت هذا الحد الأقصى تختلف وتتنوع الاعتقادات والممارسات الفكرية والسياسية والاقتصادية، ويؤكد أيضا أن الاتكاء على العولمة لتعميم نمط الحياة الغربية ذي الاستهلاك المتسارع سيكون وبالا على الإنسان والطبيعة.

وبالتالي يحاول هذا البحث -ليس فقط- تعميق دراسة آليات ظاهرة العولمة كأهم وأبرز الظواهر المعاصرة وإنما دراسة أبعادها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية على أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وذلك من خلال التعرف على اتجاهات عينة عمدية مختارة تمثلها فئات من المثقفين باعتبارها أهم الفئات الاجتماعية نظرا لما تمتاز به من نزعتها القوية نحو الفكر النقدي الذي يعتبر من أهم الوسائل في دراسة ظاهرة معقدة متشابكة كظاهرة العولمة التي أسهمت بدورها في ظهور فعاليات جديدة على كافة الأصعدة والأنحاء، نشير منها الى ما أحدثته العولمة من تنميط Uniformalisation في سلوكيات البشر وثقافاتهم وبالتالي تغير الأذواق والعادات وصياغة نمط استهلاكي بل نمط قيمي مغاير تؤيده ثورة اتصالية كبرى، ومن هنا فلا مناص من طرح تساؤل مهم هو: نحو أي متجه تسير تنويعات العولمة؟ ونحو أي متجه تكون رؤية المثقفين لها؟

ومن هنا كان أيضاً تناول ظاهرة العولمة في المحيط الدولي والمحلي بالبحث والتمحيص ورصد التغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فضلا عن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاستراتيجية الممثلة للانعكاسات المباشرة

لهذه الظاهرة، ومن ثم التعرض بالتحليل لموقف فئات المثقفين من هذه التغيرات وأثارها الممتدة على الأنظمة والسياسات والأنساق القيمية والنظم البيئية أيضا.

لذا جاء اهتمام الباحث بدراسة قضية العولمة فى إطار متغيرات البحث مؤسسا على مبدأ سوسيولوجى هو أن تغير القيم أو تخلخلها أو عدم اكتساب أنماط جديدة منها قد يسهم بشكل ما في زيادة كم المشكلات الاجتماعية إضافة الى المؤشرات الداعمة والمؤكدة لملامح تدمير البيئة واختراقها بما يهدد وجود الإنسان.

إن المنطلق الأساسي لدراسة ظاهرة العولمة وتأثيراتها على المنظومة القيمية والمجال البيئي يأتي من أن العولمة تمثل في ذاتها اتجاه يستند الى مجموعة من القيم المتعارضة مع قيم إنسانية كثيرة، فإذا كانت العولمة ونسقها القيمي تدور حول التوحد على كافة الأصعدة والمستويات، فان ذلك ينتفي مع مفهوم القيم بشكل عام إذ أن القيم في مجملها لها طابع من الخصوصية يجعل لكل مجتمع قيمه التي تتفاوت داخل هذا المجتمع ذاته وما أفراده أو صفوته إلا نتاجا ملموسا لهذه القيم فضلا عن أن كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لا تتطلب منطقيا أن يعيش البشر مستوى قيمي موحد.

ويشتمل هذا البحث علي **تسعة فصول. الأول:** الإطار النظري للبحث، ويضم **سبعة فصول** تناول **الفصل الأول:** موضوع البحث ومشكلته وفروضه وأهميته وأهدافه الأساسية، وقد تعرض **الفصل الثاني** لمفاهيم البحث والتعريفات الإجرائية، كما تناول **الفصل الثالث:** الدراسات السابقة ويشمل مجموعة من الدراسات التي تضمنت مفردات بحثنا الراهن عن المثقفين، العولمة، القيم، والبيئة ثم التعقيب علي هذه الدراسات بشكل أوضح النقاط المشتركة بينها في التحليل، كما أوضح ما انتهت إليه من نتائج كانت علي درجة كبيرة من التطابق، في حين طرح **الفصل الرابع:** المثقفون والعولمة.. قراءة في دلالة العلاقة. رؤية تحليلية للإشكالية الفكرية للمثقف مع العولمة في اطار مناقشة وضعية الفكر

العربي وموقفه من بعض القضايا الفكرية المعاصرة خلال السياق التاريخي للعولمة بما يكشف علي الصعيد النظري محاور أزمة المثقف، بينما ركز **الفصل الخامس:** الأسس الفكرية والمعرفية لظاهرة العولمة علي تاريخية ظاهرة العولمة، وأنماطها وآلياتها وعلاقاتها بالنموذج الأمريكي والأسباب الموضوعية لبروزها وموقف العالم العربي في التعامل مع هذه الظاهرة، مع التعرض أيضا للاستراتيجية المصرية في التواجه معها اضافة الي تحليل لأطروحة نهاية التاريخ وأطروحة صدام الحضارات باعتبار أنها أطروحات تبريرية لهذه الظاهرة، أما **الفصل السادس:** العولمة وأنساق القيم (منظور منهجي) فقد قدم رؤية نقدية فى اشكالية القيم وتوجهاتها في المدارس الاجتماعية المختلفة مشيرا لطبيعة التغير والثبات في المنظومات القيمية، من ثم التعرض الي التحولات والتغيرات التي طرأت علي نسق القيم المصري وفاعلية ظاهرة العولمة مع هذا النسق فى إطار العلاقة الجدلية بين هذه الظاهرة والتهميش القيمى، أما **الفصل السابع:** العولمة والمنظومة الايكولوجية في مصر. فقد تناول ملامح الأزمة الايكولوجية من منظور عالمي ومحلي وإسهام النموذج الأمريكى فى تكريس هذه الأزمة ثم التعرض لفاعلية آليات العولمة في النظام البيئي المصري واشكالية العولمة أيضا مع السياسات البيئية المصرية.

أما **الفصل الثامن** فيتناول الإجراءات المنهجية للبحث مستعرضا منهج البحث وعينة البحث وأدواته، كما قدم **الفصل التاسع** عرض وتحليل وتفسير لنتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بعدد من المتغيرات التابعة للاختبارات المستخدمة.

وأخيرا ينتهي البحث بملخص موجز تستعرض اطاره النظري وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية.

وبهذا يرجو الباحث أن يتحقق الهدف من إجراء هذا البحث وأن يكون بداية جادة وحقيقية ومقدمة لأبحاث أخري تضيف في مجالات البحث العلمي بما

يحقق تقدم وتطور المجتمع، وكذلك يرجو الباحث أن يكون هذا البحث خطـــوة علي الطرق الصحيح وإضافة جديدة ثرية في علم الاجتماع الذي تتســـع آفاقــه دائما لدراسات أخري عديدة.

الفصل الأول: موضوع البحث ومشكلته وأهميته وأهدافه

تمهيد:

- موضوع البحث.
- مشكلة البحث وفروضه.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث الأساسية.

تمهيد:

يعتبر التصميم المنهجي للبحث أمرا ضروريا في مختلف البحوث الاجتماعية، ويتطلب هذا التصميم بلورة المشكلة وصياغتها صياغة دقيقة وتحديد نوع الدراسة ومناهج البحث والأدوات اللازمة لجمع البيانات وطريقة معالجة هذه البيانات من حيث التحليل والتفسير مع مراعاة الزمن المناسب لإجراء البحث واستبعاد جميع العوامل والظروف غير المرغوب فيها والتي تؤثر في سير الدراسة. وبالتالي تعد مشكلة البحث في إطار تجديد النظريات العامة وتطور المنهجيات الناجمة عن تقنيات البحث المعاصرة من أهم الخطوات في البحث العلمي بصفة عامة، إذ تؤثر تأثيرا ينعكس على مسار إجراءات البحث وخطواته. ويرى كثير من العلماء أن تحديد المشكلات هو أصعب بكثير من إيجاد الحلول المناسبة لها. وعند (جون ديوى) John Dewey أن المشكلة تنبع من الشعور بموقف غامض يتحدى تفكير الباحث ويدفعه نحو استجلاء غوامضه والكشف عنه.

ويعتبر عالم الاجتماع (فرانكلين . هـ. جدنجز) Franklin . H . Giddings هو أول من استخدم مصطلح الاتجاهات في أمريكا كما أن (وليم توماس) William Thomas هو الذي قدمه الى مجال علم النفس الاجتماعي. وتتجلى طبيعة الاتجاهات بصفة أساسية في مقاومة التغيير إذ أنها لا تستجيب لبعض الحقائق الجديدة تأسيسا على أن الأفراد لا يغيرون اتجاهاتهم بسهولة نظرا لوجود العنصر المشاعري الذي يجعل تغيير الاتجاهات أمرا معقدا، ولما كان علماء الاجتماع والنفس يرون أن الاتجاهات غير منفصلة عن القيم لأنها لا توجد منفردة داخل الفرد ولكنها تتجمع حول بعضها البعض في شكل تكتلات متناسقة تسمى بأنساق القيم، فان الاتجاهات والقيم تعد من أهم الدوافع الاجتماعية المهيأة للسلوك، لكن لما كانت الاتجاهات والقيم متعلمة فإنها

عرضة للتغيير نتيجة التوصل لمعلومات جديدة إلا أنه يبدو أن الاتجاهات هـــي أكثر عرضة للتغير بينما القيم الأساسية أكثر ثباتا واستقرارا واستمرارا.

بينما تؤكد العلاقة الجدلية بين الاتجاهات والقيم ان حدوث التغـــير فـــي القيم لدى الأفراد والجماعات يكون نتيجة لعملية التغير الاجتماعي حيـــث يجـــد الفرد تعارض بين قيمه والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي حلـــت محل الظروف والأوضاع القديمة وأدرك الفرد عدم تناسب اتجاهاته مع قيمـه أو إذا وجد أن اتجاهاته تسير في اتجاه مضاد لقيمه فمنذ ذلك يكون التغيـــير فـــي الاتجاه مهما.

وانطلاقا من هذا تأتى مشكلة البحث الراهن في إطار الأسس والمعـــايير التي يتم بمقتضاها الاختيار السليم لمشكلة البحث والتي مـــن أهمـــها إحســـاس الباحث وشعوره المتحفز دائما نحو استقصاء مسارات الرؤى والأفكـــار التـــي تحرك اتجاهات المثقفين على اختلاف توجهاتهم الفكرية في علاقتها بالعولمـــة كظاهرة معاصرة تمثل تحديا خاصا مطروحا على المستوى المحلى والدولـــي، تحديا يستهدف توحيد الوعي وتوحيد القيم وأنماط الإنتاج والاستهلاك وطرائـــق السلوك في إطار سياسات الظرف الكوني، ذلك أن العولمة في معناها هي عملية حضارية معقدة أو تحولا تاريخيا ضخما تنبثق معه طريقة جديدة في التعامل مع الواقع ونمط مغاير في ممارسة الوجود الفردي والجمعي.

ويستلزم ذلك بالضرورة استقراء اتجاهات المثقفين نحو العولمة كظاهرة لها درجة ما من الخطورة علي بنية الواقع، وباعتبار هؤلاء المثقفين أصحـــاب ممارسات معرفية فضلا عن كونهم يمثلون المؤشر والمحك الأساسي في رســـم سياسات فكرية للتعامل معها والكشف عـــن مغزاهـــا واستكشـــاف إيجابياتـــها وسلبياتها والأسباب الموضوعية نحو صعودها، وبالتالي ينـــاقش هـــذا البحـــث إشكالية تحول المثقفين في اتجاه قيم العولمة أم في اتجاه تبنـــي وترســـيخ قيـــم المجتمع المصري من خلال منظور اتهم الفكرية ومناحيهم الأيديويوجية والتـــي

تتيح لهم رؤية وموقف يعكس اتجاهاتهم أيضا نحو المجـــال البيئـــي للمجتمـــع المصري في إطار اتجاهاتهم نحو العولمة.

ويؤكد "خلدون النقيب" إننا لا نعلم على وجه الدقة ما هو تأثير العولمـــة على تعديل قيم واتجاهات المجتمعات التقليدية وما بعد التقليدية ولا قدرتها على إحداث تحول ثقافـــي Cultural Shift فيها وحتى تستطيـــع أن تفعل ذلك فإننا نحتاج الى دراسات مسحية ميدانية لتحديد متغيرات العولمة وخصائصها بدقـــة أكبر مما هو متوافر الآن ولتوليد مؤشرات مقننة متفق على أوزانها النسبية.

وعلي ذلك ينطلق البحث في خط أكاديمي يقيـــم معياريـــات وضوابـــط ومحددات لظاهرة لها طابع انسيابي يصعب معه قولبتها وهيكلتها وتأطيرهـــا لا سيما مع توالي ملامحها المتجددة، وبالتالي أصبحت دراسة اتجاهات المثقفيـــن نحوها أمرا له وجاهته العلمية من الناحية النظرية والامبريقية على اعتبار أنـــها ظاهرة تمثل تحولا تاريخيا بمفهوم النقلة النوعية المعاصرة التي انقلبت معـــــها الأولويات واختلفت المرجعيات وتبدلت المنظومة المعلوماتية من حيث ارتباطها المباشر بالمشروع السياسي الأمريكي الجديد New American Political Project.

واذا كان المثقفون لديهم خلفية ابستمولوجية وقاعدة تنظيرية تدفع بـــــهم نحو تكوين اتجاهات إزاء كافة الظواهر الاجتماعية والاقتصاديـــة والسياســية والثقافية وهناك الآن ظاهرة هي الأكثر بروزا اجتمعت لها أبعاد متعـــددة مثـــل ظاهرة العولمة فكان لابد من استبيان اتجاهاتهم نحوها تأسيسا على أن التحليـــل والتنظير يعد عاملا مهما نحو تحريك الواقع، كما تكشف اتجاهاتهم نحو العولمة عن مدي العلاقة الطردية أو العكسية مع كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.

موضوع البحث:

يشير استعراض بعض الاتجاهات الفكرية في أدبيات الفكر الاجتماعي المعاصر الخاصة بظاهرة العولمة والممثلة علي وجه الخصوص للثقافة الأمريكية والفرنسية إلى رؤى ومواقف أيديولوجية متباينة من قبل المنظرين والمفكرين، منها ما يدلل علي محاولة تكريس العولمة ومنها ما يفندها كأطروحة فكرية أو كعملية، ومن تلك المحاولات كانت محاولة Robert Strausshop ففي كتابه (توازن الغد) يري أن المهمة الأساسية لأمريكا هي توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثقافة الغربية في مواجهة نمور آسيا وأي قوة أخري لا تنتمي للحضارة الغربية، فمهمة الشعب الأمريكي هي القضاء علي الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين وعلي أمريكا أن تضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بديلا للإمبراطورية الإنسانية.

وفي نفس الاتجاه كانت رؤية David Rothkopf من أن المصلحة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة تقتضي أنه إذا كان العالم يتحرك باتجاه لغة مشتركة فستكون هي اللغة الإنجليزية وأن العالم إذا كان يتحرك باتجاه معايير مشتركة في مجالات الاتصالات Telecommunication والأمان Safety والنوعية Quality فستكون هذه المعايير معايير أمريكية وإذا كان يجرى تطوير قيم مشتركة فإنها ستكون قيما يرتاح إليها الأمريكيون.

بينما "ميشيل كلوغ" يطرح رؤية مغايرة لهذا تماما فيقول: يتم النظر للعولمة علي أنها قادمة من أمريكا، بينما نحن نعتقد أننا مغزوون بوساطة العالم، في حين أن العالم يعتقد أننا نغزوه، فالعولمة ربما تكون بصدد جعل بقية العالم شبيها بعض الشيء بأمريكا لكن ذلك لا يدل علي أننا سنكون بشكل واع مؤسسي العولمة إلا لبعض الوقت، فالعولمة ستكون أكثر فائدة للولايات المتحدة

منها لبقية العالم ولا يوجد المشروع الأمريكي للعولمة أو لأمركة العالم، فكلما تقدمت العولمة للأمام صارت أقل تأمركا.

كما تساءل "سيرج لاتوش" S. Latouhe عن قدرة العولمة علي الاستمرار وعلي إعادة إنتاج نفسها في ظروف أصبحت القيمة الأساسية خلالها للمال وما ينتج عن جمعه من فساد يمثل سمة بنيوية ومؤكدة هيأها البروز الطاغي للشركات المتعدية الجنسية، والتهديد الذي تمثله تكنولوجيا خارج حدود السيطرة، وفساد النخب السياسية وتدني الشعور المدني ونهاية التضامن الذي نظمته دولة الرفاه والنمو الكوني للمتاجرين بالمخدرات مما يؤدي وبطريقة شبه آلية الى التحرك حول مصالح أنانية ومن ثم إلى أزمة أخلاقية.

وكذلك أيضا كان اتجاه كلا من "ريتشارد بارنت" R. Barnet و"جون كافاناج" Cavanagh نحو التنديد بالإمبراطورية الإمبريالية الممثلة في الشركات المتعدية الجنسية ودورها في تعميم البطالة والتضخم وتوريد الأغذية الفاسدة ونفايات الأطعمة والصناعات الملوثة للبيئة الى البلدان النامية وإيصالها ثلث البشر على الأقل الى درجة من الفقر باتوا معها محرومين من أي شئ.

ومن تلك المحاولات أيضا كانت رؤية الفيلسوف الفرنسي "جاك ديريدا" J.derrida المحتوية على عشرة اتهامات مباشرة للعولمة تحت مسمي (كوارث النظام العالمي المعاصر) وهي: البطالة، الإقصاء الجماعي لمواطنين بلا مأوى من كل مشاركة في الحياة السياسية، المنافسة الاقتصادية، عجز السيطرة علي تناقضات السوق الحرة، تفاقم الديون الخارجية، صنع الأسلحة والاتجار بها، توسع نشر الأسلحة النووية، الحروب الأهلية، ظهور الدول الشبحية للرأسمالية مثل: المافيا،وكالات المخدرات، وهيمنة الغرب علي تفسير وتطبيق القانون الدولي.

ولما كانت كل هذه الاتجاهات الغربية تعد كاشفة عن العمق المفاهيمي لظاهرة جدلية لها منطلقاتها النظرية علي الصعيد الأكاديمي والفلسفي فقد طرحت مفهوما جديدا في التاريخ الفكري الإنساني هو مفهوم النهايات الذي أفرز بدوره مفهومات جديدة مثل نهاية الإنسان، نهاية التاريخ، نهاية المثقف، نهاية الأيديولوجيا، نهاية السياسة، نهاية الجغرافيا، إضافة الى الجهود المكثفة التي يبذلها الباحثون حين الخوض في تفسير وتحليل ما بعد الحداثة وما بعد العلم والفلسفة، وما بعد الدولة ...... فهل يساعد ذلك علي تشكل نخب ثقافية عولمية عابرة للقارات والثقافات والدول والقوميات، نخب تحاول تصنيع هوية كونية بغض النظر عن الانتماء الثقافي والفكري أو القومي؟ في إطار ما يحدث في الوقت الراهن من ثورات متزامنة مترابطة هي الثورة السياسية التي تعنى الانتقال من الشمولية والسلطوية الى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وأيضا الثورة القيمية التي تعنى الانتقال من القيم المادية الى قيم ما بعد المادية وكذلك الثورة المعرفية التي تتركز في الانتقال من الحداثة الى ما بعد الحداثة.

وكذلك فان القراءة الأيديولوجية والنضالية للعولمة كما يؤكد "علي حرب" تتجلى بنوع خاص لدى المثقفين العرب والفرنسيين حيث تقرأ العولمة بتعبير التمركز والهيمنة أو الاستعمار والرأسمالية المتوحشة أو الاستغلال والغزو والاغتصاب عند "صادق جلال العظم" حيث يغلب على فكره الجانب الاقتصادي أو لدي "بيار بورديو" حيث يغلب علي تحليله البعد السوسيولوجى أو لدى "محمد عابد الجابرى" حيث يطغي علي أطروحته المنطق الأنثروبولوجي أو لدي "سرج حليمي" و "اينياسو رامونيه" حيث الغلبة للهواجس السياسية والأطياف النضالية.

وعلي كل ذلك توافر لدي الباحث نوعا من اليقين العلمي والجدوى الموضوعية نحو ضرورة دراسة اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة

باعتبارهم يعايشون تحولا وتغيرا جذريا في المناخ الثقافي العالمي ويتأثرون بالتيارات المؤيدة والرافضة للعولمة والتيارات الأخرى ذات الموقف النقدي -التحليلي وبالتالي يمثل هذا البحث محاولة جادة لتحديد العلاقة بين اتجاهات المثقفين المصريين نحو ظاهرة العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.

وإذا كانت القيم تعد في ذاتها نسبية ومطلقة حسب الطبيعة المجتمعية وظروف البيئة المحيطة فان التغيرات البنائية أو الوظيفية التي تطرأ علي أي مجتمع تستوجب معها بالضرورة دائما تشخيص نوعية أنساق القيم السائدة والتي ترتبت علي تلك التغيرات سواء كانت فردية أو اجتماعية، وبالتالي فان من سمات القيم في عصرنا الراهن وكما يتصورها Berr General إنها متعارضة وواقعة مع ذلك تحت تأثير الاتجاه نحو توحيد العالم بفضل وسائل الاتصال والنقل والنشر التي ساهم فيها العلم، وأن ثمة شعورا متزايدا بالثقة في إمكان تحقيقها مهما يكن من تعددها وتعارضها.

لذلك فالنخبة التي تمارس وصياتها علي القيم العامة تفاجئ دوما بما يحدث ويصدم وما يجعلها تنتقل من صدمة إلى أخري: صدمة الحداثة ، ثم صدمة الأصولية ثم صدمة العولمة.

واذا كانت العولمة في مسيرتها انما تسعى نحو فرض مفهومها الأخلاقي والقيمي بالشكل الذي يتقرر معه مفهوم عالمية القيم أو القيم الكونية المحققة بالفعل لنوعا من الازدواجية الثقافية لدي الأفراد والمثقفين جامعة بين المرجعية القيمية المحلية وقيم وافدة جديدة، فان الباحث يتساءل عن وضعية المثقف المصري بين قيمه المحلية ومنظومة القيم العولمية إلى أي منهما تتحول اتجاهاته؟

ذلك فضلا عن أن للمثقف المعاصر اهتمام خاص بالقضايا الحيوية ذات الأبعاد المحلية والعالمية وما يتفرع عنها من محاور سياسية واقتصادية

واجتماعية فان ما تطرحه قضية البيئة في إطار فاعلية سياسات العولمة باعتبارها قضية تمس وجود الإنسان ذاته يفرض ضرورة ما نحو الفهم الموضوعي لطبيعتها وانعكاساتها وآثارها المتجددة والتي ترتبط بمصالح الدول المتقدمة والنامية علي السواء، فبينما تسعي الدول الصناعية الكبرى في اتجاه مشروعاتها التنموية التي ترفع فائض نسبة التلوث بتجاوز المعدلات المسموح بها دوليا فهي تعارض أيضا محاولات المعالجة العالمية للبيئة.

ويعتبر Gearg . Lodge أن الإحساس بأهمية البيئة هو أعظم نبض للعولمة وبالتالي فأهم التباينات بخصوص البيئة هو ذلك الحادث بين دول الشمال ودول الجنوب، فمجموعة الدول السبع الكبار تنتج ٤٥% من غازات الصوبات في العالم، كما أن الدول الصناعية تستهلك ٧٠% من المصادر الطبيعية، ذلك رغم أن تعدادات سكانها تبلغ فقط ٢٥% من جملة سكان العالم، لذا يري البعض أنه يجب مطالبة الشمال الغني بإجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة الهدم الذي سببه للجنوب الفقير.

وفي إطار تلك التغيرات الجذرية الحادثة بالنسق الايكولوجي والتي حولت البيئة بعناصرها المختلفة إلى قضية خارج حدود السيادة الوطنية للدول، من ثم أصبحت دراسة اتجاهات المثقفين نحوها في إطار العديد من التغيرات له موضع من الأهمية النظرية لا سيما إذا ارتبطت تلك الاتجاهات بالآثار المباشرة للعولمة علي البيئة. إذ أن الفاعلية الاجتماعية للمثقف المصري تقوم علي الاتجاهات الواضحة المستندة إلى رؤية وموقف من قضايا ثلاث هي العولمة والقيم والبيئة، فان تلك القضايا في أبعادها وعلاقاتها وتفسيرها وتحليلها ونقدها علي نحو نموذجي هي من الأهمية حتي أنها ستظل بؤرة اهتمام علم الاجتماع في مناحيه النظرية والعملية.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في رصد واستقصاء وتحليل الأبعـــاد المجتمعيـــة لظاهرة العولمة وتأثيراتها علي أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وذلـك من خلال التعرف على رؤى واتجاهات المثقفين، ولتحقيق الهدف من هذا البحث كان لابد من طرح التساؤل الرئيسي المتعلق به بطريقة تكون أكـــثر تحديــدا، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

- هل ثمة علاقة بين اتجاهات المثقفين نحو العولمة وبين كلا من أنســـاق القيم والبيئة في المجتمع المصري؟ بمعني .. هل اتجاهات المثقفين نحو العولمة تؤصل للنسق القيمي للمجتمع المصري أم تؤصل وتتبني النسـق القيمي للعولمة؟

وأيضا هل اتجاهات المثقفين نحو العولمة ذات علاقة ارتباطيه بالمجـال البيئي للمجتمع المصري أم إنها ترتبط أكثر بمفهوم عولمة البيئة؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيسي والأساسي يمكن صياغة مشكلة البحـث في الفروض الآتية:

١- يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات المثقفين نحو العولمـــة وبيــن الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمـــي للعولمـــة ويتفرع عن هذا الفرض بعض الفروض الفرعية مثل:

(١) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الكتاب والمفكرين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة.

(٢) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الأساتذة أعضاء هيئة التدريــس بالجامعات نحو العولمة وبين الاتجاه نحـــو النســق القيمـــي للمجتمـــع المصري والنسق القيمي للعولمة.

٢- يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات المثقفين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

ويتفرع عن هذا الفرض بعض الفروض الفرعية مثل:

(١) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الكتاب والمفكرين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

(٢) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو العولمة بين فئات الكتاب والمفكرين حسب طبيعة الاتجاه الفكري.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو العولمة بين الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التخصص الأكاديمي.

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من جهة أخري علي مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

أهمية البحث:

أولا: الأهمية النظرية:

١- يدخل البحث الراهن ضمن الاسهامات الأكاديمية التأسيسية داخل العالم العربي في تناول ظاهرة العولمة من خلال دراسة اتجاهات المثقفين نحوها وارتباط تلك الاتجاهات بنسق القيم المصري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي للمجتمع المصري، ذلك فضلا عن قلة أو ندرة

الدراسات الأكاديمية الراصدة لظاهرة العولمة ذاتها وتحليل أبعادها وتداعياتها وتأثيراتها المتنوعة.

٢- ان العرض النقدي التحليلي لظاهرة العولمة في ذاتها وبأبعادها المختلفة له موقع من الأهمية النظرية حيث أثير حولها من قبل الكتاب والباحثين وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام والبيئة كما كبيرا من التساؤلات المنهجية علي مستوي دول الجنوب والشمال في إطار سياسات التعامل معها وظروف وجودها ومؤشرات تصاعدها وانعكاس إيجابياتها وسلبياتها بحسب الوضعية الحضارية للدول.

٣- يعد تحديد اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة محكا كاشفا لوضعية الخطاب الثقافي المصري المعاصر في إطار المعالجات النظرية والأكاديمية للظاهرة داخل تيارات الفكر الغربي.

٤- تطرح بعض الدراسات والبحوث العديد من المنظورات المختلفة في اتجاه أن ظاهرة العولمة تستهدف تأصيل وسيادة نسق قيمي لها، لذا فقد توافرت لدي الباحث ضرورة علمية لاستكشاف مدي توافق المثقف المصري مع هذا النسق أو مدي ارتباطه به إذ يري "السيد ياسين" ان المعركة الحقيقية لا تكمن في مواجهة العولمة كعملية تاريخية وإنما ينبغي أن تكون ضد نسق القيم السائد الذي هو في الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم.

وأيضا تتمثل نفس الرؤية في إطار ما يؤكده John Gray من أنه بحلول أواخر التسعينات كان الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية علي ثقة من أن القيم الأمريكية تنتشر عبر العالم بسرعة وبصورة لا انعكاس لها.

٥- ان طبيعة العلاقة الجدلية بين تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك في إطار سياسات العولمة وبين محاولات إقامة التوازن البيئي خاصة في الدول النامية تستلزم الدراسة الموضوعية الرصينة التي تكشف بالضرورة عن اتجاهات المثقفين نحو المجال البيئي للمجتمع المصري في إطار اتجاهاتهم نحو العولمة لا سيما وأن تلوث البيئة لم يعد يخضع لحدود السيادة الوطنية، كما يؤكد كلا من "جاري بيرتلس، روبرت . ز . لزرانس، روبرت . أ . ليتان، روبرت . ح . شابيرو" من أن التلوث الذي يعبر الحدود القومية يقدم تصورا واضحا عن التأثير الخارجي.

الأهمية المجتمعية:

تنطلق الأهمية المجتمعية لهذا البحث من الإشارة إلي تصاعد حدة تأثيرات ظاهرة العولمة ومدي فاعلية آلياتها علي عدد من الأصعدة والمستويات التي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر علي الدول النامية وضمننا مصر، وعلي ذلك تتأكد أهمية دراسة اتجاهات المثقفين نحو الظاهرة في علاقتها بمتغيرات أساسية مثل: أنساق القيم والبيئة وتتمثل بعض هذه التأثيرات في الآتي:

١- ارتفعت نسبة استحواذ ٢٠% من أغني شعوب العالم من ٧٠% إلي ٨٥% من إجمالي الدخل القومي في العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة، في حين انخفضت حصة ٢٠% من أفقر شعوب العالم من ٢,٣% الي ١,٤% من هذا الدخل وعلي ذلك تضاعف الفرق بين مدخلات الفقراء والأغنياء لهاتين المجموعتين من الشعوب من ١ : ٣٠ الي ١ : ٦٠ ضعفا لصالح الأغنياء.

٢- ازدياد عدد الشركات المتعددة الجنسية في ١٤دولة صناعية بين عام ١٩٧٠ – ١٩٩٠ من ٧ آلاف إلي ٢٤ ألف شركة ثم بلغ عددها ٣٨ ألف شركة في

عام ١٩٩٣، كما بلغ إجمالي ثروة ١٠٠ شركة كبيرة منها حتي منتصف العقد الأخير من القرن الماضي نحو ٣٥٠٠ مليار دولار.

٣-تعمل فى مصر أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسية وفقاً لإحصاء ١٩٩٦.

٤-أصبحت نسبة ٨٠% من التجارة الدولية حتي عام ١٩٩٥ تحت هيمنة الشركات متعددة الجنسية.

٥-يصل نصيب أمريكا في السوق العالمية من برامج الكمبيوتر سابقة التجهيز إلى نسبة ٦٠% والموسيقي سابقة التسجيل إلى ٧٥ %، بينما بلغ نصيبها من سوق الكتب العالمية نحو ٣٢ %.

٦- تأكيد سيادة مفهوم عولمة أسواق النفايات السامة وعولمة الغابات وعولمة التلوث.

أهداف البحث الأساسية:

١- **هناك هدف عام للبحث:** ويتمثل في دراسة أهم اتجاهات ورؤى المثقفين نحو ظاهرة العولمة في علاقتها بأنساق القيم والبيئة داخل المجتمع المصري، بهدف تكوين صورة موضوعية تكون أقرب الى التكامل عن التأثيرات المعاصرة والمستقبلة للعولمة بما يتيح إبراز عمق هذه التأثيرات بشكل خاص، من ثم تكون ضرورة التطلع الى موقف سياسي واقتصادي واجتماعي بل وموقف ثقافي في المقابل.

٢- **هناك هدف خاص للبحث:** ويتمثل في دراسة النقاط الأساسية للبحث والتي سوف يتم التعرف عليها من خلال الأطر النظرية والدراسات السابقة والنتائج التي سوف يستقيها الباحث من عينة دراسته.

وأهم هذه النقاط هي:

١- التعرف علي ملامح اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة.

٢- الكشف عن رؤية المثقفين لأنساق القيم والبيئة داخل المجتمع المصري في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة.

٣- التعرف علي موقف المثقفين من التأثيرات الملموسة لظاهرة العولمة علي أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.

٤- التعرف علي ملامح الظرف المجتمعي العام الذي سادت فيه العولمة كمفهوم وظاهرة.

٥- الكشف عن العوامل الأساسية التي ساهمت في تصاعد ظاهرة العولمة محليا وعالميا.

٦- التعرف علي طبيعة العلاقة بين اتجاهات المثقفين وبين ملامح الظروف المجتمعي لظاهرة العولمة.

٧- التعرف علي طبيعة العلاقة بين ملامح الظرف المجتمعي العام -الذي سادت فيه العولمة- وبين أنساق القيم في المجتمع المصري.

٨- الكشف عن العديد من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية لظاهرة العولمة علي المجتمع المصري.

٩- الكشف عن الأرقام والإحصاءات الدالة علي آثار ظاهرة العولمة سلبا علي التوازن البيئي محليا وعالميا بما يسمح بالاستكشاف الدقيقة لمغزى مفهوم عولمة البيئة.

الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم البحث

تمهيد:

أولا:مفهوم المثقفين

ثانيا: مفهوم العولمة

ثالثا:مفهوم نسق القيم

رابعا: مفهوم البيئة

المصطلحات و المفاهيم:

تنشأ المفاهيم والمصطلحات نتيجة لخبرة اجتماعية مشتركة، تختلف هذه الخبرة باختلاف الأفراد والجماعات، من ثم فان المفهوم العلمي قد يتغير في مفردات تكوينه طبقا لمنطق تقدم العلوم، من ثم أيضا تصبح هذه العلوم في حاجة ماسة لتحديد أدق للمفاهيم الأصلية والفرعية التي تستند إليها، ويري الباحث أن إشكالية صياغة المفهوم العلمي وضبطه لا تزال تدخل ضمن الإشكاليات الكبرى في ميدان العلوم الإنسانية بشكل عام ويأتي ذلك من درجة الأهمية التي تمثلها مسألة المفهوم العلمي هذه في سياقاتها المتعددة ذات الانعكاسات علي مسار البحث السوسيولوجى ونتائجه، والمعروف أن كل النظريات الاجتماعية الكبرى قد قامت علي قاعدة متينة من المفاهيم الأساسية التي استطاعت أن تبلور أفكارها وتصوراتها ومناهجها من خلالها بل وتعمق مضموناتها، وعلي ذلك يصبح للمفاهيم دورها الفاعل في توجيه مسار أي دراسة فضلا عن دورها في السياق البحثي عموما.

وبناء علي ذلك فقد تم تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بطبيعة موضوع البحث الراهن في ضوء العديد من الدراسات السابقة والقريبة الصلة بذات البحث وفيما يلي عرضا لهذه المفاهيم:

أولا: مفهوم المثقفين:

يعتبر هذا المفهوم من المفهومات الجدلية في الدراسات السوسيولوجية والسياسية، إذ تتعدد حوله الرؤى التي تضع له محددات وضوابط وأدوار تختلف باختلاف السياق التاريخي الذي يتكون معه تراثا مفاهيميا يتفق في نقاط محورية كثيرة ويتباين ويتناقض أيضا في نقاط أخري خلال التحليلات المرتبطة بالتوجهات الفكرية له مع وجود معايير تتسم بدرجة من الثبات النسبي، وسوف يعرض الباحث بعضا من ذلك.

استخدم في التراث العربي الإسلامي العديد من الألفـــاظ الاصطلاحيـــة للإشارة الي كل من تكون صناعته الأساسية هي الفكر أو الثقافة مثل:
"صاحب القلم" و"الفقيه" و"العلامة" و"الشاعر" و" الفيلسوف" و"الحكيم" وحديثا شاع استخدام كلمات "المتعلم" و"المثقف" والأديب" و"العالم" و"الفنان" لتدل علي الشـــيء نفسه تقريبا.

وفي اللغات الأوروبية الحديثة أيضا استخدم العديد من الألفاظ للإشـــارة الي كل من تكون صناعته الأساسية هي الفكـــر والإنتـــاج الثقافي منها: المتعلم (Educated) والدارس المتمرس (Scholar) والمثقف المطلـــع (Cultured) والمثقف النشـــط (Intellectual) وهـــذه الكلمـــة الأخـــيرة هـــي الأكـــثـــر شيـــوعا والأقرب للمصطلح العربي ، وتختلط فـــي اللغـــات الأوروبيـــة كلمتـــا (Intellectual) وانتلجنسيا (Intelligentsia) في كثير من الكتابات وأحيانا نرث في ترجماتنا العربية هذا الخلط بين الكلمتين.

فللأنتلجنسيا مدلول تاريخي اجتماعي محدد يشير الي المتعلمين تعليمـــا عاليا حديثا من الأطباء والمحامين والمهندسين والمعلمين والصحفيين والكتـــاب والعلماء في روسيا القيصرية وأوربا الشرقية سواء كانوا مشـــتغلين بـــالفكر أو عدمه وسواء كانت لهم اهتمامات عامة خارج مهنهم وتخصصاتهم أو لم تكن.

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية المثقفين بأنهم الأفراد الذين يتمـــيزون عن باقي أفراد المجتمع بالخبرة والمعرفة التي قد يحصلون عليها عن اســـتعداد وخبرة أو التزام مترتب علي وظيفتهم المهنية التي تستدعي استخدام مثل هـــذه الخبرة والمعرفة، أي أن لديهم القدرة علي التحليل والتركيب والتمييز والاختيار، وأيضا القدرة علي مواجهة المواقف الجديدة بنجاح أو حل المشـــكلات الجديـــدة بابتكار الوسائل الملائمة.

ويضع "برهان غليون" تعريفا للمثقفين يشير فيه الي تلك المجموعة مـــن الناس التي تتميز عن غيرها بأنها تجعل من التفكير في الواقع والمصلحة العامة

عموما أحد همومها الرئيسية وتشارك في الصراع الاجتماعي والسياسي من أجل دفع هذا الواقع حسب الرؤى التي تراها، وقد تتخذ أشكالا مختلفة سياسية وفكرية وفي إطار الأدوار الفعلية يحدد "حليم.بركات" مفهوم المثقفين علي اعتبار أنهم من يمارسون بالدرجة الأولي نشاطات فكرية فينشغلون بالبحث والإبداع والشرح والتعليم والتعبير وصياغة الرموز لغايات قصوى تشمل الفهم والمعرفة والوعي والتخطيط والعمل.

علي مستوي آخر يشير "هشام شرابي" الي أن المثقف هو المستوعب للثقافة ويتميز بصفتين أساسيتين هما: الوعي الاجتماعي Social Conscience الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة وتحليل القضايا علي مستوي نظري متماسك، وكذلك الدور الاجتماعي Social Role المتمثل في النشاط الذي يؤديه صاحب الوعي الاجتماعي بكفاية وقدرة في مجال اختصاصه المهني وكفاءته الفكرية.

وفي نفس السياق ولكن في إطار تحليلي يري "علي حرب" أن المثقف هو من تشغله قضية الحقوق والحريات أو تهمه سياسة الحقيقة أو يلتزم الدفاع عن القيم الثقافية المجتمعية أو الكونية بفكره وسجالاته وبكتاباته ومواقفه.

وفي اتجاه آخر يؤكد "سمير أمين" أن المثقف هو الذي يرفض الخضوع لمقتضيات التنمية الرأسمالية المندرجة في التوسع الرأسمالي العالمي والذي يبحث عن بديل له، وبذلك يشترك ولو بدرجات متفاوتة في الثورة الوطنية الشعبية.

وفي نفس الاتجاه يري "أحمد مجدي حجازي" أن المثقف هو ذلك المفكر الواعي بأهمية قضية الانتماء القومي والواعي أيضا بأهمية دوره في إحداث التغيير الاجتماعي القائم علي الخلق والإبداع لتنمية مجال الفكر الجدلي المستقل والفكر الذاتي القادر علي مجابهة التبعية الخارجية بأشكالها المتعددة والمتطورة.

ويلاحظ علي هذين المفهومين في إطار البحث الراهن أنهما يكشفا عــن العديد من القضايا التي يمكن أن تسهم في صياغة مجموعة من التساؤلات عـن: موقف المثقف من قضايا التنمية الشاملة في إطار المد الرأسمالى العولمي؟ والي أي مدي يسهم المثقف في دعم قضية الانتماء القومي؟ من ثم في التواجــه مــع مقتضيات العولمة الثقافية والاقتصادية والاعلامية والسياسية؟ وما هي طبيعــة الفكر الذي يتواجه به مع مفردات التبعية الخارجية؟

وعلي مستوي التراث الأوروبي والغربي تتجه رؤية "ماكس فيبر" الـــي أن المثقفون هم مجموعة من الأشخاص الذين تمكنهم قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ الي منجزات ذات قيمة ثقافية. بينما "بارسونز" يعتبر المثقفـــون هــم متخصصون في أمور الثقافة ويضعون اعتباراتها فوق الاعتبارات الاجتماعيــة اليومية المعتادة.

و "روبرت ميشيل" يري أن المثقفون هم أولئك الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة وعلي أساس هذه المعرفة وتأملاتهم الذاتية يصوغون أحكامـــهم علـــي الواقع دون أن يستمدوا هذه الأحكام مباشرة أو بالضرورة من خبراتهم الحسية.

كما أشار "بوتومور" T. B.Bottomore الي أن المثقفين هم عبارة عن جماعة صغيرة تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في نقل ونقـــد وابتكـــار الأفكار وهم الفنانين والفلاسفة والعلماء والمؤلفين والمفكرين والمتخصصون في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين . وفي نفس الإطـــار كـــانت رؤيـــة Lipset للمثقفين علي اعتبار أنهم تلك الفئة المستغرقة والمنشغلة بإنتاج الأفكار. وفي توصيف "إدوارد شيلز" فالمثقفون هم أصحاب طموحات سياسية إما مباشرة بالسعي لكي يصبحوا حكاما لمجتمعهم أو طموحات غير مباشرة بالســعي الـــي صياغة ضمير مجتمعهم والتأثير علي السلطة السياسية فـــي اتخـــاذ القـــرارات الكبرى.

وفي إطار استعراض العديد من التعريفات السابقة حول مفهوم المثقفين يمكن طرح العناصر المشتركة بينها والمتمثلة في النقاط التالية:

١- يتميز المثقفون ذاتيا بالخبرة والمعرفة والوعي والقدرات الخاصة بما يحقق لهم سلطة فكرية داخل مجتمعاتهم.

٢- تتمثل الفاعلية المجتمعية للمثقفين في إنتاج ونقد وابتكار الأفكار مما يؤثر بالضرورة علي وضعية الحركة الثقافية.

٣- يتحدد دور المثقفين في الممارسات الفكرية والمشاركة في الصراع الاجتماعي والسياسي.

٤- تتجه اهتمامات المثقفين نحو قضايا الانتماء القومي والتبعية الخارجية والتغيير الاجتماعي.

وعليه يري الباحث أن مفهوم المثقفين يمكن تعريفه إجرائيا كما يلي :"المثقفون هم الفئة الطليعية من الكتاب والمفكرين والأكاديميين أصحاب الرؤية النقدية للواقع والمهتمون بدراسة وتحليل وتفسير القضايا المجتمعية المحلية والعالمية بصفة عامة والعولمة بصفة خاصة سواء كانت آلية التعامل معها تتم باعتبارها ظاهرة، أو عملية، أو أيديولوجيا".

ثانيا: مفهوم العولمة:

تمثل العولمة مفهوما جدليا له تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة، وتكيفا خاصا مع سياقاتها النظرية حتي أنه صار من المفهومات المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا الداخلة في إطار هذه المجالات، مما يستلزم أن يكون التأصيل المنهجي أحد أهم مسوغات كونه مفهوما محوريا. وذلك نظرا لشيوع مفهومات أخري بديلة أطلقت علي معناه مثل: الكونية، الكوكبية، الجولوبالية، الشوملة، الأمركة Americanization،

التغريب Westernization. ويميل الكثير من الباحثين نحو استخدام أيا منـــها لكن بعامة تستخدم الأغلبية مفردة أو مفهوم العولمة مما يعكـــس بـــالضرورة وجود اتفاق علي المعني واختلاف علي المسمي.

وفي إطار الدلالات المفاهيمية للعولمة يري "عز الديـــن إســماعيل" ان العولمة نفسها يمكن أن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية أي دالة علي الممارسة والفعل فتقابل عندئذ في الإنجليزية Globalization، وهـــي تســتخدم كذلـــك بوصفها صيغة فتدل عندئذ علـــي الظـــاهرة وتقـــابل فـــي الإنجليزيـــة كلمـــة Globalism.

وفي عكس هذا الاتجاه يؤكد "محمد حافظ دياب" أن مفهوم العولمة يثـــير مشكلة مفاهيمية حين يتـــم التفريـــق بيـــن العولمـــة كواقـــع Globalization وكأيديولوجيا Globalism، ولقد جاز اعتماد الأولي منهما علي ديناميـــة هـــذه الظاهرة العالمية، فيما الثانية تكرس للتعبير عن الظاهرة اعتمادا علي الديناميـــة الذاتية للجماعة.

وكذلك يفرق "محسن الخضيري" بين العولمة Globalization كحالـــة State Of Affair وبين التعولـــم Globalability كعمليـــة Process وعلـــي القابلية للتعولم Globability كإنبعاث ذاتي للقدرة علي الوصول الي العولمة.

ويطرح "صلاح سالم زرنوقة" ثلاث تصورات للمصطلح هي:

() العولمة كأيديولوجيا Globalism وتعني أن العولمة طرح مذهبي يقـــوم علي فكرة انتصار الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة أو حضارة تكنولوجية تقود العالم.

() العولمة كظاهرة Globalization وهي تشير الي مجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوي الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها.

(جـ) العولمة كعملية Globality وهي تشير الى إنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، من ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره.

وبصفة عامة فان كلمة العولمة Globalization تفيد معني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

ويري الباحث أن إشكالية التعامل مع مفهوم العولمة ترتبط ببعض الاعتبارات والمحددات والثوابت النظرية والتي أهمها:

١-تطرح بعض الكتابات النظرية علي اختلافها وبطريقة عمدية جانبا من التركيز علي الأبعاد السلبية لظاهرة العولمة، كما تطرح كتابات أخري أيضا الأبعاد الإيجابية في إطار متحيز، مما يصعب معه تطابق التقييم العلمي للظاهرة مع الشكل الذي يسمح بتحقيق الضبط الاصطلاحي للمفهوم.

٢-تعدد الرؤى والأفكار محليا وإقليميا وعالميا حول مفهوم العولمة الي درجة التناقض الراجعة بالأساس الي طبيعة التوجه الأيديولوجي للمفكرين والباحثين والراجعة بالأساس أيضا الي اختلاف الأهداف والمصالح بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية.

٣-تمثل التغيرات والتطورات المطردة في سياسة آليات ظاهرة العولمة سببا موضوعيا نحو عدم وجود مفهوم ثابت وجامع وقاطع للعولمة.

٤-يتحدد الموقف المجتمعي من ظاهرة العولمة إيجابا وسلبا طبقا للمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية وللوضعية الحضارية للدول الصناعية والنامية علي السواء وينعكس ذلك علي نسبية المفهوم.

٥-وجود العديد من المصطلحات المعبرة عن الظاهرة مما يتطلب بالضرورة الاختيار الموضوعي لأكثر هذه المصطلحات تعبيرا عن الظاهرة.

٦-تعتبر العولمة ظاهرة كلية متعددة ومتشابكة الأبعاد، للدرجة التي يصعب فيها الفصل بين هذه الأبعاد حين إخضاعها للبحث الأكاديمي، من ثم أيضا تختلف الاتجاهات نحوها باختلاف الأهمية النسبية لكل بعد من الأبعاد وينتج عن ذلك أن يكون المفهوم قاصرا علي بعد واحد مما يضعف مصداقيته العلمية.

ونظرا لأن مفهوم العولمة يعتبر مفهوما متفردا من حيث الكم غير المسبوق من الإسهامات الفكرية حول تعريفه، فسوف يعرض الباحث لعدد من هذه المفاهيم الممثلة لثقافات مختلفة.

يشير "تقرير التنمية البشرية" الي أن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض، ولكنها تؤدي الي انكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين وإلي تآكل الأمن البشري. فهي تدمج الاقتصاد والثقافة والحكم ولكنها تفتت المجتمعات. فالعولمة في هذه الحقبة تسعي مدفوعة بقوي السوق التجارية الي تعزيز الكفاءات الاقتصادية وتوليد النمو وإدرار الأرباح ولكنها تغفل أهداف العدل والقضاء علي الفقر وتعزيز الأمن البشري.

وفي اتجاه مغاير كان تعريف "صندوق النقد الدولي" للعولمة باعتبارها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة لتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم.

ويتضح من ذلك مدي الخلاف الجذري بين المفهومين إذ لم يشر صندوق النقد الدولي بتوصيفه العام كأحد الآليات المهمة في تكريس سياسات العولمة ظاهرة ومفهوما إلا باعتبارها نوعا من التكامل الاقتصادي الدولي الذي تتحرك في إطاره رؤوس الأموال وانتشار كافة وسائل وأدوات التقنية

التكنولوجية، بينما للعولمة آثار وانعكاسات ترتبط بالبعد السياسي والثقافي والاجتماعي والأمني أيضا.

وهناك اتجاهات موضوعية في التعبير المنطقي عن واقع ظاهرة العولمة منها ما يؤكده "نورمان جيرفان" من أنها تشير الي مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات عابرة الأوطان واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويري Giddens أنها تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية. إنها تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية.

وكذلك تتجه رؤية John Gray نحو أنها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود -في التجارة، ورؤوس الأموال، والإنتاج، والمعلومات.

وهناك أيضا بعض الاتجاهات الإيجابية السائدة نحو العولمة في تيارات الفكر الغربي بعامة علي اختلاف منظوراته وتوجهاته الثقافية والتي تتمثل العولمة خلالها علي أنها نقلة نوعية في التاريخ الإنسان،ي فمن جانب Martin Wolf هناك تصور يتضمن أن العولمة هي عملية تحرر تاريخية من إسار الدولة القومية الي أفق الإنسانية ومن نظام التخطيط الصارم الي نظام السوق الحرة ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة الي ثقافة عالمية واحدة يتساوي فيها الناس والأمم جميعا، وتحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة الي الانفتاح علي مختلف الأفكار، وتحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجية بعينها الي عقلانية العلم وحياد الثقافة.

ويذهب Alain Minc الي أن العولمة التي يصورونها علي أنها عنيفة وحشية فتاكة هي واقعة سعيدة بالنسبة الي كل شعب والي كل مجتمع يعرف كيف لا يكون مجرد ضحية لها.

كما عدد "فيليب مورو ديفارج" إيجابيات العولمة في أنها تزيل غرور العالم وتضع جميع المعتقدات موضع المنافسة وتقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والأيديولوجيات وتنشر نسبية عالمية وتقضي علي كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن يصلح معتقده.

وفي سياقات فكرية أخري لها مرجعيتها الأيديولوجية تمحورت العديد من الرؤى السلبية حول مفهوم العولمة فمثلا Bertrand Badie يعتبر العولمة قوة قاهرة وسالبة لقانون الحماية الدولية بل ومؤسسة لفكرة الاستعمار من جديد.

وعند "أولريش بك" فالعولمة تعني انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني وتكون علاقات جديدة للقوة والمنافسة، والصراعات والتداخلات بين وحدات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية والأوضاع والقضايا من جهة أخري، وكذلك يري Stephen Castles في إطار تناقضات العولمة أنها تعني فرض التغيرات الجذرية علي المجتمعات المحلية عن طريق قوي متحكمة من أعلي ولكن تطور القوي الموازية للعولمة من أسفل هو الأمل الكبير من أجل عالم أكثر مساواة لا يعني فيه التغيير الاقتصادي أو الاجتماعي الاستبعاد والفقر لكثير من الناس.

وعلي مستوي ربط العولمة بالحركة الإمبريالية العالمية يقول "مارتن كور": العولمة هي ما كنا نسميه في العالم الثالث لسنوات طويلة وقرون عديدة الاستعمار فكل منها لا يختلف كثيرا عن الآخر.

ويؤكد أيضا "كانتر" أن العولمة هي أن يصبح العالم سوبر ماركت كبير تعرض فيه الأفكار والمنتجات وتصبح متاحة لكل من يدفع الثمن في أي وقت.

وعلي مستوي المحاولات العربية الساعية نحو تأصيل مفهوم العولمة في تنويعاته المتعددة كشفت رؤية "محمود أمين العالم" عن أن العولمة هي ظاهرة موضوعية تاريخية، وخطوة -برغم كل مظاهرها السلبية بل والبشعة- متقدمة في التاريخ الإنساني ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى والشركات الجشعة المتعدية القومية من اجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة الي عولمة إنسانية تسودها المشروعية الدولية والتضامن العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعا في تنوع خصوصياتها الثقافية وهويتها القومية واختيار طرقها الخاصة للتنمية بينما اعتبرها "علي حرب" معبرة عن مشروع حضاري إنساني علي أساس أنها تمثل جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء والأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي نحو يجعل العالم واحدا من حيث كونه سوقا للتبادل أو مجالا للتداول أو أفقا للتواصل.

وعلي العكس من ذلك اعتبرها "صادق العظم" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

وفي نفس الاتجاه صورها "حسن حنفي" علي أنها صراعا تاريخيا بين المركز والأطراف بين الدول الغنية والدول الفقيرة بين الشمال والجنوب بين الاستعمار والتحرر، بين الهيمنة والاستقلال. ويتفق معه في الرؤية "محمد أبو الإسعاد": فالعولمة هي نظام أمريكي يقوم علي نفي الآخر وثنائية السيادة للطرف الأقوى والتبعية للطرف الأضعف واحتكار مصادر القوة العسكرية

والاقتصادية والتكنولوجية من جانب الأقوياء واستخدمها ضد الضعفـــاء وفــق ثنائية الأقلية الذكية والجمهور الوضيع وثنائية الشمال المتقدم والجنوب المتخلف.

أما "السيد ياسين" فقد صورها علي أنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فـــي مجـــالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

ويضع "جلال أمين" تعريفا للعولمة كظاهرة متعـــددة الجوانـــب تشـــمل تسارع معدل التجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا فضلا عن تسارع معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة ويختلف أثر هذه الجوانب في التنميـــة البشرية.

وكذلك كانت رؤية "برهان غليون" أن العولمة هي ثمـــرة التطـــورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات ومن ناحية أخري ثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هـــذه التطـــورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية.

ويلاحظ علي مفهومات العولمة السابقة ما يلي:

١-أنه علي اختلاف منطلقاتها وأطرها الابستمولوجية تعكس مدي التنـــاقض بينها طبقا لاختلاف المسلمات النظرية وطبيعة الانتماء الفكري والمصـــالح الحيوية القومية علي الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتمـــاعي، وطبقا أيضا لدرجة الوعي ومعطيات الواقع التاريخي، إضافة الي العوامـــل الذاتية.

٢-أقرت المفهومات التي تبنت خصائص العولمة وتوصيفاتها وكذلـــك التـــي اتخذت موقفا إيجابيا أو سلبيا منها أن العولمة هي واقع فعلي ممـــارس لـــه آلياته وميكانيزماته وليس مجرد مفهومات تقوم علي التنظير الأيديولوجي.

٣-قدمت المفهومات المعارضة لتوجهات ظـــاهرة العولمـــة حيثيـــات أكـــثر موضوعية في نقد الظاهرة من المفهومات المؤيدة.

٤-لم تطرح المفهومات في جملتها أية ميكانيزمات موضوعية في كيفية تفاعل الدول النامية مع ظاهرة العولمة.

وعليه يري الباحث أن مفهوم العولمة يمكن تعريفه إجرائيا كالآتي:

العولمة ظاهرة رأسمالية معاصرة لها أنماطها المتعددة التي تستهدف إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا، ولها آلياتها الفاعلة التي تقنن وجودها علي مستوي الإجراءات والممارسة في الواقع التاريخي.

ثالثا- مفهوم نسق القيم:

يمثل مفهوم القيم وضعا مركزيا وقاسما مشتركا داخل المنظومة المعرفية للعلوم الإنسانية علي اختلافها مثل: الاقتصاد والاجتماع والسياسة والانثربولوجيا وعلم النفس والفلسفة والتربية، لذلك تعددت حوله الرؤى والتوجهات في إطار التغيرات والتحولات الاجتماعية العامة التي تنعكس بشكل أساسي علي مضمون القيمة ومحتواها.

ويؤكد كورنل Kornel أن مفهوم القيم يربط دراسة علم النفس التجريبي لعملية الإدراك بدراسة تحليل الأيديولوجية السياسية، كما يربط الميزانية في الاقتصاد بالنظرية الجمالية وفلسفة اللغة، وكذلك يربط أدب اللغة بثورات الشعوب.

ولقد بدأت بحوث القيمة في ميدان الدراسات الفلسفية حيث تحدث "أفلاطون" عن الخير أو القيمة Good Or Value علي أنها تتويج لعالم المثل Culmination Of The World Of Ideals، والمبدأ الأساسي الذي تنتظم حوله كل أوضاع العالم وقوانينه. وبالنسبة للمعني اللغوي للقيم فالأصل اللاتيني للكلمة هو Valeo: ويعني القوة أو الصحة الجيدة وفي اللغة الإنجليزية كلمة Value وفي الفرنسية Valeur نجد أن معني الكلمة لا يزال رغم تطوره يختلط

بالكثير من معناها اللاتيني. ففي قاموس أكسفورد تعرف القيمة علي أنها: صفة النفع أو القبول أو قيمة الشيء بالمقارنة بشيء آخر أو قيمة الشيء بالنقد أو بالبضاعة التي يمكن بها استبداله أو القيمة الناتجة عن علاقة الضوء والظل في الرسم أو في الموسيقي أو في القيم الأخلاقية أو الفنية وعن طبيعة القيم في إطارها التجريدي وخاصيتها المعيارية Normativeness Charactaristic يتصور "جوزيف فيشر" Joseph Fichter انها تلك المحكات أو المعايير التي تحكم بها الجماعة أو المجتمع علي أهمية الأشخاص أو الأنماط والأهداف والأغراض الاجتماعية والثقافية الأخري.

وعلي مستوي التناول والتحليل السوسيولوجي الذي يتفق وطبيعة البحث الراهن فان مفهوم القيم وطبقا للظرف التاريخي الآني يثير تساؤلات محورية أهمها:

(١) هل التغير الكلي الحادث في المناخ الاجتماعي العالمي يستدعي تغير كلي أم نسبي في أنساق القيم داخل المجتمعات؟

(٢) هل يؤثر تغير النسق القيمي عالميا علي الهويات الثقافية؟

(جـ) هل يمثل وجود منظومة القيم العالمية Universal Values ضرورة معاصرة في إطار التغيرات المتلاحقة علي مستوي المجالات المختلفة؟

أما كلمة نسق في اللغات الأوروبية فمصدرها كلمتان يونانيتان هما: Stema Syn أي وضع أشياء بعضها مع بعض في شكل منظم منسق، والنسق هو مجموعة الوحدات المترتبة ترتيبا مخصوصا والمتصل بعضها ببعض اتصالا به تنسيق لكي يؤدي الي غرض معين أو لكي يقوم بوظيفة خاصة.

ويعرف Wolman النسق بأنه مجموعة من العناصر لها نظام معين وتدخل في علاقات مع بعضها بعضا لكي تؤدي وظيفة معينة.

كما يعرفه Warren بأنه مجموعة من الأشياء أو الوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل.

ويشير Parker الي أن فكرة نسق القيم انبثقت من تصور مؤداه انـــه لا يمكن دراسة قيما معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى.

ويري الباحث أن مهمة الفكر الاجتماعي المعاصر والفكر الفلسفي أيضا هي الاعتماد علي أدوات بحثية غير تقليدية في تناول المنظومة القيمية للمجتمـع المصري بالتحليل والتفسير، ذلك بمحاولة إعلاء قيم جديدة وترسيخ وتأصيل قيم حقيقية ممثلة للطابع القومي National Character ولها اتساق منطقـــي مـــع التحولات المجتمعية الساعية نحو تأسيس نسق عـــام لقيـــم عالميـــة مشـــتركة Central Values.

وسيعرض الباحث لعدد من التعريفات المختلفة لمفهوم نسق القيم:

يعرف "روبين وليامز" النسق القيمي علي أنـــه مجموعـــة مـــن القيـــم المركزية المسيطرة التي تميز مجتمع ما ويشترك فيها أعضاء هـــذا المجتمـــع وتحدد سلوكهم، وهذا النسق يعطي المجتمع استمرارية للعلاقات الموجودة بداخله والارتباطات التي تساعد في توضيح المطالب في المجتمع كما يساعد علي التنبؤ بالسلوك. وكذلك يري "سعد الدين إبراهيم" أن النسق القيمي هو مجموعـــة مـــن القيم المترابطة التي يحكمها اتساق داخلي يساعد أفراده علي النظرة المشـــتركة للأمور وعلي حد أدني من وحدة السلوك والاستجابة النمطية للمنبهات نفســـها، ولكلٌ نسق قيمي مظاهره المادية والتاريخية التي تفرزها الخبرات الجماعية فـــي مجتمع معين.

وفي نفس الاتجاه يري "محمد علي محمد" أن نسق القيم هو مجموعة القيم المكتسبة التي تؤلف نسقا متماسكا للقيم حيث تحتل كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصة بالقياس الي القيم الأخري، وهذا الترتيب للقيم يمكننا من دراسة آليات الثبات والتغير التي تطرأ علي أنساق القيمة، فهذه الأنساق لها درجة من الثقافة والشخصية، كما أنها خاضعة للتغيير بقدر ما يشهد المجتمع والثقافة من تغيرات حاسمة.

ويعرض قاموس علم الاجتماع لمفهوم النسق القيمي علي أنه نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها بعضا وتكون كلا متكاملا. ويحدد النسق القيمي إطارا لتحليل المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي.

أما "محمد أحمد بيومي" فيري أنه يمثل تلك المجموعة من المعايير التي يصبح بها السلوك القيمي معقولا وذا معني وهو مجموعة المبادئ التي تربط الفرد بهويته والمجتمع بتقاليده وتنتظم العلاقات بينهم.

وأيضا جاء تعريف "انجلش وانجلش" لنسق القيم علي أنه مجموعة القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته، ويتم ذلك غالبا دون وعي الفرد، وبمعني آخر هو الترتيب الهرمي للقيم التي يتبناها الفرد أو أفراد المجتمع بحكم سلوكه أو سلوكهم دون الوعي بذلك.

ويعتبر "روكيتشن" أن نسق القيم هو تنظيم من المعتقدات يتصف بالثبات النسبي ويحمل تفضيلا لغاية من غايات الوجود أو شكلا من أشكال السلوك الموصلة الي هذه الغاية، وذلك في ضوء ما تمثله من أهمية بالنسبة للفرد.

أما تعريف "بنجتسون" Bengtson فقد تناول أنساق القيم علي أنها ذلك النظام والرابطة التي تربط بين البناء الاجتماعي والشخصية لأن البناء الاجتماعي ينفذ بتأثيره الي سلوك الآخرين خلال ما يتحدد علي أنه قيم للجماعة تفرض الامتثال.

ويلاحظ الباحث علي التعريفات التي تناولت النسق القيمي أنها تتشابه في النقاط التالية:

١-يمثل النسق القيمي مجموعة من القيم المتداخلة ذات العلاقات ببعضها البعض.

٢-يتميز كل مجتمع بوجود نسق قيمي يحكمه، كما تتعدد الأنساق القيمية داخل المجتمع الواحد.

٣-يعتبر النسق القيمي من أهم المحددات والضوابط للسلوكيات الفردية والمجتمعية، كما أنه يعد أحد العوامل المهمة في تبرير سلوك الأفراد والجماعات.

٤-يتسم النسق القيمي بدرجة عالية من الثبات النسبي وأيضا بدرجة من الاستمرارية والبقاء عبر الأجيال.

٥-تمثل بعض القيم أولوية مطلقة داخل النسق ويمثل بعضها الآخر ترتيبا هرميا.

٦-تندمج داخل النسق القيمي قيما قديمة وقيما معاصرة تفرضها الصيرورة التاريخية.

وعلي ذلك يمكن تعريف مفهوم نسق القيم إجرائيا كالآتي:

نسق القيم هو مجموعة من القيم المركزية المترابطة والداعمة لسلوكيات الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات، وقد يكون هذا النسق مؤثرا في الأنساق القيمية الأخري أو متأثرا بها أو في حالة صراع معها طبقا لدرجة التحولات المجتمعية الإقليمية أو الدولية ومدي استجابته لها.

رابعا - مفهوم البيئة:

يعد مفهوم البيئة في إطاره المعرفي من المفهومات التي تتميز بدرجة كبيرة من الثبات النسبي، إذ أن هناك شبه اتفاق حول العناصر والمكونات التي تنطلق منها معظم التعريفات المرتبطة به، من ثم فان الخلاف حول هذا المفهوم لا يستند في مرجعيته الي التوجهات الفكرية للباحثين ولكن الي فلسفة المعالجة المقترحة كمدخل للتعامل مع مشكلات البيئة وأيضا الي الإمكانات المادية المحققة لذلك. وتعرف البيئة بأنها مجموعة العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد والمجتمع بأسره كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونباتات وحرارة ورطوبة، وكذلك العوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين.

ويري "أحمد زكي بدوي" أن البيئة هي المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية وهي المؤثر الذي يدفع الكائن الي الحركة والنشاط. وتنقسم البيئة الي قسمين هما: البيئة الطبيعية Geographc Environment والبيئة الاجتماعية Social Environment. بينما هناك من يحدد أن مفهوم البيئة هو عبارة عن مجالات ثلاثة تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض الآخر وهي:

(١) المجال الحيوي: وهو ذلك النطاق من كوكب الأرض الذي توجد به الحياة في واحدة من صورها بدون مساعدة صناعية وهو يجمع بين الطبقات السفلي من الغلاف الجوي حتي أقصي ارتفاع يمكن أن توجد به حياة والطبقات السطحية من المحيط الأرضي وحتى أقصي عمق يمكن ان توجد به حياة كما يشمل طبقات المحيط المائي حيث توجد بصورها الطبيعية .

(٢) المجال التكنولوجي: وهو كل ما صنعه الإنسان وبناه واقامه في حيز المجال الحيوي مثل: البنايات السكنية في القرى والمدن ومراكز الصناعة وشبكات المواصلات وشبكات الري والصرف ومنشآت ضبط الأنهار ومراكز الطاقة.

(جـ) المجال الاجتماعي: وهو مجال احتياجات الإنسان وتطلعاته من التنظيمات والمؤسسات التي يعتمد عليها في إدارة كل من العلاقات الداخلية بين أفراد المجتمع والعلاقات بين المجتمع والمنظومات الأخرى.

وهناك العديد من التقسيمات المختلفة للبيئة حيث يري البعض أنها تتمثل في بيئة كلية وبيئة وسطية وبيئة داخلية.

ويري البعض الآخر تقسيمها الي بيئة عامة وبيئة خاصة.

أما "فيرجينيا بردون" Virginia Brudine فتري أنه بين الفرد والبيئة الطبيعية هناك نظم معقدة تقف بشدة مثل النظام السياسي والنظام الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يسمي بالوسط الذي تنطلق من خلاله عديد من العلاقات التي يظهر تأثيرها علي البيئة فقرار الحرب هو قرار سياسي ولكن له علاقة بالبيئة وتدميرها[(].

ويتفق الباحث مع هذه الرؤية الشاملة للعلاقة المباشرة بين مفهوم البيئة والأنظمة الأخرى، إذ أن هذا المفهوم هو مفهوما ديناميكيا يشير في وضعيته الآنية الي التداخل الواضح بين النظم والعلاقات والسلوكيات، فلا ينظر الي البيئة كمظهر طبيعي فقط تمثل مكوناته الموقع المكاني والمناخ والتربة والمياه

الجوفية والسطحية والحياة النباتية ولكن كتركيبة متفاعلة إيكولوجيا وفيزيقيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا سواء كانت هذه التركيبة صراعية أم توافقية.

ويتفق مع كل ذلك أيضا مفهوم David Sills الذي يعتبر أن طرح مفهوم البيئة في اتجاه واحد يمثل نظرة قاصرة لأن هناك تداخل بين النظم المختلفة والبيئة حيث أن مفهوم البيئة يشمل كل المظاهر المحيطة، من ثم فان الهشاشة التي صار عليها المحيط الجوي للأرض Biosphere توضح بشكل درامي الحقيقة الفلسفية والبيئية .. ان كل شيء مرتبط بكل شيء وهناك إذن علاقة متبادلة لكل الأشياء Interrelatedness.

وتتفق جملة تعريفات مفهوم البيئة في وجود بعض العناصر المشتركة بينها والتي أهمها:

١- تعتبر العوامل الجغرافية والمناخية والثقافية والاجتماعية هي عوامل أساسية في تكوين المجال البيئي لكل مجتمع.

٢- تمثل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن طبيعة التوجه المجتمعي نوعا من العلاقة التبادلية مع البيئة الفيزيقية وبالضرورة تؤثر هذه النظم علي اختلاف طبيعتها إيجابا وسلبا علي هذه البيئة.

وفي إطار تحليلي نقدي يلاحظ أنه مع بروز ظاهرة العولمة أثيرت تساؤلات تتعلق بمدي إمكانية إعادة تقييم مفهوم البيئة والمصلحة الكوكبية، من ثم فخطاب البيئة المعاصر هو أجرأ نقد نظري للرأسمالية علي اعتبار أنه النظام الأشد وحشية في ممارسة العدوان علي الطبيعة وتدمير المجال البيئي.

وعلي ذلك يتضح وجود العديد من التغيرات التي تفرضها ظاهرة العولمة باعتبارها أحد أهم موجهات النظام الرأسمالي علي الجوانب والأبعاد المجتمعية المختلفة وضمنا قضية البيئة وما يرتبط بها من مفهومات مثل: وحدة

الأداء البيئي، الانتماء البيئي، المعايير البيئية، التحديث البيئي، القلـــق البيئـــي، الانضباط البيئي، الأمن البيئي.

وعليه يري الباحث أن مفهوم البيئة يمكن تعريفه إجرائيا كالآتي:

البيئة هي المجال الفيزيقي الذي تندمج عناصره الجغرافيـــة والمناخيـــة ويتأثر بالتغيرات والظواهر البيئية الخارجية التي تخل بتوازنه وتسمح بوجـــود علاقة موجبة بين الأنظمة السياسية العالمية وهذا المجال.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد:

أولا: دراسات عن المثقفين والعولمة

ثانيا: دراسات عن العولمة والقيم

ثالثا: دراسات عن العولمة والبيئة

تعقيب علي الدراسات السابقة

تمهيد:

تمثل قضية العولمة بأدبياتها وفي سياقها التاريخي طرحا فكريا سوسيولوجيا يتطلب نوعا خاصا من المعالجة العلمية علي إختلاف منطلقاتها وأهدافها النظرية والأكاديمية، كما تمثل أيضا ظاهرة امبريقية ذات ممارسات اندماجية لارتباط متغيراتها ومفرداتها علي متصل واحد.

وقد مثل كلا من الاتجاهين في تناول العولمة إشكالية منهجية نظرا لإختلاف التقنين النظري الذي يعتبر العولمة فكرة تجريدية لها عمق فلسفي ودلالات أيديولوجية عن الممارسات الفعلية لآليات العولمة مع حركة الواقع باعتبارها حتمية منطقية، من ثم فدراسة العولمة في ذاتها وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وتوجهاتها وأثارها وانعكاساتها يمثل بالنسبة للدراسات الجادة عبئا علميا لأنها ظاهرة ديناميكية، فكيف اذا ارتبطت دراسة العولمة في إطار اتجاهات المثقفين نحوها بالتحولات في النسق القيمي للمجتمعات لا سيما الدول النامية؟ وأيضا كيف اذا ارتبطت دراستها بالتغيرات الحادثة في المنظومة الايكولوجية الدولية ولاسيما الدول النامية أيضا؟

وإذ تهدف دراستنا هذه الي تقديم فهم سوسيولوجى لطبيعة هذه الارتباطات بين متغيرات البحث في إطار تطبيقاتها علي عينة من فئات المثقفين فى المجتمع المصري بشكل يتجاوز التناول الجزئي أو المرحلي خلال دراسة وتحليل مجموعة من العلاقات المتبادلة إيجابا وسلبا بما يعكس طبيعة منظورات معينة يكون لها تأصيل منهجي تنبني عليه مجموعة من النتائج الدافعة نحو أبعاد أخري للقضية، فإن ذلك يتطلب عرضا للدراسات والبحوث والرؤى السابقة لفهم وتحليل خصوصية العلاقة بين مفردات هذا البحث. ويقسم الباحث الدراسات السابقة التي تناولت عناصر موضوعه الي ثلاثة محاور بما يتفق وطبيعة بحثه.

أولا- بحوث ودراسات عن المثقفين والعولمة:

١- دراسة (مصطفي عبد الغني) المثقف العربي والعولمة

تهدف هذه الدراسة الي الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها: ما هو موقف المثقف العربي من تحديات العولمة؟ وما تأثير عصر العولمة في المثقف العربي؟ ما هو موقف المثقف العربي من تغيرات الحقبة الأخيرة؟ وكيف تعامل معها؟ وكيف تحول المثقف العربي من هيمنة نظام الدولة القومية الي عصر هيمنة الرأسمالية وآلياتها؟

من ثم تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة رصد موقف المثقف منذ القرن العشرين وإلي اليوم وهي الفترة التي شهدت تحولات في حالة المثقف عبر أنماط محددة فرضتها طبيعة الدولة التحررية في الخمسينات والستينات مرورا بحقبة التغيرات في البنية الاقتصادية والفكرية وصولا الي قمة التغيرات الرأسمالية العالمية التي تبدت أكثر وضوحا عقب سقوط سور برلين وانتهاء الثنائية المعروفة ليبدأ عصر القطبية الواحدة وانتهاء حرب الخليج الثانية ثم رواج عصر المصطلح الجديد ... العولمة.

وقد اتجهت الدراسة نحو رصد العلاقة بين الدولة والمثقف، من ثم رصد المواقف الكاشفة لأنماط المثقفين في نهاية القرن العشرين منتهية الي تحديد عشرة أنماط للمثقفين في علاقاتها بمفهوم العولمة وهي: المثقف السلفي، والمثقف المتطرف، والمثقف الخبير، المثقف المؤيد، المثقف الغائب، المثقف عابر القارات، المثقف اللاعب، المثقف المهمش، المثقف السطحي، المثقف الجديد.

ثم انطلقت الدراسة نحو إشكالية بحثية مثلها تساؤل محوري هو: هل توجد علاقة بين العولمة والفكر العربي؟ مما استوجب معه طرح تساؤلات كثيرة عن العلاقة بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة؟ وأيضا عن العولمة هل

هي شعار للتبعية؟ وما هو تأثير المناخ الأدبي العالمي المعاصر علـــي البنيــة الإبداعية العربية؟

وهل العلاقة بين العولمة والأنسنة علاقة بين طرف واحـــد أم طرفـــي نقيض؟ ثم كيف يمكن أن نري الأدب العربي من منظور العولمة؟ وكيف نـــري العولمة في منظور الأدب؟ والي أي مدي استطاع الأديب العربي أن يعبر عـــن مأساة عصر العولمة؟ وعلاقة هذه العولمة بالوعي القومي العربي؟ وما الـــذي وصل إليه الفكر الأدبي العربي إزاء العولمة؟

وتدور إجابات "مصطفي عبد الغني" حول كل ذلك خلال تحليلاته لعـــدد من الظواهر مثل: غياب المعني، تسليع الأدب، ظـــاهرة التشـــظى، العنصـــر التكنولوجي، العولمة والتعريب، ويطرح كل ذلك مسألة الخوض في تحليـــلات للأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة وعلاقتها بالأجناس الأدبيـــة، ممـــا يطـــرح بالضرورة طبيعة إشكالية المنتج الثقافي للمثقف العربى في إطار الأبعاد المتعددة للعولمة.

من ثم تمثلت نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية:

* شهدت فترة التسعينات تلاشي دور المثقف العربي الي حد التهميش.
* أسهم ضعف الدولة في تغير دور المثقف، بل دفعها ليلعب المثقـف دورا يرسم له فيؤديه بمهارة المثقف حين يتحول الي نقيض مثالياته.
* يتحدد موقف المثقفين في حركتين: حركة المثقف المعـــاصر وحركـــة النظام العالمي الجديد وقد أصبح النظام السائد في مصر تابعا له يتقبـــل الهيمنة لا يواجهها، وطبقا لذلك فقد لعب أغلب المثقفون الأدوار التـــي رسمت لهم فبدلا من أن يكونوا أداة تعارض الهيمنة أصبحوا أداة مـــن أدواتها.

وقف المثقف في المعسكر الآخر موقف الهيمنة مؤثرا التطويع لمتغيراته القيمية عن الانصياع للدور الذي كان يجب أن يلعبه في مواجهة الرأسمالية الجديدة.

٢- دراسة "عبد الباسط عبد المعطي" المثقف العربي والتفاعل الإبداعي مع العولمة

تهدف هذه الدراسة الي تحليل دور المثقف العربي في سياق العولمة ليكون فاعلا إيجابيا ومبدعا في إنضاج الوعي العربي بأهمية الهوية الثقافية المتمايزة والمتجددة كأساس مركزي للتفاعل مع العولمة.

وتفترض هذه الدراسة أن المهام المستقبلية تتطلب وعيا بالذات الثقافية وبالآخر الثقافي، وحالة الوعي بهذه الذات أو تلك تتوقف علي وعي الذات المثقفة بنفسها علي مستوي الإمكانات والإنجازات وعلي مستوي النقائص والاخفاقات في الماضي القريب والحاضر. ويعد الوعي بالذات ضروريا لاستشراف المستقبل المرغوب فيه للمجتمع العربي وأيضا لإستشراف أبعاد مهام الدور المستقبلي المرغوب فيه للمثقف العربي ، وان تحديد هذين المستويين من المستقبل المرغوب فيه للمثقف ومجتمعه يتحقق بالضرورة في التفاعلات الجدلية التي تثري كلا منهما وتجعله ممكنا.

ويعتقد "عبد الباسط عبد المعطي" أن أدوات تحقيق هذا الهدف الذي تتطلع إليه دراسته هي:

أولا: الوعي بالعولمة: وهو وعي يتطلب التمييز بين الموضوعي في التطور الإنساني أو ما يمكن التعبير عنه بالكوكبية وبين التوظيف الذاتي المرتبط بتدويل إنجازات الكوكبية وتوظيفها للهيمنة والتنميط الإنساني أو ما يمكن تسميته بالعولمة، من ثم فالمهم تعيين الشروط الموضوعية العامة في العقل والإرادة الإنسانية، والنوعية المرتبطة بنظم سياسية

واقتصادية، من ثم في جماعات بشرية بعينها. جعلت مجتمعات أكثر قدرة وإمكانية من غيرها لتوظيف حصاد الكوكبية. ويشير "عبد الباسط عبد المعطي" الي أن الهدف من هذا المستوي من الوعي هو استيعاب شروط إنتاج الكوكبية والعولمة وتوظيف إنجازاتها كضرورة لتحديد معايير التعامل معها سواء علي مستوي الرفض أو التكيف أو التركيب المبدع علي مستوي الإنجازات.

ثانيا: تطوير الوعي الذاتي للمثقف: وهو وعي يتطلب منه نقدا موضوعيا لحصاد تكوينه ومضمون هذا التكوين وممارساته في الماضي القريب وفي الحاضر لتحديد الإمكانات القائمة التي تتضمن التفاعل الإيجابي مع العولمة، وأيضا تحديد عوائق هذه الحركة سواء كانت ذاتية ترتبط بالمثقف أو موضوعية ترتبط بسياق مجتمعه.

ويري "عبد الباسط عبد المعطي" أن هذا الوعي الذاتي هو بحاجة الي معايير ومؤشرات للفرز والتقويم تعتمد علي القراءة الواعية لأبعاد أساسية هي:

١- العلاقة بين المثقف وكل من السلطة والجماهير لتحديد ملامحها واتجاهاتها التي في إطارها يمكن افتراض أن ارتباط المثقف بالسلطة نشأة وتكوينا ذهنيا ومعرفيا جعلته ينحاز الي تجسيد الفجوة مع السلطة أكثر من تطلعه الحقيقي الي تجسيد الفجوة بينه وبين الجماهير وبين السلطة والجماهير.

٢- المؤشرات العامة الدالة علي ممارسات المثقف علي مستوي الخطاب والفعل الثقافيين وهي مؤشرات من الضروري أن توضح صورة المثقف عن ذاته وصورته عن الآخر الثقافى عربيا وعالميا . وكذلك توضح الخصائص الثقافية والذهنية العامة للمثقف: نقد الذات ونقد الآخر – الجمود والمرونة –المسلمات الجاهزة والتجدد التصوري – الأحادية والتعددية الثقافية – الانقسامية والتوزيع بين إما أو وبين الرغبة في التركيب الإبداعي.

٣-شروط فاعلية المثقف العربي: وهي شروط موضوعية -اجتماعية وسياسية واقتصادية- وذاتية تتعلق بالمثقف نفسه ومن الضروري توافرها لضمان فاعلية وعي وممارسات المثقف العربي. غير أن الظروف المرتبطة باللحظة التاريخية القائمة، وجوهر ما يتحمله تغيير المثقف من خصائص وأدوات تقتضي تركيزا علي الأبعاد الذاتية للمثقف باعتبارها أحد الركائز المهمة لإثراء الوعي المجتمعي بدور المثقف وبمتطلبات التفاعل المبدع مع العولمة.

ولقد ارتكز إدراك أهمية القدرة والريادة للمثقف، علي الشروط الذاتية للفاعلية المرغوبة للمثقف والتي تتطلب منه الجهاد في عدة مجالات هي:

١- الجهاد من أجل التعلم الذاتي.

٢-تطوير القدرات المعرفية والمنهجية للمساهمة في إنتاج المعلومات الثقافية وتصنيفها وجعلها قادرة علي التوظيف والمنافسة.

٣-تعميق القيم الضرورية للتفاعل الإيجابي مع العولمة وهي تتطلب نقلة كيفية في الخصائص والممارسات السلبية.

وعلي ذلك فالمثقف في لحظته التاريخية في رؤية "عبد الباسط عبد المعطي" يجب أن تكون له قدرة ووعي بضرورة الاهتمام بنقد الذات، وليس الاكتفاء فقط بنقد الآخر، إضافة الي التحرر من المسلمات الجاهزة بتنمية القدرة علي التأمل والخيال والإبداع للتجدد، تجاوز السلفية والقبلية في التفاعل الي العلمية والمرونة وإدراك ضرورة التعددية وفاعلية الآخر، وتعميق قيم تحرير العقل والإرادة الإنسانيين من حيث هما شرطان ضروريان لتوتير سياق الإبداع.

٤-أن يكون المثقف ضمير أمته التاريخي والمستقبلي وأن يكون عادلا في صياغة أسس التفاعل المنتج بين السلطة والجماهير.

٣- دراسة "ماهر أحمد عبد العال". العولمة والهوية الثقافية دراسة لموقف المثقف المصري

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الكشف عن مدي اختلاف وتباين مواقف المثقفين المصريين تجاه قضايا العولمة والهوية الثقافية وتحليل العوامل المسئولة عن تشكيل هذه المواقف. وعلي ذلك تطرح الدراسة تساؤلا أساسيا هو: ما موقف المثقف المصري من قضية العولمة –الهوية الثقافية؟ وقد نتج عنه عددا من التساؤلات الفرعية التي تشكل في مجملها أبعادا مختلفة للتساؤل الأساسي، وقد تحددت هذه التساؤلات في الآتي:

() ما أهم القضايا التي يطرحها المثقف المصري في اهتمامه بظاهرة العولمة وموقفه من هذه القضايا؟

() ما تقييم المثقف المصري لواقع الثقافة العربية في ظل العولمة؟

() ما رؤية المثقف المصري لواقع الهوية الثقافية في ظل العولمة؟

() ما دور المثقف في ظل العولمة كما يتصوره المثقف المصري؟

وفي إطار هذه التساؤلات سعت هذه الدراسة نحو تحقيق هدف عام هو التعرف علي أهم الملامح التي تشكل موقف المثقف المصري من قضايا العولمة- الهوية الثقافية، والي جانب هذا الهدف العام كان هناك عددا من الأهداف الفرعية هي:

() التعرف علي أهم القضايا التي يطرحها المثقف المصري في تفاعله مع ظاهرة العولمة وموقف المثقف من هذه القضايا.

() التعرف علي تقييم المثقف المصري لواقع الثقافة العربية في ظل العولمة.

() التعرف علي رؤية المثقف المصري لواقع الهوية الثقافية في ظل العولمة.

() التعرف علي دور المثقف في ظل العولمة.

وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة علي اعتبار أنه منهج ملائم لطبيعة إشكالية وأهداف الدراسة، إذ أن التعرف علي موقف المثقف المصري من قضية العولمة والهوية الثقافية يحتاج الي نوع من التعمق في فهم طبيعة هذا الموقف بأبعاده المختلفة لاستجلاء حقيقته وكشف أبعاده وصولا الي أهم الحقائق التي تبرز خلاله، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدراسة المتعمقة لهذا الموقف بالاعتماد علي منهج دراسة الحالة.

كما اعتمدت الدراسة علي نمط العينة العمدية اعتقادا من الباحث أنها تمثل المجتمع الأصلي لدراسته تمثيلا صحيحا، وقد اختار الباحث مفردات عينته مستندا علي تقدير ذاتي حيث أن الحالات محل اختياره تعتبر محققة للغرض من الدراسة وعلي ذلك فقد قنن الباحث بعض المعايير والمحكات التي سيتم إجراء المقابلة علي أساسها وهي:

() أن تكون الحالة معروفة بانتمائها الفكري لأحد الاتجاهات الفكرية التي تسود الساحة.

() أن يكون من المهتمين بالموضوع والمشاركين في النقاش الدائر حوله.

وقد بلغ حجم العينة أربعة وعشرين حالة توزعت علي النحو التالي: خمسة حالات تمثل التيار اليساري، أربعة حالات ممثلة للتيار الليبرالي، ثمان حالات ممثلة للتيار الإسلامي، أربع حالات ممثلة للاتجاه التوفيقي، ثلاث حالات تمثل الرؤية النقدية.

وقد انتهت الدراسة الي مجموعة من النتائج العامة هي:

١- أثار المثقف المصري في موقفه من العولمة الكثير من القضايا وبين هذه القضايا ثمة قضايا تبرز أكثر من غيرها وهي (قضية المفهوم - قضية

حتمية العولمة- قضية التهديد الثقافي للعولمة - قضية الحوار - الصراع في ظل العولمة - قضية التعويل علي العولمة كرهان لتحقيق النهضة) وقد تباينت الآراء التي تبنتها التيارات الفكرية المختلفة تجاه هذه القضايا.

٢- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية علي أن الثقافة العربية تعاني أزمة، إلا أن الآراء تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة، كما اختلفت الطروحات حول السبل التي يمكن من خلالها تخطي هذه الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.

٣- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيام النظام الإعلامي وكذلك النظام التعليمي بالدور المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات قد اختلفت حول الأسباب الكامنة وراء هذا القصور.

٤- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصور مستقبل الثقافة العربية وقد غلب التشاؤم علي قطاع كبير من هذه الآراء.

٥- رفضت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية علي نفسها وطرح كل منها وجهة نظر خاصة به في مسألة انفتاح هذه الهوية.

٦- أجمعت غالبية التيارات علي أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير.

٧- تباينت التيارات الفكرية المختلفة حول الدور الذي يجب أن يقوم به المثقف في ظل العولمة.

وحول هذه الدراسة توافرت لدي الباحث العديد من الملاحظات الموضوعية المرتبطة بمعايير اختيار العينة وكذلك المرتبطة ببعض النتائج العامة وهي:

١- اشترطت الدراسة في إختيار العينة العمدية أن تكون معروفة علي المستوي الجماهيري بانتمائها الفكري المحدد، ورغم ذلك لم تنطبق هذه الشرطية علي بعض مفردات العينة.

٢- اشترطت الدراسة أن تكون مفردات العينة مهتمة بموضوع الدراسة ولم توضح مستوي أو درجة هذا الاهتمام، من ثم لم تجعله محكا فارقا في الاختيار، ولم تراع وجود مفردات وكوادر فكرية أخري أكثر اهتماما بموضوع العولمة من المفردات المختارة في عينة الدراسة، ولا تعتبر المشاركة بالنقاش فقط ممثلة بالضرورة لدرجة اهتمام المثقف بموضوع العولمة.

٣- تشير الدراسة في نتائجها العامة الي أن المثقف المصري في موقفه من العولمة أثار مجموعة من القضايا ذات الأولوية علي غيرها واختلفت الآراء حول هذه القضايا، والمفترض منطقيا ان تختلف أولويات القضايا عند المثقف لا سيما حين ترتبط بقضية مركبة كالعولمة والمفترض منطقيا أيضا أن تختلف حولها الرؤى والتوجهات طبقا لاختلاف الأرضية الفكرية المنبثقة عنها.

٤- أكدت نتائج الدراسة أن الثقافة العربية تعاني أزمة اختلفت أسبابها كما اختلفت سبل تجاوزها وتلك نتيجة قد تم التوصل إليها من قبل، إذ تشير دراسات التراث الثقافي والمعرفي المعاصر وكذلك الدراسات الأكاديمية الي وجود أزمة فعلية تمر بالثقافة العربية، من ثم فالاختلاف تجاه أسلوب تحليل الأزمات وتشخيص أسبابها وأسس معالجتها وكيفية تجاوزها يبدو منطقيا وكذلك بالنسبة للاختلاف حول مستقبل الثقافة العربية ودور المثقف في إطار سيادة العولمة.

٤- **ومن الدراسات الهامة دراسة "حسين أبو شنب" استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد:**

حيث تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي العلاقة بين آراء النخبة الفلسطينية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية والعولمة وذلك من خلال طرح العديد من التساؤلات أهمها: ما اهتمام النخبة عينة الدراسة بالعولمة؟ ما مصادر معلومات النخبة عن العولمة؟ ما هو مفهوم العولمة وطبيعتها وقوتها؟ ما علاقة العولمة بالمنظمات الدولية ذات التأثير السياسي والاقتصادي ونوع السيادة الدولية؟ ما العلاقة بين العوامة والإعلام؟ ما تأثير العولمة علي الوطن العربي؟ ما هي أساليب المواجهة لسياسة العولمة؟

وينطلق موضوع الدراسة من فكرة محورية هي: انه بحكم طبيعة الشعب الفلسطيني وقضيته المعقدة فانه دائم البحث عن الجديد وملاحقة التغيرات والتبدلات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مصطلح العولمة الذي يتسرب الي المجتمع الفلسطيني عبر المطبوعات والفضائيات والتفاعلات مع قضايا الأمة والعالم، من ثم يلقي هذا المصطلح اهتماما لدي النخبة الفلسطينية بعامة وأساتذة الجامعة بخاصة في مدي علاقاتها بالعولمة مفهوما وتأثيرات وعلاقات وأساليب للمواجهة والبناء الذاتي.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج تلاؤما مع طبيعة الدراسات الاستطلاعية، إضافة الي استخدامه للمنهج التاريخي.

وقد تبين خلال الدراسة أن النخبة تستمد معلوماتها عن العولمة بالدرجة الأولي من الصحافة ثم التليفزيون والفضائيات، وتتفق النخبة علي أن العولمة هئ في حقيقتها غزو ثقافي واقتصادي واجتماعي وهيمنة وسيطرة وأنها ترتبط بالصراعات الأيديولوجية الدولية، وأن قوة العولمة تكمن في الاقتصاد أولا ثم السياسة والثقافة.

كما يتضح من الدراسة أن العولمة تتأثر بالمنظمات الدولية ذات التـأثير وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي ترتبط بالنظـام الدولـي الجديد وثورة العلوم والتكنولوجيا، لذلك فهي تؤثر علي حرية انتقال المعلومـات والتعبير وحرية التنافس، كما أن العولمة تستفيد من نشر سياستها مـن وسـائل الاعلام وتستخدم لتحقيق سياستها عددا من الأساليب فـي مقدمتـها اسـتقطاب الصفوة وكسب الجامعات والمعاهد العلمية.

وأوضحت الدراسة أن الوطن العربي يتأثر بالعولمة سلبا وإيجابـا فـي المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتضح أن مواجهة العولمة تتطلب الاعتماد علي أساليب تتحدد في دعم الذاتيـة الثقافية وتنظيم الرسالة الإعلامية وتدعيم برامـج التربيـة والتعليـم ومراقبـة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات، وبذلك تعكس الدراسة السمات العامـة للعولمة التي تحددت في وصفها بأنها احتواء للعالم وهيمنة القوة وفخ من الكبـار للصغار وتتويج للنظام الرأسمالي.

وعلي ذلك يري "حسين أبو شنب" ضرورة تعميق الاهتمـام بالعولمـة وتحدياتها وأبعادها ودلالاتها وغاياتها وتأثيراتـها القريبـة والبعيـدة وكيفيـة مواجهتها والأساليب المناسبة لذلك علي مستوي الوطن العربي.

ويلاحظ علي هذه الدراسة ما يلي:

١- كانت هناك أولوية خاصة نحو أن تقوم الدراسة بتحليل اتجاهات النخبـة الفلسطينية نحو العولمة بدلا من أن تعتمد علي استطلاع آراء النخبـة إذ أنه من المنطقي أن تكون للنخبة آراء وانطباعات عن العولمة ، من ثـم تكون دراسة الاتجاهات المؤيدة والمعارضة تمثل إطارا مرجعيا تقـوم عليه استراتيجية فعلية للتواجه مع العولمة.

٢- لم تقدم عينة الدراسة رغم أنها تمثل النخبة من أساتذة الجامعات الفلسطينية إيجابية واحدة للعولمة، من ثم تفتقد آراءها للتقييم الموضوعي في تناول الظاهرة.

ثانيا- بحوث ودراسات عن العولمة والقيم:

١- دراسة "محمد السيد سعيد" العولمة والقيم الثقافية في مصر.. الآثار والمواجهة:

وتهدف هذه الدراسة الي الإجابة علي تساؤل أساسي هو: هل عولمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر الي الفضاء الاقتصادي للعولمة تهدد الخصائص الأساسية في الثقافة القومية المصرية؟ وهل تعرض مصر لموجات الثقافة العالمية عبر الإعلام والاحتكاك المباشر يفضي الي تغيرات ملموسة سلبية أو إيجابية في الكيان الثقافي؟

وطبقا للرؤية النقدية في هذه الدراسة فان العولمة تحمل أخطارا وتهديدات ثقافية أهمها تقسيم المجتمع الي شطرين أحدهما: مستوعب في الثقافة والاقتصاد العالمي والثاني مهمش مملوء بالمرارة وحاقد علي من يحتكرون الامتيازات في الداخل والخارج، كما أن هذه الأخطار لا تلحق بالمحتوي الثقافي بقدر ما تلحق بالأوعية الثقافية القومية بمعني قدرة المجتمع علي التواصل مع نفسه خلال هياكل ومؤسسات متلاحقة تلاحقا كافيا. من ثم فان الحماية الصحيحة والحقيقية للتراث الثقافي والقيم الأساسية للمجتمع لا تتوافر من خلال آليات الدفاع وانما من خلال آليات الهجوم، فالقدرة علي التصدير واختراق الأسواق الأجنبية تعني التمكن من السيطرة الفعلية علي السوق القومية إذ تتحقق هذه السيطرة من خلال معايير وآليات فعالة تتماشى مع منطق الاقتصاد وهي التنافسية والإنتاجية والكفاءة السعرية والنوعية.

إن العولمة الاقتصادية قد تفضي في حالة مصر والبلاد المماثلة لأوضاعها الي انقسام ثقافي علي الأقل فيما يتصل بالبعد المؤسسي والتنظيمي. ويري "محمد السيد سعيد" أن مصر تجتاز مرحلة متقدمة من العولمة تحمل خلالها خبرات كثيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي منذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، وعلي ذلك يرصد ثلاث ظواهر ثقافية كبري هيمنت علي الحياة الاجتماعية أهمها:

١- النزوع نحو الشكلانية وهي ظاهرة شاعت بين المصريين عموما والطبقات الوسطي بصفة أخص ونشأت علي قمتها تيارات مختلفة للإسلام السياسي والثقافي تتسم بالصرامة والعداء لبعض مؤسسات الحداثة ورفض شبه كامل للآخر الحضاري والثقافي والسياسي.

٢- نزوع استهلاكي قوي يكاد يقترب من الأيديولوجية المتعوية Hemanism إذ يعرض من السلع والخدمات التي جعلها النظام الرأسمالي العالمي متاحة علي صعيد كوكبي للطبقات القادرة علي شرائها، ويرتبط بهذا النزوع دوافع نفسية واجتماعية وثقافية تكاد تصل الي تقديس السلع Commodity Fetlihiln.

٣- انحسار مستوي المشاركة حيال الحياة العامة والانسحاب الي داخل الفرد والحياة الأسرية، وبسبب هذا الانحسار تنكمش مساحة الحياة السياسة والاجتماعية، وتتركز سلطات اتخاذ القرار علي كل الأصعدة ويتعاظم الجمود الجيلي وتنمو الميول الثقافية الرجعية والمحافظة في شتي مجالات الحياة.

وفي هذا الإطار يعتقد "محمد السيد سعيد" أنه قد يتفشي الشعور بالاغتراب خاصة بين الأجيال الشابة ويتراخي الولاء القومي والطبقي والاجتماعي، ويتعاظم الشعور بالفوضى وكذلك النزعات الأشد أنانية والأقل أخلاقية.

ويقترح "محمد السيد سعيد" نموذجا ديناميكيا للتعامل مع المشكلات والمخاطر المترتبة علي العولمة في مجال الثقافة، ويتكون هذا النموذج من أربع مراحل أولها: تلك التي يتم فيها الانفتاح علي عملية العولمة في ظروف تتسم بمستويات مرتفعة من الانكشاف الاقتصادي وكذلك تتسم بتعاظم الاختلال في الميزان التجاري وغزو السلع الأجنبية للسوق المحلية ومحدودية الاستثمار الأجنبي واتجاهه للقطاعات الخدمية والصناعية الخفيفة، وترتبط هذه المرحلة ببروز ثقافة الحقد الطبقي والمرارة ضد مؤسسات الدولة.

والمرحلة الثانية: يتم فيها تعديل زاوية الولوج المصري الي عملية العولمة خلال التركيز علي الإنتاج والتصدير، وتتسم هذه المرحلة بالتعرف علي عدد من الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية لمصر تمكنها من دخول أوسع لأسواق التصدير، من ثم تقلص عجز الموازين التجارية مع استمرار غزو السلع والخدمات الأجنبية للسوق المصرية في بقية الفروع والقطاعات.

أما المرحلة الثالثة: فتشهد توسعا ملموسا في القدرات التصديرية وتتحقق للبلاد في هذه المرحلة طفرة ملحوظة في مستويات الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، من ثم يتحقق تخفيض كبير في معدلات البطالة وتتحسن مستويات الأجور وتتمكن الدولة من إحداث تقدم حقيقي في استيعاب قطاعات أكبر من المهمشين، وعلي ذلك قد تنكمش ثقافة الكراهية والمرارة ضد الدولة والمجتمع.

بينما المرحلة الرابعة تشهد نموا جزئيا متواصلا في الاقتصاد القومي من خلال فرص أكبر للتصدير من جانب عدد من الفروع والقطاعات وخلال هذه المرحلة يتمكن المجتمع من امتصاص الجزء الأكبر من البطالة وإنهاء ظاهرة التهميش دون التمكن بالضرورة من القضاء علي الاستقطابات الاجتماعية أو منع بروز فجوات جديدة في المجال الاقتصادي وربما الثقافي.

ويؤكد "محمد السيد سعيد" أن النموذج الاقتصادي يرتهن الي حد كبير بالتكوين الثقافي والسياسي للمجتمع المصري، وأن تجاوز مرحلة الخطر يتمثل في قدرة النخبة الاستراتيجية في مصر علي إبداع كيمياء ثقافية خلال تعميق هياكل الاتصال وتوسيع نطاقها وتعظيم فاعليتها وإغناء الرسالة الثقافية التي تجري في قنوات هذه الهياكل.

٢- دراسة "رونالد انجلهارت" Ronald Inglehart (العولمة وقيم ما بعد الحداثة)

تناقش هذه الدراسة تأثيرات العولمة علي المنظومة القيمية العالمية في إطار مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة، وتعتمد هذه الدراسة في مرجعيتها البحثية علي مسوحات القيم العالمية لسكان القارات الستة في أعوام ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٥، وفي عامي ١٩٩٩،٢٠٠٠ كشفت عن نموذج التغيرات المنتظمة في القيم وغطت أكثر من ٦٠ مجتمعا بما يمثل نحو ٧٥% من سكان العالم، فمن المجتمعات التي ينخفض دخل الفرد فيها ليصل الي ٣٠٠ دولار في العام الي المجتمعات التي يرتفع دخل الفرد فيها الي مائة أضعاف هذا الدخل. ومن المجتمعات التي تتعامل بديمقراطية مستقرة مع اقتصاديات السوق الي المجتمعات الديكتاتورية التي تعتمد التحول الي اقتصاديات السوق، وقد أوجد ذلك نوعا من الارتباطات القوية بين معتقدات الأفراد وسمات مجتمعاتهم.

وتحاول هذه الدراسة البرهنة العلمية علي فرضين أساسيين هما:

() فرض الندرة: ويدور حول فكرة أن الرخاء في المجتمعات المتقدمة يؤدي الي انتشار القيم التي سادت بعد المرحلة المادية ويشمل ذلك وجود نتائج جوهرية ترتبت علي التطورات الاقتصادية الحديثة، من ثم فالتساؤل المطروح هو: هل تلاشت منظومة القيم التي ظهرت في ظروف الندرة بسبب الانتقال الي مرحلة ما بعد الحداثة لا سيما وأن المجتمعات

الصناعية قد دعمت الاعتقاد في أن الندرة يمكن التخفف من حدتها خلال الإنجاز الفردي والنمو الاقتصادي. ورغم أن الندرة كانت منتشرة في معظم فترات التاريخ وناجمة عن المبدأ الايكولوجي المؤسس علي أن الزيادة السكانية تحدث عندما تكون هناك موارد طعام متاحة وتتراجع بسبب حدوث المجاعة والأمراض والحروب وتكون النتيجة حدوث ندرة حادة مصحوبة باحتمالات الهلاك جوعا مع إمكانية أن تشكل المجاعة خارطة الوعي اليومي.

() فرض إضفاء الصبغة الاجتماعية: ويشير الي أن قيم الفرد أو المجتمع لن تتغير في مدي زمني قصير، وأن التغير الجوهري في القيم يوجد بين الأولويات ذات القيمة الخاصة لمجموعات الأفراد المختلفة سنيا والتي قد تشكلت خلال خبرات مختلفة تم المرور بها في سنوات التكوين الخاصة بهم.ودلالة ذلك تتمثل في وجود علاقة بين البيئة الاقتصادية الاجتماعية والأولويات ذات القيمة.

وتؤكد الدراسة أن الفترات الخاصة برخاء المجتمعات المتقدمة تتجه نحو تشجيع انتشار القيم التي سادت بعد مرحلة المادية،كما يتجه التدهور الاقتصادي الي التأثير المعاكس، ولا توجد علاقة فردية بين المستوي الاقتصادي وانتشار القيم التي سادت بعد المرحلة المادية، وتعكس هذه القيم مدي إدراك الفرد الذاتي للأمن المادي، وبينما يتجه الأغنياء الي الشعور بالأمن بدرجة أكبر من الفقراء ويتأثر إدراك الفرد للأمن المادي والاقتصادي بالوضع الثقافي ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية التي نشأ الفرد فيها. وعلي ذلك يعد التحول من القيم المادية الي القيم غير المادية أحد جوانب التحول الأكثر اتساعا من التحديث الي قيم ما بعد التحديث الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

وتؤكد الدراسة أيضا علي أن قيم ما بعد التحديث غير شائعة في معظم المجتمعات النامية لأن هذه المجتمعات لازالت تتحول من القيم التقليدية الي قيم التحديث، وقد تشكلت كلا من القيم التقليدية وقيم التحديث بواسطة الندرة الاقتصادية، وخلال العقدين الأخيرين قامت مجموعة جديدة من قيم ما بعد

التحديث بتغيير الأعراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة بالدول الغنية في كل أنحاء العالم وقد عكست هذه القيم الجديدة ظروف الأمن الاقتصادي. وبصفة عامة فان قيم التحديث تؤكد علي التعبير عن الذات بدلا من الإذعان للسلطة وتعطي قيم ما بعد التحديث أيضا الأولوية للحماية البيئية والقضايا الثقافية عندما تتصارع الأهداف مع النمو الاقتصادي المتعاظم.

ولا يختلف الباحث بصفة عامة مع الطرح الفكري لتوجهات هذه الدراسة إذ يري أن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة الي حدوث تغيرات وتحولات معينة في منظومة قيم الجماهير ونظم معتقداتها التي تؤدي بدورها أيضا الي حدوث تغذية مرتدة يتبعها إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه المجتمعات.

٣- دراسة "سلوي محمد مصطفي" العولمة والقيم الأخلاقية

تقدم هذه الدراسة محاولة أكاديمية جديدة لإقامة علاقة إيجابية بين ظاهرة العولمة وقيم الفكر البراجماتي في إطار التعرض لمجموعة من العناصر مثل: مفهوم العولمة وظروف نشأتها ودوافعها ومتطلباتها باعتبارها ظاهرة سياسية اقتصادية ثقافية، ثم تحليل أنماط القيم الأخلاقية في الفكر الإسلامي مع عقد مقارنة موضوعية مع أنماط القيم في الفكر الغربي المعاصر بصفة عامة والفكر البراجماتي بصفة أخص، تأسيسا علي أنه فكر قد جعل من القيم الأخلاقية قيما متطورة تتفاعل مع ظروف التغير في جوانب الحياة المختلفة، وأيضا جعلها وسيلة لما يعرف بالقيمة المدفوعة Cash Value ثم التعرض لجدلية العلاقة بين القيم الأخلاقية والعولمة باعتبار أن هذه القيم تمثل أحد الضوابط المعيارية لسلبيات العولمة.

وتشير هذه الدراسة الي أن القيم الأخلاقية تلعب دورا هاما في حياة العالم علي اختلاف أجناسه أو عقائده أو أفكاره السياسية والاقتصادية أو أزمنته وأمكنته، فالقيم الأخلاقية علي مدار التاريخ هي بمثابة المحور الضابط لفعل

الواقع الإنساني، فقد كان لهذه القيم دورا هاما في فلسفة المواقف الحياتية للبشرية إلا أن المفهوم الإنساني للمواقف القيمية الأخلاقية شابه الكثير من التداخلات والأهواء حينما اعتمدت الإنسانية علي إعمال العقل فقط، فظهرت السلبيات والسقطات في كثير من المجتمعات حتي أنها أدت الي انهيار كثير من الحضارات، وقد بلغت الإنسانية أعلي مراتب قيمها الأخلاقية سواء من حيث النظرية أو التطبيق في وجود الرسالات السماوية التي عملت علي إقرار التوحيد ومجامع الأخلاق علي الرغم من تفاوت الأزمنة والأمكنة ثم بلغت أعلي مراتبها في ظل الدين الإسلامي.

وتؤكد الدراسة أن الخطر الحقيقي انما يكمن في التأثير علي السلوكيات الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية، وليس علي النظرية الأخلاقية الإسلامية فيها نتيجة للتأثير والتأثر الشائع خلال وسائل الاتصال والإعلام خاصة وأن مجتمعاتنا تمثل دور المستقبل وليس المرسل ... دور المستقبل المفتون بمظاهر الحياة الغربية والمتمثلة في النمو العسكري والاقتصادي والسياسي والعمراني والترف المعيشي والتي يبرز معها عجز تلك المجتمعات الإسلامية وضعفها في تلك الميادين معولين هذا العجز علي مفاهيمهم الخاطئة نحو قيمهم الأخلاقية التي يعتبرونها جامدة. من ثم تطرح هذه الدراسة فكرة أن العولمة ليست نظاما اقتصاديا وحسب وانما تمتد الي مجالات الحياة المختلفة سياسيا وإعلاميا وثقافيا، فالنمو الاقتصادي الرأسمالي كما يستلزم وجود أسواق حرة يستلزم أيضا وجود أنظمة سياسية وشكلا معينا من أشكال الحكم، ونفس الشيء في المجال الفكري والثقافي، فالليبرالية الفكرية واحترام الحريات الفردية واعتبار الفرد هو المحور الأساسي في بناء نظام ومجتمع ديمقراطي حر هي الفلسفة التي حكمت مجمل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية وهي التي شكلت نسق القيم الذي حكم الثقافة السائدة فيها، والذي نشأت وتطورت فيه ثقافة حقوق الإنسان بما كفلت من حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل

الفكر والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات التي أفسحت المجال لنشر قيم التعددية والتسامح والحرية والمساواة وقبول الآخر وإمكانية تعايش الأفكار والاتجاهات المختلفة جنبا الي جنب بدون مصادرة أي منها لغيره فضلا عن تجاوز أنساق القيم التقليدية التي ميزت المجتمعات الإقطاعية الزراعية أو ما قبل الرأسمالية والصناعية الحديثة.

ومن هنا تنطلق الدراسة في رؤيتها القائمة علي أن منطق العولمة في عالم القيم يكون أكثر تحققا وحيوية وتأثيرا في عالم القيم الاقتصادية والسياسية والعلمية عنه في عالم القيم الأخلاقية حيث يقع في عالمها بين الرد والقبول ويحيطه الكثير من التساؤلات حول طرحه الإيجابي والسلبي ومردوده علي الواقع الاجتماعي بما يشمله من عادات وتقاليد وأعراف وسلوكيات أخلاقية عملية.

كما تقدم هذه الدراسة العديد من الاستدلالات حول الحركة العالمية للعولمة والتي يقودها الفكر البراجماتي الأمريكي، نظرا لما تتمتع به أمريكا من قوة ونفوذ وهيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية حتي أصبحت في يومنا الحاضر هي القطب الأوحد الذي يتحكم في مقدرات الأمور العالمية، إضافة الي أن تلك القوة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية في شتي المجالات استندت بصورة واضحة في نهضتها وتطورها علي فلسفة الفكر البراجماتي حتي يومنا الحاضر.

وعلي مستوي آخر تري "سلوي محمد مصطفي" أن العولمة في أسمي معانيها قد نادت بها الأديان السماوية في صورتها الإيجابية نظريا وعمليا وتحلت بمصداقيتها بشكل تصاعدي في دعوة الدين الإسلامي الذي جاء للناس

كافة وليس لفئة خاصة، وقد كفل هذا الدين لمفهوم العولمة التطبيق العملي الصحيح بعيدا عن الإفراط والتضييق بسن وإفراز منظومته القيمية.

وتنتهي الدراسة الي نتيجة مؤداها أن العولمة تمثل ظاهرة قائمة في واقعنا المعاصر، من ثم يجب التعايش معها في إطار واقعنا القيمي كما أن التأثيرات السلبية للعولمة لا تنال سلبا من منظومة قيمنا الأخلاقية باعتبار أنها منظومة ذات أصالة تاريخية ولها روافدها المتعددة من ثم يصعب إخلالها.

وعلي ذلك يكون الباحث رؤية خلافية مع أحد أبعاد هذه الدراسة وهو ذلك البعد المرتبط بالدمج بين العولمة والدين الإسلامي إذ تعتبر الدراسة أن هذا الدين في منظوراته ومقاصده الفكرية هو في ذاته دعوة نحو العالمية، وأنه جاء للناس كافة وأن العولمة تعني في مضمونها ذات المفردات والمعاني من ثم فان هذا الدين في دعوته قد سبق العولمة تاريخيا بما يشيعه من مبادئ وقيم متعددة عن التواصل الإنساني.

وتستند هذه الرؤية الخلافية علي وجود فارق موضوعي بين العالمية والعولمة في إطار وجود تباينات جوهرية تعتبر محققة لتناقضية كبيرة، ذلك أن العالمية في مفهومها العام والخاص انما تسعي نحو تكريس قيم التوحد والتواصل والنزعة الإنسانية لتحقيق أهداف إنسانية عامة، من ثم فهي تلتقي مع البنية المفاهيمية العامة للدين الإسلامي، بينما العولمة هي عملية قسرية لتحقيق المركزية الحضارية الغربية خلال وسائل التحكم الاجتماعي العالمي التي تقوم علي اقتصاد السوق والمعلوماتية وتكنولوجيا الوسائل الإعلامية وغير ذلك.

وإضافة الي ذلك فان هذه الدراسة لم تكشف خلال رؤية تحليلية عن آليات تكيف وتعايش واقعنا القيمي مع العولمة وقيمها ولم تكشف أيضا عن

أسباب ومبررات وكيفية أن العولمة لا تؤثر سلبا علي منظومتنا القيمية ، بينما تطرح بعض الدراسات الأكاديمية في الدول المتقدمة مثل دراسة "رونالد انجلهارت" Ronald Inglehart المسار التصاعدي للتأثير النسبي المطرد في منظوماتها القيمية وتلجأ بوسائل متعددة نحو حماية هذه المنظومة.

وعلي مستوي الدول النامية يمثل "جون جراي" John Gray بدولة سنغافورة التي رفضت عالمية القيم الغربية ونبذت التدخل الأمريكي وعقائد حقوق الإنسان التي كانت الولايات المتحدة تروج لها في أنحاء شرق آسيا وأكدت قيمها الخاصة في مواجهة النموذج الليبرالي لحقوق الإنسان والثقافة الاقتصادية لفرضية السوق التي كانت الولايات المتحدة تسعي أيضا إلي غرسها علي مستوي العالم.

ثالثا- بحوث ودراسات عن العولمة والبيئة:

١- دراسة "بيتر نيو ويل" العولمة والبيئة ... اكتشاف الروابط

تكشف هذه الدراسة عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين العولمة والبيئة في إطار تأثير عالمية التجارة والإنتاج والتمويل علي عالم السياسات البيئية تأسيسا علي أن التأثيرات البيئية للعولمة هي تأثيرات سلبية متشابكة.

وتنطلق الدراسة من أن عملية التحول غير المستديمة للبيئة في إطار العولمة تختلف عن الدمار البيئي الذي حدث في العهود الماضية، إذ لم يؤد النمو الكبير الذي حدث في المخرجات الاقتصادية منذ السبعينات الي سرعة انهيار قاعدة الموارد العالمية فقط بل أفسد نظام تجدد الكرة الأرضية أيضا، وطبقا لهذه الدراسة تعني التنمية الاقتصادية -المرتبطة بشكل عام بالعولمة- عددا من الأشياء بالنسبة للبيئة من ثم توجد العديد من التحديات التي تنشأ خلال نمو

الصفقات الاقتصادية عبر الحدود والتي تعمل علي مستوي الدول والمؤسسات الدولية والحركات الاجتماعية والقطاع الخاص ثم تقوية وزيادة سرعة النشاط الاقتصادي عبر الحدود في إطار حركات اجتماعية نشطة واهتمام شعبي، وأيضا في إطار هيئة كبيرة من التنظيم البيئي علي المستوي القومي والدولي والتي تؤثر علي مسارات التنمية الاقتصادية العالمية.

وعلي سبيل الاستدلال الأكاديمي تطرح الدراسة رؤية "إدوارد جولد سميث" بأن عولمة التنمية الاقتصادية من الممكن فقط أن تزيد بشكل كبير من تأثير الأنشطة الاقتصادية علي البيئة التي لا يمكن أن تدعم الوضع الحالي وعندئذ تتمثل القضية في كيفية مقاومة العولمة، من ثم يتطلب ذلك البحث في أشكال المقاومة التي يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل كبير علي المستوي العالمي. وعلي مستوي الفوائد والخسائر المرتبطة بالنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية العالمية، فعولمة العملية الإنتاجية التي تمت بسهولة من خلال التغير التكنولوجي والتي خفضت من تكاليف النقل وأدت الي دمار وتلوث في العصور الجديدة بطريقة أدت الي انتشار المخاطر المرتبطة بالتغير البيئي، وأقربها الي التمثيل هو تصدير النفايات السامة الي الدول الأقل تطورا، من ثم تعد الحرية التي يتمتع بها رأس المال القابل للانتقال عبر الحدود ليستقر حيث تكون اللوائح البيئية في أضعف حالاتها من أكثر الأصوات تعبيرا عن الاهتمامات الخاصة بالتأثيرات السلبية للعولمة، من ثم أيضا فهناك وعي خاص بأن المفاوضات الخاصة بالتجارة لا تتسق مع الجهود الرامية نحو معالجة المشكلات البيئية مما يؤدى الي بروز العديد من الصراعات الخاصة بطبيعة الإجراءات البيئية المقيدة للتجارة، وقد أدي كل ذلك الي وجود دعاوي تنادي بمزيد من التعاون بين المؤسسات وضرورة إنشاء هيكل مؤسسي جديد للتوفيق بين بعض أنشطة منظمات التجارة والبيئة لمعالجة عدم التوازن المدرك بين منظمة التجارة العالمية W T O والأنظمة البيئية الحالية.

وتؤكد الدراسة أن المنظمات غير الحكومية البيئية E N G O S تستهدف الشركات المتعددة الجنسية ذلك لأن الحكومات غير راغبة وغير قادرة أيضا علي تنظيم سلوكيات الشركات الممتدة عبر الحدود T N C S كما أن فعالية المساهمين ومقاطعة المستهلكين بالإضافة الي مجموعة من المصادمات التي تحدث بين المنظمات غير الحكومية البيئية والشركات الممتدة عبر الحدود تشير الي سياسات جديدة تسعي هذه المنظمات في إطارها الي مراجعة نمو سلطة هذه الشركات المرتبطة بالعولمة.

وتخلص الدراسة الي مجموعة من الرؤى النظرية هي: ان عولمة النشاط الاقتصادي تتطلب أشكالا جديدة من السياسة لأن هناك اعتقاد علمي بأن التأثير البيئي للنشاط الاقتصادي والذي غالبا ما يرتبط بعملية العولمة يعد عاملا جوهريا وحافزا للبحث عن الطرق التي يمكن من خلالها إضفاء الصفة الذاتية علي التكاليف وكذلك الحوافز التي يتم صرفها لتجنب تسرب التلوث.

ورؤية أخري تؤكد أن التغيرات التي طرأت علي الاقتصاد العالمي تؤدي حتما الي خلق فرص وتحديات أمام المهتمين بالبيئة، كما أنها تؤدي الي سلسلة مهمة من المناقشات الخاصة بديناميكية السياسات البيئية في إطار سياسة المد العولمي، هذا إضافة الي رؤية ثالثة تنطلق من أن العوامل التي تقود عملية العولمة لا يمكن أن تتجاهل التأثير البيئي لأنشطتها إذا استطاعت اختراق أسواق جديدة وخفض تكاليف الإنتاج والاحتفاظ بدرجة من الشرعية الحكومية.

وفي رأي الباحث أن العلاقة بين العولمة والبيئة بكل مدلولاتها هي علاقة جدلية ممتدة لاسيما مع تجدد آليات العولمة وتطور مضموناتها واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية المؤثرة سلبا علي البيئة لأنها ترتبط دائما بمصالح الدول الرأسمالية الصناعية المستهدفة تحقيق أعلي معدلات من الربحية خلال ممارسات النشاط الاقتصادي العابر للحدود في البيئات المختلفة.

٢- دراسة "هيلاري فرنش" اختفاء الحدود.. حماية كوكب الأرض في عصر العولمة

تستعرض هذه الدراسة ظاهرة اختفاء الحدود والفواصل بين الدول بحكم التأثيرات الحادة للعولمة علي الطبيعة الايكولوجية للمجال الحيوي في العالم، ويدخل في إطار هذه التأثيرات التلوث عابر القارات واقتسام الهواء وحروب التجارة والاستثمارات الدولية للشركات متعددة الجنسية والتصدير المباشر للخطر.

وتشير هذه الدراسة الي أن العالم يعيش في هذه اللحظة المعاصرة خارج إمكانياته الايكولوجية ولكن بعض الدول تفوق غيرها بمراحل نتيجة لندرة رأس المال الطبيعي أو زيادة أنماط الاستهلاك أو الاثنين معا، والدول التي تعاني من عجز ايكولوجي تستورد رأس مال طبيعي من تلك التي بها فائض وهذا عنصر هام للعولمة لا ينتبه إليه الباحثون.

وتحاول هذه الدراسة استكشاف التأثير الكلي لظواهر التحول المجتمعي عالميا والتي منها النمو في التجارة والاستثمار وشبكات الكمبيوتر والتلوث المتجاوز للحدود علي صحة النظم الطبيعة لكوكب الأرض، انطلاقا من أن العولمة هي عملية لا تؤثر فقط علي العوامل الاقتصادية التقليدية مثل الوظائف والدخل ولكنها تؤثر أيضا علي الطعام الذي يأكله الناس والهواء الذي يتنفسونه والمجال الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه والقلق بشأن المضامين البيئية لمنظمة التجارة العالمية.

ولقد جعلت عولمة التجارة في العقود الأخيرة الموضوعات البيئية أمرا دوليا، فالتجارة في الموارد الطبيعية يمكن أن تؤثر علي النظم البيئية في الطرف الآخر من العالم. لذلك فالأسباب الموضوعية للقلق البيئي تفرض نفسها بشكل أكبر علي جدول الأعمال السياسي الدولي لأن السياسات الايكولوجية تتعرض

لضغوط متزايدة، فالدول الصناعية كثيرا ما تختلف فيما بينها فقد أصبح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة علي خلاف إزاء موضوعات تتراوح بين تغير مناخ العالم وبين الكائنات المعدلة جينيا، من ثم فالموضوعات البيئية تكون علي قمة علاقات الشمال والجنوب حيث تنقسم الدول الغنية والفقيرة حول كيفية مواجهتها في إطار الاقتصاد العالمي وحول كيفية اقتسام المسئولية لوقف تدهور كوكب الأرض من الناحية الايكولوجية.

وتعرض "هيلاري فرنش" لفكرة أن الحكومات القومية غير مؤهلة لإدارة المشاكل البيئية المتجاوزة الحدود وكذلك فان السيطرة البيئية الدولية ما زالت ضعيفة لأن المعاهدات والمؤسسات التي تلجأ إليها الحكومات والإدارة العالمية أضعف، إضافة الي ذلك فالموضوعات البيئية لا تزال في الغالب تشغل منزلة ثانوية داخل مؤسسات العولمة (منظمة التجارة العالمية – صندوق النقد الدولي) وتعتبر "هيلاري فرنش" أن العولمة تمثل دافعة كبيرة وراء الانفجار البيولوجي نتيجة عدم التوافق بين الضرورات البيئية والقواعد الجديدة للاقتصاد العالمي أو الممارسة الاقتصادية السائدة، كما أن العولمة تقلل من قدرة الحكومات علي تنظيم الأنشطة داخل حدودها إلا أنها في ذات الوقت تقترح وسائل أمام عدد من المشاركات المبتكرة بين العام والخاص.

كما تشير الي أن مشكلة التحكم في تجارة النفايات الخطرة ما تزال بعيدة عن الحل إذ يوجد نحو ٤٤٠ مليون طن من هذه النفايات تتولد كل عام علي مستوي العالم يشحن منها نحو ١٠% عبر الحدود الدولية.

وتقترح الدراسة ضرورة تقوية إدارة البيئة العالمية بتعديل الاستثمارات البيئية لمنظمة التجارة العالمية وأيضا بالتسهيلات البيئية العالمية Global Environment Facility والتي تعد ابتكارا في الإدارة العالمية ومشروعا مشتركا بين كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي للنهوض بالإدارة

البيئية إقليميا وعالميا ولتكون حماية البيئة عملا مؤسسيا ويكون المجتمع الدولي متواصل بيئيا.

ويلاحظ علي هذه الدراسة أنها لم تبلور خصائص الدور الأمريكي المعاصر في إشاعة وترويج التلوث عالميا خلال الأشكال والأرقام والإحصائيات الدالة علي اتباع سياسات عولمة البيئة أو بالطريقة التي تتفق مع مستوي هذا الدور خاصة وأن هذه الدراسة تمثل العولمة فيها جانبا محوريا في علاقتها بالبيئة.

٣- دراسة "جيري ماندر" العولمة الاقتصادية والبيئة

ترتكز هذه الدراسة علي فكرة أساسية هي أن السوق الحرة العالمية تدفع بالدول ذات السيادة الي الوقوف بعضها ضد بعض في صراعات جيوبولوتيكية من أجل استثمار موارد الطبيعة الآخذة في التضاؤل. وتنطلق الدراسة في تأكيد العلاقة السلبية بين عولمة الاقتصاد العالمي ومشكلة الدمار البيئي، إذ أن التلوث البيئي يعد عاملا جوهريا بالنسبة للتجارة الموجهة بالتصدير، وتمثل لذلك بقيام الأفراد المحليون في أمريكا اللاتينية والريف الإنجليزي بمظاهرات احتجاج لنفس السبب وهو دمار البيئة المحلية بسبب العولمة، كما تطرح فكرة أن الهياكل الجينية الخاصة بأجسامنا وبالحياة ككل أصبحت تعد الآن جزءا من النظام التجاري السلعي وذلك خلال التكنولوجيا البيولوجية التي تتم مساعدتها بشكل غامض خلال قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

وتعرض الدراسة لموقف مؤيدي العولمة الاقتصادية الداعم لفكرة أنها تؤدي الي زيادة الحماية البيئية علي المدى الزمني، لأنه بحدوث العولمة لمختلف الدول وعادة ما يتم ذلك خلال استغلال موارد الثروة مثل: الغابات والمعادن والبترول والفحم والسمك والحياة البرية والمياه، ستمكنهم ثرواتهم المتزايدة من

الحفاظ علي مساحات كبيرة من الطبيعة ضد الدمار، كما سيصبحون قادرين علي إدخال الأجهزة الفنية لتقليل الآثار البيئية السلبية التي تمثل حصيلة إنتاجهم المتزايد.

وفي هذا الإطار فأكثر الدول ثراء علي سطح الكرة الأرضية تشجع فكرة العولمة كعامل مساعد للطبيعة، من ثم تؤيد أيضا أجراء المزيد من عمليات التنقيب عن البترول وقطع الغابات وتلوث الأنهار، كما تعارض بشدة إجراءات التحكم في التغيرات البيئية. من ثم لا تصدر منظمة التجارة العالمية أحكاما ضد القوانين البيئية الأمريكية، لكنها تصدر أحكاما ضد اليابان لرفضها الواردات من منتجات الفاكهة التي تحمل أنواعا خطيرة وسريعة الانتشار، كما أنها تصدر أحكاما ضد الاتحاد الأوربي لمنعه استيراد اللحم البقري الأمريكي المحقون بهرمون النمو البيوتكنيكي، علي الرغم من أن الشعوب الأوربية بأكملها تعارض هذا الهرمون في المجالات الزراعية، وتصدر منظمة التجارة العالمية باستمرار أحكاما لصالح الميكنة الضخمة والهيئات الزراعية الصناعية العالمية التي تستخدم المواد الكيميائية بكثافة ضد العائلات الزراعية الصغيرة والمزارعين المحليين.

وتستعرض الدراسة عددا من الدول التي تقاضي دولا أخري في منظمة التجارة العالمية عند ما تضع الدول عقبات أمام القواعد التجارية الخاصة بدول أخري وعادة ما تفعل ذلك بالإنابة عن شركات عالمية، من ثم ترفع الولايات المتحدة الأمريكية قضية للدفاع عن الموز التيشيكيني وترفع فنزويلا قضية للدفاع عن صناعتها البترولية، وكذلك المكسيك للدفاع عن صناعتها للتونة. ويتمثل التأثير النهائي في أن العملية بأكملها تضع مجموعة مشتركة من المعايير البيئية أو الصحية أو الخاصة بقوي العمل في كل الدول، ويعد هذا نوعا من عدم الالتزام باللوائح المتعارضة بعضها مع بعض. وبهذه الطريقة تستطيع الشركات جعل الحكومات التي تتبعها تدمر القوانين الخاصة بدول أخري، وهذا يماثل

قيامها بالضغط من أجل عدم الالتزام باللوائح علي المستوي المحلي. وتتمثل النتيجة النهائية في أن كل القوانين والمعايير تتسابق في اتجاه صفة قانونية مشتركة.

وعلي ذلك تعارض الدراسة سيادة فكرة العولمة الاقتصادية تأسيسا علي انه لا يمكن للاتفاقيات البيئية أو ضوابط التلوث أو الثوابت التكنولوجية أن تقلل الأضرار البيئية الناتجة عن الاقتصاد العالمي المصحوب بنماذج الإنتاج الموجه بالتصدير. وتحدث الآثار الاجتماعية والبيئية المأسوية الخاصة بالعولمة الاقتصادية نتائج خطيرة علي المستويات المحلية والإقليمية علي وجه الخصوص بسبب التحول من الاقتصاديات القائمة علي النماذج المتنوعة ذات المدى الصغير والخاصة بالإنتاج الزراعي الي نموذج الصادرات الصناعية.

وفي إطار سياسات العولمة الاقتصادية تؤكد الدراسة أنه توجد مشكلة بيئية بالنسبة للتحول الي نظام التصدير، إذ يؤدي إنتاج الزراعة الأحادية الي تقليل التنوع البيولوجي ليس فقط من خلال قتل الأحياء الدقيقة جدا داخل التربة خلال الاستخدام الكيميائي الكثيف ولكن أيضا بتقليل إنتاج السلع الي سلعة واحدة أو أن تقوم بتصدير منتجات متنوعة، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة فقد العالم بالفعل ما يصل الي نحو ٧٥% من تنوع المحاصيل وذلك بسبب عولمة الزراعة التصنيعية.

وعلي ذلك تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات الحيوية هي:

إلي أي مدي يمكن أن يستمر الواقع البيئي قبل أن نواجه بشكل مباشر حدود الكون المحدود؟ أين توجد الموارد (المعادن والخشب والمياه) والطاقة لمواجهة هذا الامتداد المتزايد بدون تدمير الأرض؟ ما هو حجم التلوث الذي يمكن التعايش معه؟ كيف حدث ارتفاع في درجة الحرارة الكونية؟ كيف حدث تآكل طبقة الأوزون قبل تعاظم التكاليف البيئية؟

ويتفق الباحث مع اتجاهات هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين شيوع العولمة الاقتصادية وآثار الدمار البيئي، إذ تتناقض تماما سياسات هذه العولمة الاقتصادية مع استراتيجيات تحقيق الأمن البيئي، فالعولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة وقدرة رأس المال علي التنقل دون قيود وحرية التجارة التي تشكل تهديدا خاصا لاستقرار السوق العالمية وكل ذلك يدعم زيادة أنماط الاستهلاك وينعكس بدوره علي سياسات وخطط التنمية المستدامة.

٤- دراسة "هايك فابيج" Heik Fabig و"ريتشارد بويل" Richard Boele (الطبيعة المتغيرة ونشاط المنظمات غير الحكومية في عالم العولمة):

تناقش هذه الدراسة طبيعة العلاقة الجدلية التي يطرحها وجود النموذج الخاص بالحرية الناتجة عن العولمة بين الشركات الممتدة عبر الحدود T. N. C والمنظمات غير الحكومية N. G. O ، وذلك خلال فحص استجابات الحركات البيئية للعولمة واتحاداتها الجديدة والمنظمات غير الحكومية المنبثق وجودها عن ضرورة القيام بدور في تحديد سياسات إجرائية تكون في مواجهة هذه الحركات البيئية. إذ يثير الترابط العالمي المتزايد بين القضايا الاجتماعية والبيئية استجابات متكاملة وعالمية بشكل متساو بالنسبة للمنظمات غير الحكومية انطلاقا من أن القوة الاقتصادية العالمية عدوانية مع البيئة والمجتمع ، وخلال فترة الثمانينات والتسعينات واجهت الأعمال الحرة تحديا خاصا لسلوكها البيئي والاجتماعي، وقد استلزم ذلك أن تتوافر لنسبة كبيرة جدا من المنظمات غير الحكومية نظرة استشرافية عالمية تعمل علي تنويع استراتيجيتها بالشكل الذي يسمح أن تتحدي بها نموذج الحرية الجديد مع وجود مجموعة هياكل مؤسسية مثل: الصندوق العالمي للحياة البرية والسلام الأخضر وأصدقاء الأرض كرد فعل للعولمة والشركات الممتدة عبر الحدود التي تتمتع بنسب متنامية من الثروة

والقوة والتأثير، كما تتحكم في مستوي متزايد من التجارة لتمويل السوق العالمي الجديد، فطبيعة نشاط هذه الشركات لا يؤثر فقط علي تطور الاقتصاديات التي تمارس عملها بداخلها، بل أيضا يتسبب في مشاكل بيئية كثيرة مثل: تآكل الأوزون والتغير المناخي، من ثم فان هذه الشركات تعد مسئولة من الناحية الاجتماعية والبيئية عن التأثيرات التي تحدثها في المجتمعات التي تمارس بها نشاطها ، وعلى ذلك تعد عملية تشكيل هذه الاتحادات الجديدة خطوة منطقية واستجابة لمقتضيات العولمة ونضالا من أجل تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية بواسطة نشأة منظمات غير حكومية جديدة تقوم بدمج فعلي لقضية البيئة وحقوق الإنسان مثل منظمات Global Witness, Wllose Foundars من وكالة التقصي البيئي وproject Underground.

وتؤكد الدراسة أن العولمة أعطت للمنظمات غير الحكومية – علي الرغم من إضعاف الميكانيزمات السياسية والتقليدية الخاصة بعمليات الضبط والمحاسبية المشتركة –الفرصة لتصبح عاملا هاما وديناميكي في الحكم المشترك وسيتحول وبشكل متزايد المواطنون الذين لم يتأثروا بالعمليات السياسية التقليدية ولم ينزعجوا من تأثيرات العولمة علي البيئات والمجتمعات الخاصة بهم الي المنظمات غير الحكومية للسيطرة علي الشركات التي تم توصيفها علي أنها شركات كبيرة وقوية وغير مسئولة عن سلوكياتها وستفشل هذه الشركات في إدراك الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في الاستجابة بفاعلية للتحديات الخاصة بالنظام العالمي الجديد.

وإذا كانت العولمة قد قامت بتغيير المجتمع الذي تمارس في إطاره الأعمال الحرة ولاسيما الشركات الممتدة عبر الحدود، فليس للمنظمات غير الحكومية إلا زيادة فرصة تأثيرها علي عمليات التغيير خلال إدراك قوة المنهج المتكامل الخاص بالقضايا التي أثارتها العولمة والإبقاء علي اتجاهها الحاسم نحو العالم المشترك.

وتتجه رؤية الباحث نحو أن قطاعات الأعمال الحرة لها طبيعة تنظيمية وتوجهات مختلفة تستهدف تحقيق أعلي معدلات من الربحية دون مراعاة ظروف النشاط الممارس وآثاره البيئية والاجتماعية، من ثم فهي تختلف عن مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف القومية لاسيما في المجال البيئي والتي يجب أن تتوازي سياستها المشتركة في منظومة إجرائية تتفق مع ظروف معالجة نسبة آثار التلوث الناتجة عن السياسة العامة لآليات العولمة والشركات المتعددة الجنسية علي وجه التحديد.

٥- دراسة "لوسي فورد" الحركات الاجتماعية وعولمة الحكومة البيئية

تركز هذه الدراسة علي فكرة وجود حكومة بيئية عالمية لها آلياتها التنظيمية الخاصة في إطار تفعيل سياسات العولمة بانعكاساتها السلبية علي البيئة وأيضا في إطار وجود ادعاءات قوية مؤسسة علي أن القضايا البيئية العالمية تتطلب حلول سياسية ذات طابع عالمي أيضا، وقد تم بالفعل إضفاء الطابع المؤسسي علي الحكومة البيئية في شكل اتفاقيات متعددة الجنسية خاصة بالبيئة M. E. A، وهي تعد نتاج عمليات أوسع من البناء الحكومي العالمي. وكجزء من هذه الحكومة البيئية العالمية برزت مجموعات خاصة بالحماية البيئية العالمية لمعالجة المشكلات البيئية العالمية مثل: تآكل طبقة الأوزون أو التغير المناخي أو انقراض بعض الكائنات أو غياب التنوع البيئي أو النفايات السامة. من ثم تشير هذه الدراسة الي ضرورة أن تتحدي الحركات الاجتماعية منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد آليات العولمة، وكذلك الحكومة المتجهة من أعلي الي أسفل ومن أسفل الي أعلي وذلك خلال وسائل واستراتيجيات مختلفة، وتعتبر المنظمات غير الحكومية طبقا لهذه الدراسة مكونا أساسيا في هذا التحدي خلال التنافس مع الأعمال الحرة والصناعة، وكذلك فانه علي الحركات الاجتماعية أن تدعو الي إجراء تحول هيكلي في منظمة التجارة العالمية ومراجعة جولة

الأوروجواي بدلا من اقتراح دورة أخري، وان ترفض هذه الحركـــات جـــدول الأعمال العالمي في إطار دعاوى إحداث تغيرات جذرية من جـــانب الســـوق، وإضافة الي ذلك يعد الإجراء العالمي الخاص بالشعوب P. G. A ضد منظمـــة التجارة العالمية أحد آليات الاستراتيجية التي تطرحها الدراسة لتحقيـــق علاقـــة ربط بين القطاعات الاجتماعية المختلفة والشعوب والمنظمات التـــي تحـــارب بالفعل العولمة في كل أنحاء العالم، كما تقوم بحشد حركات الشعوب لكي تتقـــابل وتبدأ التنسيق العالمي للمقاومة ضد السوق العالمي كتحالف جديد للنضال والتأييد المتبادل ضد دمار كوكب الأرض بسبب هذه السوق العالمية، وهي بذلـــك تعـــد محاولة فاعلة لبناء اتحاد عابر للحدود وللحركات التي تقودها الشعوب بالتناقض مع الأنظمة الرأسمالية العابرة للحدود أيضا.

وتؤكد الدراسة أنه بالرغم من أن مذهب الفعالية الاجتماعية العالمية كان ناجحا في تشكيل الوعي العالمي بين عشرات الآلاف من الحركـــات الخاصـــة المرتبطة بالقاعدة العريضة، فانه قد تمت بالفعل عولمة الحكومة البيئية كجـــزء من عملية كلية للبناء الحكومي.

تعقيب:

وأخيرا وبعد استعراض أهم الأبحاث والدراسات في مجال المثقفين والعولمة ومجال العولمة والقيم ومجال العولمة والبيئة، والوقوف علي منطقية العلاقة بين هذه المفردات وإبراز أهم ملامح ومكونات هذه الدراسات، وبناء علي ما استخدمته هذه الدراسات أيضا من عينات وفروض وأدوات وما توصلت إليه من نتائج حققت درجة ما من التماثل مع واقع ما تناقشه وتبحثه، كما مثلت هذه النتائج بالنسبة للباحث درجة من الثراء والخصوبة العلمية الشارحة لإشكالية طبيعة كل دراسة، مع تناول كل هذه الدراسات في مضموناتها بالتحليل الموضوعي والرؤية النقدية، من ثم فان مشكلة البحث الراهن وهي اتجاهات المثقفين نحو العولمة وعلاقتها بأنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، قد تبلورت وكانت ضرورية الطرح وعلي درجة كبيرة من الأهمية النظرية والعملية باعتبار أنها تمثل امتدادا لما سبقها من مشكلات تم بحثها في دراسات سابقة، وباعتبار أن هذه المشكلات هي بحاجة كبيرة لمزيد من البحث والتمحيص، وباعتبار أيضا أنه لابد أن ينطلق الاتجاه نحو ظاهرة العولمة من منظور علمي جديد يستفيد من عمق التراكمات التاريخية للظاهرة ويتعامل معها في إطار الظروف المستحدثة التي طرأت علي الحاضر بمعطياته المتعددة، بما يحقق للمجتمع المصري درجة من التوازن والاستقرار علي الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

وعلي ذلك يري الباحث أن المثقف المصري بما يقدمه من صيغ عقلانية ومعايير كيفية –في إطار الإنتاج المعرفي المعاصر والمرتبط بقراءة الظواهر والأحداث في

أبعادها المختلفة- يمكن أن تكون محكا كاشفا عن علاقته المباشرة واتجاهاته الفعلية نحو ظاهرة العولمة وأنساق القيم والبيئة، تأسيسا علي أن الثقافة هي موقف نقدي من كافة الظواهر والأحداث علي اختلافها، من ثم يمكن أن يسهم في تحقيق النقلة الحضارية المطلوبة.

الفصل الرابع: المثقفون والعولمة..قراءة نقدية في دلالة العلاقة

-تمهيد:

أولا: وضعية الفكر العربي المعاصر ونموذج الواقع المعلوماتي.

ثانيا: موقف الفكر العربي المعاصر من الحداثة وما بعد الحداثة

ثالثا: أنماط المثقف العربي المعاصر والسياق التاريخي للعولمة

رابعا: محاور أزمة المثقف العربي المعاصر

خامسا: الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة

تمهيد:

تمثل جدليات العولمة ظاهرة ومفهوما وضعا أيديولوجيا ونسقا فكريا داخل تيارات ومسارات الوعي في الفكر العالمي بصفة عامة والفكر العربي بشكل أخص، علي اعتبار أنه فكر لازال متلقي لهذه الأطروحة الغربية المعاصرة شارح لها متعمق في دراسة واستيعاب انعكاساتها في إطارها النقدي الإيجابي والسلبي أيضا.

إذ طرحت العولمة عديدا من التساؤلات المنهجية المتجاوزة للحصر في كمها والمتباينة في كيفها ومضمونها، كما وضعت مفهومات تأسيسية كثيرة موضع تساؤل وتحليل وتفسير مثل مفهوم الدولة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، القومية، الهوية، حقوق الإنسان، حتي ان هذه المفهومات قد أصبحت تتطلب نمطا خاصا من إعادة الصياغة لتتحقق لها درجة من الثبات النسبي تتلاءم مع معطيات فكر العولمة، وحيث تفرض الحتميات المجتمعية والتاريخية ضرورة استمرارية حركة الأنا والآخر في أن يكون هناك دورا محوريا فاعلا للمثقف تجاه تقنين مفردات الظاهرة والمفهوم وتوصيفها ومعرفة الأسس المرتبطة بحدودها ومعيارياتها ليس علي اعتبار أنه حامل للفكر بل منتج له أيضا، من ثم تتأكد إشكالية الدور التنموي المتصاعد للمثقف العربي في تكوين رؤى ومواقف لتشكيل الوعي الثقافي العام في إطار تراكمات التخلف الحضاري واتساع الهوة مع الآخر فلسفيا وابستمولوجيا ومعلوماتيا أيضا.

ويشير "محمد حافظ دياب" الي مجموعة من التساؤلات الموضوعية التي يطرحها الظرف الآني وتعد مدخلا مفاهيمها في قراءة الظاهرة بالنسبة للمثقفين العرب وهي: هل العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي؟ نظام جديد؟ وهل لها سوابق تاريخية؟ وهل هي مرشحة للاستمرار والبقاء أم مجرد طاريء تاريخي عابر؟ هل اكتملت أبعادها أم لازالت قيد الإنشاء والتشكل؟ في أي اتجاه يمكن رصدها؟ أيديولوجيا جديدة أم عملية جارية؟ حركة استعمارية أم تحررية؟

ما هي نتائجها ومترتباتها بازاء الواقع العربي؟ ما الذي تعولم لدينا حتـــي الآن بالضبط؟ وكيف؟ وما التغيرات التي أدخلتها وستدخلها علي حياتنا؟ وما أثر ذلك علي البني الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة؟ وما السبيل الي موقف منـــها؟ إهمالها أم التوافق معها أم القبول غير المشروط بآلياتها وتجلياتها؟

وينبني علي ذلك نوع آخر من التساؤلات المنطقية المجســـدة لطبيعـــة الممارسات المجتمعية العربية والتي تطرح إشكالية مواقف المثقفين فـــي اتجـــاه يخدم المصالح الوطنية والقومية في إطار امتدادات ظاهرة العولمة وتتمثل هـــذه التساؤلات في: هل تلك النخب قادرة علي توطيــــن التكنولوجيـــا والاســـتجابة لتحديات التقانة؟ هل النظام السياسي العربي يعمل بالتوازي مع النخب الفكريـــة العربية أم أن القطيعة بين الاثنين مرئية وحتمية؟ هل حســـم العـــرب مســـألة الهويات المناطقية وقرروا أن الخليجيين والمتوسطيين والمغـــاربيين يمكـــن أن يعملوا معا ومعهم إسرائيل تحت المظلة التي يطلقون عليها الاسم الاصطلاحـــي "الشرق أوسطية"؟

بينما يري "عبد السلام المسدي" أنه ليس من معني ولا من وزن لموقف المثقف العربي الذي يقول بحتمية الحدث التاريخي فيعلن تسليمه بـــأن العولمـــة شيء حاصل بالفعل ما لم يكن له وعي بأن الحاصل بـــالفعل لا يلغـــي وجـــود الحاصل بالقوة ألا وهو العولمة المضادة.

ويختلف الباحث مع هذه الرؤية إذ أن الموقف النظري للمثقف العربـــي والمصري من ظاهرة العولمة يتمحور بين التأييد والرفض والنقد ويعني ذلك أن الثقافة العربية المعاصرة لم تنتج خطابا ثقافيا له دلالات أيديولوجية مؤثرة فكيف للمثقف أن يقوم ببناء منظومة فكرية تعني وتمثل مفهوم العولمة المضـــادة دون أن يملك أدوات أو ميكانيزمات لذلك؟ من ثم يتحول مفهوم العولمة المضادة الـــي مفهوم مثالي يفتقد لمرتكزات أكاديمية أو امبريقية كان من الممكـــن أن يحقـــق وجودها دافعية ما في إطار المجتمع المعلوماتي، وعلي ذلـــك يكـــون منظـــور

"صادق جلال العظم" أقرب الي الرؤية المنطقية في احتمالية وجود نمط المثقف العولمي المتجرد من الأطر والمرجعيات القومية حين يتساءل: هل نشهد في الوقت الحاضر تشكل نخبة ثقافية عولمية عابرة للقارات والثقافات والقوميات والدول واللغات، تتواصل فيما بينها باستمرار وتحمل خصائص مميزة وتتمتع بامتيازات معينة بغض النظر عن تموضعها المكاني المادي أو انتماءاتها الثقافية أو الأقوامية أو الوطنية وتكون هي المسئولة عن إنتاج البنية الثقافية العولمية العليا المذكورة؟

وفي إطار منظومة الفكر العربي والغربي وعلي اختلاف طبيعة كلا منهما وتوجهات المعالجة التنظيرية وتناقضية التجربة التاريخية فان العولمة كظاهرة ومفهوم تمثل قاسما مشتركا داخل خريطة الوعي المعاصر بحكم الظروف المصلحية المتباينة والعوامل التي تحولت معها العولمة الي قضية صراعية تضع محددات للواقع المستقبلي، وبالتالي لابد من تكنيكيات واستراتيجيات تكون هي المسار الامبريقي المحقق للضوابط الفعلية للتعامل معها، إذ أن سؤال الأسئلة الذي تطرحه العولمة علي كل الشعوب والمجتمعات عند "برهان غليون": ما هي الاستراتيجية المناسبة من وجهة نظر مجتمع صناعي أو متأخر أو مهمش للاستفادة من الثورة التقنية ودرء مخاطر العولمة الناجمة عنها، وهذا يعني أنه ليست هناك استراتيجية واحدة للتعامل مع العولمة ولكن استراتيجيات متعددة مع تعدد الجماعات والمجتمعات المنخرطة فيها.

ولكن أيا كانت الاستراتيجيات المعدة للتواجه مع ظاهرة العولمة إلا ان هناك شرطيات تجنب هذه الاستراتيجيات التماثل مع الرؤى التوفيقية أو الفكر الأحادي أو النظرة التقديسية أو الرفض والتأييد المطلق أو الأيديولوجية الخاصة أو المنطق التقليدي لأنها كما توصف في السياقات النظرية للفكر الأكاديمي الذي يؤصل لها ظاهرة جيوسياسية، جيوثقافية، جيواقتصادية، جيواجتماعية بل جيو استراتيجية أيضا.

أولا: وضعية الفكر العربي المعاصر ونموذج الواقع المعلوماتي:

تشير العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية علي اختلاف توجهاتها الأيديولوجية حول الفكر العربي* في تحليل بنيته وتفسير ماهياته واستقراء أزماته ومحاولات اتساق منظومته مع تقنيات الثقافة المعاصرة الي منظورات متباينة تؤكد في مجملها أنه رغم التحولات البنائية والوظيفية في المجتمعات العربية وتغير ميكانيزمات القضايا الفكرية والممارسات الامبريقية وظهور العديد من الأطروحات الغربية الوافدة التي تتطلب وبشكل ما استقصاء مفرداتها وقياس أبعادها وانعكاساتها وتحليل واقعها المفاهيمي ومحكات التعامل معها وفق استراتيجية لا تقوم علي الجدل السلبي بل تنبثق عن أرضية الوعي العربي الذي يتواجه بدخول الثقافات الغربية مرحلة تاريخية تكاد تكون منفصلة عن مراحل التاريخ الثقافي الإنساني ذلك بانفتاح أفق الوعي الغربي وفضاءاته علي تلك الإسهامات الملموسة للثورة المعرفية والمعلوماتية أيضا.

فلا يزال الفكر العربي المعاصر تحكمه أطر الوعي التقليدي وكما من الحتميات المعرفية المرتبطة بإشكالية الأصالة والمعاصرة، التقدم، أزمة الإبداع، التجديد، سؤال الهوية، وكثير من المؤشرات الدالة علي طابع انغلاقي أحادي يفرض في اللحظة المعاصرة نوعا ما من حالة الاغتراب (Alienation) التي تتشعب عنها تلك المفاهيم التي أشار إليها عالم الاجتماع سيمن (Seeman) ومنها حالة اللا قدرة (Power Lessness) وحالة تفكك القيم والمعايير الاجتماعية Normelessness Anomie وحالة العزلة واللاانتماء Isolation وحالة اللا معني Meaninglessness وحالة النفور من الذات Self Estrangment وعلي ذلك تصبح القطيعة المعرفية لهذا الفكر العربى مع النسق الحضاري نتيجة منطقية

---

* انظر كتابات زكي نجيب محمود، علي حرب، محمود أمين العالم، محمد عابد الجابرى، تركي الحمد، برهان غليون، حسن حنفي، مراد وهبة، مالك بن نبي، السيد ياسين، فؤاد زكريا، عاطف عضيبات، عبد الله العروي، محمد جابر الأنصاري.

لما سبقها من مقدمات تستند إلي قاعدة كلاسيكية فحواها أن الحاضر لابـــد وأن يكون امتدادا لتراكمات الماضي وأن اللحظة المعاصرة تعد بالضرورة تكـــرارا كميا للتاريخ، بينما يتفق الباحث مع مفهوم القطيعة المعرفية لكـــن فـــي اتجـــاه عكسي تمثله رؤية "جـــاستون باشـــلار" G. Bachelard حيث تعني أن التقـــدم العلمي مبني علي أساس القطيعة مع الماضي وبالطبع ليس بمعني نفيه أو إنكاره فذلك غير وارد في التقدم العلمي الذي يمتاز عن غيره بأنه ليس أفقيا بل رأســيا بمعني أن القطيعة تعني أن الحاضر ليس مجرد تواصل ميكانيكي أو اســـتمرار تراكمي لمسار الماضي أو تعديلا أو إضافة كمية له بل يعني أن التقـــدم شـــق طريق جديدة لم تتراء للقدامى بحكم حدودهم المعرفية الأسبق وبالتالي الأضيـــق والأكثر قصورا.

ان المناقشة التحليلية والتوصيف الكلي لوضعية الفكر العربي المعـــاصر تستوجب طرح عدة تساؤلات قد نصل خلالها الي نوع من التقييم الموضوعـــي لهذا الفكر في مرحلته التاريخية هذه ومنها: هل للفكر العربي إشـــكالية ذاتيـــة تتمحور في طبيعته أم أنها إشكالية يمثلها تداخل عوامل خارجيـــة؟ ومـــا هـــي طرائق وآليات تجاوز ذلك؟ وما هو دور هذا الفكر في معالجة مشكلات الواقـــع المتأزم؟ وما هو دوره أيضا في إعادة صياغة المفاهيم بحكم مسيرة التطوريـــة الاجتماعية؟ ... هل يتخلى الفكر العربي عـــن ســـمات الاطلاقيـــة والتماميـــة والاقصائية؟ هل لهذا الفكر أن تتبدل مرجعياته لتصبح فـــي اتجـــاه طموحاتـــه القومية؟ هل لهذا الفكر أن يكون هو الفاعل في تجاوز الأزمة الحضارية التـــي يعيشها العالم العربي اليوم أم يكون أحد وسائل ترسيخها؟ ما علاقة هذا الفكـــر بتيارات الوعي الأوروبي والغربي علي السواء؟ وهل سيظل فكـــرا مســـتهلكا وشارحا لأطروحات هذه التيارات؟ وهل يقدم الفكر العربي نسقا تقدميا يتوافـــق مع الفلسفات الكونية العليا؟ وكيف يمكن لهذا الفكر العربي المعاصر أن يصبـــح فكرا مندمجا في إطار الخضم المعلوماتي؟ وما هي آليات ذلك؟ هل يمكن لـــهذا

الفكر أيضا أن يكون له موقف فاعل من العولمة ويقيم بناء فكريا لمفهوم العولمة المضادة؟ وهل يمكن لهذه العولمة المضادة أن تتقابل مع تيارات العولمة الأمريكية؟

ان الإجابة الفاصلة عن تلك التساؤلات تطرحها الدراسة المستفيضة في استكشاف ملامح وضعية الفكر العربي المعاصر، وبالتالي في مفردات هذه الوضعية وأسبابها، ويري "محمود أمين العالم" أن فكرنا العربي يفتقد النظرية العلمية الواضحة والخبرة العلمية المتنامية، فالشتات الفكري والتخليط الفكري والانتقائية الفكرية والميوعة الفكرية والتسطيح الفكري فضلا عن سمات أخري له مثل سيادة الثوابت النصية الأصولية والتماثلية غير التاريخية والثنائيات التوفيقية والرؤى اللاعقلانية والجزئية والوضعية والتعميمات المطلقة والاسقاطات الذاتية والأيديولوجية.

وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "أحمد مجدي حجازي" إذ يقول: نجد الفكر العربي منعزلا عن واقعه أو متقوقعا داخل ذاته، يجتر ثقافته السلفية أو يترجم ثقافة غيره أو يحلق في تصورات طوباوية ليست متجذرة في مجتمعه، ومن ثم فمن المتوقع ألا تتحول الثقافة في المجتمع العربي الي جزء عضوي (بالمعني الغرامشي) من الحياة الاجتماعية بحيث يمكنها أن تتفاعل مع المشكلات اليومية للأحداث والقضايا مما يمكن أن يخلق تلاحما أساسيا بين الفكر والواقع وبين النظرية والتطبيق. وعلي ذلك فالمطلوب هو تجديد أسئلة هذا الفكر وحقوله وأدواته وأنظمته أيا كانت التجارب والمعطيات، وأيا كانت الخصوصيات والانتماءات، المطلوب أن يقدم قراءة للعالم تكون علي مستوي الحدث أو أن يثير مشكلة وجودية تستأثر باهتمام كل من يقلقه أمر وجوده أو أن ينشئ علاقة جديدة مع الحقيقة تتيح ممارسة الوجود علي سبيل الاستحقاق والازدهار.

هذه هي وضعية الفكر العربي المعاصر في إطار إيقاعات زمنية لها منظومة مفاهيمية خاصة تغيرت معها الثوابت النظرية والفلسفية تجاه الأشياء والأحداث ومهدت للطفرة المعلوماتية التي تعيشها مجتمعات عديدة علي اختلاف درجة الاستفادة منها والوعي بها والاندماج معها، ومنها مفهوم النهايات

والمابعديات (نهاية المكان، نهاية التاريخ، نهاية الجغرافيا، نهاية الدولة، نهاية القومية، نهاية الأيديولوجيا)، (ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد الكولونيالية، ما بعد التكنولوجيا، ما بعد عصر المعلومات، ما بعد الإنسانية) ... من ثم يكون السؤال: ما هو نموذج الواقع المعلوماتي الذي يعاصره هذا الفكر العربي؟ وكيف لم تكتمل لهذا الفكر عوامل الدافعية نحو هذا النموذج الذي هو بالطبع سلسلة لا نهائية من التطورات التقنية في إطار الفضاء المعلوماتي Cyber-Space؟ وعلى هذا يرى الباحث أنه لن تكون هناك صلاحية أكاديمية للسرد النظري لملامح هذا النموذج قدر ما تتوافر هذه الصلاحية في الاستعراض الكمي لبعض ملامح الحركة المعلوماتية والتي تشير الي دلالات ذات مغزى في اتساع آفاقها الممتدة المتمثلة في الاستخدام الواسع للحاسبات الإليكترونية والأقمار الصناعية والإرسال المتعدد Multiplexing والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology والألياف الصناعية والضوئية Cyber Optics والرقمنة Digitalization وضغط البيانات Data Comprssion وشبه الموصلات Semi Conductors وأقمار نظام الموضع الكوني Global Positioning System وشبكات دلالية Semantic Nets ذلك فضلا عن تملك اليابان والشرق الأقصى ٣٧% من إنتاج الإليكترونيات في العالم وأمريكا الشمالية ٢٣% وأوروبا الغربية ٢٢% وباقي دول العالم ١٨%.

وإضافة إلي ذلك فقد بدأت المختبرات بالفعل في تشغيل ترانزستورات تحسب أزمنة التحول فيها بمقياس (الفيمتو ثانية) emto cond أي ما يوازي (واحد من ألف تريلون من الثانية) وهذا الزمن أسرع بما مقداره عشرة ملايين مرة من زمن تحويل ترانزستورات المشغلات الدقيقة المعروفة اليوم. ومرجعية ذلك يمكن ردها بالضرورة الي حجم صناعة المعلومات بالنسبة لأوروبا وأمريكا والتى تتمثل طبقا لتقرير اليونسكو فى الآتى:

جدول (١)

قطاع صناعة المعلومات	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة
محتوي المعلومات	١٨٦ (٣٤%)	٢٥٥ (٤٥%)
توزيع المعلومات	١٦٥ (٣٠%)	١٦٠ (٢٨%)
معالجة المعلومات	١٩٣ (٣٦%)	١٥١ (٢٧%)
المجموع الكلي	٥٤٤	٥٦٦

بينما أن التوزيع الجغرافي لسوق تكنولوجيا المعلومات في العالم هو.

جدول (٢)

	١٩٩٥	متوسط النمو السنوي ١٩٨٥-١٩٩٥
أمريكا الشمالية	٤٣,٥	٩,٤
أمريكا اللاتينية	٠,٢	١٥,٦
غرب أوروبا	٢٨,٣	١٥,٦
شرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا	٢,٦	١٠,٦
بقاع آسيا والمحيط الهادي	٢٣,٧	١٨,٩

أما توزيع السلع في تجارة العالم حسب مستوي تعقيد التكنولوجيا فقـــد كانت في عام ١٩٩٦ نسبه هكذا: تكنولوجيا متقدمة ٢٢% ، تكنولوجيا متوسطة

٣٢% تكنولوجيا بسيطة ١٨% ، منتجات الموارد الطبيعية ١١%، منتجات أولية أخري ١٣% ،متنوعة ٤%.

أما عدد مستقبلي شبكة الانترنت عبر العالم فقد بلغ نحو ١٦ مليون حتي ١٩٩٧، كما أن توزيع حجم أعمال الخمسين شركة الرواد في مجال المرئيات والسمعيات كان هكذا: الولايات المتحدة ٣٧% ، أوربا٣٥% ، اليابان١٩% دول أخري٩%.

وعلي كل ذلك فصناعة المعلومات في الدول الصناعية تأخذ خطا تصاعديا، ففي الولايات المتحدة بلغ عائد وسائل الإعلام التقليدية ١٢٥مليار دولار سنويا وتمثل صناعة الترفيه الأمريكية ثاني أكبر الصادرات الأمريكية بعد صناعة الطائرات، وعلي المستوي العالمي فان استثمارات صناعة المعلومات بلغت ١,٣تريليون دولار في عام ١٩٩٠، و٣ تريليون دولار في عام٢٠٠٠ أي أن دولارا من بين كل ستة دولارات من الدخل العام لشعوب العالم جميعا سوف يستثمر في صناعة المعلومات.

وطبقا لذلك يتضح اتساع الفجوة بين أنماط الفكر في المجتمعات المعلوماتية وبين أنماط الفكر في العالم النامي والعالم العربي بشكل أخص بما يؤكد أنه لا يوجد نوعا من التزامن الثقافي Cultural Cynchronization بين النمطين.

وعلي ذلك كانت التفرقة الدقيقة التي أوردها "نبيل علي" في كتابه (الثقافة العربية وعصر المعلومات) بين خصائص الفكر المعلوماتي وخصائص الفكر العربي علي النحو التالي:

جدول (٣)

عينة من أنماط الفكر العربي		أنماط فكر عصر المعلومات	
Traditional	فكر تقليدي	Creative	فكر ابتكاري
Superfical	فكر سطحي	Conceptual	فكر مفهومي
Dogmatic	فكر دوجماتي	Controversial	فكر خلافي
Submissive	فكر استسلامي	Contradictive	فكر تفنيدي
Nonscientific	فكر لا علمي	Scientific	فكر علمي
Monolithic	فكر دمجي	Systematic	فكر منظومي
Retrospective	فكر رجعي	Progressive	فكر استشرافي
Deterministic	فكر قاطع	Intuitive	فكر حدسي
Passive	فكر سلبي	Initiative	فكر مبادر
Non-concrete	فكر غير محدد	Concrete	فكر محدد
Compromising	فكر توفيقي	Concurrent	فكر متواز
Individualistic	فكر فردي	Collective	فكر جمعي
Local	فكر محلي	Global	فكر عولمي
One-dimensional	فكر أحادي	Combinatorial	فكر بدائلي
Narrative	فكر سردي	Computational	فكر حوسبي
Introversive	فكر انطوائي	Communicative	فكر تواصلي
Exemblative	فكر الأمثلة	Genterative	فكر توليدي

وفي إطار التباين الحاد بين طبيعة كلا من أنماط الفكر المعلوماتي وأنماط الفكر العربي المعاصر، فان ذلك قد يتطلب بالضرورة طرح عدة تساؤلات منهجية تنطلق من محاولة تشوف وتحديد ملامح مستقبل هذا الفكر في مده التاريخي الراهن، وعلي ذلك كيف لهذا الفكر العربي المعاصر أن تتسق طبيعته وطبيعة المفهومات السائدة عن النهايات والمابعديات؟ وكيف لهذا الفكر أن تتسق أيضا طبيعته وطبيعة معطيات الواقع التكنولوجي والمعلوماتي؟ بل كيف ينهض لتبني رؤية جديدة أو نظرية تترجم الأزمة السوسيولوجية للإنسان المعاصر؟ وهل يستطيع هذا الفكر أن يحدد أهدافه الجديدة في المحيط الكوني؟ وما هي أدوات ووسائل ذلك؟

ثانيا: موقف الفكر العربي المعاصر من الحداثة وما بعد الحداثة:

يطرح الظرف الكوني الآني علي أدبيات الفكر العربي المعاصر في ديناميته التاريخية إشكالية مزدوجة تجاه قضية الحداثة تتمثل في التساؤلات الآتية: كيف يمكن لأي دولة في العالم -في إطار المسار المتصاعد للعولمة- أن تقدم مشروعها الحداثي دون أن يتناقض ذلك مع نموذج الحداثة المسيطر عالميا؟ ثم كيف نصنع الحداثة وكيف نتحكم بآلياتها الحقيقية؟ وعلي ذلك يتساءل "فارس أبي صعب" هل ممكن إذن تحقيق الحداثة في ظل خضوع العالم العربي لشروط المنظومة الرأسمالية العالمية؟ وبخاصة في هذه المرحلة التاريخية التي بلغت الكوكبة فيها حدا لم يعد ممكنا معه التحدث عن مشاريع تنمية أو تحديث مستقلة في خياراتها السياسية والاقتصادية والتقانية وباتت بلدان العالم أكثر ارتباطا بالسوق الرأسمالية العالمية، تسير وفق منطقها وتتطور وفق مصالح القوى المهيمنة فيها، وهو ما قطع الطريق علي نماذج التحديث المغايرة لمنطق هذه السوق وجعل عملية التحديث وفق نموذج السوق الرأسمالية السائد يواجه علي

المستوي النظري أكثر من خيار ما زال منطق السوق نفسه وعلاقات المنظومة الرأسمالية نفسها تحول دون تحقيقها.

وعلي مستوي آخر يري "عبد الله موسي" ان الحداثة اذا كانت مشروع حضاري فانه اضطراري في الفكر العربي، اضطراري بقدر ما يمثل المدخل الاستشرافي لدخول العصر ولبناء هيكلة مؤسسائية تحمل إمكانات التقدم أكثر من احتمالات الانتكاس.

وإذا كانت الاتجاهات الرئيسية عالميا في نقد الحداثة تدور –طبقا لأغلب الكتابات– في فلك الاتجاه الأصولي الرجعي ثم الاتجاه ما بعد الحداثي الذي يمثل حالة اعتراضيه تتوحد حول نقد الأساس العقلاني والذاتي للحداثة، وهناك أيضا الاتجاه الماركسي الكاشف لتناقضات المجتمع الرأسمالي الصناعي والمنطلق علي عكس الاتجاه ما بعد الحداثي، أما بالنسبة للفكر العربي في اتجاهاته نحو الحداثة

فيري "برهان غليون" ان الجدل الذي يقسم المثقفين في العالم العربي بين داعية متحمس وناكر متملص لا يعني الحداثة الصعبة .. حداثة السيطرة علي أدوات الإنتاج العلمي والتقني ونظم الإدارة الصحيحة ورفع كفاءة مبادرة الجماعات وثقتها بنفسها وبمستقبلها ولكنه يعني في الحالتين الحداثة الرثة أو نفايات الحداثة، كما يري أن مشاكلنا الرئيسية اليوم ناجمة عن الأخذ بحداثة مشوهة أو بمفهوم مختزل عديم القيمة لحداثة استهلاكية واستعماليه لا قيمة لها ولا مخرج منها إلا بإعادة النظر في مفهوم هذه الحداثة ونموذجها ووسائل تحقيقها من أجل العودة الي تاريخ يكون فيه من الممكن لنا السيطرة علي ما ينهال علينا، أي حركة التقدم العلمي والتقني بدل أن نكون ضحايا لها وهذا يقتضي إعادة توجيه الأنظار نحو ممارستنا التاريخية المعاصرة ونظمنا الأخلاقية والفكرية والسياسية.

وبصفة عامة تحاول الدراسات العربية المتناولة لإشكالية الفكر العربي المعاصر في تواجهه مع تيار الحداثة تقديم العديد من الحلول المثالية العارضة والتي تقع في إطار مجموعة من الشرطيات والضرورات علي غرار إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني والسعي لعقلنة الثقافة العربية... التي تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي لكن دون إبراز لخطوات هذا المنهج، ومن الواضح أنها تطرح هذه الحلول علي مستوي نظري وليس علي مستوي تغييري بمعني أنها لاتصف مرحليات تنفيذها أو كيفية تحقيقها ومدي أهلية هذا العقل العربي للتحرر من الخضوع للنظرة الخطية والرتابة والنمطية وغيرها من السمات المعوقة لاستكشاف كنه مفهوم الحداثة، فكيف لهذا الفكر أن يعتمد

الطرح المغلوط وسيلة لتحقيق الحداثة بل والتحكم بآلياتها؟ بينما إعادة صياغة طرح السؤال هو المؤشر الدال نحو فك إشكالية المفهوم وبالتالي يكون التوجه المنطقي نحو الممارسة وحتمية الفعل، ويؤكد "علي حرب" أننا لن نصبح حداثيين ما لم نصبح شركاء في الحداثة ولن نصير كذلك إلا بنقد الحداثة بكل نماذجها وشعاراتها ومؤسساتها ومن غير النقد تتخلى الحداثة عن نفسها وتتحول من كونها فضاء الي مجرد مذهب أو مدرسة أو مؤسسة.

ويتساءل الباحث هل يستمر نقد الحداثة في اتجاه موازٍ لنقد العولمة في الفكر العربي المعاصر علي اعتبار أن هناك علاقات جدلية بين المفهومين أم أن هناك فروق وتباينات؟ أي هل تشكل العولمة إحدى حالات الحداثة أم أن الحداثة تسبق حالة العولمة؟ يؤكد Giddens أن الحداثة هي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها التأملات الخاصة بالعولمة في علم الاجتماع والعولمة في العديد من المفاهيم الشائعة ملازمة للحداثة. وفي اتجاه مغاير تماما لهذه الرؤية يقول "محمود أمين العالم": ان الغريب المناقض لكل أدبيات الفكر السياسي والفلسفي الحديث هو جعل العولمة مرادفة للحداثة ولهذا يضفون علي العولمة كل القيم

الجليلة للحداثة مثل الديمقراطية ، التقدمية، الاستنارة، العقلانية، والعلمانية التي صاحبت النشأة الأولي للرأسمالية والتي أخذت تتهمش وتغيض مع هذه المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية المعولمة، وتسود فيها قيمة أخري متوافقة معها ومعبرة عنها أيديولوجيا هي ما بعد الحداثة وبالطبع ليست الحداثة هي العولمة وكذلك ليس العكس فالحداثة كمفهوم فلسفي وسوسيولوجي له ظروفه التاريخية والمجتمعية ومتفق علي الكثير من أبعاده والنقاط الأساسية حول مضمونه من أنه ينطوي علي عدة مباديء أهمها أن الإنسان هو صانع تاريخه، ضرورة بلورة الوعي بالتقدم والفصل بين العقلاني والمقدس، وإنعتاق الإنسان من تحكم النظام الكوني وتكليف العقل باكتشاف قوانين العالم، وبالتالي فالحداثة هي تيار فكري له عمق أيديولوجي، بينما العولمة ليست نظرية علمية ذات خطوات منهجية ولا بناءا فلسفيا وانما هي ظاهرة لها آلياتها التي تستهدف تسليع كل شيء وتؤدي الي الانتقال من دائرة التبادل والتوزيع والتداول الي عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبالتالي يكون الفارق بينهما كبيرا من حيث طبيعة كلا منهما ومن حيث طبيعة الظروف التاريخية والمجتمعية المختلفة لكلا منهما إضافة الي اختلاف النسق القيمي أيضا، وعلي ذلك فالعولمة تعد مرحلة لاحقة بالنسبة للحداثة وليست مرحلة تطورية لها. لكن السؤال المحوري الذى يرتبط بالمرحلة التالية للحداثة هو: هل تعد مرحلة ما بعد الحداثة أكثر حداثة من الحداثة ذاتها؟ وهل هي مناقضة للحداثة أم تعد استكمالا منطقيا لها؟

يشير تيار ما بعد الحداثة Post Modernity الذي يمثله "جان فر انسوا ليوتارد" Jean Francois Lyotard في أدبيات الفكر الغربي علي اطلاقه الي العديد من الرؤى والاتجاهات التي ربما تتفق الي حد كبير علي أنه يمثل حركة فكرية وثقافية نقدية وإنسانية عامة تحاول تجاوز مرحلة الصرامة العلمية وترفض اليقين المطلق والحتمية التاريخية وتشكك في الإيمان المطلق بفكرة التقدم الإنساني، وتدعو الي قراءة قضايا الواقع من منظور أخلاقي بل وتعتمد

في تحليلاتها لقضايا هذا الواقع ومتغيراته علي مصادر متعددة للمعرفة ترفض أن يكون العلم هو الأداة الوحيدة التي تقود الي الحقيقة، كما أنه تيار يسعي الي تحطيم سلطة الأنساق الفكرية الكبرى والماركسية علي وجه الخصوص والي الإعراض باسم الخصوصية والنسبية وحق الاختلاف عن الأسس والنتائج القيمية والعرفية والجماعية لأفكار الحداثة والتنوير واعتبار التاريخ نسقا مفتوحا لاحتمالات متعددة، وتزعم قدرتها علي التغيير الكلي للتاريخ والمجتمع، ورغم تعدد وتشعب الرؤى والاتجاهات نحو تيار ما بعد الحداثة إلا أن هناك إجماع علي أن بؤرة اهتمام هذا التيار تتركز في الإشارة الي وجود تناقضات جذرية بين طبيعة الخطاب الثقافي المعاصر الذي تمثله ثقافة العولمة والممارسات التي يمثلها تزايد حركات المد القومي المرتبطة بالتراث والخصوصيات الثقافية.

لكن ما هو موقف الفكر العربي المعاصر من تيار ما بعد الحداثة باعتباره الغطاء الفكري للعولمة؟ "فالسيد ياسين" يؤكد أن أهم سمات النموذج الحضاري الجديد أو نموذج ما بعد الحداثة هي سقوط الأنساق الفكرية المغلقة وأمثلتها البارزة مثل الماركسية الجامدة أو الرأسمالية المتعصبة لحرية السوق وتبني فكرة الأنساق المفتوحة في الفكر ذلك بالقضاء علي الثنائيات الشهيرة التي تقوم علي فكرة إما هذا وإما ذاك.

بينما يري "محمود أمين العالم" أن هناك معركة فكرية تدور بين مفهوم الحداثة التي يواصل الدفاع عنها وتطويرها بعض المفكرين والفلاسفة المعاصرين أمثال "هابر ماس" وبين مفهوم ما بعد الحداثة الذي يكاد يكون تعبيرا أيديولوجيا عن هذه المرحلة من العولمة الرأسمالية، وأن الدفاع عن الحداثة والعقلانية والعلمانية والتاريخية في عصرنا ليس ردة الي البدايات الأولي لنشأة الرأسمالية وانما يتضمن نقدا للعولمة الرأسمالية وجهدا فكريا لتجاوزها، علي حين أن الدفاع عما بعد الحداثة يكاد يعد ردة فكرية الي ما قبل الحداثة وليس تجاوزا لها. وفي نفس الاتجاه يري أيضا "عبد الوهاب المسيري" أن ما بعد

الحداثة هي الإطار المعرفي الكامن للنظام العالمي الجديد فـــهي رؤيـــة تنكــر المركز والمرجعية وترفض أن تعطي للتاريخ أي معني وللإنسان أي قيمـــة أو مركزية وتسقط كل الأيديولوجيات (عصر ما بعد الأيديولوجيات) وتنكر التاريخ (عصر نهاية التاريخ) وتنكر الإنسان (عصر ما بعد الإنسان) فالعالم حسب هـذه الرؤية يفتقر الي المركز فكل الأمور مادية وكل الأمور متساوية وكل الأمـــور نسبية فهو عالم في حالة سيولة كاملة، أما "عز الدين إسماعيل" فهو يري أن مـا بعد الحداثة ليس مجرد اتجاه أدبي ونقدي بل هو إطار فكـــري عـــام وعولمـــة للاقتصاد أو التجارة أو السياسة أو حتي الثقافة ويتوافق كل التوافق مـــع هــذا الإطار ان لم يتطابق معه.

وعلي ذلك فالحداثة وما بعد الحداثة هما أهم التيارات الفكرية المتصدرة عالميا في أواخر القرن العشرين رغم اختلاف أسباب النشأة وارتباط كلا منـهما بأرضية المجتمعات الأوربية والغربية في تحوراتها التاريخيـــة بصفـــة عامـــة وبأزمة الإنسان الغربي وثيقة الصلة بالتقدم وبالمشروع التحرري بصفة خاصة، إلا أن الفكر العربي ليست لديه اتجاهات غالبة نحو الحداثة وما بعـــد الحداثـــة ولكن تتعدد الاتجاهات في إطار الإيجـــاب والسـلب والتوفيقيـــة وهـــي نفـس الاتجاهات التي حكمت موقفه من العولمة، وان كانت العولمـــة تتطلـــب نمطـــا خاصا من التفكير الإجرائي العملي الباحث عن أساليب ووسائل وتقنيات تجعلـــه داخل المنظومة العولمية وليس المنحصر في حدود القضية النظرية.

ثالثا: أنماط المثقف العربي المعاصر والسياق التاريخي للعولمة:

يثير الواقع الثقافي والمعرفي العالمي كما من المصطلحات والمفـــاهيم والتيارات الفكرية والقضايا والتساؤلات الفلسفية المتشابكة في تواصل دينـــاميكي مستقبلـــي يشيـــر الي تصاعد مستـــوي الوعـــي الكونـــي Cosmopolitan Consciousness، مما يحرك بالضرورة دوافع المثقف العربي نحو المعايشة

النقدية لكل المفردات المطروحة في سياقه التاريخي وعلاقتها مع معطيات الواقع العربي لطرح إمكانية الإفادة منها علي مستوي التراكم المعرفي وتنظير ومعالجة مشكلات هذا الواقع علي الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي برؤية متجددة وتجنبا للقطيعة المعرفية مع الآخر الغربي. يؤكد "عبد السلام المسدي" أن الرقابة الذاتية التي يمارسها المثقف العربي علي نفسه في التصدي لاستشراء الكونية المكتسحة هي أخطر علي المجتمع وأدعي الي الإضرار به وأعمق نسفا لقواعده من أي رقابة أخري قد تتسلط عليه أو قد يتوهم أنها تتسلط عليه.

من ثم يكون السؤال: ما هي أنماط المثقف العربي في إطار المد العولمي بتنويعاته المتعددة؟ وهل تحقق هذه الأنماط نوعا خاصا من التفاعل الثقافي Acculturation المؤثر في اتجاهات عده؟ وما هو مستوي وعيه الأيديولوجي الذي ينبني عليه دوره المعاصر؟

يطرح "مصطفي عبد الغني" أنماطا متعددة للمثقف العربي يري الباحث أن طبيعتها تثير إشكاليات ديالكتيكية في إطار العلاقة السلبية المعاصرة مع السياق التاريخى للعولمة، نختار منها ما يكون معبرا بالضرورة عن بقية الأنماط أو ما يتفق وطبيعة البحث الراهن في تحليل نمط المثقف المعاصر، وتتمثل هذه الأنماط في الآتي.

(١) المثقف السلفي: هو المثقف الذي يتخذ موقفا حادا من العولمة ملوحا بكل الطاقات الحية للتراث الإسلامي، وينتمي لجماعات تعتبر الارتداد للماضي هو الحل اعتمادا علي أن الحضارة الإسلامية قد قامت علي مفهوم جغرافي واسع النطاق شبيه بالعولمة وبالقدرة علي احتضان الثقافات والجدال والنقد والتيارات الفكرية، وأن القيم المثلي المنتقاة هي تلك التي عرفتها قبائل العرب في إحدى مراحلها المبكرة.

(٢) المثقف المتطرف: وهو مثقف الإخوان الذي يقوم بتوظيف تكنولوجيا الإعلام وأساليبه في الحملات الانتخابية للجماعة واستخدام الكمبيوتر في بناء هيكلها التنظيمي وخريطة انتشارها داخليا وكوادرها ، ففي حين استخدم هذا المثقف أساليب عصر العولمة فانه لم يتأثر فكريا من حيث المعتقد الديني فقد ظل موقفه يدور حول بنية التفسيرات السنية التقليدية.

(جـ) المثقف المؤيد: وهو المثقف الذي يجري في سياق العولمة ويخضع للإبهار التكنولوجي ويستنيم لحضارة المعلوماتية وآلياتها ويستخدم لغتنا في ترويج بضائع أمريكية، ولأن العلاقة وثيقة بين العولمة الأمريكية ونظيرتها الإسرائيلية فانه يستخدم علمه في تأكيد جذور الثقافة والتراث الشعبي والأساطير اليهودية في تراثنا وحضارتنا القديمة، ثم يوظف ثقافته لتأكيد صور الإعلانات للسيد -ماكدونالد أو ترويج البضاعة الأمريكية بأساليب جديدة.

(د) المثقف الغائب: هو المثقف الغائب عن الأغلبية وقيمها في حضور الأمية

الهجائية والثقافية، يقوم بدور مثقف العولمة في وقت نعاني من بطئ التنمية والتخلف التكنولوجي والمعلوماتي ويتفرغ للجنس فيشجعه ويسعى لتشجيع ظاهرة النجومية الفنية والثقافية في جميع المجالات بهدف تحويل إنتاجها الي سلع رائجة ومبرمجة.

(هـ) المثقف عابر القارات: هو المثقف المنتمي للثقافة الجديدة التي جاءت من أموال المعونة الأمريكية وأدوات الاتصال والكمبيوتر، من ثم فهو مثقف عالمي ينتمي لهذه العولمة مباعد بينه وبين الفئات الاجتماعية المحلية، ويسعى لإعادة تغيير المجتمع وتغيير السائد فيه والتخلي عن القيم التراثية، ونستطيع أن نجده في مراكز الأبحاث داخل الجامعات وخارجها وفي المراكز البحثية الرسمية أو الأهلية.

(و) المثقف المهمش: هو المثقف الذي رفض أن يساير الركب ويستفيد من التغيرات الحادثة بالنسبة للشركات متعددة الجنسية التي تقوم بتجنيد مفكرين وكتاب من مختلف البلاد ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الانتماء لأمة أو وطن قد اصبح من مخلفات الماضي، من ثم لم يشكل هذا المثقف إلا فئة بسيطة لم تستطع الوقوف أمام الدولة ومن وراءها القوي الاقتصادية الضخمة ومن ثم كان مآلها التهميش.

(ز) المثقف الجديد: هو أقرب الي رجل الأعمال منه الي المثقف، يتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي ويحاور منتقديه في جدل ذي خبرة ماركسية اعتادها حين كان ينتمي لليسار، ولا مانع لديه من أن يتحدث عن ثقافة السلام وعن أطفال الحجارة وفي الوقت نفسه يقبض المبالغ الطائلة من جماعات تخفي وجوهها وراء أقنعة كثيرة.

والملاحظ لتلك الأنماط الثقافية في وجودها الفعلي يجد أنها أنماطا تحكمها تناقضات عامة علي المستوي الكلي، إذ أنها تنحصر بين التأييد ليس النظري بل النفعي المصلحي بأنواعه ودرجاته وبين الرفض والانعزال غير القائم علي قاعدة أيديولوجية تبريرية تحمل موقفا ثقافيا قوميا، ذلك فضلا عن التناقضات التي يتضمنها كل نمط في ذاته، كما يلاحظ أنه ليس هناك فروقا فاصلة يمكن الاستناد إليها حين يتم تحديد نمط بعينه، من ثم يمكن اعتبار أن المثقف المؤيد، الغائب، عابر القارات هم نمط واحد من فئات المثقفين بينما يمثل المثقف السلفي، المتطرف، المهمش نمطا آخر لكن لكل منهما خصائصه التي تميزه. ويعني ذلك أن دور المثقف العربي بصفة عامة تجاه العولمة هو دور ثنائي يقوم علي النقيضين ومن ثم يعكس ازدواجية الرؤية ويعكس مؤشرا هاما ينفي وجود تقييم موضوعي عقلاني تنطلق منه الاتجاهات نحو ظاهرة العولمة. ففي إطار الأزمة الحضارية المعاصرة للعالم العربي هناك حتميات كثيرة تتطلب

أدوارا أخري غير تلك التي تقوم بها هذه الأنماط حتي يكون المثقف هــو أحــد وسائل تجاوز هذه الأزمة وليس أهم أدوات تكريسها.

ويري الباحث أيضا أن المناخ الثقافي العربي المعاصر في حاجة الـــي نمط المثقف الكوني الذي ينتج نظرية ثقافية نقدية تمتلك أدوات التوجه القومـــي وتعتبر منظومة المتغيرات المعلوماتية إحدى دعائمها ومرتكزاتها، ويكون هـــو المثقف المنفتح علي سرديات تاريخه في مراحله المختلفة، وأيضا هو الواعـــي بخريطة الفكر العالمي بتياراتها والمستقصي لتاريخ الحضارات وغير معتـبر أن العولمة تمثل انقلابا معياريا في حركة التاريخ قدر مـــا تعــد تحــول تـــاريخي وحضاري يطرح فرصا نسبية وغير متكافئة أمام الدول والحضارات كلا حسب طاقاته وإمكاناته المادية والذاتية. ان الجدل الدائر في الفكر الغربـــي والعربـــي علي السواء حول ظاهرة العولمة بآلياتها ونتائجها وآثارها يطرح سؤالا محوريا هو كيف أن ظاهرة العولمة قد حظيت بنوع من التحليل والنقد من قبـــل الفكــر الغربي المنتج للعولمة أساسا بينما تعامل معها المثقف العربي بنوع من الرتابـــة والنمطية الفكرية؟ وكيف دفع هذا المثقف فى إطار بعض الأنماط القائمـــة الـــي التكسب والتربح والارتزاق والدفاعات المصلحية والانتفاعية؟ من ثم كيف لـــهذا المثقف العربي أن يستفيد من العولمة علي مستوي طرح مكتسبات جديدة تحقـق له رؤية العالم؟ وإذ تعني سيادة كل هذه الأنماط غياب الدور الحضاري للمثقـف العربي المعاصر فان التحدي الكبير الذي يطرحه "محمود عبد الفضيل" يكمن في الإجابة علي هذا التساؤل كيف يمكن اقتحام مجتمع المعلومات والتقانة المتقدمـــة واجتياز الحاجز الحرج Critical High Technical Frontier نحـــو هــذا العالم الجديد دون افتقاد الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية؟

رابعا: محاور أزمة المثقف العربي المعاصر:

تجمع الدراسات النقدية والسوسيولوجية المتناولة لإشكاليات الفكر العربى في طوره التاريخي الراهن ومن منظوراتها المختلفة علي أن المثقف العربي يعاصر أزمة ما لها دلالات فكرية تنعكس علي علاقته بإنتاج الحقيقة الاجتماعية وتكيفه مع المكتسبات الحضارية والتاريخية المعاصرة، ومن ثم علي دوره التنموي كفاعل اجتماعي، لكن هذه الدراسات قد اختلفت حول الأسباب الخاصة بدلالات هذه الأزمة ودوافعها، فبعضها قد اعتبر أن المثقف العربي هو أحد بواعثها أي أنها أزمة ذاتية تتعلق بالمثقف، ومنها ما اعتبر أن أزمة الواقع العربي هي نتيجة لأزمة المثقف، ومنها من اعتمد العوامل الخارجية الغربية سببا قويا لها.

وإذ أن المتغيرات العالمية الحادثة علي كافة الأصعدة قد أوجدت علاقة دائرية بالواقع العربي من حيث التأثير والتأثر من ثم أصبحت هذه المتغيرات مستوجبة للتفسير والتحليل بالنسبة للمثقف، ليس من خلال انتماؤه الطبقي أو توصيفه الاجتماعي ولا من خلال المرجعية الفكرية الإسلامية أو الماركسية أو الليبرالية أو القومية أو العلمانية ولا من خلال العلاقة بالسلطة والدفاع عن مشروعيتها، فلم يعد مفهوم المثقف المعاصر هو من يدافع عن نظريات وأفكار ومذاهب وشعارات مجردة وأنظمة وكيانات ولكنه من يدافع عن وجوده القومي من خلال الفعل التاريخي فضلا عن أن هذا الدور قد أصبح يتطلب نوعا خاصا من السلطة الثقافية التي تتجاوز التقوقع داخل قوالب وأنماط ثقافية حتي تتحقق الفاعلية المتوازنة مع الإيقاع الاجتماعي. يري "علي حرب" في إطار تحديد الأزمة الذاتية للمثقف العربي علي أنها تكمن بالدرجة الأولي في أفكاره: إعادة ترتيب العلاقة بالأفكار لنسج علاقات جديدة مع الواقع من خلال شبكة جديدة من المفاهيم، ذلك أن المثقف فاعل فكري بمعنى أنه يسهم في تغيير العالم بخلقه عالما للفكر، ويقلب الأولويات بقدر ما يجترح منهجا للتفكير ويغير واقع السياسات بقدر ما يبتدع ممارسة فكرية جديدة، من ثم لا يتحول الي جزء من

مشكلة المجتمع بدغمائيته العقائدية أو بطوباويتـــه المســتقبلية أو بالمشــكلات الوهمية التي يثيرها أو بالوعي الزائف للموضوعات التي يعالجها.

وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "عبد الله العروي" خلال كتابيه (ثقافتنا فـي ضوء التاريخ)، (أزمة المثقفين العرب تقليدية أم تاريخانية) والتي تعكس فكــرة أن المثقف مسكون بأزمة أبدية وهــو مرشــح بطبيعتــه لأن يكــون مأزومــا لاعتبارات تاريخية وذاتية.

بينما علي مستوي علاقة أزمة الواقع بأزمة المثقــف ومــدي التغــاير والتناقض مع الرؤية السابقة التي ترمي الي تأكيد ذاتية الأزمة، يعتقــد "أحمــد مجدي حجازي" أنه يخطئ من يتصور أن أزمة المثقف العربي كامنة في البنــاء المعرفي ذاته ويتوهم ذلك الذي يدعو الي ضرورة إجراء تعديلات فــي البنــاء الثقافي أو في تطوير عناصره الداخلية، فأزمة الثقافة والفكر في الوطن العربــي ترمز الي أزمة البناء الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة إذ أن الفكر يتشكل فــي إطار تاريخي جدلي مع الواقع الفعلي المعاش، من ثم يجب أن نحلــل طبيعــة التفاعل الجدلي بين الفكر والواقع في ضوء رؤية التاريخ الذي يشكل المجتمعات العربية.

ويتفق حول ذلك "عاطف عضيبات" إذ يقول: ان أزمة المجتمع العربــي ليست سوي تعبير دقيق عن أزمة المثقفين العرب الذين لم ينجحــوا بعــد فــي التصدي لما يعانيه المجتمع العربي من تحديات وأخطار. وتشاركه فــي ذلــك "فهيمة شرف الدين" إذ تؤكد أن أزمة المثقفين تنتج بالدرجة الأولي عــن أزمــة المجتمع العربي، وكذلك يري "غسان سلامة" أن أسباب انحســار دور المثقــف العربي ومظاهره مرتبطة إجمالا بانحسار وجود المجتمع المدني العربي الراهن علي حساب المجتمع الذي تفرضه السلطات.

وطبقا للعديد من الرؤى والاتجاهات النظرية في التحليل الموضوعــي لأزمة المثقف العربي فان التوجه العام يشير الي أن هناك نوعا مــن التسلسل

المنطقي لها فهذه الأزمة قائمة بالدرجة الأولي علي أزمة الواقع العربي وأزمة هذا الواقع قائمة في أحد أبعادها علي مؤثرات العوامل الخارجية، ويؤكد "أحمد مجدي حجازي" أن دراسة تاريخ الحركة الثقافية في المنطقة العربية كجزء متخلف تابع اقتصاديا وثقافيا للغرب الرأسمالي يمكن أن ترصد التشتت الفكري لدي النخبة المثقفة العربية وأن تقف علي التشتت الفكري لدي الفئات الاجتماعية من أبناء هذه الشعوب وتكشف عن اغتراب المثقف وانعزاله عن قضايا الواقع الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني عدم وجود تيارات نقدية سائدة بين الفئات المثقفة في الوطن العربي أو أن هذه التيارات ما تزال في كثير من الحالات أسيرة مرحلة المراجعة النقدية للمثقفين أنفسهم قبل المراجعة النقدية للواقع الاجتماعي الشامل.

وعلي ذلك فان سلطة التغلغل الرأسمالي التي انبثقت عنها أساليب وطرائق للتكامل مع آليات السوق العالمي قد أسهمت وبشكل ما في وجود الأزمة المعاصرة للمثقف العربي نظرا لما أنتجت من ظروف واقع اقتصادي واجتماعي معقد فضلا عن شيوع أنماط من الفكر الاستهلاكي وسيادة بعض النماذج القيمية الدخيلة والتي تجسدت في ملامح عديدة.

وينطلق الباحث في رؤيته الكلية إلى أن أزمة المثقف العربي هي بالضرورة أزمة ذاتية ترتبط بعناصر ومكونات المنظومة الفكرية من حيثيات كثيرة هي:

١- ان طبيعة المفاهيم عند المثقف العربي تتسم بدرجة من الثبات المطلق الذي يعتبر عائقا ثقافيا في اتجاه التحولات والتغيرات الدائمة، إضافة الي كون هذه المفاهيم لا تحمل تحديدا دقيقا لمسمياتها، مما يؤدي الي نوعا من الخلط الفكري بين المثقفين أنفسهم تجاه مفهوم واحد نظرا لتناقض الرؤية حول مكوناته وأبعاده.

٢- يعتمد المثقف علي الفصل القاطع بين الفكرة ومدلولها أو تطبيقاتها من ثم يكون التركيز قائم علي سلبيات التطبيق وخطأ الممارسات وليس علي قصور الفكرة إذ أنه يتعامل مع الأفكار علي اعتبار أنها وجدت لذاتها، وأن العلة في الواقع وليست في الفكرة التي تحكم هذا الواقع، من ثم ليس هناك أي اتجاه نحو نقد أفكاره أو مراجعتها، من ثم أيضا ليست هناك محاولات نحو نقد دوره الكلاسيكي.

٣- لا يعتمد المثقف العربي علي اثارة الأسئلة المحورية أو الثورية الدافعة نحو إحداث نقلة نوعية للواقع في إطار القراءة الواعية لماهية الحدث، من ثم فهو مستهلك للأفكار والنظريات غير منتج لها، لأنه لازال يحلل ويناقش تيارات الفكر الغربي المعاصر مثل: الحداثة، ما بعد الحداثة، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، العولمة ... دون إضافة فكرية، من ثم فقد سلطته النقدية للواقع.

وهناك توصيف خاص لعلاقة المثقف بالأفكار والواقع يطرحه "علي حرب" علي هذا النحو إذا فشلت محاولات العقلنة فلأن العقلانيين قدسوا العقل وتعاملوا معه بصورة لاهوتية ما ورائية وحصدوا اللامعقول بقدر ما تعاطوا مع العقل بصورة غير معقولة، وعلي النحو نفسه جري التعامل مع مشاريع التقدم، فلقد تراجعنا فيما أردنا أن نتقدم ليس لأن الظروف لم تكن ناضجة لاستقبال أفكارنا بل لأننا أردنا للواقع أن يتلاءم مع أفكارنا أو ينطبق مع مقولاتنا، أي لأننا انطلقنا من أفكار مسبقة أو نماذج كاملة أو نظريات جاهزة حاولنا تجسيدها أو احتذاءها أو تطبيقها، فمن ينطلق من فكرة لكي يتقدم علي أساسها لا يحسن سوي التراجع عنها، ومن يؤمن بأنه يمتلك نظرية أصولية صحيحة جاهزة للعمل والتطبيق لا يحصد سوي الخطأ والانحراف علي ما تشهد علاقة التنويريين بالعقل أو التقدميين بالاشتراكية أو الليبراليين بالديمقراطية والحداثيين بالعلمنة أو الأصولية بالإسلام.

ورغم استحكام هذه الأزمة الذاتية للمثقف العربي لا ينكر الباحث مدي فاعلية مؤثرات الواقع الاجتماعي في خلق ظروف غير ملائمة بالنسبة لهذا المثقف لكن ليس هناك يقين علمي بأن أزمة الواقع تصنع أزمة المثقف، من ثم فالتساؤل الذي تكون صيغته هكذا: هل يؤثر المثقف في أزمة المجتمع أم أنها تؤثر فيه؟ هو تساؤل يحمل نوعا من الازدواجية بين المقدمات والنتائج لأن أزمة الواقع منوط حلها علي المثقف كما أنها في جوهرها دور هذا المثقف، لكن هل أزمة المثقف يصنعها هذا الواقع؟ بالضرورة المنطقية لا لأن هناك العديد من المجتمعات الشرقية والغربية علي السواء تعيش أزمات علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل والثقافي فهل بالضرورة أن تعيش أزمة مثقف؟ كذلك لا ينكر الباحث أثر العوامل الخارجية في تشكيل مفردات أزمة الواقع إذ تدخل العولمة في هذا الإطار باعتبارها منتج ثقافي غربي ساعد علي الكشف عن أزمة المثقف من خلال منطق التعامل معها؟ بما يؤكد وجود الإشكالية الفكرية الذاتية المشار إليها.

خامسا: الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة:

يذهب Kadushin في دراسته عن المثقفين الأمريكيين الي أن كل ثقافة لها مفاهيم قيمية مركزية محددة تضفي المعني علي التجربة والفعل وان معظم أفراد المجتمع يستغلون هذه المفاهيم بسهولة لأنها تتحدد في تطبيقات ملموسة لا في صياغات تجريدية، من ثم فالمثقفون تقع عليهم مهمة إيجاد العلاقة بين المفاهيم القيمية وتقصي تطبيق هذه المفاهيم عبر الزمن. وعلي ذلك هل تحولت العولمة الي مفهوم قيمي في الأرضية الثقافية العربية والمصرية بشكل أخص؟، أم تحولت الي مفهوم جدلي بحكم تنوع توصيفاتها وتشعباتها النظرية وتناقص أطروحتها وما يتضمنه ذلك من أفكار تصادمية حادت كثيرا عن الضبط

الاصطلاحي المنهجي لهذا المفهوم؟ فالعولمة في رأي الباحث ظاهرة متجاوزة في الموقف منها للقبول المطلق أو الرفض المطلق لأنها كظاهرة مركبة فهي خاضعة بالدرجة الأولي للرؤية التحليلية والنقدية، إذ أنها تمثل حدث تاريخي يتطلب في التعاطي معه قدرا من المسئولية الفكرية والحضارية كمهمة حيوية للمثقف المصري يستطيع خلالها تجديد أدواته الثقافية وأداءه المعرفي.

ويؤكد "أحمد صادق سعد" أن هناك انشطار ثقافي رأسي في كتلة المثقفين المصريين بين الذين تبنوا بدرجات موقف الثقافة الغربية والذين احتفظوا بالثقافة الشرقية أو عادوا إليها ومجموعات المثقفين الذين يمزجون بين الاثنين، فالتقاليد الشرقية والمعتقدات الإسلامية ما زالت راسخة الجذور في الغالبية الساحقة من المثقفين بما فيهم الذين تغربوا وتعلموا.

من ثم فالتساؤل عن الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة يستوجب استعراض بعضا من التصورات الشائعة في الفكر المصري حول العولمة من خلال الرؤى المنبثقة عن الكتابات النظرية والأكاديمية بما يحقق استجلاء طبيعة هذه الإشكالية فبداية هناك مسائل ثلاثة أهملها المثقفون المصريون إزاء التعامل مع العولمة يطرحها "إسماعيل صبري عبد الله" وتدخل ضمن الإشكاليات الفكرية للمثقف المصري أولها: البحث في نشأة الظاهرة والقوي الفاعلة في تشكيلها وإهمال دراسة تأثيراتها السالبة في العالم العربي مثل (البطء في النمو، تزايد البطالة، التراجع في مستوي التعليم، انتشار المخدرات، ظهور اليمين المتطرف، تكاثر الملل والنحل التي لا صلة لها بالعقل وتعيش أوهاما غريبة)، ثانيها: الانصراف عن البحث في قضايانا القطرية والقومية واختفاء الوطنية والاستقلال من جدول أعمال المهتمين بالمتغيرات العالمية،

وثالثها: إشاعة التسليم بأن الأقوياء في قمة النظام العالمي يشكلون مستقبلنا وأن الإرادة الشعبية والوطنية والقومية معدومة الأثر.

وفى هذا الإطار يقدم "السيد ياسين" فرضية خاصة حول أن النخب الفكرية المصرية متخلفة عن تابعة التطورات العميقة فى الفكر العالمى ماعدا قلة منهم لديها الرغبة والقدرة معا على التحليل النقدى لما تنتجه ديناميكيات التفكير فى العالم.

وتتفق مع ذلك رؤية أخرى تؤكد أن الموقف الأيديولوجى لبعض التيارات الثقافية المصرية غير قادر على إنتاج وعى نقدى إزاء الظواهر الموضوعية فى عالمنا أو داخل مجمعاتنا وإنما لاتزال تدور فى مدارات اللغة الأيديولوجية والأحكام القيمية التى لا ترى ظواهر العالم الموضوعية الجديدة، من ثم فالوعى الأيديولوجى الذى تنتجه وتعيد إنتاجه يجرى خارج نطاق تحولات العالم.

وفى إطار الكم المتعدد من الأطروحات الفكرية التى أنتجها المثقف المصرى حول العولمة يرى الباحث أن هذه الأطروحات تقدم مجموعة من التصورات التى تقوم في مجملها علي دفاعات تنطلق من أرضية الخصوصية الثقافية معتمدة في ذلك علي أيديولوجية الانغلاق علي الذات وإحياء الموروث الثقافي في التواجه مع قوي العولمة باعتبارها تمثل نوعا من الغزو والاختراق الثقافي، وتصورات أخري تأخذ خط ضرورة إحداث التنمية المستقلة لإبطال محاولات العولمة نحو تكريس التبعية كأحد الأشكال الجديدة للهيمنة الغربية الرأسمالية من خلال العديد من مراكز العولمة الاقتصادية، وعلي مستوي آخر هناك دفاعات عن اقتصاد السوق الحر والمنافسة والشركات متعددة الجنسية باعتبارها وسائل أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وعلي ذلك فالعولمة لديهم تمثل نقلة نوعية في حياة الرأسمالية، بينما هناك دفاعات للتوافق مع

العولمة دون التنازل عن الوطنية المستقلة في إطار تصـــاعد جدليـــة العلاقـــة الجديدة بين المعرفة والثروة والسلطة.

وعلي ذلك كانت رؤية "المسدي" مؤكدة علي أن دخـــول العولمـــة فـــي منظومة المعرفة العربية كان سببا في تعرية كثير من ثغرات الخطاب الثقـــافي وذلك علي مستوي البنية التأسيسية لمضامين الفكر أو علـــي مســـتوي الكفايـــة التفسيرية لآليات النقد والتأويل.

واتفقت معها كذلك رؤية أخري في التدليل علي أن العولمة تعد محكـــا كاشفا للنمطية الفكرية للمثقف المصري إذ أن تعامل المثقف معها لم يتعـد فـــي مجمله دائرة التعريف الأولي الي التعريب الذي ينهض علي تخصيص أسســـها المعرفية بالشرح والنقد والتأويل وقوفا علي كفاياتها ومثالبـــها واســـتراتيجياتها بترجمتها الفعلية الي دراسات عينية حول تعالقها مع جوانب متعددة من قضايـــا الواقع العربي.

ويعتبر "علي حرب" أن القراءة الأيديولوجية للعولمة هي قراءة رجعيـــة لأن أهلها يحكمون علي الظاهرة بما قبلها فهم مع المجتمـــع الصنـــاعي ضـــد المجتمع الإعلامي، ومع الكتاب ضد التلفزة ومع الدولة ضد الشركات المتعـددة، انهم يطالبون بالعودة الي العالمية لمواجهة العولمة وهذا هـــو مـــأزق المثقـــف التقدمي الآن، انه يريد التقدم لكنه لا يحسن سوي التراجع إذ هو يقفز دوما فـوق الأحداث ولا يأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات، فقد كان من قبل مـــع الاشتراكية ضد الرأسمالية والآن هو مع الاشتراكية والرأسمالية معا لكي يلعـــن العولمة لأنها برأيه تريد القضاء علي الأيديولوجيا وهو لا يحسن التفكير إلا علي نحو أيديولوجي لذا فهو سيقف في المستقبل مع العولمة أي ضد مـــا يمكـــن ان يحدث من التحولات أو يتشكل من الإمكانات.

وفي إطار تلك التصورات المطروحة عن الإشـــكالية الفكريـــة للمثقـــف المصري حول العولمة يري الباحث أن مستوي المنهجية الفكرية لدي المثقـــف

المصري لا يتسق مع طبيعة ومستوي الوعي التاريخي المعاصر استنادا الي أن هذا المثقف يعتمد في فكره منطق أحادي ورؤية استاتيكية تبريرية في جدلياتـــه مع العولمة وينعكس كل ذلك في النقاط الآتية:

أولا: الادعاء بغموض مصطلح العولمة في وجود كم من الكتابات والدراســات والأبحاث النظرية والتطبيقية الشارحة لأبعاده في المحيط الكوني، من ثــم فليس هناك محاولة تأصيلية لهذا المفهوم، رغم وجود أحكام قيمية علـــي المنظورات الفكرية الغربية التي تطرح علي مدركات المثقف تفصيـــلات وزوايا جديدة تعمق مفهومه للعولمة وتعمق كذلك رؤيته الفلسفية المنبثقـــة عن التحولات المجتمعية العالمية والإقليمية والمحلية.

ثانيا: لم يتعرض المثقف المصري في تحليلاته المفاهيمية لطبيعة العلاقة الدلالية بين العولمة كمفهوم وآلياتها بينما كان المسار المنطقي للقضية يقتضى أن يرتبط المفهوم النظري بواقعه الامبريقي، لذلك تشعبت المفاهيم والــرؤى حول العولمة واعتمدت في الخطاب الثقافي كمفهوم جدلي.

ثالثا:تحمل التعريفات الخاصة بالعولمة لدي المثقف المصري تناقضات جذريـــة في الرؤية إيجابا وسلبا، وذلك نظرا للاختلافات في المرجعيـــة الفكريـــة للمثقف بينما العولمة كظاهرة ترتبط بالواقع أكثر من ارتباطــــها بــالفكر والأيديولوجيا.

رابعا: لا يتسم النطاق الكلي لرؤية المثقف المصري حول العولمة بمبدأ النسـبية إذ تنحصر هذه الرؤية طبقا للدراسات النظرية في إطار ثلاثة إتجاهــات هي: القبول المطلق القائم علي الانبهار بالعولمة كنموذج ثقافي غربـــي يرتكز علي التقنيات المعلوماتية والتكنولوجية دون الوقوف علي سـلبيات العولمة وتحليل ممارساتها وانعكاساتها المختلفة علي الواقع المصــــري، من ثم فمبدأ القبول لا يعتمد علي تقييم موضوعي للسلبيات. وكذلك يمتـد النطاق الكلي لهذه الرؤية إلي مستوي الرفض المطلق المتجـــاهل لكـــل

إيجابيات العولمة المتفق عليها في التوجهات المختلفة وكان لابد أن تقترن أسباب الرفض بتقديم إستراتيجية للمواجهة. وكذلك الموقف النقدي الذي يتبناه المثقف المصري لا يقوم علي منهج نقدي أو يحمل رؤية لها دعائم نقد الفكر.

خامسا: يتعامل المثقف المصري مع العولمة باعتبار أنها قضية اختيارية أو حتمية تاريخية معاصرة يفرضها السياق الحضاري بينما تختلف منطقية القضية عن وضعها في إطار الإختيار والحتمية.

سادسا: يقيم المثقف المصري علاقته مع العولمة باعتبار أنها تمثل نظرية أو تيارا أو مذهبا فكريا أيديولوجيا سوف يتقادم وينتهي مضمونها في المستقبل لأنه يرتبط بمرحلة زمنية معينة، بينما لم يكن لهذه النظريات أو التيارات أية آليات ضامنة لاستمراريتها مثل العولمة، إذ كانت تمثل في جوهرها بناءات منطقية تتسق مع حركة الواقع الآني المتغير أو المستقبل القريب دون أن تمتد في التاريخ.

الفصل الخامس: الأسس الفكرية والمعرفية لظاهرة العولمة

تمهيد:

أولا: الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة.

ثانيا: أسباب ظهور العولمة.

ثالثا: آليات العولمة .. رؤية تحليلية لفلسفة التوجهات.

رابعا: أنماط العولمة .. ملامح الإيجابيات والسلبيات.

خامسا: العالم العربي وديناميه سياسات العولمة (مصر نموذجا).

سادسا: العولمة بين أطروحة "نهاية التاريخ" وأطروحة "صدام الحضارات".. (محاولة للتأصيل الفكري).

تمهيد:

يري "برايان ترنر P. Turner" أن علم الاجتماع منذ نشأته في بدايات القرن التاسع عشر قد وقع في توتر أو تناقض بين كونه علم خاص بالدول القومية وعلم خاص بعمليات عالمية أو كونية، وقد تطور بصورة غامضة كعلم خاص بمجتمعات العالم الصناعي وكعلم للبشرية، ومع أن مفردات علم الاجتماع تمتد الي مستوي يتسم بدرجة من التجريد تكفي للإيحاء بأنه علم يختص بالعمليات الاجتماعية الكونية (الفعل أو الهيكلة أو المعيار أو النسق الاجتماعي) فقد تطور فعليا لتفسير المصائر المحلية أو القومية وفهمها.

ولقد طرح "سان سيمون Saint _Simon" في هذا الإطار أفكارا عن نسق موحد للدول الأوربية وعن طبيعة العلاقة الموجبة بين نشأة التصنيع ونشأة ثقافة عالمية، إذ يؤدي التصنيع الي ترسيخ نظام دولي يقضي علي تراث الإقليمية، كما بحث في كتابه (المسيحية الجديدة) عن المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الوحدة الكونية وزيادة الوعي بالعالمية الحديثة وطبيعة العلاقة بين نزعة التصنيع والعولمة الإنسانية.

وإذ تمثلت ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين كأبرز الظواهر المجتمعية في المحيط الدولي، فإنها قد أصبحت تتطلب علما خاصا بها يقوم علي تقنين الظاهرة ووضعها في إطار معياري وتفسير إشكاليتها وتحديد علاقاتها بالظواهر والمفاهيم الأخرى، وتحليل مفرداتها.والتوجهات الأيديولوجية المحركة لوجودها وتأصيل تاريخية الظاهرة وخصائصها ومسارها المستقبلي. ولقد أكد "روبرتسون" علي طبيعة العلاقة المزدوجة بين سوسيولوجيا العولمة وعولمة السوسيولوجيا ، بين مقارنة شواهد العصر وفهم روحه، بين تعلة

الدلالة نحو تحولات سوسيولوجيا جديدة مشروعة للجدل، وبين التعبير غير المستقر عن حضور خارطة جديدة للعالم وعلي ذلك عرف "أولريش بك" علم اجتماع العولمة بأنه مجموعة غير متماسكة ومتناقضة من اشتقاقات علم الاجتماع التنظيمي للدولة الوطنية.

وفي إطار هذه التنبؤات الكلاسيكية حول سيادة مفهوم العالمية والكونية والعولمة يري الباحث ان الأسس المعرفية للثقافات الإنسانية تختلف مع كل حقبة تاريخية طبقا للعديد من المتغيرات ولا تتواصل ولا تتداخل بالضرورة مع نشوء نظام جديد للأشياء والظواهر، وإذا كانت العولمة كظاهرة ومفهوما قد تغيرت معها البنية المعرفية وحققت علاقات موجبة وسالبة مع العديد من المفاهيم مثل: العالمية، الكوكبة، الحداثة، المحلية، الأممية، الشرق أوسطية، صدام الحضارات ... من ثم فهناك ضرورة ما نحو وجود العديد من المعالجات الأكاديمية التي تنطلق من رؤية نقدية خلال علم الاجتماع باعتباره يمثل بؤرة اهتمام العلوم الإنسانية بالعولمة ظاهرة ومفهوما وإطارا مرجعيا لتنظير المفهوم وممارسة امبريقية لاستكشاف أبعاد الظاهرة وماهيتها، والتي هي في توصيف "علي حرب" ثمرة العصر الكوكبي وحصيلة ثورة مركبة تقنية وعددية أتاحت النقل الفوري للمعطيات، بقدر ما حولت كل شيء الي بنية رقمية بصورة تضاعف معها الواقع الفعلي باختلاق واقع آخر، أثيري أو اصطناعي عبر الحواسيب والأدمغة الإليكترونية التي تتيح تشكيل ما لا يتناهى من العوالم المتخيلة عبر تركيب النصوص العددية، من ثم فالعولمة هي حدث كوني تتغير معه خريطة العالم بقدر ما تتغير العلاقة بالواقع نفسه، وذلك من بنية الثقافة الي ممارسة السلطة، ومن أشكال الهوية الي منظومات التواصل ومن أنماط النمو الي أشكال الصراعات والحروب. من ثم فقد تشكلت حول ظاهرة العولمة تساؤلات أساسية وفرعية عديدة منها:

هل العولمة دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بفقدان ذاته في مرحلة الحداثة؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثة

لتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول من العالم أجمع؟ هل هي سياسة ليبرالية جديدة New Liberalism قادرة علي إلغاء الحواجز بين الدول؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسيادتها الوطنية وهويتها القومية؟ ما مدلول العولمة في فكر أبناء دول الجنوب الفقير؟ ما الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية في عولمة اليوم؟ هل انتهي دور المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها في ظل نظام الرأسمالية النفاثة.

وفي إطار موضوعي حول ضرورة وجود عولمة ذات طابع إنساني محقق لإيجابيات كثيرة ومتجاوز للسلبيات يشير "تقرير التنمية البشرية" الي مجموعة من الشرطيات المنهجية التي تعتبر محققة لموقف متوازن من قضية العولمة بين كل الكوادر السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية حين يكون مدلولها وعلي مستويات مختلفة هو:

١- "الأخلاقيات" – أي انتهاكا أقل لحقوق الإنسان لا مزيد منه، وقدرا أقل من تجاهل القيم الإنسانية.

٢- "التنمية" – أي فقرا أقل للبلدان والناس وليس مزيدا منه.

جـ "العدل" – أي تفاوتا أقل بين البلدان والأجيال لا مزيد منه.

٨- "الشمول" – أي تهميشا واستبعادا أقل للبلدان والناس لا مزيد منهما.

هـ- "الأمن البشري" – أي ضعفا أقل للبلدان والناس لا مزيد منه.

و- "الاستدامة" – أي استنزافا وتدهورا اقل للبيئة لا مزيد منهما.

أولا- الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة:

اختلف الباحثون في إطار ديالكتيكي حول القراءة التاريخية لظاهرة العولمة، هل هي ظاهرة قديمة بدأت إرهاصاتها منذ بدايات القرن الخامس عشر أم أنها ظاهرة معاصرة أنتجتها متغيرات القرن التاسع عشر والقرن العشرين؟ ورغم الاختلافات الفارقة حول تاريخية الظاهرة في الكثير من البحوث والدراسات، إلا أن هناك و -كما يري الباحث- اتفاق حول شيئين أساسيين هما:

(١) تصنف ظاهرة العولمة علي أنها ظاهرة رأسمالية من ثم تتفق الكثير من معطياتها مع النظام الرأسمالي في فلسفته وتوجهاته وقيمـــه ويحكمـــها منطقه ومحدداته وشروطه ومنظوراته وديناميانه.

ويؤكد "محمد حافظ دياب" أن الرأسمالية منذ لحظة ميلادها وهي عالمية الطابع، وهذا الطابع ظل صفة ملازمة لتطورها مع حركة الكشوف الجغرافيـــة وعبر مراحل نموها وتعرجاتها المختلفة، ولهذا بدأت تتبلور أفكار حول العالمية، وتنشد تحرير العنصر البشري من نظام الرق والظلم والاضطهاد الـــذي ظلـــت تكابده أوربا قرونا، وهو ماتشي به مقترحات "جروثيـــوس" مؤســس القـــانون الدولي، وفلاسفة التنوير مما نادوا بالمواطنـــة العالميـــة Cosmopolitanism وقانون الأمم لدي "جيرمي بنتام"، وقانون المواطنة العالمية لدي "كانط" وإعـــلان "سان سيمون" لنظام عالمي جديد، ودعوة الاقتصادي البريطاني "تنيسون" الـــي إنشاء اتحاد للتجارة بين الشعوب.

(٢) ان مفهوم ودلالة الظاهرة من جانب الكثير من البحـــوث والدراســات، تعني دمج العالم في منظومة واحدة وتوحيد المعــــايير خـــلال تزامـــن تكنولوجي وثقافي وتجاري وازدياد العلاقات المتبادلة في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتدفـــق المعلومـــات وآليـــات السوق.

ويذكر "روبرتسون" أن العولمة تشير الي أن يتحول العالم الـــي كيـــان موحد في إطار عملية الدمج العالمي التي أدت الي الدرجة العالية الراهنة مـــن التعقيد العالمي والصراعات الثقافية المكثفة حول تحديد الوضع العالمي، كمـــا أن أية عولمة تستطيع نظريا أن تحيل العالم الي كيان واحد عبر مسارات عديـــدة منها الهيمنة الاستعمارية لدولة واحدة أو معسكر قوي أو انتصار شركة تجاريـــة أو البروليتاريا العالمية أو أحد أشكال الدين أو الحركة الفيدرالية العالمية.

وفي إطار الدراسات التي تؤصل للجذور التاريخية للعولمة باعتبارها ظاهرة كلاسيكية أكد "جوناثان فريدمان " J. Friedman أن البني المعولمة ليست جديدة علي النسق العالمي الراهن، فقد كانت الشركات التجارية من القرن الخامس عشر الي القرن الثامن عشر بني مؤسسية عالمية، وأيضا كانت الإمبراطوريات الكبرى كيانات معولمة قوية وفي غياب البني الإمبريالية أفرزت نظم التجارة في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا عولمة مؤسسية وثقافية ضخمة يشار إليها دائما باسم تهنيد Hinduization جنوب شرق آسيا وإندونيسيا وأسلمة المحيط الهندي.

ويؤكد "رونالد روبرتسون" أن العولمة قد مرت بخمس مراحل تاريخية هي:

١- المرحلة الجنينية: التي استمرت في أوربا منذ بدايات القرن الخامس عشر الي منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وتخفيف حدة النظام المتعدي القومية السائد في القرون الوسطي، كما اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية للعالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الجريجوري.

٢- مرحلة النشوء: وقد استمرت في أوربا بشكل أساسي من منتصف القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة الوحدوية المتجانسة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقات الدولية وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

جـ- مرحلة الانطلاق: وقد استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر وحتى منتصف العشرينات من القرن العشرين، وتشير هذه المرحلة الي الفترة

التي برزت فيها اتجاهات العولمة الخاصة بأزمنة وأمكنة سابقة، وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل: (خط التطور الصحيح) للمجتمع القومي المقبول، ومفاهيم أخري تتعلق بالهويتين القومية والفردية، ثم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وعولمة قيود الهجرة وتزايد أشكال الاتصال الكونية وتعاظم سرعتها، وتمت المنافسات الكونية في إطار دورة الألعاب الأوليمبية وجوائز نوبل، ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي والتبني شبه الكوني للتقويم الجريجوري ونشأت عصبة الأمم.

د- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: والتي استمرت من منتصف عشرينات القرن العشرين حتي أواخر الستينات وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة التي استقرت بحلول نهاية مرحلة الانطلاق.

هـ- مرحلة عدم اليقين: وقد بدأت أواخر الستينات وتصاعد الوعي الكوني وحدث هبوط علي سطح القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهي النظام الثنائي القومية وزاد الاهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني العالمي وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

بينما ينسب "جان نيدرفين" J. Nederveen فكرة العولمة الي بداية القرن السادس عشر معتبرا أن ما يتغير بمرور الزمن هو مدي وعمق وعي العالم بوصفه مكانا واحدا، ويري أن العولمة المعاصرة تشير الي مسائل ثقافية وذاتية وتنطوي علي وعي بالحالة الإنسانية العالمية. ويتفق "محمود أمين العالم"

مع هذه الرؤية إذ تمثل العولمة ظاهرة تاريخية تشكلت في الأنساق الإقطاعية في أوربا في القرن السادس عشر، وتتسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد نتيجة لطبيعته التوسعية التنافسية داخل أوربا ثم خارجها بمختلف أساليب التدخل والسيطرة العسكرية والتجارية والثقافية وشمل أرجاء العالم واصبح يمثل حضارة عصرنا الراهن.

وعلي مستوي آخر من الدراسات ارتبطت ظاهرة العولمة بحقبة منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين وأكدت رؤية "جون جراي" أنه بحلول القرن التاسع عشر وتحديدا ما بين عامي (١٨٧٨-١٩١٤) كان هناك نظام مالي دولي يعد بمثابة الاستقلال الاقتصادي للحكومات الوطنية ، وفي تلك الحقبة كانت سيادة الدول القومية محصورة في السياسات الاقتصادية التي باستطاعتنا اتباعها عن طريق قاعدة الذهب التي كانت سارية في ذلك الحين بنفس الفاعلية التي نستطيع اتباعها الآن عن طريق قابلية رأس المال للتنقل، وخلال هذه الطرق يمكن أن نتعرف في عالم ما قبل عام ١٩١٤ علي إرهاصات السوق العالمية الراهنة.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي الي أن عملية تحرير التجارة بدأت في أوربا من جانب إنجلترا وذلك بإلغاء قوانين عام ١٨٤٦ ثم انتقلت الي بلدان أخري بإبرام معاهدة "كوبدين شفالييه" عام ١٨٦٠ بين بريطانيا وفرنسا التي تضمنت بالإضافة الي معدلات التعريفة الجمركية الفرنسية، شرط الدولة الأولي بالرعاية الذي وافق بموجبه الطرفين علي منح الطرف الآخر أي تخفيض في معدلات الرسوم الجمركية يتم إقراره بالنسبة لطرف ثالث، ونظرا لأن فرنسا لم تخفض معدلات تعريفتها الجمركية إلا مع بريطانيا فقط، فقد أعطي ذلك حافزا لشركائها التجاريين الآخرين علي التوقيع علي معاهدات مماثلة معها، وخلال العقدين التاليين كانت أوربا كلها قد خفضت تعريفاتها الجمركية وأصبح ينظر الي العولمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية علي أنها تعني التكامل العالمي

الوثيق للأسواق سواء السلع والخدمات أو أسواق رأس المال وذلك في جوانب كثيرة منها بوصفها استئنافا للاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي منذ قرن مضي.

وفي نفس إتجاه تحديد المرحلة التاريخية لمسارات العولمة يري "علي حرب" أنها ظاهرة جديدة علي مسرح التاريخ العالمي تنقلب معها الأولويات وتتغير خارطة العلاقات بكل شيء، بالكائن والحادث بالمكان والزمان بالحاضرة والذاكرة، بالفكر والحقيقة، فضلا عن الصناعة والإنتاج والمبادلة.

ويري الباحث أن ظاهرة العولمة المعاصرة تختلف جذريا عن ظاهرة العولمة الكلاسيكية المنتمية تاريخيا الي القرن الخامس عشر والسادس عشر، وذلك لما لها من استقلال نسبي في ملامحها وأبعادها ومعاييرها ومحتواها، إضافة إلي أن آلياتها تمثل فارقا نوعيا مهما بينها وبين العولمة الكلاسيكية التي لم تتوافر لها هذه الآليات وإلا لم يكن هناك سببا منطقيا نحو الخلاف حول النشأة التاريخية،وعلي ذلك فالعولمة الكلاسيكية هي فكرة مجردة لم تتجسد معطياتها إلا في نطاق هامشي لا يمثل العالم، بينما العولمة المعاصرة تتمثل في التطبيق الفعلي لسياساتها وبرامجها خلال آلياتها وميكانيزماتها التي رسخت لوجود الفكرة وطرحت العديد من المفاهيم الجدلية علي صعيد العلوم الإنسانية وعلي الصعيد الفكري والأيديولوجي أيضا.

ثانيا- أسباب ظهور العولمة:

يمثل صعود الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية نوعا من الحتمية التاريخية Historical Inevitable في إطر خصوصية الظروف المجتمعية للمجتمعات المحلية، وكذلك في إطار عمومية هذه الظروف علي صعيد المجتمعات الدولية أيضا. وتختلف هذه الظواهر طبقا لمجموعة من المعايير هي: طبيعتها وحجم تأثيرها وبنية الواقع التاريخي الذي نشأت فيه

وأسباب ومبررات ظهورها التي تحتاج الي تحليل نقدي يكشف عـــن أهدافــها وإمكانية استمرار معطياتها طبقا لمؤشرات الوجود المـــادي. وتعتـــبر ظـــاهرة العولمة المعاصرة من الظواهر التي يعتقد أن تؤثر -طبقـــا لرؤيـــة الدراســـات العربية والأجنبية- إيجابا وسلبا علي المصالح القوميـــة للمجتمعـــات المحليـــة والدولية أيضا، من ثم تجدر مناقشة الأسباب الموضوعية الفعلية لـــبروز هـــذه الظاهرة لأنها تعد استدلالا منطقيا نحو الوعي بأهدافها.

ويستعرض "محمود أمين العالم" الأسباب الفعلية لبروز ظاهرة العولمـــة فيري أنها تحققت نتيجة ثلاثة عوامل موضوعية أساسية أولها: الطبيعة التوسعية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج الرأسمالي، والعامل الثـــاني هـــو فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية وتفكيـــك المنظومـــة الاشـــتراكية العالميـــة المناقضة للقطب الرأسمالي العالمي، والعامل الثالث هو الثورة العلميـــة الثالثـــة المتنامية منذ الحرب العالمية الثانية والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجـــالي الاتصالات والمعلومات بما أزال حدود المسافات المكانية والزمنية وضاعف من قوي الإنتاج وأدي الي اكتشافات معرفية ثورية وتغييرية.

أما "تومبسون" G. Thompson فيرصد أربعة أسباب أخري لـــبروز الظاهرة أولها: تضخم الشركات المتعدية الجنسية كأحد الآليات المهمة للعولمـــة الاقتصادية فهي المثال الحي لرأس المال العالمي وتمثل الفاعل الرئيســـي فـــي عولمة الإنتاج والأداة الأساسية لممارسة السيطرة الاقتصادية الجديدة لا سيما مع تحولها لإمبراطوريات إمبريالية، وثانيها: عجز دولة الرفـــاه Welfare State وثالثها: الطفرة الراهنة للتقدم التكنولوجي والتي جـــاءت نتيجـــة الاســـتثمارات الضخمة للشركات المتعدية الجنسية بهدف استغلال إمكاناتها وتحســـين قدرتـــها التنافسية خلال توسيع دائرة إنتاجها وتنويع أسواقها، من ثم فان هـــذه الطفـــرة موجهة أساسا نحو العائد والمردود الذي تدره هذه الشـــركات لا نحـــو الريـــادة العلمية، أما السبب الرابع فهو تملك الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة الســـيطرة

المباشرة علي إطار مؤسسي مكون من نظام استثماري عالمي بـإدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير I. B. R. D ، ونظام نقدي بإدارة صندوق النقد الدولي I.M.F وهما نظامين يقومان بدوريهما في تحقيق انضباط العلاقات الاقتصادية العالمية يضاف إليهما نظام تجاري عالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية W. T. O والتي خلفت اتفاقية الجات عام ١٩٩٥.

وعلي مستوي التنظير الفلسفي وفي إطار حركة المد التاريخي يؤكد " محمد حافظ دياب" أنه كان لابد من تطوير وإنتاج منظومة تبرز وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، وتجد هذه المنظومة صداها في أنحاء العالم بسبب توسلها بحقوق الإنسان والديمقراطية وتحسين نوعية الحياة، وكلها قيم جاذبة في ظل ظروف الاستبداد والظلم والفقر التي تسيطر علي بلدان الجنوب لا سيما أن المناخ المهزوم في هذه البلدان أصبح جاهزا لاستقبال هذه المنظومة. بينما علي المستوي السياسي والاستراتيجي فانه بعد أن استقل العالم العربي ورد الغرب الي حدوده الطبيعية علي المستوي العسكري أراد هذا الغرب أن يعيد الكرة في مرحلة ما بعد التحرر الوطني فأفرز أشكالا جديدة للهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزعها خارج حدوده مثل: العولمة، العالم ذي القطب الواحد، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الإدارة العليا Governance، ثورة الاتصالات، العالم قرية واحدة، الكونية، وكلها مفاهيم غير بريئة تكشف عن سيطرة المركز علي الأطراف في تاريخ العالم الحديث.

أما اقتصاديا فيري "رمزي زكي" ان ثمة مؤشرات كثيرة أدت الي بروز وتنامي ظاهرة العولمة منها: ارتفاع نسبة الصادرات الي الناتج الإجمالي في عدد كبير من البلدان الصناعية، تجاوز نسبة نمو التجارة العالمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، زيادة درجة التقسيم الاجتماعي للعمل علي الصعيد العالمي من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وزيادة فروعها الإنتاجية في الخارج، والارتفاع المطرد لنسبة الأرباح التي تحققها الشركات الصناعية في

الدول المتقدمة من عملياتها بالخارج، تعدد عملات الاحتياطي الدولي حيث لم يعد الدولار هو العملة الوحيدة للقيام بدور العملة الدولية.

وعلي ذلك يطرح الباحث تساؤلا موضوعيا هو: هل العولمة المعاصرة هي ظاهرة فرضت وجودها في المحيط الدولي بحكم التطورية التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية أم أن هناك قوة فاعلة تحركها نحو مسارات تخدم أهداف تلك القوة؟ وترتبط الإجابة علي هذا التساؤل بمعيارين أساسيين هما:

- وجود دافعية خاصة لدي بعض الدول الكبرى أو أحدها لتجسيد ظاهرة العولمة في المحيط الدولي بما يعني ضرورة وجود كيان مستفيد.
- توافر آليات مقاومة الظاهرة لدي الشعوب المتضررة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من وجودها بما يعني وجود قوة تحركها .

ويتفق الباحث مع مجموعة الأسباب النظرية التي تطرحها التوجهات البحثية علي اختلافها في تفسير وجود ظاهرة العولمة المعاصرة، وكذلك يتفق أيضا مع اعتبارات ظروف المناخ العالمي ومتغيراته التي تبلورت الظاهرة في إطارها، من ثم تتجه رؤية الباحث -وفي إطار موضوعي- نحو أن هذه الأسباب تعد عوامل مساعدة علي وجود ظاهرة العولمة، ولا تعد محكات فارقة بذاتها في تقييم أسباب بروز ظاهرة العولمة الأمريكية المعاصرة، وإذ أن العولمة هي في أصلها وجوهرها ظاهرة اقتصادية لها فعالياتها التي تستهدف تحرير تجارة السلع والخدمات بفتح الحدود الاقتصادية والاندماج في حركة السوق العالمي وزيادة إسهام رأس المال الأجنبي في حصة رأس المال الوطني والتحول الي سياسات الخصخصة. من ثم فان الضرورة المنطقية تستلزم الكشف عن الأسباب الاقتصادية الفعلية المشيرة الي وجود قوة تعمل علي بروز الظاهرة وتفعيل دور إيجابي لها وذلك للعديد من الأسباب وهي:

١- يشير تقرير البنك الدولي الي أنه نظرا للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الأمريكي، فقد تحول هذا الاقتصاد من اقتصاد دائن لدول العالم بما يبلغ نحو ٣٣٩ مليار دولار في بدايات عام١٩٨٠ الي اقتصاد مدين بما يبلغ نحو ١٨٠٠ مليار دولار حتي عام٢٠٠٠، أي ما يقارب من نحو ٢٠% من ناتجها القومي، وكذلك ارتفع الدين الداخلي من ٧٢٠ ألف مليون دولار في الثمانينات حتي بلغ ٤,٩ألف مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم قفز الي ٥,٢ ألف مليار عام١٩٩٩.

ويعني ذلك أن الاقتصاد الأمريكي قد عايش فترة مرحلية استمرت بين العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من ثم تطلب ذلك وجود ظاهرة ما تحدث تحولا جذريا في الآلية الاقتصادية لسد العجز علي مستوي الميزانين.

٢- بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ الي ١١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، الي عجز قدره ٣٠١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ أي بنسبة ٥% من الناتج القومي الإجمالي.

جـ- تشير الإحصاءات أن المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية هما المستفيدان الأولين من سياسات العولمة بوصفهما يسيطران علي أكثر من ٣٦% من إجمالي قيمة التجارة العالمية وعلي ٨٥,٥% من مبيعات القمح وعلي ٨٤% من مبيعات الحبوب وعلي ٣٥% من تجارة الخدمات.

د- تعتبر الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من استراتيجية تحرير التجارة السلعية حيث بلغت قيمة صادراتها للعالم نحو ٤٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٣، وفي إطار تحرير الخدمات كهدف رئيسي للسياسات الأمريكية بلغت قيمة صادراتها من الخدمات نحو ١٦٢,٣ مليار دولار، وبذلك فان

هذه الاستفادة ستمكن الولايات المتحدة من معالجة عجز ميزانها التجاري والذي بلغ عام ١٩٩٣ نحو ١٣٢ مليار دولار.

هـ- تعمل نسبة تزيد عن ٧٥% من القوي العاملة الأمريكية في قطاع الخدمات، مما يؤكد أن تحرير هذا القطاع في إطار سياسات العولمة سيساعد علي تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ويمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية ويساعد علي تخفيض العجز في الميزان التجاري من ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

وتشير الدلالات الإحصائية للأرقام والنسب المطروحة الي مستوي العجز المتصاعد في هيكل الاقتصاد الأمريكي بالشكل الذي تتحقق معه الدافعية نحو حتمية فعالية آليات العولمة بما يخدم هذا النمط الاقتصادي الأمريكي.

ويري "منذر فراعين" أن الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مكاسب اقتصادية قد مارست ضغوطا كبيرة في جولة الأوروجواي علي المجموعة الأوربية واليابان والبلدان النامية أيضا، ذلك لانتشال اقتصادها من اختلالاته الداخلية والخارجية خاصة في الميزان التجاري والمنبثقة عن هبوط الإنتاجية وكذلك هبوط الطلب علي السلع الأمريكية. وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "محمود أمين العالم" نحو أن أمريكا تخوض حربا اقتصادية تدعم بها هيمنتها وتدير بها أزمتها الاقتصادية الطاحنة في إطار الأزمة الشاملة للرأسمالية.

وعلي ذلك يمثل بروز ظاهرة العولمة إشكالية مزدوجة علي مستوي الدول الصناعية والولايات المتحدة علي وجه أخص وكذلك علي مستوي الدول النامية ، فالدول الصناعية تتخذ من آليات العولمة وسيلة أساسية لزيادة استثماراتها في الدول النامية، ودعما لمركزيتها الاقتصادية مارست ضغوطا علي الدول النامية لضرورة إسهام هذه الدول في الاعتماد علي آليات قواعد الاقتصاد الحر انطلاقا من ضرورة انتماءها الي التكتلات الاقتصادية وإصلاح هيكل الاقتصاد القومي بها عن طريق سداد ديونها استرشادا بسياسات العولمة

لتأكيد قدرة الدولة علي تكيف سياساتها وقوانينها مع شروط العولمة وظروفها. من ثم يعتقد الخبراء أن زيادة درجة العولمة المالية قد أسهمت في خفض معدلات التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة خلال زيادة انفتاح التجارة والنفقات الرأسمالية، إضافة الي أنها قد رفعت العائد المتحقق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج حدودها الوطنية، بينما أن عولمة الأسواق المالية للدول النامية قد ارتبط بأزمة ديونها الخارجية، حيث أجبرت هذه الدول النامية المدينة علي تحقيق تلك العولمة كجزء من متطلبات التخفيف من ديونها الخارجية، وإعادة اتصالها بالأسواق المالية العالمية.

إضافة الي ذلك فقد أكدت الدراسات أن معظم الزيادات في الدخل الصافي ستكون من حصة البلدان المتقدمة النمو، بينما لا تحصل الدول النامية إلا علي نسبة ضعيفة جدا من هذه الزيادة بسبب ضعف مساهمتها في التجارة العالمية البالغة نحو ٢٥% إذ تبلغ قيمة صادراتها ٩٠٧ مليار مقارنة بقيمة الصادرات العالمية البالغة ٣٦٦٨ مليار.

ثالثا- آليات العولمة .. رؤية تحليلية لفلسفة التوجهات:

تتميز ظاهرة العولمة بخاصيتين أساسيتين هما: عالمية الظاهرة وما تعنيه من وجود عوامل مشتركة بين الكيانات الدولية بفعل تيار المعلوماتية Informatics المحقق لمفهوم التجانس الكوني Global Homogenization، وكذلك تتميز بوجود آليات لها مصداقيتها الامبريقية التي تطرح خلالها إيجابية سياسات العولمة وتقرر فلسفتها فى إطار نقاط تماس كثيرة بينها، وتقوم هذه الآليات بنوع من الأداء المؤسسي القائم على اتجاه أحادى تمثله أهداف خاصة ترتبط بضرورة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي من ثم استمرارية المشروع الرأسمالى.

وكما ان لهذه الآليات دور فاعل فى حركة الاقتصاد العالمى قبل ان تتجسد ظاهرة العولمة فى الواقع، فان دورها المعاصر قد اختلف مع تغير طبيعة السياسات وفى إطار الوجود المتصاعد لظاهرة العولمة.

ومع تعدد آليات العولمة فسوف يعرض الباحث لمجموعة من الآليات الفعلية المتحققة منها راصدا مدي التحول في سياستها وهى: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعدية الجنسية و شبكات الانترنت، وتتفق رؤية الباحث هذه مع رصد "الخضيري" لأهم آليات العولمة والتي حددها فى الآتي:

١- منظمة التجارة العالمية WOrld Trade Organization

وهى تعد المنظمة الرئيسية المسئولة عن تنفيذ سياسات العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة الى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا فى الاقتصاد العالمى، وأيضا على محاولة إيجاد وتأسيس مجموعة من القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة و تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية عن طريق إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء فى السلع أو الخدمات أو الأفكار من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي، وهى تضم ١٣٤دولة حتى منتصف عام ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من التجارة الدولية.

وفي إطار تحليلي للتوجه الأيديولوجي للفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية يعتبر "إبراهيم العيسوى" أن المنظمة تمثل الجانب الظالم في العولمة خاصة من منظور دول الجنوب الساعية نحو التنمية، إذ تخوض هذه المنظمة في اتجاه التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم بهدف تحويل العالم الي سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف، والتي تتميط

العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي للدول المختلفة وبخاصة في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة متعددة الجنسيات.

وتكمن الإشكالية في أن وظائف المنظمة واتفاقاتها المجسدة لهذا الاتجاه إذا ما قبلت علي إطلاقها دون تمييز بين الدول حسب مستويات التنمية أو التطور الاقتصادي فإنها تشكل خطرا كبيرا علي ممارسة الحق في التنمية وعلي مبدأ تكافؤ الفرص في التنمية أيضا لجميع الدول، من ثم تتجاهل هذه الفلسفة الهوة العميقة التي تفصل بين مستويات التطور الاقتصادي في الأجزاء المختلفة من العالم باعتبارها فلسفة تبريرية وترويجية لمبدأ تحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية بوجه عام أكثر من كونها تفسير علمي لحقائق النمو التاريخي سواء في الدول الاشتراكية التي حققت نموا كبيرا لفترة طويلة قبل انهيار النظام الاشتراكي وكذلك في الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، إذ تشير حقائق النمو التاريخي الي أمرين مهمين هما:

- ان السياسات الحمائية وغيرها من التدخلات الحكومية لكفالة مساعدة نمو الصناعة الوطنية بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام كانت جزء لا يتجزأ من جملة السياسات التي أسهمت في إخراج هذه الدول جميعا من التخلف وفي تسريع مسيرتها نحو التقدم.
- ان توسع التجارة قد جاء نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في إطار ما تؤكده الفلسفة الليبرالية من أن التجارة وتوسعها كانت سببا للنمو الاقتصادي السريع، والمعني أن الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية تقلب الحقائق التاريخية وتبدل مواقع السبب والنتيجة.

وعلي ذلك يشير "إبراهيم العيسوى" الي أن تحرير التجارة الخارجية قد ارتبط تاريخيا بمرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة، من ثم فلا معني لتعميم هذا المبدأ ولا مسوغ لاعتباره قاعدة عامة مطلقة ينبغي أن تخضع لها

وتطبقها كل دول العالم وذلك بغض النظر عن الشوط الذي قطعتــــه علـــي طريق التحرر من التخلف أو عن المستوي الذي أحرزته علي طريق التقـدم الاقتصادي.

فالقوة الدافعة لتحرير الأسواق ليست هي الكفاءة الاقتصادية ولا الرفاهية لجميع شعوب العالم، وانما هي رغبة الدول الصناعية المتقدمة وكذلـــك الـــدول حديثة التصنيع في فتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتها، وذلـــك بعـــد مـــا أحرزت تقدما اقتصاديا وبعد ما ضاقت أسواقها المحلية بإنتاجها وصـــــار مـــن المحتم البحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الزائد والبحث عن مجـــالات لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها. وهذا هو السبب الحقيقي وراء تحريـــر التجارة والليبرالية الاقتصادية وليس الســـبب أن المتقدميـــن ينـــادون بتحريـــر المعاملات التجارية بين الدول وتحرير اقتصادات هذه الـــدول مـــن التدخـــلات الحمائية الحكومية من أجل خدمة التنمية في الدول النامية أو من أجـــل تقســـيم عمل كفـء للموارد علي النطاق الدولي.

وإضافة الي ذلك يطرح "العيسوى" في تتبع تـــاريخي مجموعـــة مـــن الشواهد والمؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية والتي تشير الي أن مرحلة الرخـــاء المنتظرة أعقاب تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد بالنسبة للدول النامية لم تتحقق في إطار أنه:

١- لم تحدث الطفرة الموعودة في التجارة العالميـــة مـــع ازديـــاد درجـــة تحريرها فقد كان معدل النمو في الصادرات العالمية أعلي فـــي فـــترة الستينات والسبعينات (التي توصف بأنها فترة غير ليبرالية) منها في أي وقت آخر بعد ذلك . فقد كان المعدل ٩,٢% في الفـــترة ١٩٦٤-١٩٧٣ مقابل ٦,٧% في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، و٣,٥% فـــي عـــام ١٩٩٧، و١,٥% في عام١٩٩٨ (في أعقاب الأزمة الماليـــة الآســـيوية ١٩٩٧-

١٩٩٨)، وعاد المعدل الي ٣,٥% في ١٩٩٩. وكان العامل الأساسي في نمو التجارة في التسعينات هو النمو في الإنتاج لا تحرير التجارة.

٢- لم يصل نمو الإنتاجية في ٢١ من أصل ٢٢ دولة متقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الثمانينات والتسعينات إلا الي نصف المعدل الذي كانت قد حققته في الخمسينات والستينات. ولم يزد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية علي ٤,٨% في عام ١٩٩٦، و١,٦% في عام ١٩٩٨، و١,٥% في عام ١٩٩٩، وإجمالا كان المتوسط ٣,٦% في التسعينات، مقابل ٦% في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٠) وينطبق التراجع في معدل النمو في التسعينات علي الناتج المحلى الإجمالي العالمي فقد كان ٣,٢% في التسعينات، مقابل ٤,٦% في الستينات والسبعينات.

٣- كان معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينات مساويا لمعدل نموها في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، وهو ١٤,٣% وبالرغم من النمو السريع في تدفق رؤوس الأموال الي الدول النامية في التسعينات، فان معدل النمو الذي أحرزه لم يكن إلا عودة الي المستوي السابق تحقيقه في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٢ (تدفق في حدود ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية) وذلك بعد أن شهد هبوطا كبيرا فيما بين هاتين الفترتين.

٤- كانت العواقب وخيمة علي التشغيل والنمو الصناعي في الكثير من الدول النامية. فقد شهدت معدلات النمو الصناعي تراجعا واضحا للدرجة التي تجيز الحديث عن انعكاس في حركة التصنيع، وقد ترتب ذلك علي المنافسة غير المتكافئة من جانب الواردات، وأدي بدوره الي انخفاض كبير في معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك الي انخفاض مستوي تشغيل الأيدى العاملة وتزايد البطالة.

وفي إطار استعراض سياسات منظمة التجارة العالمية وتفنيد التوجه الأيديولوجي العام لها علي اعتبار أنها سياسات مخالفة لتاريخية حركة النمو الاقتصادي وغير محققة لمبدأ التكافؤ بين الدول الصناعية الكبري والدول النامية لذا تتجه رؤية الباحث الي أن النظام التجاري الدولي تحكمه معيارية مزدوجة ترتبط بمنهج له منظورا ته الخاصة في التعامل مع الدول النامية، إذ تصادر القرارات الاقتصادية الوطنية في هذه الدول لصالح القرارات الاقتصادية العالمية، بما يكرس فكرة أن تظل هذه الدول سوقا مفتوحة لمنتجات وخدمات واستثمارات مراكز الرأسمالية المتقدمة، كما جاءت نتائج جولة الأورجواي -في إطار الليبرالية التجارية المؤدلجة والساعية نحو إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية دون الاعتبار بخصوصيات التنمية في العالم الثالث- بمجموعة جديدة من الضوابط التي تحد من حركة الدول النامية في رسم سياساتها الاقتصادية بالشكل الذي لا يقدم حلولا عادلة لكل المجموعات الدولية في مجالات تحرير الخدمات والسلع الزراعية، ومجالات السلع الصناعية وتخفيض التعريفة الجمركية، ومجالات تجارة المنسوجات والملبوسات ومجالات حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة.

وعلي ذلك فان تلك المعطيات المنبثقة عن محاور سياسات منظمة التجارة العالمية تمثل في حقيقتها مسارات العولمة وفلسفتها التطبيقية التي لا تعتمد مبدأ الموضوعية بين الكيانات الاقتصادية القوية والضعيفة.

٢- صندوق النقد الدولي:

وتتمثل وظيفة الصندوق في دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة علي التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وتفادي التنافس علي تخفيض أسعار الصرف وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة علي الصرف

الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون الالتجاء الي التدابير التي من شأنها أن تقضي علي الرخاء القومي أو الدولي، إضافة الي وظائف أخري تستهدف دعم فاعليته علي المستوي العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف والتخلص من القيود التجارية والقيود المفروضة علي المدفوعات والمعاملات الدولية الجارية، وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق مزيد من الدافع علي التعولم والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها وإضافة الي هذه الوظائف فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل علي تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم يوفر الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية، وقد أسهم مساهمة فعالة في تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة العالمية خلال توفير التمويل اللازم لها وبالتالي تحقيق النهوض بأنشطة التبادل الدولي بما انعكس علي عمليات الإنتاج ومستويات التوظف والدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة والحفاظ عليها مع تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، ولعل إصدار الصندوق لحقوق السحب الخاصة كوسيلة تمويلية دولية تقوم بدور رئيسي في تيسير حركة التجارة العالمية باعتبارها إضافة رئيسية لمصادر السيولة الدولية، إضافة الي أن الصندوق يتجه الي دراسة امتداد إشرافه الي ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء والدفع نحو إيجاد عملة إليكترونية دولية يصدرها ليتحول في المستقبل الي بنك مركزي عالمي للعالم كله.

وعن التحول في سياسات صندوق النقد الدولي في إطار متغيرات ظاهرة العولمة فان M. France تشير أنه اذا كان الهدف الآني لتدخل صندوق

النقد الدولي في السياسة الاقتصادية الداخلية للبلد العضو هو مساعدته علي توفير الشروط المناسبة لإعادة توازن ميزان مدفوعاته، فان الهدف الأساسي له هو انفتاح الاقتصاديات أي تطبيع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول بحيث تصبح ملائمة ومستجيبة لمقتضيات مسيرة الاقتصاد الدولي، بمعني أن الهدف الأساسي لنشاط الصندوق هو ازدهار التجارة الدولية وليس استقرار العلاقات النقدية إلا وسيلة

جـ- البنك الدولي

ويقوم هذا البنك بالإضافة الي عمليات الإقراض وضمان القروض بالعديد من الوظائف مثل: تقديم المعونة الفنية الي الدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص وبما يساعد علي تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة علي تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية وخلق قطاع جوهري وديناميكي واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال الي محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

كما اتجهت سياسات البنك نحو استراتيجية العولمة بإحداث تغييرات جذرية في اتجاه تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب كإلغاء سياسات الحد الأدنى من الأجور وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والحد من التزام الدولة بالخدمات الاجتماعية، وكذلك التخلص من القطاع العام لصالح القطاع الخاص بصورة تامة وتحرير التجارة وزيادة التصدير خلال إلغاء السياسات الحمائية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض هذه الرسوم وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية. وفي نفس الاتجاه يؤكد"لودج" أن البنك في بداية الثمانينات قد صاغ توجهات جديدة فيما أسماه قروض ضبط البنية Structural Adjustment Loans التي تهدف الي زيادة

قدرة البلدان النامية علي المنافسة في الاقتصاد العالمي، وتقضي هذه التوجـهات بتشجيع وتسريع التغييرات السياسية الخاصة بالتحول الي الأسـواق المفتوحـة وتقليص الدعم والخصخصة وتقليل دور الحكومات كما عكست سياسات البنـك انحيازه الي الأيديولوجية الفردية الأنجلو أمريكية.

وعلي ذلك فالثابت أن التوجه الأيديولوجي لسياسات وبرامج صنـدوق النقد الدولي والبنك الدولي يحقق نوعا من العلاقة الارتباطية المتكاملـة لأنـه ينطلق من رؤية واحدة هي: ان أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصـادي للدول المتخلفة المدينة انما يعود الي أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخليـة التي ارتكبتها هذه الدول، وعليه فانه للخروج من هذه الأزمة يتعين علي البلـد المعني أن يقوم بإحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات حتي لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلي حساب الأهداف الاجتماعية، ورغم أن دراسات الصندوق والبنـك كانت تشير الي أن مشكلة الاختلال الخارجي الذي تعاني منه هذه الدول يعـود الي مجموعة من العوامل الخارجية إلا أن هاتين المؤسستين أهملتا تماما هـذه العوامل الخارجية عند تشخيصها لمشكلة كل بلد مدين علي حدة مما جعل برامج التثبيت والتكيف تنصب فقط علي الأمور الداخلية.

وعلي ذلك تري "سعاد كامل رزق" أن استراتيجية إرساء قواعد العولمـة بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتم علي مستويين هما:

١- برامـج التثبيت الاقتصادي Stabilization Programs التي يصممـها ويتابع تنفيذها صنـدوق النقـد الدولـي والمسـتندة علـي النظريـة النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتمارس هذه الـبرامج علـي ثلاثـة محاور هي:

- **المحور الخاص بالموازنة العامة للدولة:**

وتستهدف برامج التثبيت في إطار هذا المحور تحقيق خفض كبير فـي بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي وخاصة دعم السلع الضرورية، رفع

أسعار مواد الطاقة وأسعار الخدمات العامة الحكومية، تخفيض كتلة أجور الموظفين والعاملين بالدولة والتي تمثل جزءا هاما من النفقات العامة، وذلك عن طريق تجميد الأجور أو الحد من زيادتها الي جانب تغيير سياسة الدولة تجاه التوظف برفع يدها تدريجيا عن الالتزام بتعيين الخريجين، إضافة الي ما تضمنه هذه البرامج من إجراءات خاصة بتسريح العاملين بالدولة والقطاع العام، الحد من تدخل الدولة في مجالات الاستثمار التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها واقتصار الاستثمار العام علي المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية، زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة، التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الموازنة نتيجة وجود وحدات خاسرة بالقطاع العام.

- **المحور الخاص بميزان المدفوعات:**

وبالنسبة لهذا المحور فالقضية المركزية في برامج الصندوق هي تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation الذي يفترض أن يؤدي الي زيادة الصادرات والحد من الواردات واتجاه الاستثمارات نحو قطاع التصدير، ولكي تتحقق هذه النتائج يري الصندوق ضرورة تحرير التجارة الخارجية أي إلغاء القيود النوعية والكمية علي الواردات وإلغاء الرقابة علي سعر الصرف وإلغاء اتفاقيات التجارة وإعطاء الحوافز للاستثمارات الأجنبية، وخلال هذا البرنامج يتعين علي الدولة أن تزيد من احتياطاتها الدولية الي المستويات التي يراها الصندوق ضرورية لاستعادة الثقة الائتمانية فيها ولدفع أعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة.

- **محور السياسات النقدية:**

ويرتكز علي ضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما خلال: زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة بهدف زيادة الادخار المحلي وترشيد استخدام رأس المال،

وضع سقوف للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنـــامج، تنميـــة أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها.

٢- برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment programs وهي برامج البنك الدولي المستندة أيضا علي النظرية النيو كلاســـيكية فـــي تخفيض وتوزيع الموارد وتعتمد هذه البرامج علي مجموعة من المحاور هي:

- **محور تحرير الأسعار:**

تركز برامج التكيف الهيكلي علي مسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولـــة عن التدخل في آليات العرض والطلب، إذ ان هذا التدخل يـــؤدي الـــي تشـــويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيـص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، ولذلك يقف البنك ضد سياســـات الحـــد الأدنـــي للأجور وضد الدعم وضد سياسات التسويق الحكومي، أما الخدمات الاجتماعيـــة ذات الطابع العام والتي تقدمها الحكومات للجمهور فان البنك يطالب بضـــرورة تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات.

- **محور نقل الملكية العامة الي القطاع الخاص:**

تعتبر سياسة الخصخصة مكونا أساسيا من مكونات التكيف الـــهيكلي إذ يعتبر البنك أن وجود قطاع عام كبير هو أحد الأسباب الجوهريـــة للتشـــوهات الهيكلية المسئولة عن الاختلالات الداخلية بالدول المدينة، من ثم فالمعني المـــراد تطبيقه هو التحول الي الملكية الخاصة عبر بيع المشروعات بكاملـــها للقطـــاع الخاص.

- **محور التجارة والتحول نحو التصدير:**

وتتلخص السياسات المتفرعة عن برامج التكيف فيما يرتبط بهذا المحور في الآتي:

تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود علي المدفوعات الخارجية، إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية، تخفيض الرسوم علي الواردات، إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات، التخلي عن حماية الصناعات المحلية، إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

د: الشركات متعدية الجنسية:

يشير P. Hirst & G. Theombson الي أن التفرقة ذات الدلالة بين الشركات متعددة القومية Multinational والشركات متعدية القومية Transnational ليست معتادة، وهناك اتجاه لاستخدامهما علي أنهما قابلتان للتبادل أي مترادفتان، مع استخدام مفهوم الشركات متعدية القومية علي نحو متزايد كمصطلح مقبول لكل من النمطين، وعلي ذلك يستخدم الباحث المصطلح الأكثر شيوعا وتداولا وهو الشركات متعدية القومية علي اعتبار أنه يمثل شمولية المضمون.

وتقترن ظاهرة العولمة بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية للسيطرة علي العملية الاقتصادية الدولية، أي علي مجمل مراحل عملية الإنتاج علي النطاق الدولي وتشير الإحصاءات الي عدد من الحقائق الدالة علي ذلك.

- ازداد عدد الشركات المتعـدية الجنسية في ١٤ دولة صناعية في الفترة بين (١٩٧٠-١٩٩٠) من ٧آلاف الي ٢٤ألف شركة، ثم بلغ عددهـا ٣٨ألـف شركة عام ١٩٩٣.
- امتلكت ٤٠ألف شركة احتكارية ٢٥ألف شركة فرعية حتـي نهايـة عـام ١٩٩٣، وبلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية في العام نفسه أكثر من ٥٥٠٠ مليار دولار، وقيمة صادراتها ٤٠٠٠مليار دولار.
- ان أضخم ٢٠٠ شركة صناعية في العالم توظف ثلث سكان العالم وتسـيطر علي ٢٨% من الناتج الاقتصادي العالمي.
- بلغ إجمالي ثروة ١٠٠ شركة كبيرة أي ٠,٤ من مجموع الشركات المتعديـة الجنسية حتي منتصف العقد الأخير من القرن الماضي ٣٥٠٠ مليار دولار، واستحوذت هذه الشركات عام ١٩٩٥ علي ثلث التوظيفات الإجمالية، وعلي ربع المبيعات أي بنسبة ١٦% من مجموع العاملين في الشركات المتعديـة الجنسية.
- ٨٠% من مجمل التجارة الدولية كانت عـام ١٩٩٥ تحـت هيمنـة تلـك الشركات المتعدية الجنسية.

وتطرح دراسة "إسماعيل صبري" أرقاما ونسب أخري علـي مسـتوي إجمالي إيرادات هذه الشركات في مقارنة بالناتج الإجمالي لبعض الدول، وأيضا بالناتج الإجمالي العالمي مما يطرح وبشكل ضمني وضعية الدور الذي تمارسـه هذه الشركات في إطار سياسات العولمة فمثلا: بلغ إجمالي إيرادات الشـركات الخمسمائة عام ١٩٩٦ (١١,٤٣٥) إحدى عشر تريليونـا وأربعمائـة وخمسـة وثلاثين مليار دولار، بينما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العـالم عـام ١٩٩٥ كان أكثر قليلا من (٣٧,٨) تريليون دولار، وكـان النـاتج المحلـي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ستة تريليونات وتسعمائة واثنين وخمسـين مليار دولار، ويعني ذلك أن إيرادات الشركات متعدية القومية تصل الي ١٦٤%

من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، و٤١% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله.

فبينما بلغت إيرادات أكبر ثلاث شركات ٣٤٧,٣مليار دولار نجد أن إيرادات ثلاثة عشر شركة هولندية بلغت ١٥٦مليار دولار، بينما الناتج المحلي الإجمالي لهولندا لا يزيد عن ٣٠٩مليار، وفي فرنسا كان الناتج المحلي ١,٢٥٢مليار دولار، وكانت إيرادات الأربعين شركة الكبرى ٧٤٢مليار أي ما يساوي ٥٩,٣% من الناتج الإجمالي، وفي اليابان بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤,٢ تريليون دولار واجمالي إيرادات الشركات بلغ ٣,٨ تريليون دولار.

ويؤكد "محسن الخضيري" ان هذه الشركات قد عمدت الي التوسع في دعم عملية العولمة باعتبارها المستفيد الرئيسي منها، ذلك عن طريق استخدام الأساليب الأكثر ابتكارا في دعم جهود التعولم وفي توجيهها الدائم والمستمر نحو العولمة الكونية وهو ما تجسده أربعة مجالات أساسية هي:

- مجال عولمة الإنتاج: أي أن يكون الإنتاج موجه الي كافة أرجاء العالم.
- مجال عولمة التسويق: سواء كان متصلا ببحوث تطوير المنتجات لتصبح أكثر إشباعا لاحتياجات المستهلك في كافة الدول أو كان متعلقا بعمليات التوزيع علي المستوي العالمي أو بعمليات الترويج وما تضمنه من الإعلان والإعلام.
- مجال عولمة التمويل: من حيث الوفرة والإتاحة وشروط الإقراض والاقتراض وضوابطه وفاعليته، ومن حيث أوضاعه ومؤسساته المختلفة سواء كانت المؤسسات النقدية أو مؤسساته الرأسمالية المتعلقة بإصدار الأسهم والسندات في أسواق المال.
- مجال عولمة الكوادر البشرية: وجعلها صالحة للعمل في أي مكان في العالم، أي جعلها قادرة علي الامتزاج والتفاعل مع مجموعات مختلفة

ومتباينة من البشر سواء العاملين أو المتعاملين باختلاف جنسياتهم، عقائدهم، ألوانهم، لغاتهم، تفكيرهم.

هـ شبكات الانترنت:

تعتبر هذه الشبكات أحد أهم الآليات المعرفية لظاهرة العولمة وقد برزت كنتيجة منطقية للنمو المطرد في المسار التكنولوجي والمعلوماتي، كما ساعد وجود هذه الشبكة علي شيوع مصطلح الاقتصاد المعرفي علي خارطة التفاعل العالمي. وتتعدد إيجابيات الشبكة علي مستويات عدة منها: الاتصالات، الدراسات والأبحاث الأكاديمية، الثقافة العامة، إتاحة الفرص للصفقات الاقتصادية والتعاملات المالية، الخدمات.

ويشير "تقرير التنمية البشرية" الي أن الانترنت هي شبكات لا مركزية تضم شبكات الحاسوب التى مولتها وزارة الدفاع الأمريكية في أواخر الستينات كاستراتيجية للاتصال أثناء حدوث هجوم نووي، وقد استخدمت للربط بين الأوساط العلمية والجامعية، وفي أوائل التسعينات حولت التكنولوجيات -التي يسهل استخدامها إنشاء الشبكة الحاسوبية العالمية وتوزيع برامج التصفح المجانية- لغة الحاسوب الي عملية تأثير وضغط بسيطة بواسطة Mouse مما جعل الوصول الي الانترنت أيسر كثيرا.

وعن الدور الفاعل لشبكات الانترنت يري "محسن الخصيري" أن هذه الشبكات تمارس دور رئيسي في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية والجاهزية والحضور والإتاحة، وهي تطور الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات. ولقد ساعدت شبكات الانترنت علي جعل العولمة ظاهرة مادية ملموسة تمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الإلكتروني بمزيد من

الأفكار الإبداعية،كما ساعدت هذه الشبكات علي تسريع اللحظة الحاضرة وزيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم وعنصر فاعل فيه.

ويشير أيضا تقرير التنمية البشرية الي أنه في بداية التسعينات تحولـت شبكات الانترنت من أداة متخصصة من أدوات الأوساط العلمية الي شبكة أسهل استعمالا محدثة تحولا في التفاعل الاجتماعي، فقـد ارتفـع عـدد الحواسيب المستقبلة للإنترنت من أقل من ١٠٠ألف عام ١٩٨٨ الي أكثر من ٣٦مليون عام ١٩٩٨، كما أن هناك ١٤٣ مليون شخص يستعملون الانترنت حتي منتصـف ١٩٩٨ وسيصل هذا العدد الي ٧٠٠ مليون شخص عام ٢٠٠١، ذلك إضافة الي أن البلدان الصناعية التي يقل مجموع سكانها عن ١٥% من مجمـوع سـكان العالم بها ٨٨% من مستعملي الانترنت، ويوجد في أمريكا الشـمالية بمفردهـا والتي يقل سكانها عن ٥% من مجموع سـكان العـالم ٥٠% مـن مسـتعملي الانترنت، وعلي عكس ذلك فان سكان جنوب آسيا يتجاوز ٢٠% من مجمـوع سكان العالم لكن عدد مستعملي الانترنت فيها يقل عن ١% من المجموع العالمي لمستعملي الانترنت.

وفي تحليل سوسيولوجى لأبعاد وجود شبكات الانـترنت وانعكاسـاتها المباشرة علي المجتمعات المحلية يشير التقرير الي أنـه مـع تحـول ثـورة الاتصالات الي الرقمنة فإنها تعد بتغيير بعيد المدى عالميـا وإقليميـا ومحليـا، فالاتصالات الشبكية تربط كل شيء بكل شيء خالقة مجتمعـا شـبكيا يفـرض تحولات معقدة ومتناقضة هي:

- اللامركزية مقابل إعادة المركزية: فقد حلت محل الحدود الاقتصادية القديمة التي كانت موجودة حول الدول مراكز جديدة للقوة في القطـاع الخـاص، فالشركات المتعددة الجنسيات نشرت أنشطتها في شتي أنحاء العالم بفضـل الاتصالات السريعة والزهيدة التكلفة والتصميم بمساعدة الحاسوب والتوحيد القياسي للمهام، ومع ذلك بإمكانها أن تنسق عملياتها علـي نطـاق العـالم

وتسيطر عليها كوحدة واحدة وهي تعمل في ساحة تتجاوز الولاية القضائية لأي بلد بمفرده وتتجاوز خضوعه للمساءلة.

- التفتيت مقابل الاندماج: فالوجود التقليدي لمجتمعات وطنية يخترقه الآن نشوء مجتمعات موصولة شبكيا تجمع بينها السياسة أو الأصل العرقي أو المصالح أو الجنس أو العمل أو القضية الاجتماعية وباستخدام الشبكة تستطيع تلك المجتمعات أن تشعل مناقشات وأن تحشد استجابات فورية مضيفة بذلك قوة تأثير جديدة علي أصوات كانت في السابق صامتة علي المسرح العالمي، وفي الوقت ذاته باستطاعة الاتصالات الشبكية أن تشكل مجتمعات محلية أكثر تقاربا مقدمة لها المعلومات المجتمعية وجاعلة الحكومة أكثر شفافية.
- المجانسة مقابل التنوع: ان صناعة الترفيه والإعلام العالمية التي تنشر الأفكار والثقافة والسياسة تسيطر عليها مجموعة من الشركات الكبرى فهي تسيطر علي كل من شبكات التوزيع والبرمجة بما يتضمن الأخبار والأفلام التي تبث تليفزيونيا عن طريق الكابل والأقمار الصناعية الي الأسر المعيشية في شتي أنحاء العالم، وقد أتاح انخفاض تكلفة التكنولوجيا تنوع الأصوات والثقافات التي تبث، فمواقع الانترنت المتعددة اللغات والبرامج الإذاعية باللغات المحلية تصل الي الجماعات التي تمثل أقلية.

رابعا: أنماط العولمة .. ملامح الإيجابيات والسلبيات:

تتعدد أنماط ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة مركبة ترتبط أبعادها ومكوناتها بعضها ببعض في علاقة عضوية يصعب علي البحث الأكاديمي الفصل بينها نظرا للانعكاسات المباشرة لكل منها. وتذهب "برذرتون Bretherton" الي أن العولمة مفهوم مركب له أربعة عناصر هي التغير التكنولوجي وتشكل اقتصاد كوني والعولمة السياسية وعولمة الأفكار.

وكما أن العولمة تمثل إشكالية في ذاتها كفكرة وكمفهوم معاصر فإنها أيضا تمثل إشكالية جدلية علي مستوي أنماطها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وما يتفرع عن هذه الأنماط من قضايا وظواهر فرعية، وسيعرض الباحث لهذه الأنماط علي النحو التالي:

١-العولمة الاقتصادية:

يري Sjolander أن العولمة الاقتصادية هي أهم أبعاد العولمة علي الإطلاق لأنها تمثل البعد المركزي فيها إذ أن العولمة هي عملية اقتصادية لها جذور ترجع الي التغيرات الحادثة منذ الستينات.

ويرصد شولت Scholte مظاهر عديدة للعولمة الاقتصادية منها: التجارة الكونية وعولمة النشاط المالي ومنظمات الأعمال الكونية ويشير المظهر الأول الي الإنتاج متجاوز الحدود في إطار ما يسمي بالمصانع الكونية أو عولمة الإنتاج والمنتجات متجاوزة الحدود، أما الثاني فيشير الي العملات أو النقود الكونية Supraterritorial Moniees والبنكية الكونية Banking والضمانات الكونية Securities والمشتقات المالية Derivatives أما الثالث فيشير الي الشركات متعدية القومية والاندماجات فيما بينها مما أدي الي بروز نمط تنظيمي إداري كوني متجاوز للحدود.

وتتجه رؤية "جون جراي" الي أن العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة والذي تشجعه قدرة رأس المال علي التنقل دون قيود، وتشكل الحرية المطلقة للتجارة تهديدا حقيقيا لاستقرار السوق العالمية الواحدة التي تتطلع المنظمات عبر الوطنية بتشييدها تحت القيادة الأمريكية، كما أن العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالي لسياسة دعه يعمل وانما تعمل علي تقويضه.

أما "ديفيد كورتين" فيري أنها تعني نقل سلطة التحكم والموارد والأسواق والتقانة من الناس والمحليات والحكومات الي أسوق المال والشركات متعدية

القومية . وكذلك يري "محمد السيد سعيد" أنها تعتبر ظرفا يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة أو بناء إنتاجي وتسويقي وبالتالي تراكمي، وهذا الظرف يتيح نظرة جديدة للعالم تتمثل في توسيع مجال المنافسة بفضل تمكين الموارد من الحركة والتدفق عبر الحدود القومية فتتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بدون حواجز إدارية أو جمركية عالية. وفي رؤية أخري فالعولمة الاقتصادية هي العولمة بواسطة السوق وهي الشكل المتقدم لرسملة العالم أي التعميم الكوني للرأسمالية، من ثم سيطرة الاقتصاد وإدخال الحياة دائرة التجارة الحرة ومنطق الاستثمار الضيق.

وكذلك فالمقصود بعولمة الاقتصاد أنها ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات جذرية متبادلة التأثير أهمها ما شهدته الدول من تعميق لاندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وانفتاح أسواقها علي السوق العالمي.

وفي إطار ذلك تتفق الرؤى في تحليل أبعاد العولمة الاقتصادية علي أنها تعني: فتح الحدود وحرية انتقال الأموال وتحرير أسعار الصرف طبقا لأسعار السوق، والخضوع لقوانين السوق في العرض والطلب، خصخصة القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذلك تتفق رؤى أخري علي الدلالات السلبية لسياسات العولمة الاقتصادية خاصة في انعكاساتها علي برامج وسياسات الدول النامية. وتتمثل في الآتي:

يشير "أنتوني جيدنز" الي أن العولمة الاقتصادية لها آثارها المدمرة علي الاكتفاء الذاتي وأن نزعة الحماية ليست نزعة مرغوبة، حتي لو أمكن تحقيقها فإنها سوف تخلق عالم من التكتلات الاقتصادية التي يحتمل أن تنشب بينها الحروب.

كما أكد "جاك ديريدا" في إطار رؤيته النقدية للعولمة الاقتصادية أن لهذه العولمة أثارها السلبية المتمثلة في مظاهر هي: البطالة، الإقصاء الجماعي لمواطنين بلا مأوي من كل مشاركة في الحياة السياسية، المنافسة الاقتصادية،

عجز السيطرة علي تناقضات السوق الحرة، تفاقم الديون الخارجية ، ظهور الدول الشبحية للرأسمالية، هيمنة الغرب علي تفسير وتطبيق القانون الدولي.

وكذلك يري "محسن الخضيري" أن العولمة الاقتصادية سوف تؤدي الي تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات التنمية وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الغنية والفقيرة وازدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤسا، إذ أن سكان العالم الذين يعيشون في دول ذات دخل مرتفع يتحكمون في ٨٦% من أسواق التصدير في العالم و٦٨% من الاستثمارات، من ثم فان ما تحصل عليه الدول النامية والفقيرة قليل، ومن ثم أيضا فان العولمة سوف تؤدي الي استقطاب خطير لقوي الاستثمار وأن الدول المتقدمة الفاعلة في العولمة سوف تستحوذ عليها بينما سيعاني باقي العالم من التهميش والانكماش.

بينما من منظور آخر يري "العفوري" أن العولمة الاقتصادية تقدم عدد كبير من الفرص أمام البلدان النامية كالنفاذ الي الأسواق العالمية وتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين فرص الحصول علي التقنية، وما يعنيه هذا من رفع مستوي الأداء لاقتصاداتها الوطنية وزيادة كفائتها في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

ويختلف الباحث مع هذا الطرح علي اعتبار أنه يفتقد الي المعيار النسبي في مدي ما تتيحه العولمة من خيارات وفرص أمام البلدان النامية، كما تحتم النظرة الموضوعية الوصول الي نتيجة معينة وهي أنه مع اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية والدول النامية فان حجم الفرص يتسع أمام الأولي ويقل كثيرا أمام الثانية، ذلك فضلا عن أنه وعلي مستوي الفعل التاريخي قد أدت التطورات الاقتصادية الكونية الي تهميش عدد متزايد من البلدان النامية ولم يحدث ذلك علي مستوي الدول الصناعية.

٢-العولمة السياسية:

تشير رؤية "جيدنز" الي وجود اتجاه متزايد نحو بروز عالم بلا حـــدود اقتصادية قد قطع شوطا مهما من الإنجاز، وكذلك الي وجود اتجاه متزايد نحـــو عالم بلا حدود ثقافية في طور الإنجاز السريع، من ثم سوف يخلق ذلك معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياســـية وهـــو جوهـــر العولمـــة السياسية. أما "جيمس أندرسون" Jemes Anderson فيري أن العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي لمرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، فقيـــام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائيا أو بنفس سرعة قيام عـــالم بـــلا حـــدود اقتصادية أو ثقافية، فالانتقال الحـــر للأفـــراد والســـلع والخدمـــات والأفكـــار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات -والذي تم خلال التسعينات- أدي الـــي انحسار نسبي للسيادة المطلقة وخلق انطباعا بأن الدولة لم تعد ضرورية لأنـــها فقدت دورها وأهميتها، ورغم ذلك لن تسقط كل مظاهر السيادة ولم يضع ذلـــك أيضا نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي الي قيام الحكومة العالمية التي ستحل محـــل الدولة القومية وستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية ثقافية واجتماعية وسياســـية واحدة.

ولقد ارتبطت العولمة السياسة ببروز مجموعة من القضايا والمشـــكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية علي صعيد كـــل دولـــة، فقضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية، وانكماش العالم وتقـــارب المجتمعـــات والارتقاء من المحلية الي العالمية، حدث تدويل لكل القضايـــا التـــي تجـــاوزت طورها المحلي الي الطور العالمي وأخذت تبحث عن الحلول العالمية.

ويري الباحث أن مفهوم العولمة السياسية يثير نوعا من العلاقة الجدليـــة مع مفهومات وقضايا أساسية مثل: دور الدولة ووظائفها، وكذلك الديمقراطيـــة، حقوق الإنسان من ثم يكون التساؤل عن طبيعـــة ارتبـــاط العولمـــة السياســـية وتأثيراتها الإيجابية أو السلبية علي تلك المفهومات والقضايـــا؟ وتتجـــه رؤيـــة Drezner الي أن ثمة اتفاق واسع بين الدارسين علي أن العولمة السياسية قـــد

أدت بالفعل الي أضعاف سلطة الدولة، فقد أضعف الدولة بشـــدة ذلـــك الاتجـــاه المتزايد نحو التكامل الكوني، ونتيجة لغدد من التطورات الكونية فـــي مختلـــف المجالات، فان المهام التقليدية للحكومات والتي اعتبرت أساسية قد خرجت مـــن يدها، وفي نفس الإطار تتجه أيضا رؤية Roseneau نحو مؤشرات تراجع قـــوة الدول القومية في مواجهة ثـــورة المعلومـــات والتقنيـــات الحديثـــة وعولمـــة الاقتصادات والإنتاج، كما أصبحت أقل تأثيرا وكفاءة في إدارة شئونها الداخليـــة، من ثم لم تعد قادرة علي حل المشكلات الجديدة مثل: قضايا البيئـــة والإرهـــاب وتجارة المخدرات والأزمات المالية، وقد أدي ذلك الي نتيجتين أولهما: أن الدولة أصبحت أهم مصادر الاضطراب في السياسة ما بعد الدولية وثانيتهما أنه بسبب تحول مصادر شرعية السلطة من شرعية تقليدية الي شرعية الأداء الجيد بفعـــل التغيرات العالمية وبسبب ضعف ثقة المواطنين في قـــدرة دولـــهم علـــي حـــل المشكلات الجديدة، فان هذا أدي الي وجود أزمة سلطة.

وأيضا يذكر Clark أن ثمة تغير في دور الدولـــة يوافـــق عليـــه كـــل المراقبيـــن وهو قيام الدولة بدور السمسار أو الدلال Brokerage Role بيـــن الزبائن Constituencies أو بين رأس المـــال المحلي ونظـــــيره الكونـــي، وكخادمة Hand maiden للرأسمالية الكونية.

وكذلك يذكر "شولت" أنه بتأثير العولمة فان دولة ما بعد السيادة غالبا ما تطور قضايا أو مصالح قومية وأيضا كونية، وبصفة عامة فالدولة المعـــاصرة تقوم بدور في خدمة مصالح رأس المال الكوني بالإضافـــة الـــي رأس المـــال الوطني وأحيانا تكون في خدمة الأول علي حساب الأخير.

ورغم ذلك هناك اتجاه يعارض فكرة أن تؤدي العولمة الـــي إضعـــاف الدولة نظرا لوجود مجموعة من الأسباب أولها: أن معدل الإنفاق العام لا يـــزال مرتفعا في دول العالم رغم تباينه من دولة الي أخري، ويشير ذلك الـــي مـــدي سيطرة الدولة علي موارد المجتمع وقدرتها علي الدفع، فقد تزايد معدل الإنفـــاق

.عام مند الثمانينات بمعدلات تتراوح ما بين ٣٦%-٤٠% من الدخل المحلي
الإجمالي. ثانيها: أن ضغوط التكامل في الاقتصاد العالمي لا تدفع في اتجاه
انكماش الدولة حتي لو تضاءلت قوة بعض الحكومات، بل أنه علي العكس فبعد
خمسة عشر عاما من التكامل والاندماج المتسارع فان الحكومات تتجه الي
السيطرة أكثر.

ويري الباحث في إطار التوجهات النظرية المرتبطة بدراسة وتحليل تأثيرات وانعكاسات العولمة السياسية أن هناك العديد من الملامح التي تكرس لوجود مفهوم السيادة الجديدة New Sovereignty المنبثق بالضرورة عن وجود ممارسات العولمة السياسية والمؤثرة بالضرورة أيضا علي إضعاف سلطة الدولة، من ثم تحجيم أدوارها وأهم هذه الملامح هي؛

- تغير المفهوم التقليدي للدولة من حيث أنه لم يعد للدولة السيادة المطلقة علي الإقليم، نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية علي مختلف الأصعدة في المحيط الدولي والتي تحد من قدرات الدولة في الوفاء بمتطلبات السيادة المعاصرة، كما ارتبطت شعوب كثير من الدول بمصالح وارتباطات حيوية امتدت الي خارج إقليم الدولة.
- بروز آليات العولمة الاقتصادية وممارساتها المتنوعة خلال رسم السياسات الاقتصادية طبقا لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يحددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة الي الشركات متعدية القومية والتي يمثل وجودها مع الآليات الأخرى ضغطا علي سلطة الدولة وتهديدا لاستقلالها السياسي.
- وجود شبكة من القوي العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بميكانيزمات صناعة القرار السياسي.

أحدث تفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة -كفاعل دولي- تتمثل في ضرورة تهيئة المواطن وتكيفه مع بنية الواقع المعلوماتي.

وعلي كل ذلك يكتفي الباحث بعرض طبيعة العلاقة بين العولمة السياسية والديمقراطية في إطار الاتجاهين السائدين حول هذه العلاقة: الأول يشير الي أن اتجاه العولمة في ظروفه الآنية ربما لا يكون مواتيا للتحول الديمقراطي إذ أنه يهدم أهم متطلباته وقواعده وهو المساواة السياسية.

ويذهب الاتجاه الآخر الي أن العولمة ربما تقدم إمكانات أو فرص للتحول الديمقراطي في إطار ان العولمة قد أدت الي إنهاء سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية فالأولي تتضمن قوة أو سيطرة شاملة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة ظرفية وجماعية تمارسها هيئات عديدة، وبهذا المعني فان انتهاء السيادة يقدم فرصا للتحول الديمقراطي ودعمه.

ويتفق الباحث مع الاتجاه الأول تأسيسا علي أن المتطلبات أو الظروف الاجتماعية أو المادية التي تتطلبها المساواة السياسية باعتبارها الفكرة المحورية في التحول الديمقراطي لا تتوافق مع سيادة تيار العولمة.

٣-العولمة الثقافية:

يختلف نمط العولمة الثقافية عن غيره من الأنماط العولمية المدعومة بمجموعة من الثوابت المادية علي اعتبار أن الثقافة تمثل خاصية أساسية من خصائص المجتمعات علي تباين وضعيتها الحضارية، وترتبط بالعديد من العناصر الحيوية الفاعلة مثل: العادات والتقاليد والأذواق وطرائق التفكير والأساليب الممثلة للطابع المجتمعي العام.

وترتبط دلالات مفهوم العولمة الثقافية عند "مـايك فيذرسـتون" بتمـدد التداخل الثقافي العالمي بشكل يؤدي الي نشأة كيان عالمي من التفاعل والتبـادل الثقافي المتواصل في إطار سلسلة من التدفقات الثقافية، أولا بإفراز تجانس ثقافي وفوضي ثقافية في آن، وذلك بربط جيوب من الثقافة المتجانسة نسـبيا بعـد أن كانت منعزلة، وثانيا بإفراز ثقافات عابرة للقوميات وهو ما يعد ثقافـات ثالثـة أصيلة تتجه الي ما وراء الحدود القومية. بينما ترتبط العولمـة الثقافيـة علـي مستوي اتجاه آخر بأنها ليست الانتقال من حقبة أو من ظاهرة الثقافات الوطنيـة والقومية الي ثقافة عليا جديدة هي الثقافة الكونية، وانما هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي علي سائر الثقافات، فهي رديف الاختراق الذي يجري بـالعنف المسلح والتقانة فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات.

وقد حدد "محمد سيد أحمد" إشكالية العولمة الثقافية في إطار سيناريوهات ثلاث الأول: يؤكد أن الثقافة لا تعولم وأن أية عولمة للثقافة هي هيمنـة لثقافـة معينة علي الثقافات الأخرى، وتستند هذه الهيمنة الي قوة من خارج مجال الثقافة وهي قوة مستمدة من مجال التكنولوجيا أو مجال الاقتصـاد أو مجـال القـهر السياسي، والثاني: يؤكد باستحالة قيام ثقافة معولمة، فالعولمة اذا ما انتشرت في مجالات أخري فإنها لن تمتد الي مجال الثقافة لأنها قادرة علي تنوعها معتمـدة علي وسائل عديدة طالما بقيت اختلافات المواقع والتجارب والتاريخ، والثالث هو وجود نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة لا تقوم علي هيمنـة ثقافـة واحدة ولا علي التنوع الثقافي.

ويري الباحث أن مفهوم العولمة الثقافية يشـير بـالضرورة التعـرض بالمناقشة والتحليل لقضيتين أساسيتين: الأولي هي قضيـة التجـانس والتنـوع الثقافي والتي تعني أن العولمة هي محرك فاعل نحو وجود المجتمـع الكونـي والثقافة الكونية والشعور الكوني أيضا، فيري Sjolander أن النظـرة الكليـة

للعولمة تتضمن فكرة التجانس أو التماسك بغض النظر عن أي اختلافات عرقية أو دينية أو ثقافية.

من ثم يري Scholte أن التنوع الثقافي بصفة عامة في أرجاء العالم يعد أحد تحديات أو معوقات العولمة. ويعتقد "باربر Barber وفوكوياما" أن القوة الاقتصادية تؤدي الي خلق ثقافة عالمية متجانسة، وهناك من يعتقد أن وسائل الإعلام الدولية قد لعبت دورا مهما في هذا الإطار إذ جعلت من الممكن تصور وجود ثقافة عالمية سواء بالنسبة للنخبة أو للعامة بينما يؤكد "الجابرى" أنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وليس من المحتمل أن توجد، انما القائم هو ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها علي الحفاظ علي كيانها ومقوماتها الخاصة، ومنها أيضا ما يميل نحو الانغلاق والانكماش ومنها ما يميل نحو الانتشار والتوسع.

ويعتقد الباحث في إطار رؤية نقدية أن فكرة التجانس الكوني والتي تعد هدفا محوريا للعولمة تقوم علي تناقضية فكرية تأسيسا علي أن هذا التجانس يتناقض مع تجسيد فكرة المركزية الثقافية Ethnocentrism التي تسعي العولمة نحو تأكيدها والمرتبطة بالضرورة مع الطرح التاريخي لجدلية الأنا والآخر، كما أن التجانس الكوني المتحقق عن طريق العديد من الوسائل والمعطيات التكنولوجية والمعلوماتية لا يحتم بالضرورة تجانس الرؤية نحو الأشياء لأنه يعتمد علي وجود فروق واختلافات ثقافية وحضارية بين الدول من ثم بين الأفراد.

أما القضية الثانية فهي الهوية إذ يثير تحليل تأثير العولمة علي الهوية القومية تساؤلا مهما حول علاقة العولمة بالتفكيك Fragmentation ، فيري البعض أن العولمة هي أولا حركة تفكيكية. ويري فريق آخر أنه خلال تأثيرات العولمة يتم إضعاف الهوية القومية وتشجيع هويات تتخطى الدولة Supra_National Loyalities وتقوية أخري دون المستوي القومي إذ تواجه

كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكامل القومي أو الوطني مع اختلاف في الدرجة بين الدول المتقدمة ودول الجنوب.

وفي نفس الإطار هناك رؤية تؤكد أن تمدد العولمة الثقافية يتلاءم مع انحسار وتراجع السيادة الثقافية أو الثقافة الوطنية في مجتمعات الجنوب، كما أن التبادل الثقافي العالمي الجاري هو تبادل غير متكافئ ولا يعبر عن إمكانية تحويل العولمة الثقافية الي تثاقف بين الثقافات والشعوب والمجتمعات بل يحتفظ لها بتعريف واحد هو الغزو والاختراق. وفي اتجاه آخر يري "علي حرب" أن مشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة والأمركة بل في عجز أهلها عن إعادة ابتكارها وتشكيلها في سياق الأحداث والمجريات أو في ظل الفتوحات التقنية والتحولات التاريخية، أي عجزهم عن عولمة هويتهم وأعلمة اجتماعهم وحوسبة اقتصادهم وعقلنة سيادتهم وكوننة فكرهم ومعارفهم.

وتعتمد رؤية الباحث في تفسير إشكالية الهوية علي المبدأ التاريخي العام والقائم علي أن الهويات الثقافية ليست منفصلة عن الهويات الأخرى، وانما تتحدد علاقاتها في إطار مفردات التفاعل والتعايش والتنافس والصراع، لكن في إطار بروز ظاهرة العولمة وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة فان دور الهويات الثقافية يجب أن يتحول الي نمط من أنماط العلاقة الصراعية، وعلي ذلك فهذا الدور يجب أن يمارس علي مستويين هما: التكيف مع التيارات الثقافية المعاصرة مع الاحتفاظ بموقف محدد منها، الثاني: التجديد بابتكار صيغ فكرية وآليات منهجية ومنظومة مفاهيمية ترتبط بمنظومة التدفقات الثقافية العالمية.

وفي إطار هذه التوجهات المختلفة يري الباحث أيضا أن ثقافة العولمة لها مفرداتها ومرجعياتها التي تحاول خلالها إيجاد نسق ثقافي عالمي واحد له مجموعة من المعايير والقيم والمدركات المشتركة والمتجاوزة للحدود الوطنية والقومية وهو ما يسمي بالعولمة الثقافية.

٤- العولمة الإعلامية:

ترتبط تحليلات مفهوم عولمة الإعلام باتجاهين أساسيين الأول: مؤيـــد بإطلاق لهذا النمط من العولمة باعتباره يدعم التدفق الحـــر للمعلومـــات وحـــق الاتصال ويوفر للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات.

أما الثاني: فيعارض هذا النمط باعتباره يعد نفيا للتعددية الثقافية وتسييدا لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومـــات فضلا عن الاعتداء علي حرية وسائل الإعلام وحق الاتصال وتقويض ســـلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية.

وهناك العديد من تعريفات العولمة الإعلامية التي تتوافق مـــع الاتجـــاه الأول منها ما يراه "جيدنز" من أنها تعني الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوســـع الثقـــافي، فوســـائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفـــز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتمـــاء الـــي مكان محدد.

أما الاتجاه الآخر فقد مثلته رؤية "شيللر" والذي عرف عولمة الإعـــلام علي أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية التي تســـتخدم هذه الوسائل كحافز للاستهلاك علي النطاق العالمي في إطار التوســـع العـــالمي للدعوة لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمـــس الـــهويات القوميـــة أو الوطنية.

ومع تعدد التعريفات وتناقضها علي مستوي الاتجاهين الســـابقين إلا أن هناك اتفاق حول آليات العولمة الإعلامية ومظاهرها حددها "حسن عماد" فـــي الأقمار الصناعية، والحاسبات الإليكترونية، خطـــوط الميكروويـــف، الأليـــاف الضوئية، الاتصالات الرقمية، الكوابل المحورية، الوسائط المتعددة، الاتصـــال المباشر بقواعد وشبكات المعلومات (الانترنت)، التليفونات الخلوية والمحمولـــة، البريد الإليكتروني.

ويري "حسام الخطيب" أن هذه الآليات تعد أحد الأشكال المباشرة نحو تكريس الهيمنة الأمريكية في إطار أن معظم مواد وتجهيزات صناعة الإعلام بيد الدول المصنعة وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة يتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة، وأيضا جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والسبرانية وغزو الفضاء وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة، إضافة الي أن مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية وطرق تجارتها والأشكال القانونية التي تنظمها بيد هذه الجهة نفسها.

وفي نفس الاتجاه وعلي مستوي آلية أخري أكد Paterson أن انتماء وكالات الأنباء الرئيسية في مجال الصحافة أو التليفزيون للثقافة الأنجلو أمريكية، إضافة الي أن نوعية الأخبار التي تروجها تتسم بالتجانس في الموضوعات والتوجهات، وبالتالي تسعي هذه الوكالات نحو ترويج ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الأنجلو أمريكية، وكذلك تقوم هذه المصادر الدولية المحدودة بترتيب أولويات الجمهور في مختلف أنحاء العالم نحو القضايا الدولية من خلال انتقاء الصور والأصوات والأحداث وصناعة الحروب وإدارة الأزمات.

وعلي ذلك ما هي الإشكاليات التي يطرحها وجود العولمة الإعلامية علي الصعيد المجتمعي الدولي؟ يري "محمد شومان" أن هذه الإشكاليات في مجملها تدور حول مدي قدرة الدولة علي التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه الفوارق الاجتماعية وتتعمق فيه الاختلافات القومية والثقافية وتتعملق فيه الشركات متعدية الجنسية وتتكامل رأسيا وأفقيا، وتنمو فيه سطوة الإعلان والمضامين الإعلامية والترفيهية السطحية التي تهدد مجموعة القيم والعناصر الخاصة بشعوب وقوميات لها خصوصيات ثقافية.

ويري الباحث أن أهم ما يميز العولمة الإعلامية كأحد الأنماط الأساسية لظاهرة العولمة هو أنها قد حققت الوجود الفعلي للمجتمع المعلوماتي عبر الشبكات الإليكترونية اتساقا مع أبعاد مفهوم القرية الكونية، إضافة الي أن نمط عولمة الإعلام له انعكاساته المباشرة وعلاقاته التبادلية مع الأنماط الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية بالشكل الذي يحقق بينها نوعا من التكامل والاندماج تبرز العولمة فيه كظاهرة كلية مركبة.

خامسا: العالم العربي وديناميه سياسات العولمة (مصر نموذجا):

تتعدد الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة بالنسبة لدول العالم، ويختلف الأثر النسبي لهذه الظاهرة طبقا للعديد من المعايير التي تمثلها الظروف الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية ودرجة الحاجة الي رأس المال الأجنبي، إضافة الي الوضعية الثقافية المعاصرة وطبيعة التجربة التاريخية. وتعتبر الدول النامية ومنها دول العالم العربي محورا مهما في تحليل انعكاسات ظاهرة العولمة نظرا لأنها تفترض –وفي إطار الفاعلية المجتمعية علي المستوي الدولي– وجود مستوي من المشاركة والاندماج الاقتصادي والمعلوماتي المحقق للمصالح القومية لهذه الدول، من ثم فالتساؤل الموضوعي هو: هل تقوم فلسفة العولمة وأيديولوجيتها علي مبدأ تكافؤ الفرص بين الدول أم يختلف توجهها مع الدول النامية؟

يشير تقرير منظمة العمل العربية الي أن العولمة وجدت لخدمة مصالح الدول الغنية، من ثم لا تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية إلا بقدر ما تسهم في خدمة هذه المصالح وتعزز عائد احتياجات ومصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية، إضافة الي أن العولمة قد أتت في توقيت غير موات بالنسبة للدول النامية التي تعاني من السلبيات الاجتماعية المترتبة علي سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، فبدلا من أن تتلق هذه الدول المساعدة للتكيف مع العولمة، من ثم يتم تسهيل نفاذ منتجاتها الي أسواق الدول المتقدمة التي تمارس ترسيخا لتوجهات حمائية تقليدية تحت ذرائع استخدام آليات مكافحة الإغراق والالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية، إضافة الي توجهات حمائية جديدة مثل ربط معايير العمل بتحرير التجارة.

ويري "رمزي زكي" اتفاقا مع هذه الرؤية أن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت أقسام من هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج بلادها الوطنية ذلك أنها تعاني من اتساع فجوة مواردها المحلية ومن عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ومن ديون خارجية ضخمة تزداد خدمة أعبائها عبر الزمن.

بينما هناك رؤية أخري ينعكس جوهرها في أن الدول النامية تمثل قوة أساسية في دفع العولمة الي أمام، فقد ارتفعت حصتها من التجارة كنسبة الي إجمالي نواتجها المحلية من ٣٣% عام ١٩٨٥ الي نحو ٤٣% عام ١٩٩٤ وستواصل هذه النسبة ارتفاعها لتصل الي أكثر من نحو ٥٠%.

وكذلك يتفق رأي "العفوري" حول أن تحرير التجارة في الخدمات يتيح فرصا جديدة وكثيرة أمام البلدان النامية، فهناك مجال السياحة ومجال بيع الخدمات أو إنتاجها من مسافات طويلة. بينما في اتجاه آخر فان المكاسب التي سوف تحققها البلدان النامية خلال العشر سنوات الأولي من قيام منظمة التجارة العالمية هي مكاسب محدودة جدا.

ويتناقض ذلك مع وجود عدد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة علي الدول النامية يرصدها تقرير هيئة الاستعلامات وتتمثل في الآتي:

- يعرض تحرير التجارة الصناعات في الدول النامية لمنافسة شديدة من جانب السلع المستوردة، ومع عجز هذه الدول عن مواجهة هذه المنافسة في ظل أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية، فان هذا الاتجاه من شأنه أن يدمر القطاع الصناعي الناشئ في هذه الدول ويحملها تكاليف اجتماعية باهظة تتخذ صور بطالة متزايدة وتدهور مستويات المعيشة للطبقة العاملة.
- يؤدي تحرير التجارة أيضا الي تزايد فرص الاستثمار وزيادة الإنتاج في سلع التصدير، إلا أنه يضاعف الطلب علي العمالة الماهرة دون العمالة غير الماهرة مما يؤدي الي تراجع مركز الفئات ذات التعليم المنخفض والمهارات المحدودة.
- تحدث العولمة بالفعل تغيرا في أنماط الاستهلاك فتجعل من السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة جزءا من الحياة اليومية، مما يضاعف من حدة الحرمان النسبي إضافة الي أن هذه الأنماط الاستهلاكية يمكن أن تزيد من حدة الفقر.

وفي إطار الخصوصية التاريخية والحضارية للعالم العربي والتحولات الدولية المعاصرة علي الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاستراتيجي والعسكري بسبب بروز ظاهرة العولمة يري "برهان غليون" أن هناك تحديات ثلاثة تواجه العالم العربي هي: تأمين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شروط العولمة، والحفاظ علي الأمن والاستقلال الوطني، الاستقرار السياسي.

وعلي مستوي آخر يؤكد "جلال أمين" أن إحدى أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من استعراض التجارب العربية في الاندماج مع الاقتصاد العالمي هي أن العولمة قد تؤدي الي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ولكنها قد تؤدي أيضا الي عكس ذلك.

بينما يرصد "غازي الصوراني" وفي إطار استجابة النظام العربي الرسمي لسياسات العولمة عددا من المظاهر السلبية الناتجة عن هذه الاستجابة والمتمثلة في الآتي:

١-شطب أية إمكانية لتحقيق الفائض الاقتصادي اللازم لعملية التنمية، وزيادة الفرص أمام الاستهلاك الترفي الكمالي، ليس فقط علي صعيد إنفاق القطاع الخاص وانما علي مستوي الإنفاق العام.

٢- إضعاف إمكانات الدولة عبر الدور المتنامي للقطاع الخاص الطفيلي بما يؤدي الي أضعاف رأس المال المحلي ويجعله عرضة للابتلاع من رأس المال الأجنبي.

٣-تفاقم مشكلة البطالة التي بلغت نحو ٣٠% من مجموع القوة العربية العاملة.

٤-تزايد نسبة اعتماد المواطن العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية علي الغرب وفق شروط منظمة التجارة العالمية، فقد اعتمدنا علي الخارج بنسبة ٧٠% من احتياجاتنا من القمح و٧٤% من احتياجاتنا من السكر و٦٢% من الزيوت، وقد بلغ مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط ١٥مليار دولار حتي عام ١٩٩٦.

٥-تزايد حجم الديون من حوالي ٧٥٠مليار دولار نهاية عام ١٩٩٦ الي ألف مليار دولار حتي نهاية القرن الماضي.

٦-في إطار إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق ستتعرض الصناعات الوطنية العربية الي انهيار شامل نتيجة إغراق الأسواق بمختلف المنتجات والسلع الأجنبية في ظل غياب القدرة علي المنافسة.

٧-تراجع القوي التصديرية العربية -ما عدا النفط- نتيجة الركود والتراجع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي في مقابل تنامي القوة التصديرية في تركيا وإسرائيل.

ذلك إضافة الي وجود عدد آخر من تأثيرات ظاهرة العولمة علي دول العالم العربي يمكن إيجازها في الآتي:

١-انسحاب الدولة من أدوارها الاقتصادية السابقة في معظم دول العالم العربي.

٢-سيادة التوجه الرأسمالي الذي حل محل الفكر الاشتراكي الذي تبنته دول العالم العربي.

٣-سعت الدول العربية في إطار تبنيها للرأسمالية الي خصخصة قطاعها العام ومحاولة تطوير وإنضاج قطاعها الخاص، لكي يتحمل مسئولية التنمية بعد انسحاب الدولة، كما حاولت مساندته وتدعيمه عالميا وإفساح المجال أمام فتح مزيد من الأسواق له لتصريف منتجاته.

٤-لجأت كثير من دول العالم العربي الي اتباع سياسات التكيف الهيكلي للتخلص من حدة الفقر وأعباء الديون الخارجية وحاجتها الي الاقتراض الخارجي التي كانت دافعا نحو التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥-المنافسة في جذب الاستثمار فقد حرصت عدة دول عربية علي إصدار تشريعات مناسبة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالي وأسعار الصرف وبقية الإجراءات التي تساعد علي تخفيف القيود.

٦- الدخول في الجات فهناك تسع دول عربية وقعت علي الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، كما تقدمت خمس دول عربية أخري بطلب انضمام وهناك دول عربية تدرس الانضمام إدراكا منها لأهميته، لاسيما بعد أن

اتسعت عضوية المنظمة لتغطي نحو أكثر من ٩٠% من إجمالي التجارة العالمية.

٧-الإصلاحات الديمقراطية ففي إطار الضغط العالمي نحو إعلاء قيم الحرية والديمقراطية خضعت دول العالم العربي التي تحسين صورتها أمام مواطنيها وأمام الرأي العام العالمي.

أما الخطاب الرسمي المصري فيتضمن رؤية استراتيجية للعولمة في إطار تفرقة أساسية بين جانبين هما:

١- الجانب الإيجابي الذي يتعامل مع العولمة دون خوف أو تردد.

٢- الجانب النقدي الذي يري ضرورة إدخال تعديلات -تتسم بالعدالة- علي ظاهرة العولمة لتحقيق المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب. وإنهاء الممارسات التمييزية بينهما.

وتعتمد هذه الرؤية ستة مبادئ تحكم التصور المصري المتعلق بظاهرة العولمة وكيفية التعامل معها ووسائل وأدوات مواجهتها:

- المبدأ الأول: الأمن القومي ويتطلب التحديد الدقيق لمصادر التهديد المتوقعة، والتي من المحتمل أن تواجه مصر في العقود القادمة ورسم الملامح الرئيسية لمواجهة هذه التهديدات، خلال تعريف شامل للأمن القومي المصري يتضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- المبدأ الثاني: علاقات مصر مع النظام العالمي بشكل عام ومع الأقطاب الدولية بشكل خاص مع الاهتمام بمركز مصر في منطقة الشرق الأوسط وبعلاقات الصراع الحضاري مع إسرائيل علي وجه الخصوص إضافة الي علاقتها مع دول الجوار.
- المبدأ الثالث: الإصلاح السياسي في إطار استيعاب التحولات الكبرى التي حدثت في البلاد وأهمها التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي والخصخصة.

- المبدأ الرابع: التوازن بين الخطة والحرية الاقتصادية ويتصل بضرورة إقامة التوازن بين الخطة وآليات السوق، أي بضرورة الحفاظ علي دور أساسي للدولة في مجال التخطيط.
- المبدأ الخامس: مراعاة البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والتنمية الشاملة، وفي هذا الإطار ينبغي علي الدولة أن تتبنى فكرة المعادلة الصحيحة الداعية الي النمو مع عدالة التوزيع.
- المبدأ السادس: الأبعاد الثقافية للتنمية ويرتبط هذا المبدأ بالقيام بعملية إحياء ثقافي شاملة والقضاء علي الأمية وإزالة الانفصام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

وعن تاريخية علاقة مصر بظاهرة العولمة بأنماطها المختلفة يري "جلال أمين" أن مصر منذ السبعينات من القرن الماضي قد دخلت مرحلة من الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي حيث مزيد من التجارة الخارجية وتشجيع للاستثمارات الأجنبية وانفتاح أكثر علي التكنولوجيا الحديثة ووسائل نقل المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك، ولقد دشنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت أبواب لم يجر إغلاقها واستمرت تساهم بدرجة متزايدة في تيار العولمة. ذلك إضافة الي أن الحقبة التي اقترنت بشيوع تعبير العولمة في مصر لها العديد من السمات هي:

١-زيادة درجة التنوع في السلع والخدمات التي تكون قائمة الصادرات وقائمة الواردات المصرية، وكذلك تنوع شركاء مصر في التجارة الخارجية.

٢-تنوع كثير في ميادين جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة فمنذ مائة عام كانت الاستثمارات الأجنبية في مصر تكاد تقتصر علي مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية وكانت القروض الأجنبية لمصر تكاد تقتصر علي

القروض المقدمة الي حاكم مصر، أما الآن فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تمتد لتشمل فروعا متنوعة من الصناعات التحويلية والسياحة والبنوك.

٣-زيادة نسبة السكان الذين يقومون بأنشطة تتصل بشكل أو بآخر بالاقتصاد العالمي فطوال فترة امتدت الي ما يقرب من قرن ونصف قرن وحتى منتصف القرن العشرين ظلت الغالبية العظمي من الشعب المصري تكاد لا تستخدم أي سلعة مستوردة من الخارج، بل ظل معظم المصريين يعيشون طوال تلك الفترة علي حد الكفاف وكانت درجة درايتهم بالأفكار وأنماط الحياة الأجنبية منخفضة للغاية.

ويعكس تقرير وزارة قطاع الأعمال مؤشرات واضحة نحو الخطوات التطبيقية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر، بما يمثل توافقا دقيقا مع السياسات العولمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:

١-سياسة التثبيت ومعالجة الاختلالات: وقد تضمنت هذه السياسة العديد من المحاور مثل: إصلاح نظام الصرف الأجنبي، معالجة التضخم، معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، تحرير أسعار الفائدة، تحرير التجارة، تحرير الأسعار، تحرير الزراعة، إصلاح القطاع المالي.

٢-سياسة الإصلاح الهيكلي والخصخصة: وتهدف هذه السياسة الي زيادة الاستثمار الخاص للوصول بمعدلات النمو الاقتصادي الي ثلاثة أمثال معدلات نمو السكان علي الأقل لمدة تتضمن أن يصبح النمو تلقائيا ومتصلا، وقد تضمنت هذه السياسية تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تحسين نظم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين وعن طريق تحسين كفاءة الاستثمارات العامة، وذلك من خلال تبني برنامج طموح لنقل الاستثمارات المملوكة للدولة الي القطاع الخاص، وهي تستخدم في ذلك العديد من أساليب الخصخصة مثل: اتباع الأسلوب التجاري أي تقديم الخدمات

الحكومية بأثمان تغطي تكاليف الإنتاج، تحويل المصالح الحكومية الي هيئات أو شركات تعمل علي أساس اقتصادي، التخلي عن التنظيم البيروقراطي وعدم تدخل الحكومة في التسعير أو التعيين أو الأجور وعدم السماح بالاحتكار الحكومي وتشجيع المنافسة، إعادة هيكلة المشروعات والشركات العامة ماليا وإداريا وتنظيميا لاسيما في حالة وجود خسائر متراكمة ومديونية عالية واختلالات مالية، حقوق الامتياز وهي صيغ لتشغيل المرافق العامة إلا أنها أصبحت الآن اكثر شيوعا وانتشارا حيث يسمح للقطاع الخاص ببناء المرافق كالطرق ومحطات الكهرباء والغاز والمطارات وإدارتها وبيع منتجاتها للمستهلكين.

ويري الباحث أن استراتيجية الموقف المصري تجاه ظاهرة العولمة ترتبط بمجموعة من الشرطيات التي تتبلور حولها بعض الملاحظات مثل:

١-لم يكشف الجانب النقدي في هذه الاستراتيجية عن طبيعة وحجم التعديلات المطلوبة في مسار ظاهرة العولمة، من ثم تصبح فكرة المساواة -التي يؤكدها هذا الجانب- بين دول الشمال والجنوب وفي إطار سياسات العولمة علي اختلاف توجهاتها هي فكرة مثالية تفتقد لآليات تنفيذها، وإضافة الي ذلك فان الدول النامية لا تملك وسائل إدخال أية تعديلات علي البنود والتشريعات والاتفاقيات التي تقننها مؤسسات العولمة، بينما أكدت بعض الدول الصناعية موقفها قبل الانضمام الي بعض هذه المؤسسات بإدخال بعض التعديلات كالاستثناء الفرنسي، فالوجود الفعلي للعولمة باعتبارها ظاهرة رأسمالية لا يحقق المساواة بين الشعوب وإلا لما كانت هناك أسبابا مباشرة أو غير مباشرة لبروز ملامح الظاهرة وتجلياتها.

٢-رغم ما تطرحه المبادئ الستة من استراتيجية متكاملة المداخل والأبعاد للتعاطي مع ظاهرة العولمة، إلا أن هذه المبادئ في مجملها تتسم بدرجة

كبيرة من العمومية والإطلاق والتجريد، دون التعرض للتفصيلات التي يمكن أن تشملها ظاهرة مركبة متشابكة مثل ظاهرة العولمة.

٣-يعتمد الأساس الأيديولوجي لهذه المبادئ الستة علي اتجاه وقائي في التعامل مع الظاهرة يتمثل في طرح إمكانية التوافق والتكيف وهذا يؤكد ان نسبة السلبيات تتجاوز كثيرا نسبة إيجابيات الظاهرة، وهو ما تؤيده معظم الدراسات العربية والأجنبية المتناولة بالتحليل لتلك الظاهرة.

سادسا: العولمة بين أطروحة "نهاية التاريخ" وأطروحة "صدام الحضارات" (محاولة للتأصيل الفكري)

تعتمد الرؤية الايبستمولوجية حول ظاهرة العولمة علي طرح تساؤل أساسي هو: هل تحتاج العولمة كظاهرة الي نظرية أو أطروحة فكرية تبرر وجودها في المحيط الدولي؟ أم تعتمد هذه الظاهرة علي فاعلية آلياتها؟ فالعولمة كظاهرة لها طابع كوني متجاوز للنطاقات المحلية والإقليمية تستلزم بالضرورة وعلي مستوي آخر وجود صياغات أيديولوجية متعددة وأطر منهجية لها فلسفة تقوم علي دعم توجهات الأحادية القطبية في إطار تبني سياسات النموذج الأمريكي باعتبارها تعد مرجعية ومعيارا لبدائل وخيارات السياسات الأخرى.

ويري "حسن حنفي" أن الغرب قد أفرز أشكالا جديدة من الهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزعها خارج حدوده مثل: العولمة، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الإدارة العليا ... وهى مفاهيم تكشف عن سيطرة المركز علي الأطراف في تاريخ العالم الحديث وكذلك يري "مسعود ضاهر" أن العولمة الأمريكية تشكل استمرارا مباشرا للنظام العالمي القديم، مما يوجب علي دعاة هذه العولمة إيجاد ركائز ثقافية لها علي المستوي الكوني، من ثم فقد ظهرت نظرية "فوكوياما" عن نهاية التاريخ ونظرية "هنتنجتون" عن صدام الحضارات.

وفي إطار الاتجاه التحليلي لدراسة ظاهرة العولمة في علاقتها بالأفكار والنظريات والبعد الأيديولوجي الداعم لوجودها يكون التساؤل : ما هو المضمون والمحتوي الفكري المنطوي علي توجهات وأهداف كل من أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات؟

١-أطروحة نهاية التاريخ:

أكد "فوكوياما" في هذه الأطروحة انه علي أثر تفكيك وانهيار الاتحاد السوفيتي تكون نهاية صراع عصر الأيديولوجيات وتوجه العالم نحو نهاية التاريخ بانتصار النموذج الليبرالي الأمريكي، مستخدما في ذلك المنهج الهيجلي ومستعيرا لمقولة "ماركس" عن اكتمال التاريخ معكوسة لمصلحة الليبرالية وقوانين السوق المنسجمة مع السعي الإنساني لتحقيق الذات والمساواة مع تركه هامشا في التاريخ لصراعات وتوترات في أطراف العالم الليبرالي، إذ يري أن الحركة العامة للتاريخ تتجه نحو تعميم هذا النموذج الليبرالي في العالم.

وينقسم العالم طبقا لهذه الأطروحة الي كتلتين رئيسيتين هما: كتلة بلدان العالم الثالث التي ستظل غارقة في مستنقع التاريخ وستشكل بؤرة لنزاعات المستقبل وكتلة البلدان الغربية التي وصلت الي نهاية التاريخ وهي التي ستكون أكثر انشغالا بالاقتصاد مما هي عليه بالسياسة والاستراتيجية. ويفترض "فوكوياما" أن التغيرات التي يشهدها العالم لا تدل فقط علي نهاية الحرب الباردة بل أيضا علي نهاية التاريخ -بوصفه تاريخا- وتنبئ بالوصول الي المرحلة الأخيرة لخط التطور الأيديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل النهائي للحكم الإنساني معتبرا أن انتصار الغرب يتمظهر في انهيار أية بدائل منهجية قادرة علي الحلول محل الليبرالية الغربية.

وهناك عددا من الملاحظات التي يري الباحث أنها تمثل محاور مشتركة بين أطروحة نهاية التاريخ وبعض الأفكار الرئيسية المحركة لظاهرة العولمة وهي:

١-يتضمن مفهوم نهاية التاريخ في كليته تقرير وجود ظاهرة العولمة كفعل تاريخي وحتمي له استمراريته طبقا لفاعلية سياساته وبرامجه ومؤسساته، من ثم يكون هو المقدمة المنطقية لمفهوم نهاية التاريخ باعتباره نتيجة تؤكد انتصار النموذج الأمريكي.

٢-تنطلق الأطروحة من مسلمة أن هناك دولا تمر بمراحل من التاريخ ودولا أخري قد بلغت نهايته لذلك تجب عولمة التاريخ، والعولمة أيضا أبرزت الفروق والتباينات المتعددة بين دول الشمال ودول الجنوب من ثم تكون دعواها نحو عولمة العالم طبقا لمعطيات وفروض النموذج الأمريكي بما يؤكد سيادة هذا النموذج.

٣-تعتمد الأطروحة فكرة أن الديمقراطية الليبرالية تمثل الحل النهائي لمشكلة الحكم في دول العالم، ويعني ذلك في إطار مفردات العولمة السياسية عولمة الديمقراطية الليبرالية.

٤-في اتجاه التصور الهيجلي لعلاقة الفرد بالدولة ووجوب الولاء والطاعة تقدم الأطروحة صورة جديدة لعلاقة الدولة بالنموذج الأمريكي باعتباره النموذج الذي يجب أن تتمثله كافة الأنظمة والسياسات وهي نفس الفكرة المحورية التي تحاول العولمة تكريسها من خلال أنماطها وآلياتها في إطار وجوب الولاء للنموذج الأمريكي باعتباره النموذج الأمثل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٢- أطروحة صدام الحضارات:

وتركز هذه الأطروحة علي أن الأصل الثابت للصراعات المقبلة في العالم الجديد -الذي يتشكل- لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون حضاريا تأسيسا علي أن الصراع كان قبل الثورة الفرنسية بين الأمراء والمماليك، ثم انتقل بعد عام ١٧٨٩ للبؤرة الرئيسية للحدود الفاصلة بين الأمم

والقوميات ثم تحول بعد عام ١٩١٧ الي صراع بين الأيديولوجيات، وكل تلك الصراعات ظلت داخل الحضارة الغربية.

وتعتمد هذه الأطروحة علي أن دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراعات الدولية قد تراجع وظهر بدلا عنه الصراع بين الحضارات نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، إذ لم يعد الغرب هو القوة الوحيدة في هذه العملية لأن الصراع ليس حتميا وانما هو نتيجة دخول لاعبين جدد. من ثم يحدد "هنتنجتون" العوامل الرئيسية التي ستبرز البعد الحضاري في نزاعات المستقبل في الآتي: تجذر الفروق القائمة بين الأيديولوجيات والنظم السياسية، ضيق المسافات بين بلدان العالم جعل التفاعل يزداد بين منتسبي الحضارات المختلفة وجعل إدراك الفروق القائمة فيما بينها أكبر، ان سيرورات التحديث الاقتصادي والاجتماعي الجارية صارت تفصل بين الناس وتخلق هوة تملأها حركات تدعو الي العودة الي الجذور كالحركات الأصولية الدينية، ان احتلال الغرب قمة النفوذ في العالم يخلق ردود فعل ويزيد من الوعي الحضاري لمنتسبي الحضارات غير الغربية.

ويعطي "هنتنجتون" أولوية خاصة للدين كأحد أسس اختلاف الحضارات علي غيره من عناصر أخري مثل: التاريخ والعادات والتقاليد باعتبار أن الأساس الديني الثابت للحضارة الغربية هو فصل الدين عن الدولة، كما أن قيم هذه الحضارة هي الديمقراطية والاقتصاد الحر وفصل الدين عن الدولة والليبرالية الدستورية وحقوق الإنسان.

وحول مضمون هذه الأطروحة يقدم الباحث أيضا بعض الملاحظات وهي:

١-تتفق هذه الأطروحة مع أطروحة نهاية التاريخ ومع المعطيات الفكرية لظاهرة العولمة في أن العالم ينقسم الي جانبين هما: الغرب بنموذجه الليبرالي الديمقراطي وبقية العالم وعلي هذه البقية أن تتعولم بالضرورة.

٢-تعتبر هذه الأطروحة أن الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعا للتــاريخ لأنها تعد أهدافا للكولونيالية الغربية، من ثم هناك ضرورة لاحتوائها وهــو تحديدا ما تستهدفه العولمة الاقتصادية بآلياتها المتعددة.

٣-تشير الأطروحة الي خطورة شعار التعددية الثقافية علي مســتقبل ووحــدة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت علي ركيزتين أساسيتين هما: الثقافــة الأوربية والديمقراطية السياسية، من ثم فالعولمة تتبني مبدأ التوحد الثقــافي والفكري في إطار مفهوم العولمة الثقافية.

الفصل السادس: العولمة وأنساق القيم (منظور منهجي)

تمهيد:

أولا: إشكالية القيم في النظريات الاجتماعية

ثانيا: آليات التغير والثبات في المنظومة القيمية

ثالثا: النسق القيمي للمجتمع المصري.. التحولات والتغيرات وأشكال الصراع

رابعا: العولمة والتهميش القيمي "علاقة جدلية"

خامسا: العولمة والنسق القيمي للمجتمع المصري

تمهيد:

تتعدد إشكاليات دراسة القيم داخل الأطر النظرية والمنظورات المنهجية علي صعيد الدراسات الفلسفية والسيكولوجية والتربوية والأنثروبولوجية، وكذلك في النظريات السوسيولوجية باعتبارها تمثل درجة ما من الخصوبة المعرفية، وباعتبارها أيضا تعد محورا مهما تقوم عليه ركائز هذه الأطر التي تتحدد منطلقاتها في اتجاه الاهتمام بالقيم طبقا لطبيعة المعتقد الأيديولوجي لكل منها كالنظرية الماركسية والنظرية الوضعية وغيرها.

وفي إطار التأثيرات التبادلية بين القيم والتغيرات المجتمعية فسوف يقصر الباحث تحليلاته في هذا الفصل علي النظرية الوظيفية ونظرية التحديث وكذلك الرؤية البرجوازية، إذ أن هذه النظريات تمثل خلفية تاريخية للمسار الفكري المهتم بضرورة سيادة قيم النظام الرأسمالي بما يؤكد وجود نوع من الرابطة العضوية بين هذه النظريات كإطار مرجعي يتناسب وطبيعة البحث الراهن الذي يقوم بدراسة تيار العولمة الداعم لترسيخ وتقرير نسق قيم عالمي مشترك يكون هو أقرب الي نسق القيم الرأسمالي.

ويطرح تقرير "لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي" في إطار مواجهة التحديات المعاصرة فكرة ضرورة الالتزام المشترك بمجموعة من القيم الأساسية التي يمكن أن توحد بين الناس رغم الخلفيات الثقافية والسياسية والدينية والفلسفية ويتعين أن تكون هذه القيم ملائمة لاحتياجات كوكب يزداد ازدحاما وتنوعا.
بينما يتركز هدف "برلين" على تأكيد التعددية القيمية ورفض الأخلاق التضامنية لأية جامعة عالمية أو عولمية من منطلق الحرية الأخلاقية للإنسان.

وعلي ذلك تتجسد مجموعة من التساؤلات الهامة مثل: هل يمكن أن يسود نموذج قيمي ثابت ومطلق في إطار أي مرحلة تطورية من التاريخ الإنساني؟ وهل يمكن أن تتكيف الأنساق القيمية في إطار وجود ثقافات متعددة وتتمحور مع الواقع المتغير؟ وما هي آليات التغير والثبات في القيم؟ والي أي

حد تستطيع العولمة أن تطرح نسقها القيمي في مواجهة الأنساق القيمية للمجتمعات التقليدية Traditional Societies؟

وإذ أن المجتمع المصري -وطبقا للعديد من الرؤى- قد طرأت عليه تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت وبشكل ملحوظ على منظومته القيمية حتي أنها أحدثت نوعا من الصراع القيمي داخل هذا المجتمع فالتساؤل هو: هل يتطور هذا الصراع في مراحله بحكم بروز ظاهرة العولمة في سياقها التاريخي المعاصر؟

أولا- إشكالية القيم في النظريات الاجتماعية:

تمثل القيم محورا مهما في أصول البنية المعرفية للاتجاهات السوسيولوجية باعتبارها مفهوم شامل له تأثيراته الفكرية والمنهجية والعملية، وتتعدد الرؤى للقيم داخل هذه الاتجاهات في إطار تصاعدي يصل الي درجة التناقض أحيانا والتماثل في أحيان أخري مع الاحتفاظ بالاختلافات الدقيقة بينها.

ويعرض الباحث -بإيجاز- من هذه النظريات ما يرتبط منها بالاتجاه الإيجابي نحو قيم النظام الرأسمالي الحديث وهي:

١-النظرية الوظيفية:

استهدفت هذه النظرية في جانب منها صياغة إطار تحليلي تستطيع خلاله الكشف عن ماهية العلاقة بين القيم ونمو النظام الرأسمالي الحديث، ولقد اهتم أنصار هذه النظرية بالدرجة الأولي بما يسمي الإجماع القيمي (القيم الموجودة في البنية الاجتماعية) من أجل تحقيق تكامل النسق الاجتماعي ومكوناته وأيضا من أجل أن تتجه المجتمعات نحو حالة من التوازن، كما حاولوا كذلك تجاوز صراع القيم داخل المجتمع تحقيقا للتكامل أيضا، ودافع "بارسونز" عن النظام الرأسمالي وقيمه وأهمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

كما حاول "فيبر" أن يبرهن علي وجود علاقة سببية بين نسق معين للقيم ونشأة الرأسمالية الحديثة، إذ اعتبر أن هناك اتفاقا كبيرا بين غايات كلا من السلوك الديني والعلماني، وأن نشأة التوجه الأخلاقي البروتستانتي كانت شرطا ضروريا وان لم يكن كافيا لظهور الرأسمالية الحديثة، ومن ثم فروح هذه الرأسمالية هي عبارة عن نسق من الأخلاقيات والاتجاهات نحو الحياة وما يجب أن يفعله الإنسان فيها. وعلي ذلك أكد "فيبر" أن هناك قيما أساسية للإنسان في حياته وهي قيمة الربح وقيمة الثراء، فضمن أهداف الإنسان زيادة ثروته بغض

النظر عن الأساليب المتبعة نحو ذلك من ثم يبدو أن معالجة "فيبر" قد اتجهت أساسا نحو إرساء قيم تخدم الرأسمالية الغربية التي تعد نموذجا فريدا أو مثاليا من نماذج المجتمعات التي يسود فيها نمط الفعل العقلاني.

ويري "عبد الباسط عبد المعطي" أن فكر "فيبر" يتركز حول القيم الفردية والذاتية ليكون ذلك مبررا للعمل الفردي والمشروع الرأسمالي، الأمر الذي يدل علي وقوفه فكرا وموقفا وسلوكا بجانب المصالح الرأسمالية متغافلا الطبقات الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين.

وفي رأي "دوركايم" أن الأنساق الأخلاقية تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي، وأن كل مجتمع يطور نظاما أخلاقيا يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها.

٢-نظرية التحديث:

وتسعي هذه النظرية الي أن تأخذ المجتمعات المتخلفة والتي تسودها قيم تقليدية تدعم حالة التخلف نفس القيم الحديثة في المجتمعات المتقدمة لأن اكتساب خصائص الغرب هو المسار الحقيقي للتقدم. وتؤكد عناصر هذه النظرية في مجملها أن الهدف الثابت بالنسبة لها هو إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في العالم المتخلف والالتزام الأيديولوجي بمفردات النظام الرأسمالي.

ويذهب أصحاب هذه النظرية الي أن التنمية تعني تغيرا شاملا يضطر معه المجتمع الي التجاوز عن كل التقاليد والقيم وأنماط السلوك التي كانت سببا رئيسيا للتخلف واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة، بما يعني أن النسق القيمي في المجتمعات النامية معوق أساسي للتقدم ولذلك فان عليها تبني القيم السائدة في الثقافة الغربية.

ويري "لويس عوض" أن الحضارة الغربية هي حضارة ذات صبغة عالمية قاهرة بما حملت من إمكانيات علمية وبما خلقت من قيم جديدة، عرضت القيم الحضارية في المجتمعات البشرية الي هزات وانتكاسات وضيقت عليها سبل الخيار بما تعرض من نموذج حضاري مفروض في صورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والاتجاه الاقتصادي طبقا لهذه النظرية يستند الي أن المجتمعات الصناعية الغنية قد بدأت عملية التنمية في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة، من ثم فان الفجوة الزمنية تعد مسئولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية في عالم اليوم.

أما اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري طبقا لهذه النظرية أيضا فيذهب الي أن التنمية تنطلق من نقطة مركزية وهي الغرب، فهناك انتقال دائم لرأس المال والتكنولوجيا والمعرفة والقيم من الغرب الي الدول المتخلفة، ومع استمرار عملية الانتشار ستتحول المجتمعات المتخلفة تدريجيا الي مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو سائد في الغرب.

جـ- الرؤية البرجوازية:

وتعكس هذه الرؤية الدينامية الخاصة لظروف الاقتصاد الرأسمالي حيث الدافع الأساسي هو السعي وراء الربح، كما تعكس النظرة الي الطبيعة والمجتمع من زاوية العلاقة النفعية الخارجية وهذا يدعم قيم الأنانية والفردية في المجتمع في اتجاه علاقات الإنتاج والسياسة والأسرة.

ويصور "ماركس وانجلز" في (الأيديولوجية الألمانية) القيم في المجتمع البرجوازي علي أنها هي قيم الانتفاع والقيم التي تنظر الي الشخص بمقدار ما يملك فقط وأن جميع العلاقات في المجتمع البرجوازي الحديث خاضعة في الممارسة للعلاقة النقدية المجردة.

وعلي ذلك يري الباحث أن محاولات ترسيخ قيم النظام الرأسمالي خلال النظريات السوسيولوجية لها بعد تاريخي سابق علي وجـود وشـيوع ظـاهرة العولمة بمعناها المعاصر وبكل معطياتها القيمية المجسـدة للطـابع المجتمعـي الرأسمالي ، وأن آلية تطور هذا النظام هي التي حققت الدافعية نحـو أحاديـة النظام الرأسمالي المعاصر بعد سقوط المعسكر الاشتراكي واستنزاف اقتصاديات العالم الثالث وانتهاء الصراع السوفيتي الأمريكي مع سيادة صـراع التكتـلات الاقتصادية التي لا يتحقق مع وجودها علاقات دولية عادلة تكشف عن ضـرورة وجود مسئولية مشتركة مع دول الجنوب.

ويؤيد "سمير أمين" نفس الاتجاه في إطار ما يعرضه من ملامح التـاريخ التطوري للرأسمالية تواصلا واتساقا مع مفهوم العالمية فـي إحـدى مراحلـها والعولمة في مرحلة أخري خلال العديد من النقاط هي:

١- ان الرأسمالية قد أنتجت بالفعل منذ نشأتها قبل خمسة قرون عالميـة أو عولمة مرت بمراحل متتالية، فتعمقت حتي دخلت خلال العقود الأخـيرة في عصر جديد من حيث الكيف.

٢- ان التوسع الرأسمالي علي صعيد عالمي قد ظل خلال تاريخه المـاضي وسيظل في المستقبل قائما علي تناقض متصاعد بين مراكزه وأطرافـه، أي سيظل يتسم بطابع استعماري تجلي في استقطاب متواصل ومتزايد.

جـ ان عالمية الرأسمالية قد رتبت بدورها ثقافة سائدة عالميـا ذات طـابع رأسمالي وهي ثقافة العولمة بحيث أن الخصوصيات المحلية قد أعيـد تكوينها فأصبحت لا معني لها إلا من خلال فهم علاقتها بـهذه الثقافـة المعولمة الحاكمة.

٨- ان الاستقطاب المتحكم في أمور الحياة الاقتصادية والسياسية للأمم هو المصدر الحقيقي للقلق الذي تعاني منه شعوب الأطراف في المجال الثقافي والحضاري.

هـ- ان الرأسمالية لا تمثل نهاية التاريخ ولابد من إحلال نظام آخر أكثر تقدما يتيح تجاوز حدودها التاريخية، عن طريق الاستقطاب المحدد لانتشارها علي صعيد عالمي، ولن يتحقق هذا التجاوز من خلال العودة إلي الماضي السابق علي العولمة الرأسمالية بل من خلال تطوير العولمة نفسها.

ثانيا- آليات التغير والثبات في المنظومة القيمية:

تتسم الأنساق القيمية بنسبية الثبات والتغير علي المستوي المجتمعي طبقا للعديد من العوامل والدوافع والاعتبارات الموضوعية، ويفرض الظرف التاريخي المعاصر نسقا معينا من القيم الكونية الممثلة لوضعية الثقافة السائدة أو المسيطرة في أهدافها وتطلعاتها باعتبارها إطارا مرجعيا ونموذجا إرشاديا أو رؤية للعالم Weltauschaunng. ولقد طرحت هذه القيم الكونية آلية التغير علي القيم والثقافات المحلية أكثر مما أكدت علي آلية الثبات حتي أخذ الصراع القيمي متجها آخر ليس علي المستوي المحلي أو الإقليمي وانما علي المستوي الكوني.

ويعني ذلك أن هذه الثقافة قد تحققت لها عملية الارتباط الشرطي Conditioning بين وسائلها وغاياتها، دون الاعتبار بأن القيم المحلية تمثل

انعكاسا منطقيا للتجربة التاريخية للمجتمعات وللظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضا.

فمن المسلمات في أدبيات علم الاجتماع أن المجتمعات سريعة التغير تمثل نمطا حضاريا يختلف عن المجتمعات المتخلفة بطيئة التغير والتي تمثل نمطا تقليديا. فالقيم المجتمعية والعادات والتقاليد ومعايير السلوك لا تشكل ضغطا علي الأفراد في مجتمعات النوع الأول، لأنها تتسم بالمرونة التي تحقق لهم التكيف والتواؤم والسيطرة علي الوسائل التكنولوجية، بينما نجد في مجتمعات النوع الثاني نفس هذه القيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك. انما تختلف في أنها تشكل سيطرة وضغطا علي أفراد المجتمع بحيث لا تترك لهم حرية التصرف وبالتالي فهي لا تسير في خط متواز مع التقدم التكنولوجي وهذا ما أطلق عليه "وليم أوجبرن" W. Ogburn الفجوة الثقافية أو التخلف الثقافي Cultural Lag.

ويري "عاطف غيث" أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة، وتأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل اذا ظل الداخل محتفظا بتوازنه التكنولوجي.

وعن الدور المزدوج للنسق القيمي يطرح "ماكليلاند" في كتابة (مجتمع الإنجاز) فكرة أن القيم من أبرز العوامل التي تلعب دورا مهما في إحداث التحول والتغير الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لأن القيم من الظواهر الاجتماعية التي قد تعوق التغير أو تساعد في حدوثه بما يساير الحاجات الاجتماعية في المجتمع وبما تضمه من قيم سلبية وأخري إيجابية فحدوث تنمية اقتصادية سريعة يتطلب تغيير القيم والمعايير التقليدية في المجتمع التي هي في العادة قيم

مثبطة الي قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بمعني تغيير قيم ومعايير المجتمعات المتخلفة الي قيم ومعايير المجتمعات المصنعة.

وعلي العكس من ذلك كانت رؤية "غريب سيد أحمد" التي أكد خلالها أن التغير الاقتصادي لا يفضي آليا الي تغيير القيم الثقافية، لأنه لابد من تنشيط القيم الثقافية وترشيدها وإحداث تغييرات فيها تواكب التغييرات الاجتماعية الاقتصادية وتساعدها علي أداء دورها وتحقيق أهدافها، ولن يتأتي هذا التغيير الثقافي إلا من خلال سياسة ثقافية تلتزم بأيديولوجية التنمية ، وتكامل بين الأجهزة الثقافية المختلفة بما في ذلك التعليم العام والنوعي ووسائل الإعلام.

ويختلف الباحث مع ميكانيزمات هذه الرؤية تأسيسا علي أن القيم هي معتقدات محورية مصدرها الثقافة المجتمعية وآليات التفاعل والخبرات الاجتماعية والحياتية، وأن القيم الثقافية في ذاتها تعد معيارا موضوعيا لتقييم الأشياء والتجارب والسلوكيات، من ثم فان تغير القيم الثقافية هو أساس التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأنها نتاج للواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة.

ويعتقد "نجيب اسكندر" أن الأزمة التي يمر بها العالم اليوم هي أزمة قيم ناتجة عن صراع بين القديم والجديد ووعي يتزايد بضرورة تعديل القيم القديمة وبناء عالم جديد علي أساس قيم جديدة. وان ثورات الشعوب وحركات التحرر ودعوات السلاح ودعوات الحياد الإيجابي وعدم الانحياز هي مظاهر هذا الصراع القيمي.

ويؤكد "رونالد انجلهارت" R. Inglehart خلال عمليات مسح القيم عالميا والتي أجريت علي ٤٣ مجتمعا في عام ١٩٩٠ أنه يحدث بالفعل تحولا عاما نحو قيم ما بعد التحديث، وتعكس المؤشرات البحثية الدالة صورة هذا التحول من القيم التقليدية الي القيم الحديثة والتحول من القيم الحديثة الي قيم ما بعد التحديث.

وعن إمكانية سيادة فكرة القيم الكونية ومدي اندماجها مع حركة الواقع المعاصر وضرورة وجود ميثاق أخلاقي عالمي يتفق مع معطيات الحقبة التاريخية الراهنة يتسأل "السيد ياسين" عن المصادر التي ستستمدمنها القيم الكونية التي تصاغ علي ضوئها المواثيق؟ وهل يمكن فعلا صياغة قيم أخلاقية كونية تطبق في إطار ثقافات متباينة في رؤيتها للعالم ومختلفة في نسق القيم السائد فيها؟ ، وهل نحن فعلا علي أبواب (ثقافة كونية) لصيقة بالكونية السياسية والاقتصادية التي بدأت موجاتها تغزو العالم؟.

وعلي ذلك يري الباحث أن الأنساق القيمية للمجتمعات المعاصرة تتعرض بشكل أكبر لتيارات من التغير القيمي في إطار التفعيل المستمر لآليات ظاهرة العولمة استدلالا بوجود محاولات عديدة نحو تعميق الوعي بالخصوصية الثقافية، إضافة الي أن إشكالية الأنا والآخر تطرح نفسها خاصة عندما تفرض بعض القيم باعتبارها عالمية ويتم إسقاطها علي الكثير من المجتمعات، من ثم يكون موقف الشعوب بين حالتين هما: التمسك بقيمها المرجعية القديمة وضرورة الانتماء الي منظومة قيمية تمثلها حضارة جديدة. وعلي ذلك أيضا يتسأل الباحث عن طبيعة التغيرات التي طرأت علي النسق القيمي للمجتمع المصري؟ وما هي نسبة الثبات والتغير داخل هذا النسق؟ وما هو موقف النسق من الاستجابة الفعلية للقيم الكونية؟

ثالثا: النسق القيمي للمجتمع المصري. التحولات والتغيرات وأشكال الصراع:

تمثل أنساق القيم مجموعة من التمثلات الجمعية Collective Representation التي تعكس نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة والضمنية للمجتمع، وتختلف هذه الأنساق باختلاف الطابع المجتمعي والثقافات الفرعية، وأيضا باختلاف مراحل التطور الاجتماعي بصفة عامة، وتتشكل وتتطور تاريخيا خلال عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي، وقد يتكون داخل النسق القيمي في مرحلة ما بعضا من التناقضات المشيرة الي وجود تباينات قيمية فارقة مع الأنساق الأخرى، ورغم ذلك فهناك التقاء معها في بعض القيم العامة Common Values واختلافا جوهريا في القيم الممثلة للخصوصيات الثقافية.

وعلي ذلك يتسأل الباحث عن طبيعة وخصائص النسق القيمي للمجتمع المصري؟ وأيضا عن طبيعة التحولات والتغيرات المجتمعية التي أثرت عليه؟

وحول التقييم السوسيولوجى لخصائص هذا النسق والتغيرات القيمية التي حدثت في المجتمع المصري يري "محمد أحمد بيومي" أنه توجد ازدواجية في البناء القيمي للمجتمع المصري، حيث تأرجحت أنساق القيم بين السلبية والاستسلام والخضوع من ناحية والإيجابية والتحرر والثورة من ناحية أخرى.

ومرجع ذلك لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن هذا البناء القيمي تميز بصفة "التعقيد" و "التناقض" فهو كيان معقد متشعب يختلط فيه الماضي السحيق بالحاضر المتوتر وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح وتتصارع فيه اعتبارات الوطنية باعتبارات القومية... ولا تخضع فيه أنماط الحياة لأنظمة متسقة من القيم. ويحتوي البناء القيمي في المجتمع المصري علي أنساق قيمية فرعية فلا يوجد نظام قيمي واحد، كل نظام فيها قد

يكون قيمة متسقة وغير متناقضة مع بعضها البعض، ويحكمها منطق داخلي يضفي عليها الوحدة والتماسك. ويتميز هذا البناء القيمي "بالتعايشية" بين أنساق قيمية ظهرت في ظروف تاريخية معينة لكي تلبي حاجات اجتماعية وبين أنساق أخري فرضتها ظروف اجتماعية وحاجات متغيرة. وأدت هذه (المعايشة) الي خلق خاصية أخري تميز بها البناء القيمي في المجتمع المصري وهي (التراكمية) فالثوابت أفرزت نظاما من القيم استمر كقاعدة وكخيط متصل طوال التاريخ المصري، أي فيما يزيد عن ستة آلاف سنة والتغيرات جلبت الي مصر أنظمة متتالية من القيم قدم كل منها بشكل أساسي مرحلة تاريخية معينة، ولكن بدلا من أن يلفظ هذا البناء كل هذه المراحل حدث له تخزين أو "حفظ أرشيفي" في الذاكرة الجماعية للشعب المصري. كما أن هناك خاصية أخري للبناء القيمي للمجتمع المصري وهي التماسك والتوحد في أوقات الأزمات التاريخية، فهناك توحد بين نسق القيم المركزي والحاكم أو السلطة المركزية في أوقات الأحداث القومية مثل: الأفراح والهزائم والحروب والغزو الأجنبي. وكذلك يري "محمد أحمد بيومي" أن أهم الخصائص الدينامية التي تحكم البناء القيمي للمجتمع المصري أن القيم الخاصة بالتماسك والتوحد الوطني هي أكثر القيم ثباتا، وأن المصدر الديني لنسق القيم المصري هو الأساس لكل أنساق القيم الفرعية الأخرى، ففي فترات الازدهار يسمح من خلال القيمة الدينية تبني أنساق قيمية أخري فرضتها الظروف التاريخية عن طريق التبني والانتشار الثقافي بين المجتمعات الأخرى، فأنساق القيم ليست كلها متساوية الأهمية في الحياة اليومية فبعض منها ماثل في كل نشاط وسلوك فردي أو مجتمعي والبعض الآخر كامن في الضمير الجمعي ولا يظهر إلا في الظروف التي تستدعي ظهوره، وأن هيمنة نسق أو آخر من أنساق القيم في مرحلة معينة راجع للظروف السياسية أو للصفوة الحاكمة في تلك المرحلة، وتتسرب كل هذه الأنساق القيمية المتضاربة داخل الشخصية المصرية، إضافة الي ذلك فالبناء القيمي للمجتمع المصري

يتميز أيضا بالثبات المكاني والزماني ... بمعني أن أنساق القيمة في المجتمع المصري ثبتت أن المواطن مركز الكون وأن مجتمعه أساس الحضارة، وقد يرجع هذا الي التفوق الحضاري لنسق القيم المصري علي غيره من أنساق القيم العربية، هذا إضافة الي أن نسق القيم المصري يتميز بالمحافظة علي ما ثبت اختباره وصحته في الماضي، من ثم فمحور البناء القيمي المصري قائم علي أساس القيم الجمعية، فنجد قيم التعاون والجمعية في مواجهة الأخطار الاجتماعية والطبيعية والغزو الخارجي، ونشأت عن هذه القيم المركزية قيم أخري مثل قيم الصبر والتجلد أو قيم القدرية والإيمان بالقضاء والقدر.

ورغم تميز النسق القيمي بالثبات المكاني والزماني إلا أن هناك إشارات عديدة تؤكد ديناميكية هذا النسق واستجاباته وترصد لأشكال التغير القيمي التي لحقت بالمجتمع المصري منذ بدايات القرن العشرين وتتمثل في ثلاثة مراحل هي:

١- المرحلة الأولي: وهي مرحلة ما قبل الثورة وازدواجية القيم الخاصة بالبحث عن الهوية الحضارية. وفي هذه المرحلة واجه نسق القيم المصري مشكلة الاختيار الحضاري بين ثنائيات قيمية، ففي مجال القيم السياسية كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم القومية في مقابل قيم الإسلامية، وفي مجال النشاط الاقتصادي كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمية المؤدية الي اقتصاد قومي يقاوم الاستثمار والصناعات الأجنبية، وفي المجال الثقافي كان التنازع بين القيمة الغربية التحررية في مقابل القيم التقليدية المتوارثة وفي مجال القيم الدينية نجد دورها في مقاومة التغير المفروض علي النسق التقليدي للقيم في المجتمع المصري.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الثورة وسيادة القيم العقلانية والثورية علي اعتبار أن الثورة تمثل أصدق نموذج لعدم الاستقرار القيمي، فهي

تتضمن بالضرورة إحداث تغييرات قيمية وهيكلية في الأبنية السياسـية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وقد يتميز نسق القيم في هذه المرحلـة بثنائية الترشيد والعقلانية من ناحية والثورية من ناحيـة أخـري ففـي المجال السياسي روج للقيم السياسية التـي تعلـي مـن قيمـة الدولـة والتضحية من أجلها داخليا وخارجيا واعتبارها هي القيمة العليا، وفـي المجال الاقتصادي تم تبني قيم الترشيد والعقلانية والإنجاز مـن أجـل التصنيع القومي ومحاربة الترف والكماليات والمناداة بقيم الاشـتراكية والمساواة والعدل الاجتماعي، وفي مجال القيم الثورية كان التأكيد علـي الابتعاد عن القيم التقليدية التي تعوق حركة المجتمع عن التقدم بمعني أن كل أنساق القيم المركزية طوعت لخدمة قيم التحديث الثوري فـي كـل قطاع.

ولقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من العوامل المؤثرة علي النسـق القيمي للمجتمع المصري وأهمها:

أولا- نظرا للقضاء علي صور العبودية التي كانت تعاني منها غالبية الشـعب المصري في مرحلة ما قبل الثورة وما كان يرتبط بهذه الأوضـاع مـن محاولات لترسيخ قيم الذل والخضوع، فقد انهارت هذه المنظومة وحلـت بدلا عنها قيم أخري تؤكد كرامة الإنسان وتحرره والمساواة بين البشر.

ثانيا- خلقت مجموعة الصراعات التي خاضها الشعب المصري بعد الثورة مـع الاستعمار والقوي الأجنبية، وظروف تدعيم حركات التحـرر العربـي، الحرب مع إسرائيل، مقاومة الحصار الاقتصادي الإمبريالي قيما جماعيـة قوية وقيما تتعلق بالبذل والعطاء من أجل الوطن والتضحيـة بالمصـالح الشخصية من أجل المصالح المجتمعية وأيضا قيما تتعلق بالفخر بـالوطن والاعتزاز به وقد ترجمت هذه القيم الي سلوك فعلي.

ثالثا- أدي انتشار التعليم بين طبقات الشعب الي تدعيم القيم الخاصة بالسلوك العقلاني، كما أدي توسيع نطاق الخدمات الصحية خاصة في الريف الي تخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الخرافية.

رابعا- أدي الازدهار الثقافي الي وجود قيم إيجابية بناءة تحث علي العمل المنتج وعلي التفاني من أجل المجتمع والي كسر حدة التطلعات الطبقية.

جـ- المرحلة الثالثة: مثلت هذه المرحلة تحولا جذريا في هذا النسق القيمي المصري حيث أوجدت الكثير من القيم الدخيلة بل والقيم المضادة لمنظومة هذا المجتمع، فكما يؤكد "محمد أحمد بيومي" أنه في إطار سيادة قيم الانفتاح وسيطرة القيم المادية انهار نسق القيم الذي كان سائدا في الخمسينات والستينات وكان علي المجتمع وقيادته السياسية البحث عن بدائل قيمية يحاول بها تغيير مسيرته وإحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية، من ثم شهدت هذه المرحلة تغيرا أساسيا في سلم القيم الاجتماعية فاحتلت القيم الاقتصادية أعلي السلم وهبطت قيما أخري مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والكفاح ضد التبعية والقيم الجمعية أسفل السلم، وكان طبيعيا أن يتبني المجتمع خاصة بناءه القومي مجموعة من القيم التي تتماشى مع مصالح الطبقة الجديدة والمسيطرة علي أمور السياسة والاقتصاد والتشريع في المجتمع المصري، وعلي ذلك فقد تم استبدال الأنساق القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبذلت محاولات مخططة لإحداث التغير القيمي المطلوب واستخدمت وسائل الاتصال الجماهيري للتشكيك في القيم التي كانت تساند النظام الاقتصادي (الاشتراكي) وهياكله وإنجازاته الأساسية، كما أستغل الدين والنزعة الوطنية ومعاناة الجماهير في تأكيد الانطباع بضرورة وجود قيم جديدة تحقق الانفتاح المطلوب.

ويعتبر "مصطفي مرتضي" ان أخطر التطـورات المرتبطـة بسياسـة الانفتاح هي المتعلقة بما تركته هذه السياسة من آثار علي نسق القيم والتعليـم السائد في المجتمع وعلي الثقافة الوطنية، فلقد كانت التحولات التي طرأت علـي نسق القيم والثقافة السائدة نتاجا لأمور ثلاثة ارتبطت بسياسـة الانفتـاح الأول: تنامي رأسمالية الانفتاح غير المنتجة ونفوذها المـتزايد اقتصاديـا واجتماعيـا وسياسيا. الثاني: فقدان وتراجع السياسات والتوجهات المرتبطة بتحقيق العدالـة الاجتماعية وما ارتبط بذلك من تدهور ملحوظ في أوضـاع الطبقـات الدنيـا والوسطي في المجتمع، أما الثالث فيتمثل في الارتبـاط بـالغرب علـي كافـة المستويات والانبهار العام بالنموذج الغربي. ذلك أن رأسمالية الانفتاح بهيمنتـها الاقتصادية والاجتماعية قد وضعت المجتمع في قالب قيمها من جانب، كمـا أن تدهور أوضاع الطبقات الدنيا والوسطي وإحساسها بفقدان العدالة الاجتماعية في المجتمع ارتبط بفرض مجموعة من القيم السلبية وأدي الي عديد مـن مظـاهر التفسخ والانبهار بالنموذج الغربي من جانب آخر، مما أفضي الي نتائج سـلبية علي الثقافة الوطنية.

وفي مقدمة القيم التي سادت في ظل سياسة الانفتاح: الفردية واللامبـالاة بمصالح المجتمع، ولقد ارتبطت هذه القيمة بنمط النمو الرأسمالي التـابع غـير المنتج وبطبيعة رأسمالية الانفتاح حيث ان الهدف الأسمى هو تحقيق أقصي قدر من الربح والثروة حتي لو تم ذلك علي حساب مصلحة المجتمع ككل. وإذا كانت قيمة الفردية لصيقة برأسمالية الانفتاح إلا أنها امتدت لتصبح قيمة سـائدة لـدي الأفراد من مختلف الطبقات الدنيا والوسـطي. ونتاجـا للتطـورات المرتبطـة بالانفتاح تدهورت قيمة العمل المنتج فقد اتجهت رأسمالية الانفتاح الـي شـتي الوسائل التي لا تمت بصلة الي الإنتاج حيث اتجهت الي التجارة أساسا وكافـة الوسائل غير المشروعة مثل التهريب والاحتيال والسمسرة وتجارة المخـدرات ويضاف الي ذلك حقيقة أن الفئات المنتجة في المجتمع هي أكثر الفئات معانـاة

في ظل الانفتاح ومثل هذا يشكل عاملا أساسيا لتدهور قيمة العمل المنتج وارتبط بذلك تدهور قيمة التعليم والثقافة عموما.

وفي نفس الإطار يؤكد "سمير نعيم" أنه كانت هناك محـــاولات مكثفــة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير علي أنساق القيم في مصر واستبدالها بأنســاق جديدة تتفق والواقع الاجتماعي الاقتصادي الجديد وتدعمه وتبقي عليه، فقد قامت الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة باستخدام كافة الوسائل المتاحة لهدم عنـــاصر أنساق القيم التي تبلورت في المرحلة السابقة واحلال عناصر جديدة محلها.

وكذلك اتجهت رؤية "أحمد زايد" الي أن القيم الاستهلاكية بــدأت تحــل محل قيم أخري تقليدية، ومع إغراق السوق بمختلف السلع تبني الأفــراد ثقافــة استهلاكية جديدة تضاءلت فيها قيمة الفرد وتحولت العلاقات بين الأفــراد الــي علاقات بين الأشياء وأصبح الاستهلاك قيمة في ذاته وعاملا مكملا لسياق الثقافة الشعبية.

وعلي ذلك فالكتابات التي تناولت التطــور التــاريخي للنســق القيمــي للمجتمع المصري اعتبرت أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي أحدثت تحولا طارئـــا علي تيار الوعي في مصر بسبب الممارسات الاقتصادية المرتبطة بالاســتهلاك والتبعية والخلل الهيكلي في الإنتاج القومي. ولما قد توافر لهذه الفترة الكثير مــن خصائص وملامح النظام الرأسمالي، من ثم فإنها قد أفرزت عددا من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل: أزمة الإسكان، مشكلة البطالة، مشكلة التضخـــم، كما برزت بعض الظواهر ذات الآثار المهمة علي البنية الاجتماعيــة للمجتمــع المصري كتنامي ظاهرة الهجرة الخارجية واختلال المنظومة القيمية وارتفـــاع معدلات الحراك الاجتماعي، كل ذلك إضافة الي معالم التحول السياســـي مثــل التحول الأيديولوجي للنظام السياسي وتنامي معدلات العنــف وتوقيــع معــاهدة كامب ديفيد.

وعلي ذلك أيضا فهذه المرحلة قد اختصها الباحث بالمناقشة والتحليل باعتبارها معبرة بالضرورة عن وجود تغير قيمي ملحوظ في المجتمع المصري في إطار التوجه نحو الاستهلاك والانفتاح علي الغرب خلال المشروع الفودي، من ثم هل حققت هذه الفترة التاريخية استمرارا لمسارها القيمي لا سيما اذا ظلت نفس المتغيرات أو تطورت؟ ومن ثم أيضا فان ذلك يطرح تساؤلات أخري مثل: ما هي وضعية النسق القيمي للمجتمع المصري منذ التسعينات وفي إطار النشأة التاريخية لظاهرة العولمة وحتى بدايات هذا القرن؟ وما هي العوارض والمتغيرات التي طرأت عليه؟ وهل أحدثت هذه المتغيرات ما يسمي بالصراع القيمي؟

تؤكد "نادية رضوان" أن البناء الاجتماعي بصفة عامة والنسق القيمي للمجتمع المصري علي وجه أخص تعرض للعديد من التغيرات في ظل انعكاسات السوق العالمي وفي إطار علاقة التبعية وفتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية التي نتج عنها تهميش Magnnalization القيم التقليدية واحلال قيم سلبية جديدة أثرت علي قطاعات كبيرة من الشعب بصورة عامة وعلي نسق القيم بصفة خاصة وهو ما وضع المجتمع المصري في بؤرة الصراع الثقافي بين القيم المادية المستحدثة والقيم الراسخة.

وفي هذا الإطار أيضا كانت رؤية "مصطفي مرتضي" مؤكدة علي أن الساحة في مصر منذ السبعينات وحتى الآن هي جزء لا يتجزأ من الاتجاه نحو تدعيم التبعية للمجتمع الأمريكي والذي ارتبط بغياب فلسفة عامة تركز علي الاستقلال الوطني كما ارتبط بغياب الهدف القومي العام.

وعلي ذلك يطرح المشروع القومي المصري للقيم سمات المرحلة الحالية وكيف تجسدت ملامح الليبرالية السياسية في إقرار حرية النشر والتعددية السياسية والحزبية، وفي المجال الاقتصادي تمثلت هذه الليبرالية في التوجه نحو الخصخصة وحرية السوق، وكذلك تمثلت في التعليم في دخول المشروع

الخاص، كما تمثلت في الحياة العامة في إطار تغيير نمط العقلية المصرية وما تفرضه الدولة من التوجهات التنموية الليبرالية من ثم يري "محمد السيد سعيد" أن مصر تدلف الي مرحلة متقدمة من العولمة وفي جعبتها خبرات كبيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

من هنا يري الباحث أن النسق القيمي للمجتمع المصري له خلفية تاريخية في التعامل مع آليات النظام الرأسمالي التي لا تختلف في جوهرها عن آليات السياسات العولمية، وإذ أن هذا النسق قد تأثر في إطار ما حدث من تغيرات جذرية فهل يتأثر بوجود واستمرارية ظاهرة العولمة ونسقها القيمي لا سيما وأن لها –طبقا للاستدلالات النظرية والممارسات التطبيقية– درجات من التأثير تتجاوز سياسات الانفتاح؟

رابعا- العولمة والتهميش القيمي "علاقة جدلية":

يفرض النسق القيمي للعولمة نوعا من العلاقة الجدلية مع الأنساق القيمية للدول النامية والمتقدمة علي السواء، ويحاول هذا النسق في إطار هذه العلاقة إسقاط منظومته القيمية علي الأنساق القيمية للمجتمعات باعتبارها تعد قيما مركزية ممثلة للنموذج الغربي، من ثم فهي تعد قيما كونية تمثل القاسم المشترك من الميراث التاريخي للإنسانية.

ويفرض النسق القيمي للعولمة أيضا تحديات تضع المجتمعات بين خيارات الخصوصية الثقافية وبين مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، من ثم يوجد كل ذلك نوعا من الصراع داخل هذه المجتمعات تمثله أبعاد ثلاثة هي:

١- محاولات الاحتفاظ المطلق بالقيم الأصلية، من ثم رفض قيم العولمة .

٢- التمسك بقيم العولمة واعتبارها نموذجا قيميا معاصرا له صلاحية التعامل مع الواقع.

٣- التوافق والاندماج مع قيم العولمة لكن بشكل يبرز ملامح الهوية الثقافية والتي تمثل القيم أهم رموزها .

وفي رأي الباحث أن هذه الأبعاد الثلاثة تطرح تساؤلات مهمة علي ميادين الدراسات الأكاديمية السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية والثقافية والمعرفية بصفة عامة وهي:

أ - هل يمثل النسق القيمي للعولمة بالنسبة لكل المجتمعات منظومة قيم دائمة Permanent أو قيم عابرة Transient ؟

ب- هل يحقق الفهم الموضوعي لظاهرة العولمة استكشافا لبعض القيم الإيجابية المتضمنة في الظاهرة؟

جـ هل يمكن للأنساق القيمية التي أفرزت واقعا متخلفا أن تضمن استمرارية وجودها في إطار فاعلية النسق القيمي للعولمة؟

د- وما هي آليات التفاعل الإيجابي للمجتمعات مع النسق القيمي للعولمة؟ وما هي درجة استجابتها؟

ان الرؤية الموضوعية في دراسة العولمة باعتبارها ظاهرة معاصرة لها توجهاتها وأهدافها وفلسفتها وسياساتها المتنوعة والمخططة تكشف أن لهذه الظاهرة توجه خاص يقوم علي ضرورة أن يكون نسقها القيمي هو النسق المركزي الحاكم للأنساق القيمية الأخرى، من ثم يكون التهميش القيمي للكيانات الاجتماعية هو أقرب النتائج المستهدفة لاسيما وأن للعولمة أدوات ووسائل تفعيل عديدة، كما تمثل ذلك علي المستوي التنظيري خلال بعض الأطروحات الفكرية المتصدرة كونيا والتي تعكسها بعض المفاهيم مثل: مفهوم (نهاية التاريخ) الذي صكه (فوكوياما) والذي يعتبر محاولة مهمة في اتجاه تكريس وتأصيل معاني انتصار الليبرالية الغربية والانفراد بدفع حركة التاريخ المعاصر، وكذلك مفهوم

(صدام الحضارات) الذي صاغه "هنتنجتون" كمفهوما صراعيا كاشفا عن وجود حضارات وثقافات سوف تمثل عائقا أمام انتصار الحضارة الغربية وثقافتها وقيمها ويتمثل ذلك في الحضارة والثقافة الإسلامية والكونفوشيسية. وتتمثل الخصائص الثقافية للعولمة فى العقلانية والعلمانية والفردية والنسبية حيث تقوم العولمة بتعميمها وإشاعتها وجعلها ركائز لتمثل القيم الإنسانية عامة فى المستقبل.

وتتفق مع ذلك رؤية أخرى يطرحها "فرناندو" وتتمثل فى أن هناك اتجاه تبشيرى للحضارة العالمية يهدف إلى إذاعة ونشر القيم التى تمثل القاعدة المحورية بالنسبة لهذه الحضارة، كما يهدف إلى تطوير القيم المقبولة ورفض ونبذ الأشكال الاجتماعية غير المقبولة، من ثم فالتعاون الدولى يتجه نحو قبول تفسير محدد لبعض القيم وذلك عن طريق عزل وإدانة الدول التى تفسر هذه القيم بطرق مختلفة، وقد يؤدى ذلك إلى حرب مقدسة تستهدف فرض مثل هذه القيم باعتبارها قيم عالمية.

ويري "سيف الدين عبد الفتاح" أن العولمة تعد من أبرز العناصر التي أثرت في الرؤية للقيم وحملت بدورها عناصر متنوعة في الموقف منها أو في وصفها أو في التعامل معها.

ويؤكد "صلاح سالم زرنوقة" أن أخطر ما تطرحه العولمة في أبعادها الاجتماعية هو دفع الشعوب الي تبني هيكل جديد للقيم الاجتماعية، تمثله مجموعة من القيم أهمها قيم التحرر أو تحرير الإنسان من ربقة الدولة القومية، ومن أسر الأيديولوجية ومن النظم التسلطية ومن الفقر والحرمان، ومن العنف ومن الانتماء الي مكان معين أو الارتباط به، وتعزيز قيم الحوار والتسامح والانفتاح علي الآخر، ومن أهم قيم العولمة أيضا القيم المادية النفعية.

ويوضح "محسن الخضيري" أن العولمة جاءت منذ مولدها صريحة القصد والرسائل والأدوات، فهي تسعي لفرض مفهومها الأخلاقي والقيمي، ومع

القيم الجديدة للعولمة سوف تنمو وتتأسس قوي جديدة ومنظمات وهيئات جديدة تتناسب مع احتياجات العولمة ومتطلبات التعولم.

بينما يري "سمير أمين" أن العولمة طرحت نفسها كأيديولوجية في محاولة لنشر حضارة الغرب أو قيم الليبرالية، فانطلقت من تحطيم المسلمات والمفاهيم القائمة وإحلالها بمجموعة من المفاهيم والقيم والمسلمات الجديدة، فقد اختفت من قاموسها مفاهيم مثل: الاستقلال الوطني والسيادة والانتماء والولاء الوطني أو تقرير المصير، وسادت مجموعة من المفاهيم والقيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر والثقافة الغربية، ويعني ذلك أن العولمة كأيديولوجية قد تمثلت في مجموعة من الافتراضات والقيم والمفاهيم التي تشكل في كليتها عناصر وشروط فلسفة تنميط العالم وتوحيده في شكل قرية كونية.

ويتسآل "عبد السلام طويل" عن الأساس الأخلاقي الذي يشكل بنية أساسية تحتية للعولمة، وماذا يمكن أن يكون هذا الأساس الأخلاقي لعالم متوحد نتيجة توحد السوق وارتفاع الحواجز وتلاقي الثقافات.

وخلافا لكل ذلك تطرح "زايجمونت باومن zygmunt Bauman" رؤيتها في أن العالمية المزعومة للقيم والتي تم تمجيدها وتشجيعها رسميا لم يكن لها أي أساس مادي غير السيادة المحمية للقوي التي تحدد القيم.

وتتجه رؤية الباحث نحو أن العولمة تستهدف بالدرجة الأولي تغيير أنساق القيم في المجتمعات المختلفة واستبدالها ومحاولة تهميشها إيجادا لمنظومة سيادية من القيم يتأسس عليها تخطيط وتنفيذ سياسات تخدم مصالح دول دون أخري وتؤكد أولوية النموذج الحضاري الأمريكي في إطار منظومة القيم المنتصرة والمعتمدة على تعدد وسائل التقنية التكنولوجية والمعلوماتية لا علي أسس التنظير الفكري.

وتؤكد الدراسات المختلفة وجود محاولات لتنميط النظام القيمي علي المستوي العالمي في إطار الدعوة لنسق القيم والمعتقدات الموصوف بالعالمي والذي يعد نسقا غربيا تؤكد وجوده هذه الحضارة بفعل القوة التي اتخذت أشكالا متنوعة من أهمها الترويج وعناصر الاتصال الجديدة والقرية العالمية والثورة المعلوماتية.

ويؤكد أيضا "سيرج لاتوش" Serge Latouche أن النظام العالمي أشار الي عالمية مركزها الحضارة الغربية خاصة التصور الأمريكي والقيادة الأمريكية للعالم، والتي لا تعني إلا فرض الأنساق القيمية في إطار ما هو متعارف عليه بأنه نمط الحياة Way Of Life ولا يمكن أن تفهم عناصر حقوق الإنسان، الديمقراطية إلا باعتبارها تعبيرات تحاول أن تحقق تنميطا حضاريا عالميا. ولقد اتخذت القيم الجديدة مسارات تروج وتسوغ لمفهوم العالمية الذي سار بحد ذاته مذهبية Globalism مما أدي الي نفي جملة من القيم وتهميشها في حقل التعامل الدولي وبرزت قيما أخري تتوافق مع تأسيس الدعوة الي العالمية خلال المركزية الغربية، وفرض هذا المفهوم أولوياته العملية بحيث أعلي من قيم السلام والتسامح ضمن عملية تقوم علي مركزية القيم الغربية ومحاولة تعميمها، بينما السلام والتسامح ليست قيما تأسيسية أو كلية بل هي من القيم المشتقة عن أصول قيمية كلية من العدل والمساواة والاختيار، وهذا قد أبرز قدرا من التهميش للقيم الجوهرية الأصلية لمصلحة قيم فرعية اشتقاقية لا تفهم إلا مع أصولها ولا تطبق إلا باعتبارها تابعة لها وذلك في إطار ثنائية القيم التقليدية والقيم الجديدة. ولقد برزت العديد من المفاهيم تعبيرا عن الحضارة الغالبة وكذلك عن نسق من القيم يتحرك في سياق المغالبة والمصادمة مثل: نهاية التاريخ وصدام الحضارات وهي مفاهيم معبرة في ذاتها عن مكونات ثقافية وأطر قيمية ظاهرة وكامنة، ورغم ما تجسده من مسار للتحليل الثقافي والحضاري إلا أنها تقوم علي تزكية النسق القيمي الغربي وتعميمه وكوننته

وعالميته، وفي المقابل تبحث في تهميش الأنساق القيمية الأخـــرى أو اســتيراد عناصر مواجهة شبه محتومة بين الحضارات وأنساقها القيمية وقد تمثلت هـــذه العملية ضمن رؤيتين:

الأولي: تقوم علي أساس دفع أنساق القيم الغربية الكونية والتأكيد علـــي انتصارها بشكل لا يدع أي مجال للتفكير في سياق تعديلها أو نقدها أو الإحــلال محلها، فهذا النسق يشهد وبفعل تلك المفاهيم أقصي فعالياتـــه بانتـــهاء التـــاريخ وأقصي قدراته لصدام الحضارات المخالفة، من ثم تدخل هذه الرؤيـــة ضمـــن سيادة هذا النسق وتزكية سياقاته الفلسفية والفكرية والقيمية والسياسية والثقافية.

أما الثانية: فتقوم علي أساس تهميش وتحجيـــم الأنســـاق القيميـــة فـــي المجتمعات المختلفة، وذلك ضمن لغة تتراوح ما بين التهوين مـــن قيمـــة تلـــك الأنساق وإمكاناتها وإسهاماتها الحقيقية علي أرض الواقع وفاعليتها أو تشـــويه هذه الأنساق، فان أثبتت فاعلية لها فهي فاعلية مرضية أو متمردة وضمن هـــذا السياق بدت أهم الأفكار والآليات المرتبطة بصناعة العدو بما يمثله ذلـــك مـــن سياقات فكرية قيمية وحضارية.

ويري "سيف الدين عبد الفتاح" أن أهم مداخل التـــهميش القيمـــي هـــو استخدام عنصر الزمن (القدم والحداثة) باعتبارهما قيما، دون النظر الي الوعـــاء الزمني باعتباره يحوي عناصر قيمته وفاعليته من الفعل والقيمة في آن واحـــد وتفعيلهما في الواقع دون النظر الي القيم والحداثة والتـــاريخي أو المعـــاصر، وبذلك فان هذا التوجه يقوم علي قاعدة النسخ القيمي بمعني أن اللاحق من القيـــم ينسخ السابق ومن الممكن تقبل ذلك ضمن سياق نسق حضاري يجعل التجـــاوز أهم قيمه، ويتمثل ذلك في التبشير بكثير من المقولات والنظريات عن النـــهايات Ends والمابعديات Posts في سياق من النسخ المستمر. وعلي ذلك فـــان أهـــم العناصر التي أسهمت في عملية التهميش القيمي تحليلا وتفسيرا هـــي الرؤيـــة المنظومية للعلاقة بين القوة والقيمة في إطار اعتبار قيمة القوة تسبق قوة القيمة،

فالقيمة ضمن هذه المعادلة تابعة للقوة، من ثم بدت رؤية القيمة مرهونة بصاحب القوة وحدود القيمة تنظيرا وتطبيقا، فالقوة وفق هذا التصور تعلو القيمة في منظومة الفعل الحضاري وإمكاناته فهي تابعة للقوة تتشكل منها، وهذه العلاقة التي تضيف للقوة حجية إضافية تكون عنصر انفراد ومنظومة إذعان وقسر وإلحاق وتأصيل شبكة التبعية في الأفعال والعلاقات، من ثم فالقوة بهذا المعنى تحلل من كل التزام قيمي سوي إمكانات تعظيمها وتضخيمها ليس فقط في الشكل ولكن ربما في كثير من الأحوال في التصور والإدراك.

وعلي ذلك تتجه رؤية الباحث الي أنه طبقا للتحول القائم في الوضعية الحضارية للكيانات الدولية والذي يتحقق معه وجود نسق من القيم الحاكمة للأنساق القيمية الأخرى في الدول التي لا تزال تمر بدورة ثقافية ولم تصل للدورة الحضارية التي يمكنها أن تحقق خلالها أنماط من السيادة القيمية في المحيط الإنساني، من ثم فان قوة القيم في ذاتها بحكم الوضعية الحضارية أنشأت علاقة جدلية بين القوة والقيم تحولت معها قوة القيم الي قيم للقوة، وتلك نتيجة منطقية تتواجه سلبا مع محاولات تأصيل الأنساق القيمية في المجتمعات الأخرى.

ويشير "مجدي حجازي" الي ان العولمة في حاجة الي تشكيل قيادة عالمية تستحوذ علي النفوذ والقوة وتتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية رأسمالية تكون قادرة علي توجيه عمليات التحول الاجتماعي والتطورات الاقتصادية ضمن محيطها وفي إطار تحقيق مصالحها.

وكذلك يشير "السيد ياسين" الي أن العولمة لا تقنع من خلال الآليات الاقتصادية بتشكيل نسق من القيم الكونية بل أنها علي الصعيد الثقافي تطمح الي صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني لأن هناك اتجاه صاعد يضغط في سبيل صياغة نسق ملزم من القواعد الأخلاقية، ومطروح الآن في الساحة الفكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد. من ثم فهو

يؤكد أن المعركة لا تكون في مواجهة العولمة كعملية تاريخية وانما ينبغـــي أن تكون ضد نسق القيم السائد الذي هو في الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديـم وذلك للقضاء علي ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان وعدم فــرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج أوحد للديمقراطية.

وعلي ذلك يري الباحث أن المنظومة القيميـة للعولمـة وكمـا تشـير الدراسات النظرية في سياقاتها المتعددة هي منظومة تتضمن الكثير مـن القيـم السلبية، وأن قيمها الإيجابية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، التسامح، هـي قيـم موجهة لا يقصد منها معناها المطلق لقصر خصوصية ممارساتها علي الـدول الكبري، أي أنها قيم لا ينعكس مضمونها علي كافة المجتمعـات وانمـا تشـير المعطيات المفاهيمية داخلها الي الاتجاه نحو تكريس خدمة سياسـات العولمـة، وعلي سبيل المثال تعكس قيمة التسامح استدلالا قويا نحو التواصل والحـوار، لكن التساؤل الموضوعي في هذا الإطار هو: كيف يتسق وجود مفهوم وقيمـة التسامح التي تدعو الثقافة الغربية نحو تكريسها بينما تسود هذه الثقافة قناعـات خاصة بفكرة الصدام التي تؤكد في ذاتها أن الحوار والتواصـل مـع الثقافـات الأخري سيكون لصالح ثقافة الغالب الرافضة لأحقيـة الآخـر فـي الوجـود والاستقلال الثقافي، وعلي ذلك فحتى القيم الإيجابية للعولمة تقوم في مضمونـها علي نفي الآخر وإقصائه.

خامسا- العولمة والنسق القيمي للمجتمع المصري:

يثير كم التغيرات الخارجية الحادثة Exogenous في المحيط الدولـي وعلي الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي علاقة تبادلية مع القيم التقليدية والمعاصرة في المجتمعات المختلفة، وتمثل العولمة أحد محـاور هـذه التغيرات في تأثيراتها علي أنساق القيم خلال محاولة صياغة نسق قيمي موحـد،

تختلف درجة الاستجابة له طبقا لاختلاف الفارق النوعي بين الأنساق القيمية الأخرى.

وإذ يفرض منطق العولمة علي المجتمعات نوعا من الاختيارات والبدائل بين القيم المرجعية لهذه المجتمعات والقيم الممثلة لطابع سياسات العولمة فان المعادلة التوافقية التي يطرحها في هذا الإطار يتمحور طرفيها بين الأتساق الكلي مع قيم العولمة Partial Inconsistency أو الاتساق الجزئي مع قيم العولمة أيضا Absolute Inconsistency دون أن يكون هناك بعد ثالث يسمح لهذه المجتمعات بإحداث ديناميكية تطورية في أنسا قها القيمية بالشكل الذي يحقق وجود احتمال نسبي للمشاركة في المنظومة العولمية حسبما تسمح مصالحها القومية.

يشير تقرير اللجنة العالمية للثقافة الي ضرورة عولمة النظام الأخلاقي ووجود أخلاق كوكبية جديدة متعددة للثقافات والأديان والأنظمة الأخلاقية الكبرى في المجتمعات الإنسانية.

بينما يرى "هنتنجتون" أن الاعتقاد بأن الشعوب غير العربية لابد لها من أن تتبنى منظومة القيم الغربية وأنماط الثقافة الغربية هو اعتقاد لا أخلاقى بسبب ما يجب عمله لكى يتحقق ذلك.

ويري "كينيدي جراهام" أن مستوي المصالح القومية العادية يرتبط بهدفين الأول هو: تعزيز القيم القومية سلميا باعتبارها القيم التي تشكل القاعدة الاجتماعية للمجتمع القومي ويرغب هذا المجتمع في نشرها حول العالم، وتهتم بعض القوي الرئيسية كثيرا بتحقيق انتشار قيمها القومية، أي انتشار تصوراتها عن الصدق السياسي وحقوق الإنسان بوجه عام في أنحاء العالم، أما الثاني: فيرتبط بالمنافسة السلمية سعيا للحصول علي شريحة كبيرة من الكعكة الاقتصادية العالمية.

وفي إطار ذلك انبثقت رؤية "نبيل عبد الفتاح" حول الأوضاع والسياسات القائمة في مصر والتي تعكس ضمنا وبالضرورة بعضا من التغيرات المباشرة في المنظومة القيمية للمجتمع المصري، فيؤكد أن الحالة المصرية تنطوي علي إشكاليات وتناقضات عديدة منها، التناقض بين عمليات التحول نحو السوق والخصخصة وبين سيادة مفاهيم ومدركات سياسية لدي النخبة الحاكمة وكذلك لدي بعض الجماعات السياسية عن دور مركزي ومسيطر للدولة سياسيا، أي عن تسلطية سياسية وتحررية اقتصادية، أي سوق اقتصادي مفتوح بل معولم وخاضع لاتجاهات السوق الكوكبي، وسوق سياسي مسيطر عليه، وثمة اتجاهات معولمة في السوق والسلع والصور والخدمات، ومن ناحية أخري عودة الي ما قبل الدولة الحديثة في القيم والجذور وفي فهم السياسة لدي فئات عريضة من المصريين.

ويري "جمال زهران" أن المجتمع المصري يشهد منذ عشر سنوات أزمة عنيفة في منظومة القيم تتعدد أوجهها ومستوياتها، وقد وصلت هذه الأزمة الي محاولة التأثير علي القيم الثقافية التي تعد من الثوابت في إطار تبرير وتمرير ما يسمي بالعولمة، وبدلا من محاولة إشاعة ما يتفق من الفكر العالمي وليس العولمي مع القيم الثقافية السائدة والقيم المنشودة لا سيما في مجال الحرية وحقوق الإنسان، فان المحاولة المضادة هي محاولة شد المجتمع الي منظومة العولمة بهدف تعميق أزمة القيم في المجتمع المصري بما يحدث مسخا مستهدفا في هذه المنظومة ليسهل بعد ذلك إعادة الغرس بعد الخلع والقلع لما هو ثابت ومستقر، وفي إطار ذلك فان هناك صراعا جيليا يحدث في مصر ويسعي الي إيجاد جيل عولمي دون أن تترك الفرصة لكل جيل أن يختار ما يتلاءم معه في ظل ثوابته.

وتشير كل التوجهات النظرية الي وجود دافعية خاصة نحو طرح العديد من التساؤلات المحورية حول بدائل النسق القيمي أو كيفية التعامل مع أنماط

القيم العالمية ذات الفاعلية في فرض النموذج الليبرالي وتأثيرها علي الأنساق الأخرى من ثم يتسأل "أحمد أبو زيد" هل أصابنا الشك في فاعلية القيم الاجتماعية القديمة؟ وهل أصبحنا نميل الي رفضها دون بديل؟ وهل هناك حاجة لقيام نسق من القيم الجديدة يتلاءم مع هذه المظاهر السلوكية الطارئة ويبررها ويتفق مع الأوضاع التي سوف تفرض نفسها، والتي تتطلب وجود منظومة من القيم الاجتماعية التي تتلاءم معها وتفسرها وتبررها وتعطيها الدعم المكاني المطلوب كواقع قائم بالفعل؟، من ثم لابد أن تكون هذه القيم متجانسة مع الأخلاقيات الجديدة التي تترجم نفسها في الأخذ بمقتضيات ومتطلبات العلم ومناهجه وأساليب التفكير العقلاني، وكذلك بمتطلبات العمل والقواعد التي تحكمه وتنظمه.

ومن منظور التطور الاقتصادي الاجتماعي العام يري "محمود عبد الفضيل" أن نسق القيم في المجتمع المصري المعاصر يحتوي علي مجموعة من التناقضات، لذلك يطرح منظومة قيمية تتوافق مع معطيات وملامح ظاهرة العولمة في مصر وتتمثل في الآتي:

١- القيم الإنتاجية مقابل القيم الريعية: حيث اتسمت الحقبة الأخيرة بوجود علاقة شبه عكسية بين الجهد الإنتاجي والعائد المادي فأصبحت الأنشطة المدرة للدخل والعائد الوفير هي التي تقع علي هامش العملية الإنتاجية وترتبط بأنشطة التداول من تجارة وسمسرة ووساطة وتربح بدون وجه حق، كما أن تغلغل العقلية الريعية له آثاره السلبية علي الإنتاجية وعلي معنويات قوة العمل المصرية إذ أصبحت قيم الشطارة والتهليب واغتنام الفرص هي القيم السائدة.

٢- قيم الانضباط في العمل مقابل قيم التسيب: فقد ترتب علي تحلل القيم الإنتاجية حدوث انهيار تدريجي لقيم الانضباط في العمل لا سيما في قطاع الإدارة الحكومية والخدمات الخاصة.

جـ- قيم الإبداع مقابل قيم التقليد والأتباع: ففي ظل غياب مشروع واضح للنهضة الوطنية كان النموذج الغربي هو النموذج المثالي المطلوب اتباعه في مجالات الإنتاج والتشغيل والاستهلاك دون مراعاة الظروف الموضوعية للمجتمع المصري، وحينما تصبح هناك وثنية لنموذج النمو الغربي تسود قيم التقليد والاتباع علي حساب قيم الإبداع والتجديد والابتكار، وعندما تسود قيم التقليد والاتباع أيضا في مجالات الإنتاج والاستهلاك والثقافة والسلوك المجتمعي يتم طمس هوية المجتمع وتفقد آليات التقدم خصوصيتها وديناميانها الخاصة.

٨- قيم التنمية مقابل قيم الاستهلاك: فلقد ساعدت عمليات هجرة العمالة علي اختلاف مستويات مهاراتها الي سيادة قيم الاستهلاك والكسب السريع دون الاهتمام بالجودة والإتقان والتجويد في العمل.

وفي إطار تأثيرات ظاهرة العولمة فان أهم سمات نسق القيم في المجتمع المصري طبقا للسيناريوهات البحثية هي: إعلاء شأن الفردية، القدرة علي الكسب السريع بغض النظر عن مشروعية الوسائل، وتقوية النزعات الاستهلاكية، تراجع الاهتمام بالعلاقات الأسرية، الاستهانة بالقوانين والقدرات المصرية والعربية بصفة عامة، والتسليم المطلق بتفوق الشمال واليأس من اللحاق بركب التقدم، من ثم التسليم بالوضع الهامشي لمصر علي خريطة الاقتصاد والسياسة العالمية.

وعلي مستوي الأبعاد الاجتماعية للمنظومة القيمية وملامح التغير القيمي التي نشأت في المحيط الأسري وتحولت معها هذه المنظومة جذريا، يرصد "عبد الباسط عبد المعطي" مجموعة من الاتجاهات المتنامية في إطار تغير قيم الأسر وتمثلها النقاط التالية:

١- تغير قيم الاختيار للزواج نحو القيم المادية النفعية أكثر من القيم الأخلاقية ونحو الاختيارات الفردية.

٧- تغير نسبي في القيم المكونة للنظرة الي المرأة تجاوزت كونها أنثي تكمن قدراتها في جسدها أكثر من عقلها الي اعتراف بقدراتها علي التعليم والعمل والمشاركة.

جـ تصاعد أهمية ووزن القيم المادية للأسرة علي حساب القيم العاطفية والنفسية والتضامنية الأخرى.

٨- تصاعد الصراعات القيمية بين أدوار العضو الواحد في الأسرة وعلي مستوي المجتمع، وبين أدوار أعضاء الأسرة وبين قيم الأجيال نتيجة التغيرات القيمية علي مستوي المجتمعات العربية المترتبطة بثقافات أخري فأوجدت قيم لدي فئات من الشباب تتمحور حول التطلع المادي السريع.

هـ حدوث تغيرات واضحة في مفردات الخطاب القيمي اليومي للأسر علي المستوي العام وعلي مستوي الطبقات التي تنتمي لها الأسر.

وهناك نماذج من الرؤى الفكرية التي تطرح وسائل وأدوات مختلفة تحدد استراتيجية التواجه مع النسق القيمي للعولمة في إطار الرفض وإعادة الصياغة ومحاولات التكيف والتعايش حفاظا علي الهوية القومية فمثلا: يؤكد "محسن الخضيري".علي أن لنا دور رئيسي يجب أن نمارسه إزاء ظاهرة العولمة، وهو ذلك الدور الفاعل القائم علي إعادة صياغة القيم الحاكمة للعولمة.

ومن منظور مختلف يري "مصطفي النشار" أنه ليس من سبيل أمامنا للمواجهة إلا رفض قيم العولمة والكوكبية والجات وعصر المعلومات مع ضرورة أن يتحول هذا الرفض الي واقع يتمثل في مخططاتنا الثقافية والاقتصادية والسياسية، لأن الإذعان لقيم العولمة والتسليم بكل ما يترتب عليها من نتائج واقعية سيجعلنا خارج التاريخ.

وعلي مستوي آخر يري "السيد ياسين" أن هناك ضرورة نحو صياغة مبادرة حضارية تحدد وجهة نظرنا في نسق القيم الذي ينبغي أن تتحكم في

توجيهه العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية بما يحمي أساسا خصوصيتنا الثقافية ويتيح فرص التفاعل الخلاق مع العالم المتغير.

أما "سلوي محمد" فترى أن العولمة -في واقعنا المعاصر- هي ظاهرة بدأت مسيرتها ويجب التعايش معها من منطلق واقعنا القيمي، وأن التأثيرات السلبية للعولمة لا تنال من قيمنا الأخلاقية الراسخة وانما تنال من كيفيات تطبيقها وسلوكيات الأفراد العملية لتفصل بين النظرية والتطبيق.

وفي إطار التحليل الموضوعي والاستدلال المنطقي للسياق النظري الخاص بالموقف الفكري من قيم العولمة، يري الباحث أن كل هذه الرؤى ترتبط بمجموعة من الملاحظات هي:

١- تنطلق هذه الرؤى من ضرورة وجود دور فاعل للكيان الثقافي المصري في التواجه مع قيم العولمة دون أن تطرح مفردات وأدوات هذا الدور وطبيعتها وظروفها وتأثيراتها.

٢- تنطلق هذه الرؤى أيضا من مسلمة أساسية وهي أن قيم العولمة تعد قيم سلبية في ذاتها، من ثم تكون النتيجة المنطقية في الموقف منها هي الرفض المطلق لهذه القيم، بينما أن استعراض بعضا من هذه القيم يمكن أن يكشف عن وجود بعض القيم الإيجابية.

٣- حددت هذه الرؤى بعض الفرضيات اللازمة للتعامل مع نسق قيم العولمة ولم تحدد الكيفية الواجبة لذلك.

٤- لم تطرح هذه الرؤى تأثير القيم السلبية للعولمة علي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر وأيضا لم تطرح تأثيرها علي منظومة المفاهيم العامة السائدة.

٥- عكست هذه الرؤى عند الباحث تساؤل موضوعي وهو: لماذا لم يقدم الخطاب الثقافي المصري المعاصر نظرية متماسكة في رفض قيم العولمة؟ كما يتولد عن هذا السؤال سؤال آخر وهو: ماذا قدمت النخب الثقافية للهوية لتصبح هوية فاعلة مؤثرة؟

الفصل السابع: العولمة والمنظومة الإيكولوجية في مصر

تمهيد:

أولا: ملامح المنظومة الايكولوجية المعاصرة والنموذج الأمريكي

ثانيا: آليات العولمة والنظام البيئي في مصر

ثالثا: العولمة وإشكالية السياسات البيئية في مصر

تمهيد:

يعكس رأي Steger بطريقة ضمنية طبيعة وخصائص القضايا البيئية في كونها قضايا متداخلة ومتشابكة شديدة التعقيد لا تسمح للباحث أو المحلل بمعرفة السبب من النتيجة، كما أنها تحتوي علي بعد معلوماتي تقني سريع التغير، يخلق حالة من عدم اليقين ويدفع الي الأخذ بأحدث الوسائل العلمية لمواجهة تداعياتها التي عادة ما تكون غير قابلة للإصلاح، كما تتعاظم خطورة هذه القضايا والمشكلات البيئية في ظل ندرة الموارد وقلة المعلومات وتصبح بمثابة تهديد مباشر للإنسانية. من ثم تمثل قضية البيئة بوضعيتها الآنية نوعا من الاهتمام الحيوي المشترك في كل أبعادها ومتغيراتها بما تطرحه من مشكلات حادة التعقيد علي المجتمع الدولي، وبالطبع يؤثر ذلك وبشكل سلبي علي مستويات الأمن البيئي Environmental Security كمسألة مطروحة وذات أولوية خاصة في المجال السياسي في إطار مخاطر البيئة المتجاوزة للحدود الوطنية، والتي أسهمت في بروز الوعي بالمصلحة الكوكبية وما يعنيه ذلك من السلامة المادية للأرض وحماية نظامها الايكولوجي وتحسن الظروف الإنسانية علي المستوي العالمي وما يحتاجه ذلك من سياسات وبرامج مكثفة تضع في اعتباراتها ظروف وإمكانات الدول النامية والمتقدمة علي السواء، إذ أن العلاقة بين معدلات النمو السكاني وأنماط الإنتاج والاستهلاك والضغوط البيئية هي المعادل الموضوعي لتجاوز المشكلة الايكولوجية المعاصرة التي ينحصر تحديدها في مرجعيات ثابتة يمثلها كما من النسب والأرقام، من ثم تتصاعد مؤشرات الاتفاق حولها وتضيق حدود الاختلاف بين الرؤى والاتجاهات إلا في إطار بعض المصالح الذاتية للدول.

وتشير جغرافية الضرر البيئي الي أن الأغنياء يسهمون مساهمة أكبر في تلويث الهواء الخارجي وفي التسبب في ظاهرة الاحترار العالمي والأمطار الحمضية والنفايات الصلبة والمواد السمية ولكن الفقراء يتحملون العبء من

حيث فقدان الحياة والمخاطر الصحية نتيجة للتلوث والمواد السمية ومن حيث فقدان سبل الرزق نتيجة لتدهور التربة والتصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، من ثم يهدد الضرر البيئي كلا من قدرة كوكب الأرض علي التحمل وقدرة البشر علي التأقلم وقد تكون له عواقب خطيرة فيما يتعلق بالأجيال المقبلة.

وفي هذا الإطار تؤكد Jean-Marie Pelt أن المواطن الأمريكي يدمر حاليا مائة ضعف ما يدمره المواطن الهندي من موارده الطبيعية ومن المرجح أنه اذا حققت بقية دول العالم من النمو ما حققه الغرب فسيكون في ذلك فناء الايكولوجيا العالمية الي غير رجعة.

وتعد العولمة أحد المحكات المهمة والمباشرة في التعامل مع المجال البيئي إذ أن آليات العولمة طبقا للكثير من الدراسات تمثل أثارا سلبية علي المعايير البيئية بما يجعل عملية التنمية المستدامة Sustainable Development في حاجة الي مجموعة من الإصلاحات الجذرية لمواجهة السياسات الاقتصادية السلبية وبرامج التعديلات الهيكلية، فالعولمة تعتمد علي زيادة الاستهلاك المؤدي بالضرورة نحو تفعيل زيادة نسب التلوث، لكن هل يعني ذلك أن يكون تصدير التلوث هو أحد الاستراتيجيات السياسية من جانب الدول الصناعية المتقدمة الي الدول النامية في إطار سياسات العولمة؟

يري "صادق جلال العظم" أن معالجة مشكلات النظام العولمي الكبرى أصبحت مستحيلة الحل علي المستويات المحلية والقومية والإقليمية وحتى القارية مثل مشكلات: الارتفاع الملحوظ والمستمر في درجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة النشاط الصناعي المتزايد في كل صقع من أصقاع العالم وما ينتج عن ذلك من تدمير البيئة الطبيعية وتوازناتها الدقيقة والأوبئة والأمراض علي المستوي العالمي.

وإذ أن النظام الاقتصادي العالمي في وضعه الراهن لم يعد إطارا مناسبا لحل مشكلات البيئة، لأنه يعتمد بالدرجة الأولي علي تحقيق الربحية الأعلى خلال الشركات متعددة الجنسية والتي تتخذ من الدول النامية قاعدة مركزية لنشاطاتها لأنه ليس هناك اعتمادا في الحد الأدنى للمعايير البيئية لذلك، فحتى يكون هذا النظام الاقتصادي داعما للتوازن البيئي من ثم قابلا للاستمرارية فهناك شروطا أساسية يقررها "هيرمان دالي" Herman Daily هي: أنه يجب ألا تزيد معدلات استخدام الموارد المتجددة عن معدلات قدرة النظام الايكولوجي علي تجديدها، كما أنه يجب ألا تزيد معدلات الاستهلاك أو التصرف غير القابل للتعويض من الموارد غير المتجددة عن تطور البدائل المتجددة وعن المراحل المحددة لاستخدامها إضافة الي أنه يجب ألا تزيد معدلات انبعاثات التلوث في البيئة عن معدلات القدرة الطبيعية للنظام الايكولوجي علي استيعابها.

من ثم فالحفاظ علي المنظومة الايكولوجية يجب أن يخضع لعلاقة عكسية بين اتجاهات التقدم التكنولوجي والتحرر من مشكلات تلوث البيئة المتناقضة مع وجود آليات التحضر التي تعكس بدورها إمكاناتها الإيجابية علي الدول الصناعية الكبرى وتنعكس آثارها السلبية علي الدول النامية، وعلي ذلك فقضية البيئة تعد قضية مصيرية بفعل وجود متغيرات يفرضها الواقع التكنولوجي والمعلوماتي المعاصر والذي يجعل الكوكب الأرضي في حالة تغير فيزيقي مستمر يتطلب معالجات متنوعة لا تتفق واقتصاديات الدول النامية وتؤثر كثيرا علي الأنظمة الاقتصادية الغربية.

أولا: ملامح المنظومة الايكولوجية المعاصرة والنموذج الأمريكي:

يشير تقرير التنمية البشرية الي أن التدهور البيئي يعد مشكلة عالمية تتجاوز نطاق الحكومات الوطنية، وباستطاعة العولمة أن تحسن إمكانيات الإدارة

البيئية عن طريق انتشار التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة والمعايير والضغوط من جانب المستهلكين ودعاة الحفاظ علي البيئة، ويمكنها أيضا أن تضيف الي الضغوط الدافعة الي استغلال البيئة.

ويتساءل "كينيدي جراهام" في إطار الصراع والتنافس بين الدول تحت مسمي المصلحة القومية والحاجة الي معيار موضوعي من شانه تجاوز هذه المصلحة، من ثم تكون الحاجة الي تطوير مفهوم المصلحة الكوكبية، فأين هذه المصلحة الكوكبية فيما يجري من اختبارات نووية؟ وأين تقع المصلحة القومية المشروعة للصين في هذا الصدد؟ ما هي المصالح القومية المشروعة للولايات المتحدة وروسيا في العمليات الاستراتيجية الخاصة بتقليص القوة والمستويات النهائية للقوة؟ وماذا عن النزاع بين مصر وإسرائيل حول تمديد اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؟ وماذا عن الاختلاف القائم في السياسات السكانية بين باكستان والسعودية؟ وماذا عن استيلاء كندا غير الشرعي علي السفينة الأسبانية باسم الحفاظ علي المخزون السمكي الإقليمي والعالمي أيضا؟ وماذا عن خروج أيسلنده من لجنة صيد الحيتان الدولية باسم المصلحة القومية الحيوية؟

وتطرح مشكلات البيئة العالمية مع اختلاف درجة تأثيرها علي المنظومة الايكولوجية في إطار سيادة آليات العولمة إشكالية خاصة ترتبط بكيفية تحقيق الحفاظ علي البيئة والتنمية المستدامة، إذ أن الاستنفاد المستمر للمصادر الطبيعية والناتج عن التزايد المستمر للإنتاج يؤدي حتما الي زيادة المخلفات مما يجعل هناك تعارضا حتميا بين البيئة والتنمية خاصة خلال مفهومها الرأسمالي المعتمد علي آليات السوق وفي إطار الزيادة المطردة للإنتاج والاستهلاك، وتنحصر تلك المشكلات في تآكل الأوزون، تغير المناخ، الاحتباس الحراري، النفايات السامة، الأمطار الحمضية، إضافة الي مشكلات التصحر وتدهور الأراضي، الملوثات العضوية، التسرب الإشعاعي.

فمثلا بلغت المنفوثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون ٢٣٩٠٠ مليون طن عام ١٩٩٦ أي أكثر مما كانت عليه عام ١٩٩٥ بنحو ٤٠٠مليون طن، كما بلغت مساحة ثقب الأوزون عام ١٩٩٨ فوق منطقة القارة القطبية الجنوبية أكثر من ضعفي مساحة أوربا إذ سجل تدمير أكثر من ١٥% في أسفل الستراتوسفير الجوية بمساحة تزيد علي ١٠ مليون كيلو متر مربع ولم يقتصر هذا علي أجواء القارة القطبية بل اتسع ليشمل جزءا كبيرا من المحيطين.

وأيضا أدي استخدام المبيدات الي إصابة ٥,٣٥ مليون شخص حول العالم بحالات تسمم حادة كل عام، ويتعرض نحو ٢٠% من الأراضي الجافة الهشة لانجراف التربة بسبب نشاطات بشرية.

كما بلغ إجمالي نصيب الفرد من مساحات الأراضي المتاحة في العالم والمنتجة ايكولوجيا ما قدره ١,٧ هكتار بما يعني أن أصحاب الدخول العالية في البلدان الصناعية يتجهون سريعا نحو حالة كبيرة من العجز الايكولوجي ويجري تعويض ذلك جزئيا عن طريق سحب غير قابل للإدامة من رصيد مواردهم الطبيعية وبجري تعويضه أيضا عن طريق اغتصاب المنتج البيئي من أراضي البلدان ذات الدخل الأقل، ويتحقق ذلك من خلال أنماط للاستثمار والتجارة الدولية التي تعود بالنفع علي الجانب الأقوى اقتصاديا ويفضي هذا الي التوسع عالميا في دعاوى حقوق تملك المزيد من موارد العالم الإنتاجية.

وعلي مستوي القارة الأفريقية فقد نحو ٣٩ مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات ونحو ١٠ ملايين أخري مع حلول عام ١٩٩٥ ويعاني ١٤بلدا إفريقيا ضائقة مائية وسيلحق بها ١١بلدا آخر مع عام ٢٠٢٥ ولا تنفث إفريقيا إلا ٣,٥ % من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية

ويتوقع أن تزيد هذه النسبة الي ٣,٨% عام ٢٠١٠. ويتمثل الوضع بشكل آخر بالنسبة الي أوروبا الغربية خاصة في إطار ارتفاع معدلات الاستهلاك عشرة أضعاف المعدل في بقية القارة، ومن ثم فهي تنتج نحو ثلث الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون الذي يعد من أهم الغازات الدفيئة المؤثرة في تغير المناخ كما فقدت نحو ٦٠% من أهم الغابات بفعل التحمض أو التلوث أو الجفاف أو الحرائق، كما ارتفع إنتاج النفايات للفرد الواحد في أوروبا الغربية من ٣٥% عام ١٩٨٠ الي ٦٦% .

وفي إطار استعراض بعضا من ملامح المنظومة الايكولوجية العالمية المعاصرة والتي تعبر بالضرورة عن وجود مشكلات بيئية تشير الأرقام والنسب الي حجمها سوف يقتصر الباحث في تحليله لتلك المشكلات علي ما يرتبط منها بشكل وثيق الصلة بالقوة المسيطرة عالميا وهي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمثل أعلي المعدلات في إنتاج وتصدير التلوث، وباعتبارها أيضا الموجهة لسياسات العولمة وضمنا الاتجاهات نحو عولمة البيئة.

ويري "منير الحمش" أن الولايات المتحدة التي يسكن فيها ٤% من سكان العالم تسهم في تلويث البيئة بإطلاق ٢٥% من الغازات الملوثة للبيئة العالمية وتطرح أذونات التلوث فتصدر التلوث الي الدول الفقيرة بما يزيد من تعاستها وتفاقم بؤسها وتقف ضد الشعوب في أي اتجاه نحو إصلاح البيئة وإيقاف التلوث.

ويشير "كينيدي جراهام Geerham" في اطار حديثه عن الدول المسئولة والدول الضحية عن تآكل طبقة الأوزون الي ان الولايات المتحدة علي نحو خاص تعد مسئولة عن انبعاثات غاز الدفيئة أو البيت الزجاجي Green House وأن الدول العشرة التي تتسبب مجتمعة في وجود ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكوكب Global Warming قد تصل نسبتها الي ما يقرب من ٦٣% تتوزع هكذا: الولايات المتحدة ١٨,٣% ، الاتحاد السوفيتي السابق ١٣,٦% ،

الصين ٩,١% اليابان ٤,٧% ، الهند ٤,١% ، البرازيل ٣,٩ ، ألمانيا ٣,٤% المملكة المتحدة ٢,٢٥% المكسيك ٢% ، إندونيسيا ١,٧% .

وعلي مستوي آخر تسهم الولايات المتحدة بإطلاق ٢٥% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري فضلا عن مسئوليتها وحدها عن إنتاج ٣٠% من الملوثات الناتجة عن صناعاتها المتعددة.

ويري الباحث أن هناك العديد من الملاحظات التي تأخذ مسار الاستدلال المنطقي نحو استكشاف الموقف الأمريكي تجاه قضية البيئة والذي يقوم علي مؤشرات كثيرة نذكر منها: الموقف السلبي في مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، من رفض التوقيع علي معاهدة حظر التجارب النووية التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٦، وأيضا رفض التوقيع علي معاهدة كيوتو، من ثم فان دورها في رفع نسب التلوث عالميا فضلا عن شرائها حصص كثير من الدول النامية ومطالبتها لهذه الدول بتخفيض نسب ملوثتها علي ما بين هذه النسب من فروق كثيرة يعد إسهاما سلبيا ملحوظا. من ثم فالسياسات الأمريكية نحو البيئة تتجه بالدرجة الأولي نحو المصالح الاقتصادية واستمرارية الاستراتيجية العولمية لتكريس الاستقرار الاقتصادي خلال محاولات سداد جملة الديون الخارجية البالغة نحو ٧٥٠ بليون دولار، وفي إطار هذه المصالح تعمل هذه السياسات علي الإخلال بالنظام الديناميكي للبيئة العالمية بمكوناته التفاعلية خلال دعوتها الي تحرير التجارة التي تضر بالبيئة بشكل عام وبيئة الدول النامية بشكل أخص، فتطالب هذه الدول بإقرار المعايير البيئية المتساهلة وتتخذ من الإجراءات البيئية المتشددة سببا مباشرا للحد من صادرات هذه الدول، إضافة الي معارضتها إدخال مبدأ الحيطة في التجارة العالمية، وعلي ذلك يشير استقراء موقف السياسة الأمريكية الي أنها تعتمد مجال البيئة في اتجاهين متوازيين الأول: هو استثمار إنتاج التكنولوجيا الرفيعة والمحققة للمصالح الاقتصادية الأمريكية من خلال قنوات التصدير وعائداته والتي ينتج عنها زيادة معدلات

التلوث وتجاوزها عن الحدود المسموح بها عالميا، من ثم يصبح هـذا التلـوث عابرا للحدود القومية مفتقدا للخصوصية المكانية ويعد مكونا رئيسـيا لمشـكلة عالمية تستلزم من جانب السياسة الأمريكية مشاركة الدول الناميـة للحـد مـن إنتاجها، أو تخفيض المعونات التي تتحصل عليها لمعالجة المشكلات البيئية فيها.

الثاني: تشجع السياسة الأمريكية الدول النامية علي التعامل مع المعـايير البيئية المتساهلة التي تحدث أضرارا بالغة بالبيئة فتصبح منتجاتها دون تأهيلات التداول في السوق العالمية، من ثم يكون الكساد التجاري بسبب عـدم الجـودة مؤثرا بدوره علي الموارد الاقتصادية ويعد ذلك أيضاً دافعـا نحـو الاسـتيراد وترويج المنتج الأمريكي فقط.

واستكمالا لهذه الرؤية الكلية وفي إطار امتدادات حدود التلوث المنعكسة بشكل مباشر علي الدول النامية يقول: "باتريك هارمن" ان المعونة التي تمنحـها الدولة الغنية للدولة الفقيرة من أجل الحفاظ علي البيئة هي معونة تمنحها الدولـة الغنية لنفسها ورغم ذلك فان الدول الصناعية تتقاعس عـن تقديـم المعونـة إذ فرض عليها أن تدفع ٠,٧% من دخلها القومي كمعونة للتنمية ولكن معظم هـذه الدول تظل دون هذه النسبة وعلي رأسها الولايات المتحدة التي لا تدفع سـوي ٠,٢%.

وعلي مستوي آخر هناك رؤية تتفق في الادعاء بأنه من مصلحة أمريكا الذاتية الإصرار علي أن تفي البلدان الأخرى بمعايير متشـددة للبيئـة لأن أي ضرر ينجم عن المعايير المتساهلة يعاني منه المقيمون في الخارج وليس فـي الولايات المتحدة، وبقدر ما يكون الهدف الرئيسي في بلد ما هو حماية هوائـه ومائه فان سياسة الانفتاح تحسن فعلا البيئة المحلية ولو كانت سياسة الولايـات المتحدة التجارية تسترشد بمصلحتها الاقتصادية الذاتية فقط كان لابد أن تتلـهف علي استيراد السلع من البلدان ذات المعايير الضعيفة فيما يتعلق بالبيئـة وكـان

يمكنها عندئذ أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي لاتولد تلوثا ويتحمل الناس في الخارج آثار الجانب الخبيث من معايير التلوث والعمل الضعيفة.

وفي اتجاه عكسي تماما يؤكد "روجيه جارودى" أن التدخل البيئي هو اسم جديد للتمشيط والنهب الاستعماري تمثله الشركات متعددة الجنسية التي تتحكم في مصير الإنسانية، فقد دمرت هذه الشركات آلاف السهيكتارات لبناء سدود هيدروكهربائية في حين أن استخداما عاقلا للقوة البشرية مع المحافظة علي الغابات قد يسمح بإنتاج ما يساوي ٥مليارات برميل بترول كل عام بيد أن متعددي الجنسيات لهم أهداف أخري غير حماية التوازن البيئي في العالم.

ويتفق الباحث وهذا الرأي تأسيسا علي أن الفلسفة التي تقوم عليها آليات العولمة تقرر حتمية التدخل البيئي، من ثم تأصيل مبدأ الاستحواذ علي الموارد الطبيعية والموجودات البيئية توافقا مع المعطيات النظرية والامبريقية للعولمة التي تعتمد المنفعة الاقتصادية الذاتية هدفا استراتيجيا تحققه النزعات التوسعية والاحتكار وله صلة عضوية باتجاهات برامج وسياسات العولمة.

ثانيا: آليات العولمة والنظام البيئي في مصر:

تمثل آليات العولمة قوي تغييرية في محكاتها المتعددة مع الواقع خاصة منها الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporations ومنظمة التجارة العالمية World Trade Organization إذ تمثل محورا فاعلا في التأثير علي المجال البيئي المحلي والعالمي في إطار علاقة عكسية بين نمو المصالح الاقتصادية بشكل مطرد وبين إهمال الآثار البيئية في المحيط الحيويBiosphere لأنها تتخذ من مردودات الدخل الناتج عن التجارة الحرة مبررا وسببا منطقيا مباشرا نحو حدوث التدهور البيئي.

ورغم ما تحدثه مشكلات البيئة بالنسبة للدول الصناعية من سلبيات اقتصادية واجتماعية إضافة الي التناقضية الخاصة بين وجود النسق الحضاري

المعاصر وتراكمات التلوث، فإنها بالنسبة للدول النامية تمثل ضغوطا اقتصادية تؤثر سلبا علي خطط التنمية وتمثل مستوي من العجز الايكولوجي القائم علي مجموعة من النسب المرتفعة من معدلات التلوث إضافة الي المعدلات الزائدة والعابرة للحدود القومية من جانب الدول الصناعية والتي تسهم في الإخلال بالتوازن البيئي وما يترتب عليه من نتائج انعكاسية Irrevrsible يتحتم معها توقف الأنشطة المؤدية بالضرورة الي تلك النتيجة.

ويشير تقرير التنمية البشرية الي أنه علي الرغم من الدعم الجماهيري للتدابير البيئية فان القوي الدافعة للعولمة ما تزال تضع الأرباح قبل الحفاظ علي البيئة واستدامتها، كما ركزت المنظمة العالمية للتجارة خلال الهيئة الدولية المكلفة بالربط بين السياسات البيئية والتجارية علي الشواغل البيئية في النظم التجارية القائمة وليس علي السعي نحو إيجاد تلاحم حقيقي بين البيئة والتجارة كهدفين متساويين، فدورها هو الحد من التدابير الأحادية التي تتخذها الدولة باسم حماية البيئة لحماية النظام التجاري وليس إيجاد نموذج يمثل تحولا من العلاقات السلبية بين التجارة والبيئة الي علاقة إيجابية.

وفي اتجاه مناقض لهذا التوجه يؤكد تقرير البنك الدولي: أن السياسات البيئية الوطنية يتم تصحيحها لتفيد بلدانا فرادي وليس بقية دول العالم والمرجح أن تقصر عن تحقيق الأهداف البيئية العالمية، ولكي ينجح التعاون الدولي في مجال البيئة يجب أن تدرس الحكومات تداعيات قرارات السياسات البيئية المحلية علي البلدان الأخرى، فالاعتراف بالتأثير الذي قد يترتب علي سياسات كل دولة علي رفاهية الدول الأخرى شرط جوهري للتعاون البيئي الفعال في المجال الدولي.

ويتفق ذلك أيضاً مع أطر السياسات التى يقرها البنك الدولى فى اتجاه عولمة البيئة إذ تشير دراسة "مبادرة حوض النيل" إلى ضرورة حدوث تغيير شامل فى النظام المائى القائم لدول الحوض ووضع الأساس لنظام نيلى جديد

يدخل هذه الدول فى النظام العالمى بحيث تكون المياه منضبطة والحصول عليها مقنناً وبسعر يحكمه السوق، وتمثل هذا النظام مجموعة من البرامج هى: برنامج العمل البيئى عبر الحدود ويهدف إلى وضع إطار للتنمية المستدامة لحوض النيل ومساندة العمل البيئى الجماعى عبر الحدود، برنامج التجارة الإقليمية للكهرباء ويهدف إلى بناء نظام مؤسسى بين دول الحوض لنشوء سوق متكامل للكهرباء على مستوى هذه الدول، برنامج تخطيط وإدارة مصادر المياه بهدف توقوية قدرة دول الحوض على القيام بمهمة تنمية وإدارة مصادر المياه من منظور إقليمى حتى يأتى استخدامها منصفاً وحدياً ومستداماً، برنامج الاستخدام الكفء للمياه فى الزراعة بهدف وضع القواعد السليمة والعملية لتيسير وصول الماء فى عمليات الزراعة، برنامج التدريب العملى بهدف بناء الكوادر القادرة على إدارة وتخطيط مصادر المياه، برنامج توصيل مردودات التنمية الاقتصادية الاجتماعية للناس وذلك بدعم التعاون بين دول الحوض للتخفيف من أثر التوترات التى يمكن أن تنشأ من النزاع حول الماء.

ويعتبر "رشدى سعيد" أن قبول مصر دخول البنك الدولى كطرف ثالث فى قضية تنمية حوض النيل يعد تغيراً ملحوظاً فى سياستها التى درجت على إبعاد هذه القضية عن تدخل أى طرف خارجى فيها، وكذلك يعتبر هذا القبول اتساقاً مع المناخ الذى تعيشه منذ نهاية الحرب الباردة وظهور النظام العالمى الجديد الذى أقبلت مصر على الدخول فيه وقبول شروطه والتزاماته، من ثم يقرر أنه ضمن آثار وانعكاسات الوضع الجديد لن يكون لمصر دور يذكر بما فى ذلك سلطاتها على تخزين مياهها لأعوام قادمة فقد سحب منها وأعطى لإثيوبيا، وبذلك يتحقق للنظام العالمى الجديد أن يمحو كل أثر يمكن أن يذكر المصريين بفترة المد الوطنى الذى أمكن فيها للدول النامية الوقوف أمام الاستعمار وأمكن لمصر على وجه الخصوص أن تبنى سدها العالى وتقيم صناعتها الوطنية.

وفي إطار التوصيف الإحصائي للنظام البيئي المصري الذي يمثل في مفهوم الباحث وطبقا للدراسات البيئية الكلاسيكية والمعاصرة دورة متصلة من العناصر التي تعرف بالمدخلات والمخرجات، وقدر حجم السوق البيئية في مصر عام ١٩٩٢ بنحو ٤٣٠ مليون دولار وهو ما يمثل أقل من ٢% من إجمالي صافي الإنتاج المحلي المصري، كما بلغ حجم هذا السوق ١١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ بما يمثل نموا سنويا بمعدل ٢٠% ويبلغ نصيب الشركات الأمريكية من هذه الأعمال ما يصل الي ٤٠%.

ويؤكد Toom Jons أن المؤسسات متعددة الجنسيات تسعي خلال بحثها عن مصادر جديدة للأموال والعمالة والمواد الخام نحو إعادة توطين مشروعاتها في أوكار التلوث حيث التشريعات البيئية في حالة استرخاء ان لم تكن غائبة بالمرة.

وطبقا لتقرير وزارة الاقتصاد المصرية تلعب الآن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية دورا مهما في إدماج مصر بالاقتصاد العالمي، إذ تعمل في مصر الآن أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسية ومع بداية التسارع في عملية الخصخصة في مصر ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد المصري.

وعلي ذلك يؤكد جلال أمين أنه كانت هناك محاولة لاستخدام الصحراء المصرية كمدفن للنفايات النووية التي تتيحها هذه الشركات الدولية الكبرى وقد باءت بالفشل، لكن هناك أمثلة عديدة أخري علي تهديد البيئة الناتج عن الإفراط في الاستهلاك المظهري من ناحية واشتداد حدة الفقر من ناحية أخري.

وعلي ذلك تمثل الشركات متعددة الجنسية مصدرا حيويا من مصادر التلوث في مصر اتساقا مع أعدادها المتزايدة والتي تعكس حجم أنشطتها المتعددة من ثم علاقتها العضوية بارتفاع معدلات التلوث.

أما دور منظمة التجارة العالمية في الإسهام المباشر في تلـــوث البيئـــة فيري "جلال أمين" أنه اذا أدي تحرير الاستثمارات والتجارة الي توسيع الفجـوة بين الدخول داخل الدولة الفقيرة، فقد يؤدي هذا الي تدهور البيئة من نـــاحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء الي الإضرار بالبيئـــة خـــلال جـــهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتي لمجرد البقاء علي قيد الحياة، وما قد يؤدي إليـه أيضا من تبني أصحاب الدخول المرتفعة لأنماط من الاستهلاك أقـــل حساســية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة. من ثم يكون السؤال هو: الي أي مدي يمكـــن أن يتسق النظام البيئي في مصر باعتبارها دولة نامية مع المعايير البيئية لمنظمـــة التجارة العالمية؟

وفي الإجابة حول ذلك يميل الباحث نحو الاتجـــاه النقـــدي لأساســـيات المنطق الذي تعتمده سياسات منظمة التجارة العالمية انطلاقا من أن تحديد طبيعة هذه السياسات في مسارها الإيجابي والسلبي سوف يكشف بالضرورة عن موقفها تجاه السياسات البيئية المحلية للدول الصناعية والدول الناميـــة علـــي الســـواء، وكذلك سوف يكشف أيضا عن طبيعة وظروف العلاقة السلبية بيـــن سياســـات المنظمة وبين المصالح الوطنية للدول النامية، من ثم عن علاقة النظام البيئي في مصر بالمعايير البيئية التي وضعتها منظمة التجارة، فضلا عـــن أن نقـــد هـــذا المنطق هو نقد للمقدمة التي تمثل الطرح الفكري للمنظمة، من ثـــم تكـــون لـــه أولوية علمية علي نقد النتائج التي تمثلها الممارسات في مصر وغيرهـــا مـــن الدول إضافة الي أن هذه الممارسات التي تمثلها النتائج لا تبـــدو منطقيـــة ولا متسقة مع المقدمات نظرا لسلبية الترابط والتطابق بينهما، والناتج عن أن منطـق هذه السياسات يتجه نحو الأهداف العليا لسياسات الدول الصناعية الكبري وعلي ذلك فتحليل هذه المقدمات هو ضرورة علمية يستلزمها البحث الجاد.

وتستهدف سياسات المنظمة إزالة العوائق أمام حرية التجارة وتخفيـــض التعريفة الجمركية وتنسيق المعايير البيئية واعتماد معايير موحدة منـــها خـــلال

الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة لتحسين القدرة التنافسية للصناعات وتحقيق جودة المنتج التي تحددها مؤشرات أهمها مدي استخدامه لمواد غير ضارة بالبيئة، فضلا عن مدي موائمة طريقة وأسلوب تلك الصناعات للشروط البيئية الدقيقة.

وعلي ذلك تنحصر الرؤية النقدية القائمة علي الشرطيات العلمية والآليات المنهجية لمنطق سياسات منظمة التجارة العالمية علي النقاط الآتية:

١- ان مبدأ تحرير التجارة يمثل إشكالية كبيرة للتنمية المستدامة إذ انه في وجود هذا المبدأ كيف يمكن لأنماط الانتاج التي تستهدف دخول الأسواق أن تحترم القاعدة البيئية؟ وكذلك كيف لزيادة معدلات الاستهلاك علي تنوعها ألا تتجاوز الحدود الممكنة بيئيا؟

٢- تقوم سياسات منظمة التجارة علي مبدأ تقرير معايير نوعية البيئة بما يعني عدم الحيادية وعدم التسوية بين طبيعة البيئات المختلفة واعتبار وجود نوعا من التمايز بين بعضها البعض، من ثم تعتبر نوعية البيئة هي المؤشر الفاصل في تقرير الحد الأقصى الذي يسمح بارتفاع معدلات التلوث للدول الصناعية والحد الأدنى منها للدول النامية، ويتوافق ذلك مع اشتراطات ومعايير خفض التلوث المقصورة فقط علي الدول النامية التي لا تستهلك نسبها المسموح بها عالميا، فضلا عن نوعية التلوث ذاته.

٣- ان مبدأ تشابه المعايير البيئية في الدول الصناعية يمثل إشكالية في وجود ازدواجية في الموقف بالنسبة لضرورة خضوع الدول النامية للاشتراطات البيئية المثلي التي تحددها المنظمة وبين متطلبات المعايير البيئية المحلية بها.

٤- أن يرتبط مبدأ تحرير التجارة بمواصفات الجودة العالمية للسلع (الأيزو) فان ذلك يتطلب نوعا خاصا من الاهتمام بالشروط البيئية كضرورة

لاستمرارية الصناعات وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لكن هل تتوافر للدول النامية كما تتوافر للدول الصناعية أدوات ومقومات تحقيق معايير الجودة، من ثم (فالأيزو) كمعيار مستحدث للنظام البيئي العالمي يعمل لصالح اقتصاديات الدول الصناعية خلال دفع وتحفيز الدول النامية نحو ارتفاع معدلات تصدير موادها الخام واستيراد الآلات والسلع من الدول الصناعية فتنخفض أسعار صادراتها وترتفع تكلفة ما تستورده.

٥- ما هي الاستراتيجية التي يمكن أن يقوم عليها دور الدول النامية في وضع سياسات منظمة التجارة وفق القواعد والأسس البيئية المتوازنة حتي تساعد حركة الإنتاج والتصدير فيها علي التكيف مع المعايير التي تعتبر البيئة هي المحور الأساسي فيها.

من ثم فالنظام البيئي في مصر يتدهور في خصائصه الحيوية لأنه يتأثر سلبا بتلك المعايير والسياسات، فمنطقيا لا يتسق هذا النظام مع الأطر العامة للمعايير البيئية لمنظمة التجارة العالمية لأنها تتحدد طبقا للعلاقات الاقتصادية المصلحية بين الدول وليس طبقا لإحداث التوازن الكوكبي.

وفي نفس الاتجاه وحول التدويل البيئي وآثاره وانعكاساته يشير مهدي الحافظ الي النشاط العابر للحدود الذي تقوم به الدول والأطراف غير الدولية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية، كما تتجسد العولمة في العواقب الناجمة عن هذا النشاط من حيث مداه الجغرافي سواء كان إقليميا أو قطريا مثل تلوث البيئة الناجم عن سخونة المناخ العالمي والتلوث النووي فضلا عن الالتزامات المترتبة علي الارتباط بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الدولية والإقليمية المتعددة.

ثالثا: العولمة وإشكالية السياسات البيئية في مصر:

يري Benjamin Barber أنه لم يعد بوسع أكثر دول العالم تقدما والتي يفترض أنها مكتفية ذاتيا الادعاء بأنها دول ذات سيادة تامة، وهذا هـو معنـي مصطلح ايكولوجي الذي يشير الي السقوط التام لكل الحدود التي أقامها الإنسان.

من ثم فالتعامل مع البيئة اعتمد لدي الأطراف الدولية كقضية سياسية في إطار ظهور مصطلح المشاعات العالمية وما نتج عنه من تعميـم فـي توزيـع المسئوليات واختلاف القدرة علي الاستجابة، وما تسعي هذه الأطـراف خلالـه نحو الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والاستنزاف الدائم لموارد الدول الأخرى بوسائل وأدوات تمثلها الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المحققة لاسـتفادة كلية لكيانات سياسية دون أخري، مما انعكس بدوره في إطار المد العولمي علي أن تتجه معظم الدراسات الخاصة بالوعي البيئي الي تفسير ظـهور الاهتمـام بالبيئة خلال رؤيتين الأولي: تؤكد أن الاهتمام بالبيئة جاء نتيجة حدوث تغـير كبير في النسق القيمي لشعوب الدول الصناعية مما أدي الي التحول من التـأكيد بشكل مبالغ فيه علي القيم المادية وإشباع حاجات الإنسان الي الاهتمام بدرجـة أكبر بنوعية الحياة Quality Of Life من ثم كان الانشغال بـالقيم مـا بعـد المادية. أما الرؤية الثانية: فتعتبر أن التعرض للمخاطر البيئية هو الدافع لخلـق الاهتمام الكبير بها، ووفقا لذلك فان العالم الصناعي أصبح معنيا بالبيئة كنتيجـة حتمية لتنامي وعي جمهور العامة بالمشكلات والمخاطر البيئية ممـا أدي الـي ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لتلك المشكلات.

وعلي ذلك يتساءل الباحث عن وضعية القضية البيئية في إطار أولويات القضايا المجتمعية المطروحة علي الواقع المصري؟ وما هي آليـات التكنيـك والاستراتيجية الخاصة بالتواجه مع ما تحركه العولمة من مفهومات مسـتحدثة

مثل: سندات الأداء البيئي Environmental Performance Bonds ورسوم التلوث Emission Charges وتصاريح التلوث القابلة للتداول Marketable Permissions ونظم الضمانات علي المواد التي يعاد استخدامها وتدويرها Refund Deposit_ Recycling Schemes وما هي السياسات التطبيقية التي يتبناها النظام السياسي لحماية البيئة المصرية؟ هناك رؤية تشير الي أن بعض شرائح المجتمع المصري تعاني من ضحالة في الوعي بالمسائل البيئية تصل الي صناع القرار في الشركات والمؤسسات وجماعات المصالح، مما يمثل خطرا بالغا علي جهود حماية البيئة في مصر، لذا فانه من الضروري السعي نحو تكوين قاعدة معلومات للأوضاع البيئية في مصر حيث تفتقد مصر لتوصيف دقيق مفصل لأوضاع مناطقها البيئية المختلفة، كذلك هناك حاجة لتأسيس نظام معلومات يمكن من الاطلاع علي البيانات في مصر دون رقيب وأن تتبني الحكومة برامج نشر الوعي البيئي.

وترصد "سلوي شعراوي" الأسباب التي أعطت الأولوية لقضية حماية البيئة في السياسات الحكومية المصرية وهي:

١- استعداد الجهات الأجنبية المانحة لتقديم معونات مالية للمشروعات التي تراعى الاعتبارات البيئية مما شجع الحكومة المصرية على الاهتمام ببعض هذه الاعتبارات، إذ أن المشكلات البيئية لا تقتصر على الدول المتقدمة فحسب، و انما تشترك فيها الدول النامية أيضا لأن التدهور البيئي لا يعترف بالحدود القومية، كما انه ليس بوسع دولة بمفردها أن تتصدى لمثل هذه المشكلات، وقد ترتب علي ذلك أن أصبحت هناك حاجة واضحة لمنهاج عالمي لمعالجة المشكلات البيئية يرتكز علي تعاون دولي بين بلدان العالم ولهذا أصبحت العديد من الجهات المانحة تولي اهتماما صريحا بالقضايا البيئية في بلدان العالم الثالث.

٢- ان الحكومة المصرية في سعيها لوضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية أدركت أن حماية البيئة تعد شرطا لا غني عنه لتحقيق التنمية المتواصلة.

٣- رغبة الحكومة المصرية في أن تقدم نموذجا تحتذي به الدول النامية وان تحافظ علي ريادتها للمنطقة في ضوء مشاركتها المجتمع الدولي اهتماماته البيئية.

ويطرح "خالد زكريا أبو الدهب" ثلاث رؤى لموقف القطاع الخاص المصري من حماية البيئة أولها: يؤكد وجود استحالة لقيام القطاع الخاص بدور في حماية البيئة نظرا لوجود تعارض أصيل بين مقومات الطبيعة البيئية وسمات عمل مؤسسات القطاع الخاص، فالطبيعة البيئية تقوم علي فكرة الدورات المتواصلة التي يجب الحفاظ عليها في حين لا تسعي مؤسسات الأعمال الي الإنتاج في شكل دورات ولكن في شكل خطي بحيث يكون من المربح أن يتم إنتاج سلع تستخدم مرة واحدة بدلا من إنتاج سلع ينتفع بها لمدة أكبر. كذلك فانه في الوقت الذي يتكون فيه النظام البيئي من تركيبة من النظم الفرعية التي تعمل معا لتحقيق الاستقرار البيئي- بمعني أن ما تؤدي إليه أية عملية طبيعية من مخرجات تمثل تلوثا يصبح مدخلا لعملية أخري لتحقيق التوازن، فان طبيعة قطاع الأعمال تقوم علي تحقيق الهدف دون إعطاء اهتمام لمخرجات التنفيذ وأيضا دون النظر الي حجم الزيادة في التلوث.

أما الرؤية الثانية: فتري أن دور القطاع الخاص في حماية البيئة ينصرف الي الاستجابة لإطار من الضوابط والمعايير التي تقوم الحكومة بصياغتها انطلاقا من مفهوم المصلحة العامة وهذه الرؤية تدرك التعارض بين حماية البيئة ومصالح قطاع الأعمال ولكنها تتجه الي تعديل سلوك قطاع الأعمال ليتماشي مع المصلحة العامة المتمثلة في الحفاظ علي البيئة.

بينما الرؤية الثالثة: تمثل تيارا فكريا وعمليا جديدا تحت مسمي Free Market Environmentalism وتؤكد علي عدم كفاءة الأساليب البيروقراطية

في التعامل مع قطاع الأعمال بشأن قضايا الحفاظ علي البيئة وأنه بالإمكان دفع قطاع الأعمال الي أنشطة حماية البيئة.

وعلي ذلك فان أساليب حماية البيئة في إطار السياسات الحكومية المصرية تتمحور بين خضوع هذه السياسات للشرطيات والقواعد التي تقننها مؤسسات العولمة وبين مقتضيات الظروف والخصوصية البيئية المحلية، ذلك إضافة الي ما تتحمله تلك السياسات من زيادة معدلات الخصخصة والاعتماد علي آليات السوق لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي مما يحقق علاقة عكسية بأساليب الحماية البيئية.

من ثم تعد الإدارة البيئية خطوة أولي للوصول للتنمية المستدامة فهي حلقة الربط للمنظمات والشركات بين التشريعات البيئية وآليات السوق، وهي إحدى العوامل التي تساعد الشركات والمنظمات علي تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف وتؤدي في المحصلة النهائية الي تحسين جودة ورشادة عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات وتدعيم نظم الاتصالات والتغذية العكسية Feed Back.

وفي اتجاه مختلف مع السياسات المتبعة نحو عولمة البيئة من قبل منظمة التجارة العالمية قدم Mathew Cann عددا من الأسس والمعايير الموضوعية التي يجب أن تعتمدها سياسة ما في إقرار برامجها البيئية وإنجاح آليات تنفيذها وهي:

١- وجود أهداف واضحة ومتسقة مع السياسات.

٢- تعاطف الجهات المنفذة مع أهداف السياسات ومع توافر الموارد الكافية لعملية تنفيذ السياسات.

جـ- تمتع السياسات بأقصى درجة من التأييد طوال عملية تنفيذها من جانب الجماعات المنظمة علي المستوي المحلي، ومن جانب العناصر البارزة في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

د- عدم ظهور سياسات متعارضة تؤدي الي تقويض دعائم الأهداف التي تبتغيها السياسات.

كما قدم عناصر عديدة في تقييم السياسات البيئية تري سلوي شعراوي أنها وثيقة الصلة بالمجتمع المصري وهي:

١- الي أي مدي تتعامل السياسات البيئية مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل مترابط وشامل.

٢- الي أي مدي تشجع هذه السياسات علي تغيير السلوك سواء علي المستوي الفردي أو الجماعي.

جـ- الي أي مدي تستخدم السياسات آليات استراتيجية عقلانية من أجل تحقيق أقصي درجة من الالتزام.

د- الي أي مدي يساعد الالتزام بهذه السياسات علي تعظيم إمكانات تنفيذها.

هـ- الي أي مدي تسفر هذه السياسات عن تحقيق النتائج المرجوة.

وخلال تحليلاتها النظرية لهذه العناصر في تطبيقاتها المباشرة علي الواقع المصري أكدت أن احتمالات نجاح السياسات البيئية في مصر في اتجاه معالجة المشكلات البيئية ونظمها بشكل شامل ومترابط هي احتمالات تتردد ما بين المتوسطة والعالية.

ويري الباحث أن استراتيجية العمل البيئي في مصر لاسيما في إطار سيادة سياسات العولمة يجب أن تحكمها مجموعة ميكانيزمات موضوعية تتمثل في الآتي:

١- ضرورة التعامل مع قضية البيئة كقضية سياسية باستخدام كل الآليات التغييرية الممكنة والدافعة نحو المصالح الوطنية.

٢- وجود تخطيط بيئي محلي له بعد كوكبي يشمل طرحا جذريا للحلول التكنولوجية للمشكلات البيئية المحلية والوافدة.

٣- تصميم برامج عالية الكفاءة تقاوم التدهور البيئي الناتج عن الممارسات العولمية للكثير من الدول الغربية الخارجة عن حدود معدلات التلوث المسموح بها عالميا.

٤- الاقتصار علي نقل التكنولوجيا النظيفة في إطار تنوع الصناعات التكنولوجية والبرمجيات والمعلوماتية.

٥- تحسين فعالية السياسات البيئية بالاتصال الحيوي المتوافق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، إضافة الي باقي مؤسسات المجتمع المدني وإعادة تأهيل النظم البيئية.

٦- إلغاء بعض السياسات التي تشوه مبدأ حرية التجارة ويترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للمنظومة الايكولوجية في مصر.

وحول البعد السياسي للعولمة وانعكاساته غير المباشرة علي البيئة يروي "جلال أمين" في إطار علاقة العولمة بالبيئة المصرية أن ارتفاع درجة تلوث الهواء الناتج عن زيادة عدد السيارات ومصانع الأسمنت المقامة وسط أكثر الأحياء اكتظاظا بالسكان وارتفاع درجة تلوث مياه النيل والبحيرات المصرية بمخلفات المصانع والمنازل وارتفاع درجة التلوث السمعي في مختلف المدن المصرية وزيادة حالات الاعتداء علي المساحات الخضراء والحدائق العامة والأراضي الفضاء داخل المدن أو علي ضفاف النيل أو شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر. قد لا تبدو ثمة علاقة بين هذه الأمثلة لمظاهر الاعتداء علي البيئة وظاهرة العولمة إذ أن هذه الاعتداءات تبدو ممكنة سواء مع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار أو بدونها، ولكن العولمة يمكن أن تعتبر عاملا مساهما وغير مباشر في هذا التدهور البيئي اذا أخذنا في الاعتبار مساهمة العولمة في إضعاف سلطة الدولة وتحويلها أكثر فأكثر الي دولة رخوة Soft State.

الفصل الثامن: منهج البحث وعينته وأدواته

تمهيد:

أولا: منهج البحث

ثانيا: عينة البحث

ثالثا: أدوات البحث

تمهيد :

تسعي الدراسات السوسيولوجية دائما لأن تمتلك أكبر كم من الضوابط والمحددات المنهجية التي تساعد علي تأصيل الظواهر المستحدثة وتفسيرها وفهم حدودها وأبعادها وما يرتبط بها من عوامل ومتغيرات، إضافة الي أنها تقيم العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين هذه الظواهر المختلفة، وقد تجسد ذلك في كم التنظير السوسيولوجى حول إشكالية المناهج والأساليب والطرائق البحثية المستخدمة ومدي تناسبها مع طبيعة الدراسة المطروحة في اتجاهها نحو تحقيق أهدافها، وبالتالي تعد الإجراءات المنهجية بالنسبة للدراسات السوسيولوجية أهم المرتكزات التي تقوم عليها هذه الدراسات.

ويعتقد الكثير من الباحثين أن تطوير أدوات البحث السوسيولوجى يمثل وبشكل خاص تطويرا أكثر لطبيعة الدراسات السوسيولوجية ذاتها، ذلك لأن هناك نوعا من العلاقة الطردية بين تطور الأدوات وانعكاس ذلك علي نتائج الدراسة، وبالتالي تصبح مهمة تطوير الأدوات ذات أولوية نسبية علي تطوير مادة هذه الدراسات السوسيولوجية.

وفي إطار تحديد تساؤلات وأهداف البحث الراهن بما يتناسب مع العديد من الاعتبارات المنهجية فقد أمكن تحديد واستخدام هذه الوسائل والأدوات.

أولا - منهج البحث:

يدخل هذا البحث في إطار الدراسات الوصفية التي تسعي نحو تقرير خصائص ظاهرة معينة هي ظاهرة العولمة واتجاهات المثقفين نحوها في إطار علاقتها بمتغيرين آخرين هما: انساق القيم والبيئة، ذلك لأن الدراسات الوصفية بطابعها العام انما تهدف الي وصف حالة شيء ما، سواء كان هذا الشيء هو مجموعة مؤسسات أو أنماط من التفاعل، من أجل الوصول الي تعميمات بشأن الظاهرة محل الدراسة، وعموما تعتمد الدراسة الوصفية علي جمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها لذلك تعد الدراسة الوصفية من أكثر الدراسات تناسبا واتساقا مع طبيعة هذا البحث لتحقيق أهدافه الممثلة في الآتي:

١- التعرف علي اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة.

٢- الكشف عن رؤية المثقفين لأنساق القيم والبيئة داخل المجتمع المصري في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة.

٣- التعرف علي موقف المثقفين من التأثيرات الملموسة لظاهرة العولمة علي أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.

٤- التعرف علي ملامح الظرف القيمي العام الذي سادت فيه العولمة كمفهوم وظاهرة.

٥- الكشف عن العوامل الأساسية التي ساهمت في تصاعد ظاهرة العولمة محليا وعالميا.

٦- التعرف علي طبيعة العلاقة بين اتجاهات المثقفين وبين ملامح الظرف المجتمعي لظاهرة العولمة.

٧- التعرف علي طبيعة العلاقة بين ملامح الظرف القيمي العام الذي سادت فيه العولمة وبين أنساق القيم في المجتمع المصري.

٨- الكشف عن العديد من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية لظاهرة العولمة علي المجتمع المصري.

٩- الكشف عن الأرقام والإحصاءات الدالة علي آثار ظاهرة العولمة سلبا علي التوازن البيئي محليا وعالميا، بما يسمح بالاستكشاف الدقيق لمغزى مفهوم عولمة البيئة.

وقد استخدم الباحث منهجين من مناهج الدراسات السوسيولوجية للكشف عن أبعاد العلاقة التي يمثلها التساؤل الرئيسي للبحث هما:

١ - المسح الاجتماعي:

استخدم الباحث المسح الاجتماعي بالعينة للكشف عن طبيعة العلاقة بين الرؤى والأفكار السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة والممثلة لاتجاهات المثقفين وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وقد تم اختيار منهج المسح الاجتماعي علي أساس أنه يقوم بقياس اتجاهات الرأي العام حول مختلف الموضوعات كما يستفاد منه في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدي تأثيرها علي المجتمع إضافة الي أنه منهج يعطي انطباعات صادقة عن آراء الأفراد واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم.

٢ - المنهج الإحصائي:

كما استخدم الباحث المنهج الإحصائي وذلك للكشف عن العلاقات بين متغيرات البحث من خلال معاملات الارتباط، كما استخدمه أيضا للتعرف علي طبيعة الفروق بين متوسطات مجموعتي البحث باستخدام اختبار "ت".

خطوات الاستبيان:

تم صياغة عدد ٣ صحف استبيان الأولي: خاصة بقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، والثانية: خاصة بقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، والثالثة: خاصة بقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري وذلك من خلال عدة خطوات ثابتة وهي:

(١) تحديد التساؤلات الأساسية والفرعية التي تدور حول مشكلة البحث وموضوعه وذلك بهدف وضع البنود التي تغطي الإجابة علي تلك التساؤلات.

(٢) إجراء تحليل لفروض وتساؤلات الدراسات السابقة بهدف التأكد من عدم وجود تناقض بين تساؤلات وفروض البحث الراهن وبين تساؤلات هذه الدراسات.

(جـ) تم عرض الاستمارات الثلاث في صورها المبدئية علي السادة المحكمين علي اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية بهدف التأكد من اتساق بنود الاستمارات مع هدف البحث وتساؤلاته.

(د) أسفرت نتائج التحكيم علي مستوي الاستبيانات الثلاثة عن حذف وإضافة بعض البنود وتفسير الصياغات غير المباشرة، وقد تمت هذه التغييرات في إطار وجود نسبة اتفاق بين المحكمين وصلت الي نسبة ٨٦% بالنسبة للمقياس الأول و ٩٦% بالنسبة للمقياس الثاني و١٠٠% بالنسبة المقياس الثالث.

(هـ)تم عرض الاستبيانات بعد إجراء التعديلات التي أشار بها السادة المحكمين علي الأستاذ المشرف وقد تفضل بالموافقة عليها.

(و) تم صياغة استمارات الاستبيانات الثلاثة في صورها النهائية بالنسبة للباحث متضمنة لكافة الأبعاد المراد قياسها وقد تم تطبيقها علي عينة عمدية مختارة وممثلة لطبيعة مجتمع البحث.

(ز) تم إجراء اختبار ثبات للاستبيانات الثلاثة وطبق علي عينة الثبات التي شملت نحو (٢٠) عشرون حالة لكل استبيان من خارج العينة الأصلية الممثلة في البحث الراهن باستخدام معامل "بيرسون".

(ع) تم أجراء اختبار صدق للاستبيانات الثلاثة، وجاء الاختبار ممثلا لكل آلياته من الصدق الظاهري وصدق المضمون والصدق الإحصائي.

ثانياً: عينة البحث:

اقتصر مجتمع البحث علي بعض فئات المثقفين باعتبارهم الفئة الطليعية الأكثر اهتماما من غيرها بظاهرة العولمة، وقد روعي عند اختيار العينة أن تكون ممثلة لقطاعا معينا من فئات المثقفين في المجتمع المصري من كتاب ومفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من جهة أخري، ذلك للتعرف علي اتجاهاتهم الفعلية نحو ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة. وتتكون العينة من مجموعتين من فئات المثقفين بلغ عددها الكلي ٨٣مثقفا. المجموعة الأولي: وتمثل فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي اختلاف توجهاتهم الفكرية وكان عددها ٣٤مثقفا.

كما أن المجموعة الثانية: تمثل فئات المثقفين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف تخصصاتهم العلمية وكان عددها ٤٩مثقفا.

وقد تم اختيار عينة البحث وفقا لبعض الشروط هي:

١- أن يكون المبحوث من فئات المثقفين ممن لهم إسهامات نظرية أو أكاديمية منشورة أو ممارسات تطبيقية ترتبط ببعض ملامح وأبعاد ظاهرة العولمة.

٢- أن يكون المبحوث من فئات المثقفين ممن يكون لهم موقف فكري مؤيد أو معارض من الظاهرة.

وقد تم تطبيق أدوات البحث علي جميع مفردات العينة مع مراعاة خصائص المجتمع الأصلي والنسب المتعارف عليها فيما يتعلق بكل خصيصة من هذه الخصائص. كل ذلك بهدف الوصول الي نتائج موضوعية تعكس صورة واقعية للمشكلة موضوع البحث وتشخص أبعادها وحدودها تشخيصا دقيقا.

أسباب اختيار العينة:

رأي الباحث أن هناك العديد من المحكات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها عند اختيار المثقفين كعينة للبحث الراهن وأهم هذه المحكات هي:

١- وجد الباحث أنه من المنطقي أن يكون المثقف المعاصر معنيا بالدرجة الأولي وبحكم تأهيله الفكري، بقراءة مفردات ظاهرة العولمة بآليات نقدية محققة للفاعلية المجتمعية، في إطار دوره الممكن إزاء التحولات التاريخية التي يتحتم معها نقل كافة المتغيرات المعرفية والمعلوماتية باعتبار أن مفهوم الثقافة قد أصبح معبرا بالضرورة عن كونها قوة إنتاجية.

٢- في إطار البحث في التراث الغربي والعربي لأدبيات العولمة، لاحظ الباحث وجود نخب وكوادر ثقافية عبر قومية تقوم بإنتاج تبريرات عقلانية ترويجا وترسيخا لأفكار العولمة وقيمها، من ثم وجد في المقابل ضرورة ما نحو اختيار نخب ثقافية قومية تكون منتجة هي الأخرى لتصورات ورؤى وصيغ تمثل قوة دفع فكرية لإحداث توازن وطني مع المتغيرات العالمية.

٣- في إطار الرصد العلمي الدقيق وجد الباحث أن الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات هم أكثر فئات المجتمع اهتماما بقضية العولمة إنتاجا واستهلاكا في إطار الاهتمام بالمتغيرات العالمية والتقنية، من ثم فهم أقدر علي تقنين آلية جديدة للفكر تكون لها صلاحية الاستمرارية مع فكر العولمة ومعطياته.

٤- يمثل الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات -في رأي الباحث- الفئة الطليعية بين فئات المثقفين وذلك لتميزها بنوع خاص من الوعي الاجتماعي والتاريخي والأيديولوجي المحقق للإحاطة الموضوعية بالتحولات الاجتماعية الدولية والصيرورة التاريخية.

وعن أنواع العينات ومدي اتساقها مع طبيعة البحوث يؤكد بولي Bowly أنه لا توجد قواعد جامدة تستطيع أن تحل محل تقدير الباحث وخبرته في اختيار العينات وتفسير النتائج. وعلي ذلك تبين ان الأسلوب الأمثل لاختيار مثل هذه العينة هو أسلوب العينة العمدية التي يتعمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، وتستلزم هذه الطريقة معرفة المعالم الأساسية بالنسبة للوحدات التي يرغب الباحث في اختيارها.

وقد استخدم الباحث طريقة العينة العمدية Purposive Sample في إطار عدد من المعايير والمحددات التي تبرر هذا الاختيار وهي:

١-يعتبر الباحث أن المثقف هو حامل ومنتج الفكر المرتبط بظاهرة العولمة، من ثم فاختيار العينة بطريقة غير عمدية لا يضمن بالضرورة تحقق شرطية أن يكون المثقف منتجا للفكر، من ثم أيضا لا يضمن بالضرورة التأثير المباشر في الوعي الجماهيري.

٢-يصعب طبقا لطبيعة هذا البحث اختيار العينة بطريقة غير عمدية، إذ أن استخدامها لا يضمن بالضرورة أن تكون العينة المختارة ممثلة لأية اتجاهات فكرية أيديولوجية مرتبطة بظاهرة العولمة، من ثم تكون العينة العمدية هي أقرب من غيرها تناسبا واتساقا مع طبيعة البحث الراهن.

٣-يمثل مستوي ودرجة الاهتمام بالعولمة كظاهرة جدلية سببا منطقيا ومحكا أساسيا في اختيار طبيعة ونوعية العينة المتناسبة مع ذلك وهي العينة العمدية.

٤-يكشف استخدام العينة العمدية تحديدا في إطار البحث الراهن عن طبيعة التنوع الفكري والثقافي المنبثق عن تعدد الاتجاهات والرؤى والأيديولوجيات.

٥-يمثل تطبيق العينة العمدية نوعا من الانتقائية والتحديد المباشر بالنسبة للفئات المختارة التي تتطلبها طبيعة البحث الراهن باعتبارها أكثر تلاؤما وتمثيلا له.

الخصائص الرئيسية للعينة:

اقتصرت عينة البحث علي فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من ذوي الإسهامات النظرية والأكاديمية بالنسبة لظاهرة العولمة، حيث تشير العديد من الدراسات والأبحاث الي أن المثقفين لم ينشغلوا علي مر العصور بقضية ما قدر انشغالهم الحالي بقضية العولمة، وهو انشغال ليس من قبيل الترف الفكري أو مسايرة اتجاهات الفكر العالمي بل هو انشغال بقضية يتلبسها غموض مصدره قلة المتوفر من أبعاد القضية وما يرتبط بمحيط من المعلومات حولها من ثم يتساءل

"علي حرب" كيف تستقبل العولمة في الخطاب الثقافي لدي الدعاة والحماة وفي نفس الإطار تتوالي تساؤلات أخري عن كيفية قراءة المثقفين العرب لمفهوم العولمة؟ وما هي طريقة تعاملهم المنهجية التي استعانوا بها في هذه القراءة؟ وكيف أولوا هذا المفهوم؟ ومدي تقيميهم لرهاناته المطروحة وحجمها وقواها ووزنها والتحديات التي يطرحها؟

ويتضح أن النسبة الأعلى من عينة البحث وهي ٥٩,٠٤% كانت ممثلة للأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف التخصصات الأكاديمية واختلاف المجال الجغرافي أيضا، ويعني ذلك أن هذه الفئة كانت هي الأكثر إسهاما ومشاركة وتفاعلا مع ظاهرة العولمة باعتبار أن الظاهرة قد أحدثت نقاط تماس مع الكثير من التخصصات، وقد انعكس ذلك عند تحليل الظاهرة في بنيتها المعرفية وممارساتها الفعلية خلال آلياتها وجدلية المفهوم وارتباطها بالعديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وآثارها وانعكاساتها المستقبلية علي الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والإعلامي في الدول النامية بشكل خاص.

بينما مثلت فئة الكتاب والمفكرين النسبة الأقل وهي ٤٠,٩٦% باعتبارها الفئة الأقل كثافة في إسهاماتها النظرية عن فئة الأساتذة، وذلك نظرا للأهمية النسبية للظاهرة في المنظورات الفكرية للكتاب والمفكرين طبقا لطبيعة الوعي الأيديولوجي لكل منهم والمنبثق عن أرضية التيارات الثقافية التي ينتمون إليها.

(أ) خصائص أفراد العينة من الكتاب والمفكرين حسب طبيعة الاتجاه الفكري:

يري "سعد البازغي" أن المثقفين من مفكرين وكتاب يمارسون تعولمهم بقصدية ووعي في حالات كثيرة، فطرائق التفكير والفلسفات المتبناه أحيانا من ليبرالية الي ماركسية الي وجودية الي بنيوية هي نتاج بحث فردي أو جماعي عن التجديد والتغيير وعن حلول معاصرة لمشكلات معاصرة، كما أنها تعبر عن خيار أيديولوجي لدي الكاتب أو المفكر، وهذه القصدية أو الوعي تخفي ورائها

دخولا لا واعيا في معطيات الحضارة المعاصرة ويقدم ":ماهر الشريف" تصنيفا لموقف التوجهات الفكرية العربية من ظاهرة العولمة خلال أربعة مواقف رئيسية هي موقف نقدي يرفض العولمة من حيث ألمبدأ ويري الحل في حماية الهوية بالانغلاق علي الذات وإحياء الموروث الثقافي القديم، والثاني يهتم بتغير علاقات المعرفة والثروة والسلطة بما يقربه من تغذية أفكار العولمة، والثالث يرفض ويقاوم تمظهر العولمة الحالي وينطلق من مفهوم الهوية الثقافية لخلق تكامل بين الثقافات وبناء مستقبل إنساني أفضل، أما الموقف الرابع فهو يري في العولمة شكلا من أشكال الغزو والاختراق الثقافي بما يكرس إعادة إنتاج ثنائية التقليد والمعاصرة من ثم يدعو أصحابه الي الاستقلال الثقافي في مواجهة الهيمنة.

وفي رؤية :"مصطفي عبد الغني" أن دور المثقف قد تغير وأصبحت العلاقة لا تقوم بينه وبين الدولة، إلا بقدر ما يكون منتميا لعصر العولمة وآلياتها الجديدة، أي تغيرت العلاقة من صراع بين السلطة والمثقف الي تواؤم بين المثقف وآليات التغيير الأمريكية بينما يؤكد "رؤوف حامد" أن الدول النامية تفتقد الي قوة دفع فكرية لإحداث توازن وطني من حيث المصالح والأهداف والآليات والقيم مع المتغيرات العالمية، بمعني أن المفكرين الوطنيين في السياسة والاقتصاد والتكنولوجية مطالبين بتقديم قوة دفع وطني في التعامل مع ظاهرة العولمة تتأسس علي منظور فكري وطني استراتيجي.

وعلى ذلك كانت النسب المختلفة في تمثيل العينة المختارة من التيارات الثقافية ومدي إسهام بعض هذه التيارات في المعالجات النظرية للعولمة مفهوما وظاهرة في إطار شروط اختيار عينة البحث الراهن. وقد تلاحظ ان أقل النسب بالجدول وهي ١١,٧٦% كانت ممثلة للتيار الإسلامي المعارض دائما لوجود أية ظاهرة غربية اتساقا مع طبيعة الرؤية الأحادية ومبدأ نفي الآخر والذي يمثل المكون الأساسي لهذا التيار إلا في إطار ما يرتبط بالرؤية التنويرية والتي لا

تمثل إلا جانب استثنائي داخل هذا التيار. أما التيار الاشتراكي أو اليساري طبقا للجدول السابق فقد مثل نسبة ١٧,٦٥% وهي نسبة معتدلة اذا ما قيست علي النسب الفعلية التي أسهمت من هذا التيار في مناقشة وتحليل ظاهرة العولمة باعتبارها –طبقا لرؤيتهم– تمثل إحدى المراحل التاريخية للنظام الرأسمالي، كما يوضح الجدول (٥) أيضا مستوي التقارب العددي والنسبي بين كل من ممثلي التيار الليبرالي الذي مثل نسبة ٣٢,٣٥% والتيار القومي الذي مثل نسبة ٣٨,٢٤% وكلا من التوجهين كانت له إسهاماته المتفقة مع النسبة المئوية الممثلة لكل منهم.

ويتفق تصنيف أفراد العينة علي مستوي فئات الكتاب والمفكرين في البحث الراهن مع تصنيف "حافظ دياب" للقوي الثقافية في مصر وموقفها ومنهجيتها في التعامل مع مفهوم العولمة وتأثيراتها ممثلة في التيارات الآتية: اليسار، الليبراليون، القوميون، الإسلاميون.

ب- <u>خصائص أفراد العينة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التخصص الأكاديمي:</u>

تحتاج العولمة باعتبارها ظاهرة مركبة ومثيرة لإشكاليات فكرية علي مستوي العديد من الجوانب والأبعاد، الي نوع من التحليل العلمي المتجدد في إطار الضرورة المنهجية الساعية نحو استكشاف حقيقة مفهومها ودلالتها وتداخلاتها وطبيعة التغيرات الحادثة والمستقبلة في ظل تأثيراتها، من ثم فان ذلك يتطلب منطق خاص للمعالجة لا تغلب عليه التحيزات الأيديولوجية.

فبينما يذكر "حسين أبو شنب" أن العولمة طرحت نفسها علـــي الدوائـــر الأكاديمية في مجال علم الاجتماع الثقافي والإعلامي، لكنها لم تستطع الوصـــول الي تحديد منهجي ذي مضمون معرفي يمكن الاستناد إليه كإطار مرجعي تـــري "عواطف عبد الرحمن" ان إسهامات علماء الاقتصاد قد أســـفرت عـــن بـــروز رؤيتين إحداهما تقليدية تري أن مصطلح العولمة يشير الي تحول العـــالم الـــي منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقـــا خـــلال تحريـــر التجارة العالمية وهجرة العمالة وتدفق رؤوس الأموال واستخدام التكنولوجيا، أما الثانية فهي رؤية نقدية تاريخية يري أصحابها أن العولمة ليست ظاهرة جديـــدة بل ترتبط بالاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا والأمريكتين مقترنة بتطور النظـــام التجاري الحديث في أوروبا والناتج عن الثورة وإمكانات توسيع الأسواق وعبور الموانع والحدود.

ويتضح كذلك مدي تنوع التخصصات الأكاديمية الأساسية التي عـــالجت ظاهرة العولمة فضلا عن التخصصات الفرعية داخلها، وقد كانت تخصصـــات الاقتصاد والاجتماع والسياسة ممثلة بنسبة مئوية أعلي من النسبة المئوية لكـــل من تخصصات الإعلام والفلسفة، وذلك نظرا لزيادة درجة الاهتمام لدي أســـاتذة هذه التخصصات بالظاهرة محل البحث.

جـ- **خصائص أفراد العينة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التوزيع الجغرافي:**

تتميز العينة المختارة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريـــس بالجامعـــات بتنوع مجالها الجغرافي واستيعابها لأربعة جامعات مختلفة.

وقد مثلت فيها جامعة القاهرة النسبة الأعلى وهي ٤٢,٨٦% وهي نسبة مرتفعة اذا ما قيست بالنسبة الممثلة للمجتمع الأصلي المنتج لفكر العولمة، كما مثلت جامعة عين شمس نسبة ٣٢,٦٥% وهي أيضا نسبة تتفق كثيرا مع مفردات المجتمع الأصلي الذي تتمثل أهم خصائصه في الاهتمام بقضية العولمة، وفي نفس الإطار وطبقا لنفس المعايير مثلت العينة في جامعة الإسكندرية نسبة ١٤,٢٩% وفي جامعة حلوان كانت النسبة ١٠,٢٠% .

هذا ويختلف المجال الجغرافي للأساتذة أعضاء هيئة التدريس في البحث الراهن باعتباره متنوعا عن المجال الجغرافي لدراسة أخري اقتصرت علي تحليل رؤى الأكاديميين للعديد من قضايا العولمة لكن في نطاق جامعة واحدة هي جامعة قابوس.

ثالثا - أدوات البحث:

استخدم البحث الراهن عددا من الأدوات المتناسبة مع طبيعة إطاره النظري والمحققة أيضا لطبيعة إطاره المنهجي علي مستوي آخر، وكانت هذه الأدوات كالتالي:

١- مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة.

٢- مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة.

٣- مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

١- مقياس الإتجاه نحو ظاهرة العولمة

قام الباحث بإعداد هذا المقياس في كافة بنوده تحت إشراف الأستاذ الدكتور "قدري محمود حفني" وبمعاونة خمسة من السادة المحكمين وهم أساتذة

لعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعتي القاهرة وعين شمس.

وفيما يلي خطوات إعداد هذا المقياس:

١- اعتمد الباحث في تصميمه لهذا المقياس علي رصد أغلب الكتابات النظرية العربية والأجنبية المتناولة بالتحليل والتفسير لظاهرة العولمة في أبعادها المتعددة: السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، وكذلك الدراسات الخاصة التي تعرضت للعولمة باعتبارها مفهوم محوري معاصر تختلف حوله الرؤى والاتجاهات.

٢- قام الباحث بالاطلاع علي كافة هذه الدراسات والبحوث مما سمح له بتحديد المكونات والملامح الأساسية المختلفة التي تتألف منها الظاهرة موضوع البحث، من ثم أمكن تحديد الخصائص الأساسية المميزة لهذه الظاهرة، مما ساعد الباحث علي محاولته الكشف عن طبيعة علاقة اتجاهات فئات المثقفين علي اختلاف توجهاتهم الفكرية نحو ظاهرة العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، ثم الكشف عما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية علي مقاييس الاتجاهات نحو ظاهرة العولمة، أنساق القيم، المجال البيئي في المجتمع المصري.

(جـ) حاول الباحث استقصاء وجود اختبارات تقيس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة للاستفادة من الخبرة البحثية في تصميم مقياس يرتبط بظاهرة جديدة، واعتمادا علي اقتباس بعض العبارات أو إعادة صياغتها بالشكل الذي يلائم طبيعة المقياس المراد إعداده وتصميمه، ورغم ذلك لم يجد الباحث أية اختبارات تقيس درجة الاتجاه نحو الظاهرة حتي يمكن إخضاع ذلك للتحليل وبناء علي كل ذلك قام الباحث بصياغة مجموعة من البنود التي تتضمن كافة الأبعاد الخاصة بظاهرة العولمة وعددها (٤٤بندا) ثم عرضها

علي السادة المحكمين لإبداء الرأي في مدي تمثيل هذه البنـــود وصدقـــها وكفاءتها في قياس ما وضعت لقياسه وما صممت من أجله، وذلك بوضـــع درجة تتراوح ما بين (١-٥) أمام كل بند بحيث يراعي ما يلي:

١- البند الذي يقيس فعلا هذا الجانب وبكفاءة شديدة ويمثلـــه تمثيـــلا واضحـــا يوضع أمامه ويمنح درجة تتراوح ما بين (٤-٥).

٢- البند الذي لا يقيس ولا يمثل هذا الجانب يمنح درجـــة تـــتراوح مـــا بيـــن (صفر-١).

جـ- البنود التي يري المحكمون أنها بين الفئتين السابقتين تمنح درجـــة مـــا بين(٢-٣).

ووفقا لذلك فقد تم إعادة صياغة بعض البنود وإلغاء بنود أخري غـــير ممثلة ، وخلال ذلك تم صياغة (٣٨بندا) اشتمل عليها المقيـــاس بنســـبة اتفـــاق ٨٦% علي الأقل من المحكمين*

وفيما يلي تعريف جوانب وأبعاد هذا المقياس:

(أ) العولمة الاقتصادية:

يهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو آليات العولمة الاقتصاديـــة والممثلة في (منظمة التجارة العالمية- صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- الشركات متعددة الجنسية) في إطار سياســـاتها وأهدافـــها واســـتراتيجيتها والعلاقة الارتباطية بينها والفلسفة التي تقوم عليها هذه العلاقة.

(ب) العولمة الثقافية:

---

* المحكمون هم: د. أحمد يوسف أحمد، د. فتحي أبو العينين، د. هدي ميتكيس، د. ســـميحة فـــوزي، د. نفين مسعد،

ويقصد بهذا المتغير قياس درجة الاتجاه نحو ما يعني وجود نسـق ثقـافي كوني له مجموعـة من المعاييـر والقيم والمدركات المشتركة المتجـاوزة للحدود بشكل يؤثـر علي الهويات القومية والخصوصيات الثقافية.

(جـ) العولمة السياسية:

ويعكس هذا المتغير درجة الاتجاه نحو القضايا التي تثيرها العولمة السياسية والمتمثلة في زوال الدولة القومية وفتح الحدود السياسية والمواطن العـالمي والديمقراطية والأمن الدولي.

(د) العولمة الإعلامية:

يشير هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو آليات عولمة الإعلام، ويعني انتشار التدفقات المعرفية والمعلوماتية الوافـدة عـبر وسـائط الاتصـال الإليكتروني المتعددة بهدف خلق تجانس ثقافي بين الشعوب.

٢- مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسـق القيمـي للعولمة:

قام الباحث بإعداد هذا المقياس في كافة بنوده تحـت إشـراف الأسـتاذ الدكتور/ "قدري محمود حفني" وبمعاونة أربعة من السادة المحكمين وهم أسـاتذة لعلم الاجتماع والفلسفة والصحة النفسية وعلم النفس(*)

وفيما يلي خطوات إعداد هذا المقياس:

* المحكمون هم: د.محمود أبو النيل، د.سميرة شندي، د.سامية خضر، د.صلاح قنصوة.

١- استرشد الباحث في تصميم هذا المقياس بالكثير من الأطر النظرية العربية والأجنبية المرتبطة بدراسات القيم في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة، آخذا في الاعتبار تلك الخصوصية القيمية للمجتمع المصري بأصالتها التاريخية، ومستخدما الملاحظة كأداة منهجية في مراقبة وتحديد آليات الثبات والتغير في السلوكيات المجتمعية في إطار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة.

٢- تم الاطلاع علي مجموعة من الاختبارات في مجال سوسيولوجيا القيم، وكذلك الاختبارات التي أجري تطبيقها علي عينات مختلفة في المجتمع المصري، بهدف إثراء خبرة الباحث وتعميق الحس النقدي لديه، من ثم إمكانية تحديد واختيار مجموعة القيم التي يتكون منها المقياس الجديد والمتناسبة والسياق الأكاديمي للبحث الراهن.

٣- قام الباحث وبتوجه من التراث النظري الخاص بالعولمة ظاهرة ومفهوما، باختيار عددا من القيم المحورية من داخل النسق القيمي للمجتمع المصري، والتي يعتقد أن العولمة بذاتها تستهدف محوها في كافة المجتمعات.

٤- قام الباحث باختيار عينة استطلاعية من فئات المثقفين اعتمد عليها في تحديد نوعية القيم التي تسعي العولمة نحو ترسيخها، ذلك أن الدراسات النظرية العربية والأجنبية الخاصة بالعولمة -وعلي كثرة توجهاتها وتنوعها وتشعبها- لم تطرح مفردات النسق القيمي للعولمة.

أما جوانب هذا المقياس فتتمثل في الآتي:

(أ) النسق القيمي للمجتمع المصري:

يتناول هذا المتغير قياس درجة الاتجاه نحو عدد من القيـــم المصريـــة المحورية الممثلة للمنظومة القيمية في إطار وجود متغير تمثله ظاهرة العولمـــة وما تكرسه من نسق قيمي خاص يستهدف إقرار منظومة قيمية أخـــري تســـود كافة المجتمعات، من ثم فهذا المتغير يعكس اتجاهات المثقفين نحو بعض القيـــم المصرية الأصيلة وتبنيها أو التوجه نحو استبدالها بقيم جديدة يفرضها الظـــرف التاريخي.

ويمثل هذا المتغير مجموعة من القيم التي تخيرها الباحث معتقدا أنها قيم مستهدفة من قبل العولمة ومستندا في ذلك علي الكثير مما قدمته الأطر النظريـــة المتناولة للعلاقة الجدلية بين العولمة والقيم والآخذة في اتجاه تصاعدي مضطرد.

(ب) النسق القيمي للعولمة:

ويهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو المنظومـــة القيميـــة لظاهرة العولمة، وإذ لم تتجه الدراسات الي التحديد المباشر لهذه المنظومة، فقـــد قام الباحث بتحديد مفردات النسق القيمي للعولمة خلال رؤية عينة اســـتطلاعية قوامها عشرة من المثقفين، استطاعت رصد نحو خمسة عشر قيمة مـــن القيـــم الأساسية التي تسعي العولمة نحو إقرارها لتمثل منظومة من القيم الكونية.

٣-مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري:

اطلع الباحث علي العديد من الاختبارات المستخدمة في دراسة المجـــال البيئي المصري ومنها: مقياس الاتجاه نحو المشكلات البيئية، مقيـــاس الأمـــن البيئي، مقياس الحماية البيئية، وكذلك مقياس مستوي التدهور البيئي. وقد قدمـــت هذه المقاييس فكرا ورؤية أكاديمية مكنت الباحث من تقنين بنود اختبـــاره فـــي إطار موضوع البحث الراهن.

وقد قام الباحث بإعداد مقياس الاتجاه نحو المجـــال البيئـــي للمجتمـــع المصري تحت إشراف الأستاذ الدكتور "قدري محمود حفني" وبمعاونة مجموعة من السادة المحكمين والخبراء في مجال البحوث البيئية* وينطلق الباحث في هذا المقياس من مسلمة أساسية وهي أن المجال البيئي المصري له مفردات تشـــكل تكوينه، من ثم فهو يتأثر إيجابا وسلبا بعوامل خارجية منها معطيـــات ظـــاهرة العولمة الساعية نحو تأصيل مفهوم وممارسات تدويل البيئة والمشاعات العالمية لا خصوصية البيئة، ذلك من خلال مجموعة من الظواهر والآليات الفاعلة فـــي إقرار إجراءات العولمة ، ويقوم الباحث خلال هذا المقياس بدراســـة اتجاهـــات المثقفين نحو المجال البيئي المصـــري والانتمـــاء له في إطار اتجاهاتهم نحـــو العولمة.

ولم يقسم الباحث بنود هذا المقياس الي مجموعة من الأبعاد والجوانـــب وانما اعتمد علي الدرجة الكلية للاختبار في تطبيقها علي أفراد العينة، نظرا الي انه في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة يصعب قياس الانتمـــــاء للمجـــال البيئـــي كعناصر متفرقة وليست كوحدة كلية.

ويتضمن هذا المقياس بعداً واحداً هو:

المجال البيئي للمجتمع المصري:

ويهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري بكل مفرداته الفيزيقية في إطار وجود متغيرات أخري تمثلها السياسات والمعايير البيئية لبعض آليات العولمة، من ثم فان هذا المتغير يقف علي حـــدود العلاقـــة

* المحكمون: د.مصطفي كمال طلبة، د.فاطمة الجوهري، د.سمير غبور، د.محمود نصر الله، د محمد صابر، د.محمد رجائي لاشين

الارتباطية بين التحولات الفيزيقية التي تحدث بفعل سياسات العولمـــــة، وبيــن خصوصية النظام البيئي المصري ومدي تأثيرها فيه.

الفصل التاسع

مناقشة النتائج وتفسيرها

مناقشة النتائج وتفسيرها:

حيث أن الهدف من هذا البحث هو التعرف علي أبعاد العلاقة بين اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، فقد أمكن الوصول الي هذا الهدف بعد تطبيق الأدوات الخاصة بالبحث وهي: مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري، النسق القيمي للعولمة، مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي المصري علي أفراد العينة الكلية البالغ عددها ثلاث وثمانون مثقف وتنقسم الي مجموعتين:

المجموعة الأولي: الكتاب والمفكرين من مختلف التوجهات الفكرية ويبلغ عددهم أربعة وثلاثون مثقف.

المجموعة الثانية: الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من مختلف التخصصات الأكاديمية ويبلغ عددهم تسعة وأربعون مثقفا.

وبعد إجراءات التطبيق والمعالجات الإحصائية المستخدمة أمكن الوصول الي النتائج المشار إليها سابقا، وسوف يلتزم الباحث في تفسيره لنتائج هذا البحث بالفروض الموضوعة والمعروضة في الفصل الأول، حيث تم بلورة مشكلة البحث في تساؤل رئيسي يشتمل علي خمسة فروض أساسية تفرع عنها أربعة فروض فرعية، بعضها ينقسم الي عدد من المتغيرات التابعة لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وبعضها ينقسم الي عدد من المتغيرات التابعة لمقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، والبعض الآخر يتبع مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

وعلي ضوء هذه الفروض قد يكون من المفيد أن نتعرض للمتغيرات والأبعاد التي طرحناها في هذا المجال لمناقشة تلك النتائج وإلقاء الضوء عليها للكشف عن مدي صحتها.

وفيما يلي مناقشة النتائج وتفسيرها:

١-تفسير نتائج الفرض الأول وفروضه الفرعية

٢-تفسير نتائج الفرض الثاني وفروضه الفرعية

٣-تفسير نتائج الفرض الثالث

٤-تفسير نتائج الفرض الرابع

٥-تفسير نتائج الفرض الخامس

١- تفسير نتائج الفرض الأول:

أ - بالنسبة للمتغير الأول التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة الاقتصادية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري، فقد اتضح أنه توجد علاقة إرتباطية سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية انخفضت درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري، من ثم يعكس ذلك أيضا مدي تأثير الاتجاه الإيجابي نحو العولمة الاقتصادية سلبا علي الاتجاه نحو متغير النسق القيمي للمجتمع المصري.

ويري "محمد السيد سعيد" أنه في إطار عولمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر الي الفضاء الاقتصادي للعولمة فان العولمة الاقتصادية قد تفضي في حالة مصر والبلاد المماثلة لأوضاعها لانقسام ثقافي علي الأقل فيما يتصل بالبعد المؤسسي والتنظيمي للحياة الاجتماعية.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة الاقتصادية لدي أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥١فرد بنسبة مئوية ٦١,٤٥% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة، بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بسياسات وأهداف واستراتيجيات آليات العولمة الاقتصادية مثل: البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية التي تكرس لسيادة نظام السوق كنظام كوكبي وما يتضمنه من قيم السوق في إطار التبادل الكوكبي للسلع والخدمات، ويعكس ذلك أيضا مدي التناقضية بين طبيعة العولمة الاقتصادية المتمثلة في المعطيات الدالة والمستندة علي مجموعة من المبادئ والقيم الاقتصادية النفعية المتنافية بالضرورة مع النسق القيمي المصري، وعلي ذلك يمكن تفسير العلاقة الارتباطية السالبة والدالة بين متغير العولمة الاقتصادية ومتغير النسق القيمي المصري والذي يتضمن مجموعة من القيم المجتمعية الإيجابية التي لا تتفق أو تتكيف مع اتجاهات العولمة الاقتصادية الساعية نحو إقرار قيم السوق باعتبارها قيم اقتصادية يستهدف من وجودها تحقيق أهداف خاصة ترتبط بسياسات النموذج العولمي العام.

وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أخرى تؤكد أن مجموعة القيم التى ينتجها وجود رأس المال المعولم وتمثل إنعكاساً مباشراً للتحولات الحادثة فى المجتمع المصرى من عدم التجانس لهيكل الاقتصاد المصرى وتفعيل دور الشركات الأجنبية، وتنوع السلع والخدمات المستوردة وسيادة روح الاستهلاك وإغراق البلاد بالسلع المستوردة.

وتتفق هذه النتيجة كذلك مع رؤية "نعوم تشومسكي" التي تؤكد أن الإدارة الأمريكية تتوجه نحو منظمة التجارة العالمية لكي تنجز من خلالها مهمة تصدير القيم الأمريكية إلى كافة دول العالم .

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات التي تؤكد أن الشركات المتعددة الجنسية تعمل كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الي البلدان الأخرى مما يؤدي الي فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات.

إضافة الي اتفاق هذه النتيجة إيضاً مع نتائج دراسة "لاتوش" التي تذكر أن العولمة الاقتصادية لا تستهدف إلا تحويل العالم الي عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بالأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية.

وأيضا يتفق كل ذلك مع دراسة "سعيد نجيدة" التي تؤكد وجود إمبراطوريات جديدة للقوي وشركات عملاقة تعمل علي إحلال قيم السوق محل القيم الإنسانية الأخرى.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين متغير العولمة الاقتصادية ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوي دلالة ٠٥,٠ ، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة، ويعني ذلك أن هذه النتيجة تعد منطقية إذ تمثل العولمة الاقتصادية أحد الأبعاد الأساسية لظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، من ثم تمثل العولمة الاقتصادية مجموعة من القيم الممثلة في ذاتها للنسق القيمي للعولمة، إذ يعتبر هذا النسق هو التسويغ المباشر والمرجعية الأساسية لأنماط العولمة علي اختلافها، وعلي ذلك تتفق هذه النتيجة مع رؤية أخري تتمثل في أن تسيد القيم الأمريكية يحدث عبر عولمة متوحشة حدودها هي الربحية وفتح الأسواق وتسليع كل شيء علي كوكب الأرض حتي الإنسان والثقافة.

وحول ذلك أيضا تتفق رؤية "فيليب مورو" من أن العولمة تضع جميع المعتقدات موضع المنافسة إذ تقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والأيديولوجيات.

أما تقرير منظمة العمل فيشير إلى ما يتفق وهذه النتيجة من أن العولمة الاقتصادية فى كل البلدان تتبنى صراحة أيديولوجية السوق وتحفيز إطلاق قدرات القطاع الخاص وتشجيع تكوين الدينامية التجارية، من ثم فهى تسهم بشكل إيجابى فى بلورة قيم ومفاهيم جديدة تحض على المبادرة الفردية وتشجع

على الابتكار والقبول بالمخاطرة والتخلى التدريجى عـــن الأعمـال التقليديـة والارتقاء بمستوى الإدارة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات.

* أما بالنسبة للمتغير الثاني التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمــة وهـو متغير العولمة الثقافية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي المصري، فقد تبيـن أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠٥,، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية انخفضت درجة الاتجـاه نحـو النسق القيمي المصري.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدي أفـراد العينـة الكليـة للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٣٥فرد بنسبة مئويـة ١٧,٤٢% بما يشير الي أن النسبة الأقل من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغـير فيمـا يرتبـط بقضايا الثقافة الكونية، والخصوصية الثقافية، الهوية، القيم الأمريكية. ويعكـس ذلك بالضرورة أبعاد العلاقة العكسية بين متغير العولمة الثقافية ومتغير النسـق القيمي المصري باعتبار ان متغير العولمة الثقافية يعني في ذاته التداول الحـر للمعلومات والأفكار والاتجاهات والقيم بما يؤسس لثقافة عالمية واحدة مشـتركة تنبثق عنها منظومة من القيم العالمية الرأسمالية، وتتمحور الإشكالية الكبرى فيه حول العلاقة الجدلية بين الكونية والخصوصية، بينما متغـير النسـق القيمـي المصري تعتبر خصوصية الثقافة فيه ممثلة لنظام القيم الأساسي الـذي يعكـس بالضرورة خصائص الطابع المجتمعي العام. من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة سالبة ودالة إحصائيا.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه نتائج دراسة "علي وطفة" مـن أن العولمة الثقافية بوصفها تمثل اختراقا ثقافيا تعمل علي تـهديد منظومـة القيـم الأصيلة في المجتمعات وتشكل نوعا من الازدواجية الثقافية التي تجتمـع فيـها

تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي الي تهميش أو تغيير ملامـــح الثقافــة الوطنية.

وأيضاً فى إطار العلاقة بين العولمة الثقافية والنسق القيمى تنطلق رؤيــة فكرية أخرى مؤداها أن قيم ثقافة معينة غير متطابقة مع قيم ثقافة أخرى لا يعنى احتمال وجود نوع من النسبية على صعيد القيم بل يعنى فقط وجود تعددية قيــم غير مهيكلة هرمياً مما يشير إلى الإمكانية الدائمة لنوع من الصراع المحتوم بين القيم إضافة إلى عدم التطابق بين وجهات نظر الحضارات المختلفة أو المراحـل المتباينة للحضارة ذاتها.

وحول ذلك يرى الباحث أن الأساس المعيارى للمنظومة الكونيــة هـو أساس تعددى بالضرورة ليكون قادراً على احتواء الثقافات المتنوعة وطرائـــق التفكير المختلفة والتجربة التاريخية للمجتمعات وطبيعة العلاقات الدولية من ثـم القيم المتباينة أو المتناقضة باعتبارها وليدة التفاعل التـــاريخى بيــن الإنســان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين متغير العولمـــة الثقافيــة ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوي دلالة ٠,٠٥ مما يعني أنه كلمـــا زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمــي للعولمة، ويعني ذلك أن الاتجاه نحو العولمة الثقافية باعتبارهـــا تمثــل إعـــادة صياغة للفكر والسلوك والمفاهيم والمدركات يتوافق تماما مع النســـق القيمــي للعولمة باعتباره يمثل النسق المعياري الحاكم للظاهرة في أبعادها المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "السنوسي" المؤكدة أنه في إطار العولمـــة الثقافية فان من يمتلك القدرات والوسائل التي تكفــل له صياغة الوعي الكونـــي

المقترح فانه يستطيع أن يفرض نظامه القيمي علي الجميع باعتباره النظام القيمي العالمي الصالح.

وتتفق كذلك مع اتجاه دراسة أخري تشير الي أن القيم التي تبشر بها العولمة ليست إلا تلك التي بشرت بها الحداثة الغربية وأرادت تعميمها كطريقة وحيدة للعيش والحياة، وأن الرسالة التاريخية التي تنهض بها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تحقيق عولمة الثقافة الغربية باعتبارها المشروع الكبير الذي لم ينجح الغرب في تحقيقه طيلة خمسة قرون.

- أما بالنسبة للمتغير الثالث التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة السياسية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة السياسية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة. وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة السياسية لدي أفراد العينة الكلية تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥١بنسبة مئوية ٦١,٤٥% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بوجود الدولة القومية وفتح الحدود السياسية وتكريس مفهوم المواطن العالمي والأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعكس ذلك طبيعة العلاقة الموجبة بين متغير العولمة السياسية ومتغير النسق القيمي للعولمة باعتبار أن متغير العولمة السياسية يشير الي فكرة إحلال الحكومة العالمية والتمدد الأفقي للسياسات بما يسمح بفرض النموذج الغربي في الحكم والمتمثل في الديمقراطية علي النحو الثقافي الأمريكي وتعكس هذه القضايا وجود مجموعة من القيم التي هي

ذاتها القيم السياسية الممثلة لأحد أبعاد النسق القيمي للعولمة، من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة موجبة ودالة إحصائيا.

وتتفق هذه النتيجة مع اتجاه آخر تشير إليه دراسة "هدي ميتكيس" يتمثل في أن العولمة السياسية هي إفراز من إفرازات الدولة القومية في لحظات تضخم قوتها ومحاولتها فرض هيمنتها علي العالم علي نحو ما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من فرض لمنظومتها القيمية في ظل نظام العولمة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Strabe من أن العولمة السياسية في اتجاهها نحو عولمة القضايا المحلية وعولمة الديمقراطية لا تستهدف ان تكون عولمة القيم لدافع أخلاقي بقدر كونها وسيلة لخدمة مصالح القوي الكبرى بما تطرحه من معايير مزدوجة في تقييم النظم المختلفة في مجال انتهاجها للديمقراطية.

- أما بالنسبة للمتغير الرابع التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة الإعلامية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي المصري، فقد تبين أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الإعلامية انخفضت درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري. وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة الإعلامية لدي أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٣٦ بنسبة مئوية ٤٣,٣٧% بما يشير الي أن النسبة الأعلي من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجَابي نحو الظاهرة، بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بوسائط الاتصال الإليكتروني والتقنيات المعلوماتية ويعكس ذلك بالضرورة أبعاد العلاقة العكسية بين متغير العولمة الإعلامية ومتغير النسق القيمي المصري باعتبار أن متغير العولمة الإعلامية يعني انتشار التدفقات المعرفية والمعلوماتية والتي تحمل مضمونات موجهة

وخاضعة لاستراتيجيات الدول الكبرى بينما يعتمد متغير النسق القيمي المصري في مكوناته علي مجموعة من القيم التي تتناقض مع الكثير من القيم المتداولة عبر آليات العولمة الإعلامية ؛ من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين سالبة ودالة إحصائيا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة أخري تطرحها دراسة"حسنين توفيق" وهي أن العولمة الإعلامية قد أسهمت في تزايد أنماط القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية المرتبطة بالفن والملبس والمأكل والتسلية بغض النظر عن مدي قبول ورفض هذه القيم من قبل الأفراد والجماعات والمجتمعات غير الغربية.

ويتفق ذلك مع نتيجة أخري تشير الي أن العولمة الإعلامية تتداخل علي نحو بالغ التعقيد مع متطلبات السوق وآليات الاقتصاد الرأسمالي المعولم مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعان وعادات وسلوك وأنماط حياة.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين متغير العولمة الإعلامية ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوي ٠,٠٥ مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الإعلامية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة، ويعني ذلك أن آليات العولمة الإعلامية في فعالياتها الدائمة تدخل العديد من قيم العولمة علي الذاتية الثقافية محدثة تحولات متعددة علي هذه الذاتية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة أخري تؤكد أن القيم التي ستعبر عنها قوانين الإعلام المعولمة لن تكون قيم حرية التعبير التي تطبقها أمريكا في الداخل ولن تكون القيم التي تطبقها باقي دول العالم بل ستكون قيم السوق الإليكتروني الدولي للأفكار والمعلومات والإعلام.

نتائج الفروض الفرعية للفرض الأول:

بالنسبة للفرض (أ)

توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠٥, بين متغير العولمة الاقتصادية وبين متغير النسق القيمي المصري لدي فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية الممثلة لعينة البحث.

وتتفق هذه النتيجة مع رؤية "نبيل راغب" من أن العولمة الاقتصادية لا تعرف سوي سيادة رأس المال وسطوته التي تكتسح في طريقها كل المفاهيم الأساسية والقيم الشرعية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكذلك توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠٥, بين متغير العولمة الثقافية ومتغير النسق القيمي المصري لدي فئات الكتاب والمفكرين.

وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أخري تؤكد أنه في إطار النظام العالمي فالمقاومة الثقافية المنظمة هي جزء من المقاومة السياسية من أجل الاحتجاج علي فرض القيم الثقافية للأقوياء علي حساب الضعفاء بل لابد من ممارسة ضغوط خاصة لإثبات صحة قيمنا.

توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة ٠٥, بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة الإعلامية وبين متغير النسق القيمي للعولمة لدي فئات الكتاب والمفكرين، وتتفق هذه النتيجة مع رؤية كلا من "بيتر تيلور وكولن فلنت" التي تعتبر أن العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة التكنولوجية أو الإعلامية بل كل أنماط العولمة هي أنماط مترابطة بطرق عديدة ومعقدة تأسيسا علي أن العولمة لم تتطور من فراغ بل هي تاريخا

من التفاعلات عالمية النطاق وما اقترنت بها من جغرافيا للسلطة وللفوارق في الثروة أثرت جميعا علي طبيعة العولمة وشكلها.

من ثم يري الباحث أن أنماط العولمة علي اختلافها تمثل ممارسات فعلية علي أصعدة متعددة تحركها المنظومة القيمية للعولمة.

بالنسبة للفرض ب:

-توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية ومتغير النسق القيمي المصرى لدي فئات المثقفين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية.

-توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الإعلامية وبين متغير النسق القيمي للعولمة.

تفسير نتائج الفرض الثاني:

بالنسبة لمتغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وعلاقته بالاتجاه نحو المجال البيئي المصري، فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ ، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

ويشير تقرير "برنامج الأمم المتحدة" الى أن للعولمة عددا من الأبعاد البيئية المتمثلة فى تآكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري المؤدى بدوره الى التغيرات المناخية والانتشار الواسع للملوثات العضوية المستعصية فى إطار ما يجرى الآن من عملية متسارعة للعولمة البيولوجية فضلا عن أن هذه التغيرات

يمكن ان تجرد الأنظمة الايكولوجية وتؤدى الى خسائر كبيرة فى التنوع البيولوجي.

وتتفق هذه النتيجة مع اتجاه تقرير "منظمة العمل العربية" المشير الى ان الاندماج فى عملية العولمة الاقتصادية يعد استهدافا لتحقيق الربح السريع بما قد يؤدى الى التساهل فى مسائل تدهور البيئة وإغفال مفاهيم التنمية المستدامة.

وتتفق هذه النتيجة كذلك مع رؤية دراسة أخرى تشير إلى أن التشدد فى تطبيق المعايير البيئية باعتباره يمثل اتجاه عكسى لسياسات العولمة الاقتصادية سوف يدفع الصناعة المصرية نحو الارتقاء والتحديث من ثم تتحسن قدرتها التنافسية وتجد منتجاتها مكانا فى أسواق العالم.

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة أخرى تؤكد ان منظمة التجارة العالمية باعتبارها تمثل أحد أهم آليات العولمة الاقتصادية قد كرست التكنولوجيات الملوثة بالتمييز بين المنتجات على أساس العمليات وأساليب الإنتاج بما يعنى أنه ليس بوسع أى بلد رفض سلع بلد آخر حتى لو كانت تنتج على حساب تدمير بيئي كبير.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير المجال البيئي المصري لدي أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥٤فرد بنسبة مئوية ٦٥,٠٦% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو المجال البيئي المصري، بما يعني أن هذه العينة تؤيد الاتجاه نحو خصوصية المجال البيئي المصري والانتماء له وترفض شيوع وتداخل المجالات الفيزيقية للدول في إطار توحيد المعايير البيئية، أي أنها ترفض النتيجة المنطقية للعلاقة التبادلية بين سياسات التجارة الحرة التي تدعمها آليات العولمة الاقتصادية وبين أساليب وميكانيزمات حماية البيئة بالمفهوم القومي الاعتيادي الذي يخدم الظرف المحلي والإقليمي للنطاقات الجغرافية لمصر، وبذلك فهي ترفض إحلال الممارسات الدولية في ما يرتبط بتطبيق المعايير البيئية الموحدة.

- أما بالنسبة لمتغير العولمة الثقافية فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير العولمة الثقافية ومتغير المجال البيئي المصري مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما تطرحه دراسة أخري من أن هناك تباين واضح في الفكر حول أثر بعض محددات العولمة الثقافية علي نوعية البيئة في العالم ومن ثم علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- وأيضا توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير العولمة الإعلامية ومتغير المجال البيئي المصري، بما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الإعلامية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

مما يعني أن المضمونات والعناصر المعرفية التي تبث عن طريق آليات عولمة الإعلام تروج لقيم البيئة العالمية الممثلة في الاندماج الفيزيقي واحتواء فائض التلوث للدول الصناعية الكبرى ونسبية المعايير والسماح بوجود القوانين البيئية المتساهلة داخل الدول النامية وانعكاسات ذلك علي قدرة النظام الايكولوجي في هذه الدول والمواصفات الخاصة بالتكنولوجية النظيفة واتباع سياسات الأمن البيئي.

نتائج الفروض الفرعية للفرض الثاني:

بالنسبة للفرض (أ):

- توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة الإعلامية وبين متغير المجال البيئي المصري لدي فئات الكتاب و المفكرين.

بالنسبة للفرض (ب):

-توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية وبين متغير المجال البيئي المصري لدي الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

تفسير نتائج الفرض الثالث:

- أكدت نتائج هذا البحث وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ بين فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين على متغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك على مستوى التيار الاشتراكى والتيار الليبرالي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل على انخفاض درجة الاتجاة نحو متغير العولمة الاقتصادية لدى هذا التيار، وذلك نظرا للتفاوت النسبي بين المنظورات والرؤى الفكرية لكلا من التيارين تجاه ظاهرة العولمة. ويقوم التأسيس الأيديولوجي لهذا التيار على اعتبار ان العولمة هي ظاهرة حتمية تمثل نوعا من المد التاريخي لمراحل تطورية الرأسمالية وليست ظاهرة لها صفة الاطلاقية الموجهة لمستقبل حركة التاريخ فضلا عن أنه فى رؤية هذا التيار فان العولمة الاقتصادية ليست مستقلة عن إشكالية الهيمنة التي يمثلها المشروع الأمريكي الهادف الى تعميق استقطاب دول الأطراف.

بينما وفى إطار التوجه الفكري التام كان منظور التيار الليبرالي يتمثل فى ان العولمة ظاهرة صنعتها التغيرات العالمية الحادثة على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا وتحظى بالتأييد المطلق لأنها تتيح كما غير مسبوق من الفرص والإمكانات التي يعتقد أصحاب هذا التيار أنها تفتح مجالات عديدة نحو سبل التقدم والحضارة، وتعنى العولمة الاقتصادية لديهم وجود سوق عالمية واحدة تساهم في توسع التجارة ونمو الناتج العالمي وإحلال سياسات اقتصاد السوق باعتبارها نظم ديناميكية تشارك في عملية التغيير الهيكلي وإزالة الحواجز المعيقة للتجارة. وعلى ذلك تكون هذه النتيجة من النتائج الموضوعية

المشيرة الى تناقضيه التيارات الفكرية المؤسسة على الكثير من الأطر والمرجعيات المختلفة والتي تنعكس بالضرورة المباشرة على القضايا المطروحة على هذه التيارات، من ثم يرى الباحث ان ظاهرة العولمة تتطلب فى ذاتها حين التعامل معها فى قياسات أبعادها نوعا من التجرد والحياد المتنافي مع الأيديولوجيات والقوالب الفكرية والمنطلقات الفلسفية والتي دائما ما تقدم نتائج أحادية الجانب تغاير المقدمات التي تطرحها العولمة باعتبارها ظاهرة أو عملية أو أيديولوجية .

- وكذلك أكدت نتائج هذا البحث وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠٥, بين فئات الكتاب والمفكرين على متغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك على مستوى التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل علي انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الاقتصادية لدى التيار الإسلامي، وذلك نظرا الى ان رؤية هذا التيار تعتمد على التأكيد علي أن عالمية الإسلام تتفوق علي العولمة الغربية وترفض العولمة الاقتصادية لأنها لاتحقق العدل الاجتماعي بين الشعوب إذ تجعل طابع العلاقات الاقتصادية الدولية طابع صراعي قائم على التنافسية السلعية وشيوع قيم الاستهلاك داخل الدول النامية والمتقدمة على السواء.
- تشير نتائج هذا البحث الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥, بين فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الثقافية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك علي مستوي التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل علي انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدي التيار الإسلامي نظرا الي أن رؤية هذا التيار ترتبط بالأرضية التراثية أكثر من ارتباطها بمعطيات الواقع، من ثم فهو يعتبر أن العولمة هي امتدادا حقيقيا معاصرا لميراث الثقافة الغربية بما تضمن من تيارات مادية معادية للثقافة العربية الإسلامية، من ثم أيضا فالعولمة الثقافية

تكرس لقيم الإباحية والنفعية والفردية. بينما تمثلت رؤية الليبراليون في أن العولمة الثقافية تدعم قيم الحوار والتسامح والتعددية وقبول الآخر ولا تشكل تهديدا للهوية القومية أو الثقافات الوطنية وتمنح هذه الثقافات فرصا لتأكيد الذاتية الحضارية بالمشاركة الفاعلة في بنية الكيان الثقافي الدولي والمنظومة المعلوماتية.

-وكذلك أكدت نتائج هذا البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوي ٠,٠٥ بين فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الثقافية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك علي مستوي التيار الليبرالي والتيار القومي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل علي انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدي التيار القومي، وذلك نظرا الي أن رؤية هذا التيار تقوم علي أن العولمة الثقافية لها آثارها السلبية المباشرة علي العالم العربي وعلي مصر بشكل أخص كما تعتمد هذه الرؤية ضرورة صياغة عقدا قوميا يتضمن عناصر استراتيجية تنبثق من الحوار المجتمعي.

-كما تشير نتائج البحث الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥ بين فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الإعلامية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك علي مستوي التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، تأسيسا علي أن هذا التيار لديه استجابات قوية نحو آليات العولمة الإعلامية التي تمثلها أنظمة الاتصالات والمنتجات الإليكترونية والثورة التقنية والمعلوماتية والإنتاج المعرفي والقرية الإليكترونية بما يحقق مبدأ توحيد العالم وسيادة نسق خاص من القيم الكونية إضافة الي أن هذه الآليات في رؤية هذا التيار تمثل نقلة نوعية في حياة الإنسانية باعتبارها قد غيرت العلاقة بين الزمان والمكان وبين التاريخ والجغرافيا وبين مفاهيم المعرفة والسلطة والقوة.

-وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥, بين فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الإعلامية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وذلك علي مستوي التيار القومي والتيار الإسلامي لصالح التيار القومي، وتنطلق رؤية هذا التيار في استجابتها نحو العولمة الإعلامية تأسيسا علي إمكانية الاستفادة من معطيات هذه العولمة وتفعيل آلياتها في إطار تحريك مفردات الواقع إيجابا بالشكل الذي يخدم الصالح القومي.

تفسير نتائج الفرض الرابع:

أوضحت نتائج هذا الفرض أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥, بين فئات المثقفين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي متغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة علي مستوي تخصص الإعلام وتخصصات أخري هي الاجتماع والسياسة والفلسفة لصالح الإعلام، مما يدل علي أن الأكاديميين في ميدان الدراسات الإعلامية يعتبرون أن الشركات الإعلامية متعددة الجنسية كأحد أهم آليات العولمة الاقتصادية لها استراتيجية ودور مؤثر يتمثل في خضوع النشاط الإعلامي للاحتكارات الرأسمالية الدولية، ويتسق هذا الدور مع إمكاناتها المالية والتكنولوجية وتستطيع خلاله التخطي المعلوماتي للحدود القومية بما يؤدي الي نشر قيم المعلوماتية في إطار صناعة المكونات المادية والمكونات الفكرية أيضا، من ثم ترويج الآراء والأفكار والصور والرموز ومن ثم أيضا يتحول الاقتصاد العالمي الي اقتصاد معلوماتي تمثل المعلومة فيه عاملا مهما من عوامل إنتاج السلع والخدمات.

تفسير نتائج الفرض الخامس:

أوضحت نتائج هذا الفرض أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين عينتي البحث من الكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس من جهة أخري علي مستوي أدوات البحث ويعني ذلك تماثل أداء العينة الكلية علي مستوي الاختبارات الثلاثة.

وتشير هذه النتيجة الي مؤشرات عديدة منها وحدة منهج الفكر في المعالجة النظرية لظاهرة العولمة علي اختلاف أبعادها والقضايا ذات العلاقة بموضوع الظاهرة، من ثم فليس هناك دلالات خاصة في النتائج تميز عينة عن أخري من حيث الفاعلية المعرفية إنتاجا أو تحليلا. وتعتبر المرجعية الأساسية في تفسير هذه النتيجة أن الاتجاه الفكري للمثقف كان هو الموجه الأيديولوجي في التعامل مع الظاهرة ومفرداتها بمعني ان هذا الاتجاه كان هو المسار أو المعيار الموضوعي في الموقف من الظاهرة، من ثم أصبحت النتيجة رهن الاتجاه الفكري للمثقف، بمعني أن موقفه من الظاهرة قائم علي الميكانيزم المحوري في الاتجاه الفكري الذي يمثله، من ثم اتفقت الاتجاهات الفكرية للمثقفين موضوع البحث الراهن في أنها تدور حول طبيعة واحدة للفكر لا تغاير الأرضية الفكرية أو الأيديولوجية التي ينطلق منها المثقف ولا تقدم منظومة خلافية غير خاضعة لهذه الأرضية، وهو بالضرورة ذات الموقف الذي تعامل خلاله مع العديد من الظواهر والتيارات الغربية أيضا مما يتحتم معه التأكيد علي أن إشكالية تعامل المثقف المصري مع الظواهر المجتمعية تحكمها مجموعة من المعايير والثوابت التي لا تقيم حدودا أو فواصل بين القضايا.

كذلك علي مستوي عينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس اقتصر الموقف من الظاهرة علي طبيعة التخصص الأكاديمي بما يعني أن المنظور الفكري أو

الرؤية كانت ذات مسار واحد في التعامل مع الظاهرة موضوع البحث، من ثم كانت نتيجة هذا الفرض منطقية ومتسقة مع الطابع الفكري العام لعينتي البحث.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "حسين أبو شنب" التي تشير الي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبين العديد من المحاور المرتبطة بظاهرة العولمة مثل درجة أو مستوي الاهتمام بالعولمة، مصادر المعلومات عنها، ماهية العولمة وطبيعتها، علاقات العولمة، العولمة والإعلام، العولمة والوطن العربي، العولمة والقضية الفلسطينية، مواجهة العولمة، صفات العولمة مما يؤكد أن عينة الدراسة بكاملها تتوافق نظرتها ورؤيتها للعولمة ويتفق ذلك مع كون عينة الدراسة من شريحة واحدة هي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات رغم تباين الانتماءات والاتجاهات السائدة في المجتمع الفلسطيني .

وكذلك تتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة أخري من حيث وجود اتساق بين استجابات الأكاديميين حول مفهوم العولمة والنشأة التاريخية وحول أن التحولات الاقتصادية والتقنية هي السمات الأساسية، كما اتفقت الاستجابات علي ربط العولمة الاقتصادية بالسياسة أو العولمة الاقتصادية بالتكنولوجية، من ثم اتفقت علي أن العولمة يجب النظر إليها نظرة وظيفية.

وعلي ذلك يري الباحث أن فكر الاختلاف والتنوع له مشروعية ثقافية إذ يمثل أهم مصادر التشكيل المعرفي للمثقفين علي مستوي الظواهر والأحداث والأفكار اتساقا مع العديد من الرؤى الحضارية المعاصرة التي تؤكد أن منطقية العقل المتنوع ستحل محل منطقية العقل الموحد وستكون فلسفة التنوع هي فلسفة المستقبل العلمي.

النتائج العامة للبحث

توصل الباحث خلال الفترة الزمنية لهذا البحث الي عدد من النتائج العلمية الموضوعية المرتبطة باتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة في علاقاتها بالاتجاه نحو النسق القيمي المصري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي المصري، بحيث يمكن الاستفادة من هذه النتائج علي مستوي التراكم المعرفي والتنظير الفكري والأكاديمي.

وتتلخص أهم هذه النتائج في الآتي:

١- لم تختلف اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة عن اتجاهاته نحو غيرها من الظواهر والتيارات الفكرية الغربية مثل الحداثة وما بعد الحداثة، من ثم فالموقف من العولمة هو موقف تقليدي يقوم علي اختزال الظاهرة في اتجاهات التأييد والمعارضة والمحايدة رغم الفروق والاختلافات العديدة بين الظاهرة وبين هذه التيارات، وهو أيضا ذات الموقف القائم علي نفس المنهجية من قضية الأصالة والمعاصرة سواء بتأكيد ذاتية التراث الفكري والحضاري أو باحلال النموذج الغربي كلية أو بالمحاولات التوفيقية بينهما، مما يشير الي اشكالية الفكر العربي في إطار سماته التكوينية والبنيوية.

٢- اقتصرت اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة علي حدود التأييد والمحايدة والمعارضة دون أن تقدم مشروع فكري متكامل لبلورة أسس التعامل مع ظاهرة العولمة، وقد مثل ذلك نوعا من الازدواجية مع التصور الرسمي المصري القائم علي رؤية استراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من المبادىء والمعايير المنبثقة عن طبيعة الخطاب السياسي.

٣- كشفت نتائج هذا البحث عن وجود تباين في درجة اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة فضلا عن وجود تباين في الاتجاه نحو كل بعد من أبعاد الظاهرة، ذلك طبقا لطبيعة التوجه الفكري العام بالنسبة للكتاب والمفكرين، وطبيعة التخصص الأكاديمي بالنسبة للأساتذة أعضاء هيئة التدريس

بالجامعات وما يتضمن كلا منهما من منظورات ومرجعيات ثقافية وأيديولوجية وعلمية في قياسات الظاهرة ومعطياتها النظرية والامبريقية.

٤- أوضحت نتائج البحث الميداني ان نسبة ٥٢,١١% من عينات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه إيجابي مؤيد للظاهرة في أبعادها المختلفة، بينما كانت نسبة ٣١,٦٣% لديها اتجاه معارض للظاهرة، في حين أن نسبة ١٦,٢٦% كانت لديها اتجاهات محايدة أو متحفظة في التعبير عن رؤيتها مما يعكس طبيعة الشكل المعرفي والإطار الكلي للتفكير لدي أفراد العينة الكلية.

٥- أشارت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٦٠,٢٥% من عينات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه إيجابي نحو النسق القيمي المصري، بينما كانت نسبة ٢٤,٠٩% معارضة لبعض قيم هذا النسق في حين أن نسبة ١٥,٦٦% كانت محايدة في موقفها من قيم النسق المصري. ويعكس ذلك ملامح التهميش والتأصيل لبعض قيم النسق المصري، كذلك أشارت النتائج الي أن نسبة ٤٠,٩٦% من أفراد العينة الكلية للبحث لديها اتجاه إيجابي نحو النسق القيمي للعولمة، بينما كانت نسبة ٣٩,٧٦% معارضة لقيم هذا النسق في حين ان نسبة ١٩,٢٨% كانت محايدة في موقفها من قيم العولمة، مما يشير الي توافق هذه الاتجاهات -في إطار متوازن نسبيا- مع الاتجاهات نحو ظاهرة العولمة.

٦- أكدت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٦٥,٠٦% من أفراد العينة الكلية للبحث لديها اتجاه إيجابي نحو المجال البيئي المصري، بينما كانت نسبة ١٤,٤٥% لديها اتجاه معارض في حين أن نسبة ٢٠,٤٩% كانت لديها اتجاهات محايدة إزاء قضايا هذا المجال.

٧- أوضحت نتائج البحث علي مستوي العينة الكلية وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية).وبين درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري.

٨- أوضحت نتائج البحث علي مستوي العينة الكلية وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة السياسية- العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة.

٩- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية) وبين درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري.

١٠-أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة.

١١-أوضحت النتائج أيضا بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس وجود علاقات عكسية بين متغير العولمة الاقتصادية وبين درجة الاتجاه نحو إلنسق القيمي المصري.

١٢-كذلك أوضحت النتائج بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة السياسية- العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة.

١٣-أوضحت نتائج البحث علي مستوي العينة الكلية وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

١٤-أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجـــود علاقـــات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصاديـــة -العولمـــة الثقافيـــة- العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

١٥-أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الأساتذة أعضـــاء هيئـــة التدريـــس بالجامعات وجود علاقات عكسية بيـــن المتغـيرات التاليـــة (العولمـــة الاقتصادية- العولمة السياسية) وبين درجة الاتجاه نحو المجـــال البيئـــي المصري.

١٦-أوضحت نتائج البحث وجود فروق دالة إحصائيا بين عينة البحـــث مـــن الكتاب والمفكرين بتياراتها المختلفة علي مســـتوي المتغـيرات الآتيـــة(العولمة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية) لصالح التيـــار الليبرالي والتيار القومي.

١٧-أوضحت نتائج البحث كذلك وجود فروق دالة إحصائيا بين عينة البحـــث من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتخصصاتـــها الأكاديميـــة المختلفة علي مستوي متغير العولمة الاقتصادية لصالح تخصص الإعلام.

١٨-أكدت نتائج البحث أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين عينتي البحث مـــن المثقفين الكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضـــاء هيئـــة التدريـــس بالجامعات من جهة أخري، علي مستوي متغيرات البحث كلية (العولمـــة الاقتصادية - العولمة الثقافية - العولمة السياسية- العولمة الإعلاميـــة- النسق القيمي المصري- النسق القيمي للعولمة- المجال البيئي المصـــري) مما يعكس مدي الاتساق في ملامح الرؤية وطبيعـــة الوعـــي المعرفـــي بمعطيات الظاهرة.

١٩- يمثل مجتمع البحث نموذجا ثقافيا له ممارســـات فكرية تؤثر في الدينامية الاجتماعية، وقد انحصر موقفه في تقييم ظاهرة العولمة علي توجه نظري

مجرد دون معالجة الانعكاسات الواقعية للظاهرة في المحيــط المجتمعـــي المصري.

وعلي ذلك تشير نتائج البحث بصفة عامة الي وجــود اتجاهــات فعليــة للمثقف المصري نحو ظاهرة العولمة تؤثر بدرجات متفاوتة علي اتجاهاته نحــو النسق القيمي المصري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي المصري أيضـــا، من ثم أسهمت هذه الاتجاهات في صياغة وتكوين نوعا من الوعي العام داخـــل المجتمع المصري بظاهرة العولمة.

المـــراجـــع

أولا: القواميس والمعاجم:

١- إبراهيم مدكور آخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥

٢- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٩٣

٣- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة:

٤- السيد ياسين: العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠

٥- ــــــــ : الزمن العربي والمستقبل العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٨

٦- ــــــــ : المعلوماتية وحضارة العولمة... رؤية نقدية عربية، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠١.

٧- أنتوني جيدنز: الطريق الثالث ... تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة: محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩

٨- أ. برلين: الجذع الأعوج لشجرة الإنسانية، فينتتج بوكس، نيويورك، ١٩٩٢.

٩- أولريش بك: ما هي العولمة، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، كولونيا – ألمانيا، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

١٠- السيد الحسيني: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القـاهرة، ١٩٧٣

١١- أحمد يوسف أحمد، محمد زيادة: مقدمة في العلاقـات الدوليـة، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥

١٢- أحمد مجدي حجازي: الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠

١٣- إبراهيم عبد الجليل: البيئة والتنمية، سلسلة اقـرأ، العـدد (٦٧٣)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٢

١٤- بيتر تيلور وكولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، (الاقتصـاد العالمي-الدولة القومية- المحليات)، ترجمة: عبـد السـلام رضوان واسحق عبيد، عالم المعرفة، العدد (٢٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو، ٢٠٠٢

١٥- باتريك هارمن: النظام العالمي الجديـد... القـانون الدولـي وسياسـة المكيالين، ترجمة: أنور مغيث، الـدار الجماهيريـة للنشـر والتوزيع، ١٩٩٥

١٦- برهان غليون وسمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافـة، دار الفكـر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

١٧- ــــــــ : الأنتلجنسيا والسياسة والمجتمـع،دار الاجتـهاد، بـيروت، ١٩٨٩.

١٨- بنجامين باربر: عالم ماك... المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٩- بوتومور : الصفوة والمجتمع .. دراسة في علم الاجتمـاع السياسـي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القـاهرة، ١٩٧٨

٢٠- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل)، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد (٢٣١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨

٢١- بول هيرست وجراهام طومبسون: مساءلة العولمة (الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم)، ترجمة: إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩

٢٢- تقرير لوجانو: مؤامرة الغرب الكبرى، تعليق: سوسان جورج، ترجمة: محمد مستجير مصطفي، دار سطور، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠١

٢٣- ثابت ملكاوي: إشكالية العقل العربي بين الذات والآخر الجديد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥

٢٤- جاري بيرتلس، روبرت . ز . لورانس، روبرت . أ . ليتان، روبوت . ح . شابيرو: جنون العولمة (تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة)، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٢٥- جاستون باشلار: العقلانية التطبيقية، ترجمة: بسام الهاشم، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧

٢٦- جاك ديريدا: أطياف ماركس، ترجمة: منذر عياشي، دار الحاسوب للطباعة، حلب، ١٩٩٥

٢٧- جان ماري بيليت: عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد(١٨٩)، الكويت، ١٩٩٤

٢٨- جلال أمين: العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون الى جولة الأوروغواي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٢٩- جورج لودج: إدارة العولمة، عرض: محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٣٠- جون جراي: الفجر الكاذب (أوهام الرأسمالية العالمية)، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠

٣١- جيمس روزناو: ديناميكية العولمة .. نحو صياغة عملية، مترجم في قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٧

٣٢- حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما العولمة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٣٣- دافيد سي كورتين: العولمة والمجتمع المدني، ترجمة: شوقي جلال، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٣٤- دافيد ماكليلاند: مجتمع الإنجاز (الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية)، عبد الهادي الجوهري ومحمد سعيد فرح، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠

٣٥- رمزي زكي: التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٦

٣٦- ـــــــ : العولمة المالية (الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي)، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

٣٧- روجيه جارودى: أمريكا طليعة الانحطاط، تعريب: عمرو زهيري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٣
٣٨- روبرت جاكسون: ميثاق العولمة (سلوك الإنسان فى عالم عامر بالدول)، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.
٣٩- رونالد روبرتسون: العولمة .. النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، مراجعة وتقديم: محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨
٤٠- سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر، الجامعة الأمريكية مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٧
٤١- سعد الدين إبراهيم وآخرون: مصر في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٨١
٤٢- سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٧٧
٤٣- سيف الدين عبد الفتاح: مدخل الي القيم... إطار مرجعي لدراسة العلاقات في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٩
٤٤- سيرج لاتوش: تغريب العالم، ترجمة: خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٢
٤٥- سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، دار ظافر للطباعة، ٢٠٠٢
٤٦- سعيد اللاوندي: بدائل العولمة... طموحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢
٤٧- صالح السنوسي: العرب من الحداثة الي العولمة، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠

٤٨- ــــــــــ : العولمة أفق مفتوح وارث يثير المخاوف، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٣

٤٩- صامويل هنتجتون: صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوه، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٨.

٥٠- عبد السلام المسدي: العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٩

٥١- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٦

٥٢- عبد الله عبد الحي موسى: دراسات في علم النفس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣

٥٣- علي حسين شبكشي: العولمة نظرية بلا منظر، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠١

٥٤- علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

٥٥- ــــــ : حديث النهايات (فتوحات العولمة أو مأزق الهوية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

٥٦- عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٤)، ١٩٨١

٥٧- عبد الواحد العفوري: العولمة والجات... التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠

٥٨- غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندري، ١٩٨٣

٥٩- فليب مورو ديفارج: العولمة، ترجمة: كمال السيد، شركة الخدمات التعليمية، القاهرة، ١٩٩٨
٦٠- فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
٦١- فتحي التريكي: قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٨
٦٢- كارل ماركس وفريدريك آنجلز: الأيديولوجية الألمانية، ترجمة: فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٦
٦٣- لمياء محمد أحمد: العولمة ورسالة الجامعة... رؤية مستقبلية، تقديم: حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٦٤- محسن أحمد الخضيري: العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مجموعة النيل العربية،القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠
٦٥- ــــــــــــ : العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠١
٦٦- محمد أحمد بيومي: ظاهرة التطرف... الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولي، ١٩٩٢
٦٧- ــــــــــــ : علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١
٦٨- مصطفي النشار: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٩
٦٩- محمد أبو الإسعاد: أمريكا جذور الغزو والعولمة، دار سينا، القاهرة، ٢٠٠١

٧٠- محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولي،١٩٩٦

٧١- ـــــ: من نقد الحاضر الي إبداع المستقبل (مساهمة في بناء المشروع النهضوى العربي)، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠

٧٢- محمود السيد أبو النيل: علم النفس الاجتماعي (دراسات عربية وعالمية) الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧

٧٣- مصطفي عبد الغني: المثقف العربي والعولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مشروع مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠

٧٤- ـــــ: الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مشروع مكتبة الأسرة، ١٩٩٩

٧٥- محمد علي محمد وآخرون: المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥

٧٦- ـــــ : الوعي الثقافي والتنمية من الداخل، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٨١

٧٧- محمد عاطف غيث: المدخل الي علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧

٧٨- ماري فرانس ليربتو : صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولي، ١٩٩٣

٧٩- محمد رؤوف حامد: الوطنية في مواجهة العولمة، سلسلة اقرأ، العدد (٦٤٧)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩

٨٠- نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠٠١

٨١- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد(٢٦٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١

٨٢- نجيب إسكندر إبراهيم وآخرون: قيمنا الاجتماعية وآثارها في تكوين الشخصية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٢.

٨٣- نادية رضوان: الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧

٨٤- هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧

٨٥- هيلاري فرنش: اختفاء الحدود ... حماية كوكب الأرض في عصر العولمة، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠١

ثالثا: الدوريات العربية:

٨٦- أحمد مجدي حجازي: المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي "دراسة في أزمة المجتمع العربي" مجلد نحو علم اجتماع عربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩

٨٧- ـــــــ : أمية المثقف العربي .. الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي، مجلد الثقافة والمثقف فى الوطن العربى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢

٨٨- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الكرمل، العدد(٥٣)، ١٩٩٧

٨٩- ـــــــــ: أبرز معالم الجدة في القرن العشرين، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، المجلد(٢٦)، يونيو، ١٩٩٨

٩٠- السيد ياسين: في مفهوم العولمة، مجلد العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

٩١- أحمد أبو زيد: تحديات القرن الواحد والعشرين... البحث عن نسق جديد من القيم، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد(٤٩٤)، ٢٠٠٠

٩٢- إبراهيم العيسوى وآخرون: أوراق ٢٠٢٠ بدايات الطرق البديلة الي عام ٢٠٢٠، الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، العدد(٢)، ١٩٩٨

٩٣- برهان غليون: نحو تجديد إشكاليات الفكر العربي المعاصر .. من نقد التراث الي نقد الحداثة، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد(٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

٩٤- ـــــــ : الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين ... تحديات كبيرة وهمم صغيرة، المستقبل العربي، العدد (٢٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو، ١٩٩٨

٩٥- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٧.

٩٦- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٩

٩٧- تقرير التنمية في العالم١٩٩٩/٢٠٠٠: دخول القرن ٢١البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠

٩٨- توم جونس: هل التلوث سلعة للتصدير، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، باريس، ديسمبر، ١٩٩٨

٩٩- تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد ١٩٩٦)، جمهورية مصر العربية.

١٠٠-تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية: ترجمة: محمد يحيي وآخرون، تقديم: جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ١٩٩٧

١٠١-تقرير برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وانعكاساتها علي مسائل العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، ١٩٩٤

١٠٢-تقرير منظمة العمل العربية: العولمة وآثارها الاجتماعية، القاهرة، مارس ١٩٩٨

١٠٣-تقرير الهيئة العامة للاستعلامات: العولمة وآثارها علي إفريقيا، القاهرة، يناير، ٢٠٠١

١٠٤-ـــــــ : مفهوم العولمة في العالم المعاصر، القاهرة، بدون تاريخ

١٠٥-توقعات البيئة العالمية: المنظورات العالمية... برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٩٩

١٠٦-جورج طرابيشي: العولمة السعيدة، جريدة الحياة اللندنية،١٠مايو ١٩٩٨

١٠٧-جمال علي زهران: أزمة القيم وصراع الأجيال في مصر، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٨يوليو ٢٠٠١

١٠٨-جيمس وولفنسون: ليس للعالم بديل آخر للعولمة، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١ أغسطس، ٢٠٠١

١٠٩-حسام الخطيب: أي أفق للثقافة العربية وآدابها فـــي عصـــر الاتصـــال والعولمة، عالم الفكر، المجلس الوطنـــي للثقافـــة والفنـــون والآداب، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩

١١٠-حسنين توفيق إبراهيم: العولمة ... الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤيـــة أولية من منظور علم السياسة) عالم الفكر، المجلس الوطنـــي للثقافة والفنون والآداب، الكويـــت، العـــدد (٢٨)، ديســـمبر، ١٩٩٩

١١١-خلدون النقيب: العولمة في التاريخ ... تعقيب، مجلد العرب والعولمـــة، مركز دراسات الوحدة العربية، بـــيروت، الطبعـــة الثانيـــة، ١٩٩٨

١١٢-دافيد روثكوبف: في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة: أحمـــد خضـــر، مجلة الثقافة العالمية، المجلـــس الوطنـــي للثقافـــة والفنـــون والآداب، الكويت، العدد(٨٥)، ١٩٩٧

١١٣-رزق الله هيـــلان: العولمة.. الشوملة.. الهويـــة، مجلة الطريق، لبنـــان، العـــدد (٣)، ١٩٩٨

١١٤-رونالد انجلهارت: القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير السياســـي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد(١٤٥)، سبتمبر، ١٩٩٥

١١٥-رشدى سعيد: تحت ستار العولمة... روشتة البنك الدولى لتنمية حـــوض النيل، الكتب وجهات نظر، دار الشـــروق، القـــاهرة، العـــدد (٣٢)، سبتمبر، ٢٠٠١.

١١٦-ستيفن كاسلز: العولمة والهجرة .. بعض التناقضات الصارخة، المجلـــة الدوليـــة للعلـــوم الاجتماعيـــــة، مركـــز مطبوعـــات اليونسكو،القاهرة، العدد (١٥٦)، أغسطس، ١٩٩٨

١١٧-سيرج لاتوش: العولمة ضد الأخلاق، ترجمة: عفيف عثمان، مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد(٧١)، ١٩٩٨

١١٨-سمير أمين: تحديات العولمة، مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (٧١)، ١٩٩٨

١١٩-سعد البازغي: المثقفون والعولمة الضرورة والضرر، مجلة المعرفة، وزارة الأوقاف، السعودية، مايو/يونيو، ١٩٩٩

١٢٠-سمير نعيم أحمد: أنساق القيم الاجتماعية ... ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، يونيو، ١٩٨٢

١٢١-عبد الإله بلقزيز: في خطاب البيئة، مجلة الطريق، بيروت، العدد (٣)، مايو-يونيو ١٩٩٨.

١٢٢-عبد الله موسي: هاجس الحداثة في الفكر العربي المعاصر أو إشكالية التجاوز والتأسيس عند (محمد آركون)، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد(٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

١٢٣-عز الدين إسماعيل: العولمة وأزمة المصطلح، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد (٤٩٨) ، مايو، ٢٠٠٠

١٢٤-عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلد عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩

١٢٥-علي وطفة: الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (٢٠١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥

١٢٦-عواطف عبد الرحمن: الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، يوليو-سبتمبر، ١٩٩٧

١٢٧-عواطف عبد الرحمن: حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد (٩٣) أكتوبر-ديسمبر، ١٩٩٨

١٢٨-غازي الصوراني: البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيراتها في الوطن العربي، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)،القاهرة، ١٩٩٩

١٢٩-فارس أبي صعب: العرب وحتمية الحداثة، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩) ،القاهرة، ١٩٩٩

١٣٠-فرديناندو تراز جنز: معضلة عملية العولمة، إعداد خديجة عرفة، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٠)، أكتوبر، ٢٠٠١.

١٣١-كاظم حبيب: العولمة الجديدة، مجلة الطريق، لبنان، العدد (٣)، ١٩٩٨

١٣٢-كينيدي جراهام: مصلحة الكواكب، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية،القاهرة، العدد (٧٣)، ١٩٩٨

١٣٣-لويس عوض: الثقافة والتنمية، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٧أغسطس، ١٩٨٨

١٣٤-مارتن وولف: ولم كل هذا الكره للعولمة، لوموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية، يوليو، ١٩٩٧

١٣٥-محمد حافظ دياب: تعريب العولمة ... مساءلة نقدية، مجلد قضايا فكرية،دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد(٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

١٣٦-محمد السيد سعيد: العولمة والقيم الثقافية في مصر، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

١٣٧-محمد فتحي: رفاهية الأمريكيين يدفع ثمنها فقراء العالم، مجلة المصور، دار الهلال، القاهرة، العدد (٣٩٩١)، ٦ابريل/٢٠٠١

١٣٨-محمود أمين العالم: العولمة وخيارات المستقبل، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، العدد(٢٩)، ١٩٩٩

١٣٩- محمود عبد الفضيل: المثقف العربي سعيا وراء الرزق والجاه، مجلد المثقف العربي همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٥

١٤٠-ـــــــ : قيم النهضة وقيم التخلف، مجلة المصور، مؤسسة دار الهلال القاهرة، العدد(٣٩١٣)، ١٨أكتوبر ١٩٩٩

١٤١-مصطفي مرتضي علي: العولمة والتحديات المفروضة علي المجتمعات العربية، (دراسة ميدانية وتحليلية لرؤى الأكاديميين العرب)، حوليات عين شمس، العدد (٣٠)، إبريل-يونيو، ٢٠٠٢

١٤٢-ماهر الشريف: ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة، مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، بيروت، العدد (٥٠)، ١٩٩٨

١٤٣-مهدي الحافظ: تعقيب، مجلد العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

١٤٤-منير الحمش: المناقشات، مجلد العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

١٤٥-ميشيل كلوغ: أربع أطروحات حول عولمة أمريكا، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٨٥)، ١٩٩٩

١٤٦-مجلة رسالة اليونسكو: الانطلاق نحو عالم غير ملموس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر، ١٩٩٨

١٤٧-محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩

١٤٨-نبيل عبد الفتاح: اليوتوبيا والجحيم... قضايا الحداثة والعولمة في مصر، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، سلسلة المواطنة العدد(٤)، فبراير، ٢٠٠١

رابعا: البحوث والدراسات:

١٤٩-أحمد صادق سعد: إشكالية التوصيف الاجتماعي للمثقف المصري، مجلد الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، تحرير: سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولي، ١٩٨٨

١٥٠-أنور مغيث: أزمة البيئة وحوار الثقافات، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، تحرير: فخري لبيب، القاهرة، ١٩٩٧

١٥١-إبراهيم قشقوش وآخرون: المشروع البحثي القومي (القيم في المجتمعات الريفية والحضرية وعلاقاتها بالتنمية)، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومعهد دراسات الطفولة، القاهرة، ١٩٩٦

١٥٢-إبراهيم العيسوى: منظمة التجارة العالمية وحماية مصالح شعوب الجنوب، مؤتمر عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية ومركز الدراسات العربية الإفريقية والتوثيق، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١

١٥٣-إيمانويل والرشتين: القومي والعالمي... هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟، في محرر (الثقافة والعولمة والنظام العالمي)، تحرير: أنطوني كينيج، ترجمة: شهرت العالم- هالة فؤاد- محمد يحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠١

١٥٤-أحمد إبراهيم أمين: مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة، مؤتمر رؤية الشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٩

١٥٥-برايان ترنر: وجها علم الاجتماع ... عالميان أم قوميان (ثقافة العولمة... القومية والعولمة والحداثة)، إعداد: مايك فيذرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٦-جوناثان فريدمان: النسق العالمي والعولمة ومتغيرات الحداثة، محدثات العولمة، إعداد: مايك فيذرستون وآخرون، ترجمة: عبد

الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٧-جان نيدرفين: العولمة والتهجين، محدثات العولمة، إعداد: مايك فيذرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٨-حسين أبو شنب: استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد، أعمال ندوة رؤية الشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٩

١٥٩-حليم بركات: المثقفون في المجتمع العربي المعاصر (ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقية)، مجلد الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولي، ١٩٨٨

١٦٠-حمدي حسن: الإعلام العربي الفرص والتحديات في النظام الإعلامي العالمي الجديد، مؤتمر (الوطن العربي وتحديات العولمة)، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٩

١٦١-حسن عماد مكاوي: أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، المؤتمر العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، إبريل، ١٩٩٩

١٦٢-خالد زكريا أبو الدهب: دور القطاع الخاص المصري في حماية البيئة، البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد(٩)، ١٩٩٩

١٦٣-زايجمونت باومن: الحداثة والتناقض (ثقافة العولمة ... القومية والعولمة والحداثة، إعداد: مايك فيذرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٦٤-سعاد كامل رزق: مؤسسات التمويل الدولي كأداة من أدوات العولمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو، ١٩٩٨

١٦٥-سعد الدين إبراهيم: المفكر والأمير... تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب، الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولي، ١٩٨٨

١٦٦-سلوى شعراوي جمعة: نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد(٩)، ١٩٩٩

١٦٧-سمير أمين: تأملات حول دور الأنتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية، الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)،منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولي، ١٩٨٨

١٦٨-سمير نعيم أحمد: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات علي أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، دراسة منشورة في محرر الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٦

١٦٩-سلوي محمد مصطفي: العولمة والقيم الأخلاقية، بحث منشور في محرر الإسلام في عصر العولمة، كتاب المؤتمر الدولي الرابع

للفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مايو، ١٩٩٩

١٧٠-سجني دولار ماني: الاقتصاد الأمريكي الجميل والقبيح، في محرر الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١

١٧١-صلاح سالم زرنوقة: مفهوم العولمة (تعريف العولمة وتحديد أبعادها)، مؤتمر العولمة والعالم العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ

١٧٢-طه عبد العليم: عولمة الاقتصاد الاستجابة والتحدي، بحث غير منشور، ٢٠٠٠

١٧٣-عاطف عضيبات: أزمة المثقفين العرب، الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، تحرير: سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان،الطبعة الأولي، ١٩٨٨

١٧٤-عبد السلام المسدي: المثقف العربي والتحالفات في عصر العولمة، مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٧٥-عبد الباسط عبد المعطى: المثقف العربي والتفاعل الإبداعي مع العولمة (ملاحظات حول الممارسات والمهام)، مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٧٦-ـــــــ: منظومة القيم الثقافية والاجتماعية للأسرة العربية بين الواقع والإعلام، بحث منشور في محرر ندوة الإعلام وقضايا

المرأة والأسرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر، ١٩٩٨

١٧٧-عبد الوهاب المسيرى: العولمة والشرق أوسطية، الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة، ١٩٩٩

١٧٨-ـــــــ : في نهاية التاريخ وصراع الحضارات ، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٩٧

١٧٩-عبد السلام طويل: البعد الأيديولوجي للعولمة، ندوة رؤية الشباب العربي للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٩

١٨٠-علي حرب: صدمة العولمة في خطاب النخبة حول الهوية، مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٨١-عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية... عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

١٨٢-ليلي حسنين محمد: عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة ومصر، المؤتمر العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، إبريل ١٩٩٩

١٨٣-مايك فيذرستون: ثقافة العولمة، مجلد ثقافة العولمة (القومية والعولمة والحداثة) إعداد: مايك فيذرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٨٤-محمد سيد أحمد: العولمة الثقافية وبروز الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية، يوليو ١٩٩٨
١٨٥-محسن أحمد توفيق: محاضرات غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، ١٩٨٩
١٨٦-منصف وناس: المساهمات العربية المعاصرة في مسألة المثقف العربي، الأنتلجنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، تحرير: سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولي، ١٩٨٨
١٨٧-منذر فراعين: رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي... (الجات)، مؤتمر عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية ومركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق،القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١
١٨٨-مسعود ضاهر: صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٩٧
١٨٩-ماهر الشريف: أطروحتا نهاية التاريخ وصدام الحضارات (عرض نقدي)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٩٧
١٩٠-مختار عبد المنعم خطاب: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية) وزارة قطاع الأعمال، القاهرة، مايو، ١٩٩٩

١٩١-محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية ... تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

١٩٢-نورمان جيرفان: مجتمعات في خطر ... التعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئة في منطقة الكاريبي، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٩٧

١٩٣-نعوم تشوميسكى: الهيام بالأسواق الحرة... تصدير القيم الأمريكية عبر منظمة التجارة العالمية، في محرر (العولمة والإرهاب... حرب أمريكا علي العالم)، ترجمة: حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٣

١٩٤-هدي ميتكيس: الآثار السلبية الداخلية للعولمة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو، ٢٠٠٠

١٩٥-وجيه كوثراني: أزمة نظام عالمي أم أزمة حضارات، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، ١٩٩٧

خامسا: الرسائل الجامعية:

١٩٦-ماهر أحمد عبد العال: العولمة والهوية الثقافية... دراسة لموقف المثقف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة عين شمس،٢٠٠٢

١٩٧-مصطفي مرتضي: المثقف والسلطة (دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة عين شمس، ١٩٩٧

المراجع الأجنبية:

1. Aleksander Gella (Editor),The Intelligentsia And The Intellectual Theory. Method And Case Study, NewYork: Sage Studies In International Sociology, 1967
2. Alvin L. Bertrand, A Basic Sociology And Introduction To Theory And Method, Appletion, Century, Newyork, 1967
3. Ahmed Zayed, Culture And Consummerism In Underdeveloped Urban Areas, Conference Of Mass Culture Life World Popular Culture In The Middle East, February, Germany, Bielefeld, 1985
4. Anthony G, Mc Grew And Paul G.Lewis Global Politics: Globalization And The Nation State (England: Pdity Press, 1992)
5. _________: . Modrnity&Self - Identity: Self And Society In The Late Modern AGE Stanford, CA- Stanford University Press,1991
6. Barnet, R . I . And J . Cavanagh, Global Dreams - Imperial Corporations And The New World Order , Simon And Schuster . N . Y . 1994
7. Berry General, Theory Of Value, Harvard University, Press, 1950
8. Business Softwere Alliance Recording Industry Association Of American Euromonitor, 1996
9. Cohen And Sheldon Kamieniecki, Environmental Regulation Through Strategic Planning (San Francisco) : Westview Press 1991
10. Clark, Lan, Globalization And Fragmeentation International Relation In The Twentieth Century (Ny: Oxford University Press INC, 1997)
11. David L. Sills, . International Encyclopedia Of The Social Science (The Macmillan Company The Free Press . New York Collier . Macmillan Publisher, London V . 5 Reprinted 1972)
12. Detlef Sprinz , Environmental Concern And Environmental Action In Western Europe: Concepts , Measurements And Implication : A Paper Delivered At The 1990
13. Drezner, Danile, Globalization Of The World Unite Copyright By The Center For Strategic And International Studies And the Massa Chusetts Institute Of Technology (http//iez hwwilsonwe.com/egi/binl, 1998

14. E . Shils, "The Intellectuals In The political Development Of The New States" Inj .H . Kautsky (Ed) Political Change In Underdeveloped Countries, New York : John Wiley And Sons
15. Egypt Ministry Of economy And International Cooperation Egypt Economic Profile , Cairo 1996
16. Environment Development Magazine, Technical Publication Company Ltd , Vol (4)November_ december , 1999 Vol (5) January , 2000
17. English, H.B &English, A.C Acomprehensive Dictionary Of Psychological And Psychoanalytical Terms. New York: Longmans, Gren &Co. Inc. 1958
18. Encyclopedia Britannica "Value" Vol. 22, London, 1968
19. Economist, The Myth Of The Powerless Of State Copyricht By The Economist http//gw4 epent, com 10 July-1995
20. Giddens . A, The Consequences Of Modernity Stanford , C A : Stanford University Prees 1990
21. Global Economic Prosbects And Developing Countries World Bank, 1995
22. Gill, Stephen, Globalization Democratization & In Difference In James H . Mittelman (Ed) Globalization Critical Revlection (Boulde And London: Lynne Rienner Publishar, 1996
23. Heike Fabig&Richard Boele, The Changing Of Nature Of N.G.O Activity In A Globalising World, I . D. S Bulletin (Globalization And The Governance Of The Environment) Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brichton, London, Vol 30, July 1999
24. Hirst, Paul And Thompson Grahame, Globalization In Question, The International Economy And The Possbilities Of Governance (Cambridge: Polity Press, 1996)
25. Halliday Fred, Globalization And A New Paradigm For International Relations, International Journal, Aut, 1996
26. Joseph H . Fichter, Sociology, The University Of Chicago Press, Chicago&London, 1957.
27. Jarry Mander, Economic Globalization And The Environment, Was Printed From Find Articles Com Located At htt//www.find.articles,com, Sept, 2001.
28. Jams Anderson, The Exaggeated Death Of The Nation States In Jams Anderson And Allan Cochran, A . Global World, 1997

29. Kadushin Charles, The American Intellectual Elite. Boston : Little Boston, 1974
30. Kelvin, P, The Bases Of Social Behaviour: An Approach In Terms Of Order And Values, U K. Holt Rinehart And Winston 2Nd, Ed, 1971
31. Lipset .S .M .And Dobson, Richard . B, The Intellectual Ascritic And The Rebel, With Special Reference To The United States And The Soviet Union , Daedalus Journal Of The American Academy Of Arts And Sciences , U . S . A Summer, 1972
32. Lucy Ford, Social Movements And The Globalization Of Environmental Governance, I.D.S. Bulletin (Globalization And The Governanc Of The Environment), Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brighton, London, Vol, 30, July 1999
33. Moser . C, Survey Methods In Soc Investigation, The Press . 1959 .
34. Melvin Seeman, On the Meaning Of Alienation American Sociological Review Vol . 24 .1969 .
35. Mahasen . M . Mostafa, Population Development And Environmental Policies In Egypt , Cairo Demographic Center Series On Population And Development , 1994
36. Marxit Australia Assessment Globalization And The Inter National Working Class Mehring Books
37. Max Weber, The Protestant Ethic And Sprit Capitalism Eleventh Impression, George Allen&Unwin Ltd, London, 1971
38. New Political Economy, Globalization And The End Of The State, Copyright Of New Political Economy (http//www epnet, com/ eg-bin/ epwbird/mar,1997
39. Oxford Advanced Learners Dictionery Of Current English, A.S Hornby, Oxford Univ. Press 1982
40. Parker, D.H. The Philosophy Of Value. Ann Arbor, The University Of Michigan Press 1957
41. Peter Newell, Globalization And The Environment (Exploring The Connections) I.D.S. Bulletin, (Globalization And The Governance Of The Environment), Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brighton, London, Vol 30, July 1999
42. Parsons And Shils, Toward A General Theory of Action Cambridge: Harvard Univ, Press, 1959
43. Ronald Robertson, Globalization Social Theory And Global Culture Sage Publication , London -New Delhi 1996

44. Richard H . Hall, Organization Structure And Process London : Prentice - Hall Inc,1978
45. Robert H . Miles , Macro Orgeniztional Bahaviour (California : Santa - Monica Goodyear Publishing Company , Inc , 1980)
46. Ronald Inglehart, The Silent Revolution : Changing Values And Political Styles Among Western Publics (Princeton University) Press,1977
47. ___________, World Values Surveys And European Values Surveys, 1981-1994, 1990-1993, 1995-1997, Inter _ University Consortium For Political And Social Reserch Ann Arbor, Michigan, February, 2000
48. __________, Globalization And Postmodern Values, The Washington Quarterly, The Center For Strategic And International Studies Washington, Vol 23, Winter, 2000
49. Rokeach, M, The Nature Of Human Values And Values System In: Ep. Hollander, R.G. Hunt (Ads) Current Prespective In Social Psychology Newyork: Univ. Press&The, Ed. 1976
50. Report Of The Commission Global Governance: Our Global Neighbourhood, Oxford University, Press 1995
51. Roseneau, James, Post Internationalism N A Turbulant World, In James ·Roseneau And Marry Durfee, Thinking Theory Thorougly Coherent Approaches To An Incoherent World (Newyork Westview Press 1995
52. Seidamn , s . ,d, Post-Modernism , Social Theory The Debat Over General Theory UK (ed) Cambridge MA , Oxford , Blackwell , 1992
53. Salwa Sharawi Gomaa, Environmental Policy Making In Egypt. (florida . University) Of Florida, 1997
54. Sarah Anderson And John Cavangah, The Top 200: The RISE Of Global Corporate, Power: Institute For Policy Studies, Washington, D.C, Sept 1996
55. Sjolander, Claire T, The Rehtoric Of Globalization: Whate s In A World (L) B? International Journal, Autumn, 1999
56. Strabe Tallbott, Democracy And The National Interast, Foreign Affairs, Vol 1975, (Nov-Dec) 1996
57. Scholte, jan, The Globalization Of World Politics, John, Baylis And Steve Smith (Newyork: Oxford University Press 1997)
58. Thompson. G, Economic Autonomy And The Advanced Industrial State In. A.Mo. Grew And P.Lewis (Eds) Global Politics. Globalization And The Nation State Polity Press, Cambridge 1992

59. The Nile Basin Initiative Secretareat in Cooperation with the World Bank, The Nile Basin Initiative, Strategic Action Program: An Over View, May 2001.
60. Unesco Uneb International Environmental Education (Programme - Unced , Agenda, 1992
61. Unesco 1997, World Information Report 97/98 Unesco Puplication France
62. Virginia Brudine, Running In Place Politics And Environmental A Reader In Ecological Crisis, Good Year Publishing Company, Edited By Walt Anderson Second Edition Inc , Pacific Palisades California USA, 1975
63. World Communication Report, 1997
64. William Rees, In (A . M . N jannson) Eds , Investing In National Capital . Washington Island Press,1994
65. Wolman, B . B . (Ed), Dictionary Of Behavioral Science London, The Macmillan Press Ltd, 1975
66. Warren . A . C. Dictionary Of Psychology. Newyork The Revised Press, 1943

الملاحق

جداول الدراسة الخاصة باتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة

جدول (٤)
النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير العولمة الاقتصادية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	سياسات الخصخصة لا تدعم الهياكل والبني الاقتصادية في مصر	١٦	١،١٥	٢٢	١.٥٥	٤٥	٣.١٨
٢	أعتبر أن اقتصاد السوق هو أفضل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة	١٩	١،٣٤	١٨	١،٢٩	٤٦	٣،٢٦
٤	الشركات متعددة الجنسية أحيانا ما تقدم حلولا لمشكلات الاقتصاد في الدول النامية	٢٩	٢،٠٥	١٧	١،٢٢	٣٧	٢،٦٤
٧	اتباع سياسات العولمة الاقتصادية له آثار عكسية علي التنمية في الدول النامية	٦	،٤٤	٨	،٥٨	٦٩	٤،٨٩
٨	اتفاقية الجات لا تعكس في مجملها إلا مصالح الدول الصناعية الكبرى فقط	٧	،٤٩	٧	،٤٩	٦٩	٤.٨٩
٩	تمسيط السياسات الاقتصادية المصرية وفق النموذج العولمي هو السبيل للتكيف الإيجابي مع حركة الاندماج الاقتصادي	١٨	١،٢٩	١٨	١،٢٩	٤٧	٣،٣٥
١١	البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي كلها يجب أن تلعب دورا أساسيا في قيادة العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا	١٠	،٧٠	١١	،٧٥	٦٢	٤،٣٥
١٢	أرفض تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما دامت لا تخدم الصالح الوطني للدول النامية	٣	،٢٣	—	—	٨٠	٥،٦٤
١٣	أعتبر أن ملكية رأس المال لابد أن تكون ملكية محلية بعيدة عن الحراك الكوكبي	١٦	١،١٥	٣٠	٢،١٤	٣٧	٢،٦٤
١٧	تسعي سياسات منظمة التجارة العالمية الي حماية الصناعات الوطنية في بعض الدول النامية	٧	،٤٩	١٣	،٩٢	٦٣	٤،٤٦
١٨	أرفض مبدأ إلغاء الحواجز الجمركية باعتبارها تمثل مصدرا حيويا للدخل القومي	١٤	،٩٩	٢٨	١،٩٨	٤١	٢،٩٠

تابع الجدول (٤)

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٩	أشجع بناء هياكل إنتاجية للسلع والخدمات تقوم على المزايا التنافسية التي تسعى العولمة لإقرارها	٥٢	٣،٦٨	١٢	،٨٧	١٩	١،٣٤
٢٤	تسهم سياسات منظمة التجارة العالمية في تعميق مشكلة البطالة في الدول النامية	٥٢	٣،٦٨	١٢	،٨٧	١٩	١،٣٤
٢٥	تدويــل النشــاط الاقتصادي كأحد أهداف العولمة الاقتصادية يعد استراتيجية مهمة لإقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١١	،٧٥	١٧	١،٢٢	٥٥	٣،٨٩
٢٧	أعارض اتفاقية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها موجهة لحماية منتجات الدول الصناعية الكبرى	١٥	١،٠٩	٢٥	١،٧٥	٤٣	٣،٠١
٣٠	أعتبر أن وجود الأسواق العالمية يمثل أداة للإخلال بتوازن الدول في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية	١٣	،٩٢	٢١	١،٤٦	٤٩	٣،٤٧
٣٧	أرفض انتشار ظاهرة المطاعم العالمية في الدول النامية مع بروز وتنامي ظاهرة الفقر فيها	١٥	١،٠٩	١٥	١،٠٩	٥٣	٣،٧٥
		٣٠٣	٢١،٥٣	٢٧٤	١٩،٤٧	٨٣٤	٥٩

جدول (٥)
النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير العولمة الثقافية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
٣	أتبنى أي اتجاه نظري أو صيغة أيديولوجية تدعو لثقافة كونية	١٦	٢,٣٥	١٦	٢,٣٥	٥١	٧,٦٦
٥	أرفض وصاية أمريكا علي العالم وسعيها نحو فرض قيمها المعاصرة	٤	،٦٠	٢	،٢٩	٧٧	١١,٥٨
٦	الدفاع عن الخصوصية الثقافية في ظل العولمة لم يعد ضمن الحتميات التاريخية المعاصرة	٧	١,٠٤	٧	١,٠٤	٦٩	١٠,٧٠
١٠	التمسك بقيم العولمة يعني التماثل مع قيم السمو الحضاري	٦	،٨٧	١١	١,٦٠	٦٦	٩,٩٠
١٤	تصـــدير الأفكار الأمريكية عبر الوسائل والقنوات المختلفة لا يعني بالضرورة اختراق الثقافة المحلية	٢٦	٣,٩١	١٤	٢,٠٩	٤٣	٦,٤٤
٢٦	أرفض فكرة الثقافة الكونية التي يروج لها الإعلام الأمريكي	٥	،٧٠	٦	،٨٧	٧٢	١٠,٨١
٢٨	توحـــيد أنماط الفكر يتيح مساحة أكبر من الفهم المتبادل بين البشر علي مستوي الكرة الأرضية	١٤	٢,٠٩	١٨	٢,٧٠	٥١	٧,٦٦
٣٥	سيادة ثقافة كونية واحدة يؤكد انعدام الأمن الثقافي للثقافات الأخرى	١٢	١,٨٠	١٠	١,٥٠	٦١	٩,٤٥
		٩٠	١٣,٣٦	٨٤	١٢,٤٤	٤٩٠	٧٤,٢٠

جدول (٦)
النسبة المئوية (للمؤيدين- المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير العولمة السياسية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٥	أعتبر أن دور الدولة يتأثر بقيود اقتصادية كثيرة عند انتشار رأس المال العالمي	٧	١,٢٢	٥	،٨٨	٦١	١٠,٦٩
٢٢	أوافق علي عدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب وذلك عن طريق إلغاء سياسات الحد الأدنى للأجور وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والحد من التزامها بالخدمات الاجتماعية	١١	١,٩٣	٩	١,٥٧	٦٣	١١,٠٣
٢٣	توسيع دائرة مشاركة الدول النامية في الاتفاقيات والمنظمات الدولية يمنع تحويل العولمة الي فرصة لفرض نظام احتكاري من الدول الكبرى	٢	،٣٥	١٦	٢,٨١	٦٥	١١,٣٨
٢٩	أرفض تعميم مبدأ الأمن الدولي الذي تقره العولمة لأنه يستهدف اختراق السيادة الوطنية للدول	٥	،٨٨	٧	١,٢٢	٧١	١٢,٤٤
٣٢	أؤيد مبدأ عولمة حقوق الإنسان	٤٦	٨,٠٥	٢٠	٣,٥١	١٧	٢,٩٧
٣٦	أؤيد تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة سلبيات ظاهرة العولمة	—	—	٦	١,٠٥	٧٧	١٣,٤٨
٣٨	أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة خطرا أمنيا علي مواطنيها	١٨	٣,١٥	٢٤	٤,٢١	٤١	٧.١٨
		٨٩	١٥,٥٨	٨٧	١٥,٢٥	٣٩٥	٦٩,١٧

جدول (٧)
النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) على عبارات متغير العولمة الاعلامية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٦	دخول عالم القرية الكونية الواحدة هو شرط تاريخي تفرضه ظروف الحياة المعاصرة	٣٢	٦,٤٣	١٦	٣,٢١	٣٥	٧,٠٣
٢٠	هناك دوافع موضوعية عديدة للاشتراك في شبكات الانترنت	٧٤	١٤,٨٦	٧	١,٤١	٢	،٤٠
٢١	القنوات الفضائية العالمية لا تروج إلا للأفكار الإباحية والقيم الاستهلاكية	٥٠	١٠,٠٥	٣٠	٦,٠٢	٣	،٦٠
٣١	يعتبر الانترنت أفضل وسيلة معرفية معاصرة في الاتصال بالعالم الخارجي	٥٨	١١,٦٥	١٨	٣,٦١	٧	١,٤١
٣٣	أشجع التعامل مع وسائل التكنولوجيا التي تكرس لظاهرة العولمة وتحقق التدفق المعرفي والتواصل الإليكتروني بين مختلف الدول والشعوب	٤٩	٩,٨٤	٢١	٤,٢١	١٣	٢,٦١
٣٤	أرفض الاشتراك في شبكات الانترنت لأنها تسهم في تسهيل الاتجار بالمخدرات والسلاح والنساء	٦٣	١٢,٦٥	١٧	٣,٤١	٣	،٦٠
		٣٢٦	٦٥,٤ ٨	١٠ ٩	٢١,٨ ٧	٦٣	١٢,٦ ٥

جداول الدراسة الخاصة باتجاهات المثقفين نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة

جدول (٨)

النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي متغير النسق القيمي للمجتمع المصري

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	نـوازع الانتماء لدي المواطن المصري يجب ألا تتأثر بفتح الحدود الوطنية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا	٧١	٨,٥٥	٧	،٨٤	٥	،٦١
٢	الشـعور بالوطنـية في ظل العولمة يجب ألا يتغير مهما اختلفت الظروف المحلية أو الإقليمية أو العالمية نحو الأسوأ أو الأفضل	٧١	٨,٥٥	٥	،٦٠	٧	،٨٤
٣	الولاء للعادات والتقاليد المصرية أصبح يمثل عقبة أمام التكيف مع ظروف ومعطيات العولمة	٤٨	٥,٧٨	١٩	٢,٢٩	١٦	١,٩٢
٤	التنمـية في مصر قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العولمي في التنمية	٤٩	٥,٩١	١٨	٢,١٧	١٦	١,٩٢
٥	الدفـاع عن الأصالة التاريخية والحضارية لمصر ينبغي أن يتقلص بالضرورة في ظل سيادة مفهوم الكونية بين الشعوب	٦٢	٧,٤٦	١١	١,٣٣	١٠	١,٢٢
٦	الخصوصية التاريخية والجغرافية والثقافية للمجتمع المصري لابد أن يتم الحفاظ عليها مهما اتجهت الظروف المجتمعية نحو العولمة	٧٤	٨,٩٣	٧	،٨٤	٢	،٢٤
٧	أعتـبر أن الترابط الأسري قيمة يجب الحفاظ عليها رغم التغيرات والتحولات الاجتماعية والمادية الحادثة بفعل العولمة	٧٨	٩,٣٨	٤	،٤٨	١	،١٢
٨	أعتـبر أن فكرة المساواة بين أفراد الشعب المصري يجب أن يتغير مضـمونها وتقـوم علي المبادئ التي تقرها العولمة كالدافعية نحو العمل ومستوي الأداء والإنجاز	٢٩	٣,٤٩	٢٥	٣,٠١	٢٩	٣,٤٩
٩	المشاركة المصرية الفاعلة للدول الأخرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا يجب أن تتغير صورها تحقيقا للتواصل الإيجابي مع العولمة	١٩	٢,٢٩	٢٧	٣,٢٥	٣٧	٤,٤٥
١٠	التماسـك الاجتماعي داخل المجتمع المصري لا يمكن أن يستبدل بالاندماج الذاتي مع المجتمع العالمي	٧٠	٨,٤٤	١٠	١,٢٠	٣	،٣٦
		٥٧١	٦٨,٨٠	١٣٣	١٦,٠٢	١٢٦	١٥,١٨

جدول (٩)
النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي متغير النسق القيمي للعولمة

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	إحياء مبدأ التنافس التجاري بين الدول دائما ما يؤدي الي تحقيق مستوي جودة السلع	٥٠	٤,٠٢	١٥	١,٢٢	١٨	١,٤٥
٢	أشجع زيادة معدلات الاستهلاك حتي لو زادت في المقابل معدلات الاستيراد	٣	،٢٤	٥	،٤١	٧٥	٦,٠٢
٣	أرفض سيادة النفعية كقيمة بين الأفراد والجماعات والدول مهما تعقدت مشكلات الحياة المعاصرة	٧	،٥٦	٧	،٥٦	٦٩	٥,٥٤
٤	أهتم كثيرا بأن تسعي كل الدول نحو التوحد الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي	١٨	١,٤٥	٢٦	٢,٠٩	٣٩	٣,١٣
٥	النزعة نحو الفردية هي سلوك ضروري يتفق مع الإيقاع السريع للحياة	١٣	١,٠٤	٢٣	١,٨٥	٤٧	٣,٧٨
٦	أرحب بتحرير الديمقراطية من أي قيد توافقا مع الطابع العام للعولمة السياسية	٣٧	٢,٩٨	٢٥	٢,٠٢	٢١	١,٦٨
٧	أرفض احتكار أوجه النشاط الاقتصادي للشركات متعددة ومتعدية الجنسية في مصر	—	—	٤	،٣٢	٧٩	٦,٣٥
٨	تنميط الأذواق والعادات والتقاليد وطرائق التفكير بين الشعوب له إيجابيات كثيرة	١٣	١,٠٤	١٦	١,٢٦	٥٤	٤,٣٤
٩	ابتكار آليات التكنولوجيا الرفيعة هو المعيار الموضوعي لتأكيد ذاتية الكيان القومي للدول	٥١	٤,٠٩	٢٠	١,٦٢	١٢	،٩٦
١٠	أعتبر أن الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة تذكي دائما الانقسام حول حقوق الإنسان	٤	،٣٢	٢٢	١,٧٦	٥٧	٤,٥٨
١١	تهميش سلطة الدولة القومية يستهدف غالبا تغيير استراتيجيتها وإعادة توجيه طاقاتها	٥٨	٤,٦٦	١٥	١,٢٢	١٠	،٨١

تابع الجدول (٩)

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٢	يجب التمسك بمفردات النموذج العولمي في التعددية السياسية	٢٤	١,٩٣	١٦	١,٢٦	٤٣	٣,٤٥
١٣	تحقيق أعلي معدلات من الربحية يجب أن يعد هدفا في ذاته لأي نظام اقتصادي مهما تعددت الوسائل نحو ذلك	١٠	،٨١	١٠	،٨١	٦٣	٥,٠٦
١٤	أوافق علي دعم مبدأ تدويل رأس المال لأثاره الإيجابية علي النشاط الاقتصادي المحلي	١١	،٨٨	٢١	١,٦٨	٥١	٤,٠٩
١٥	أعتبر أن ترويج المنتج الأجنبي يحقق نوع من الاستيلاب الاقتصادي لموارد الدول المستوردة	١١	،٨٨	١٧	١,٣٦	٥٥	٤,٤٢
		٣١٠	٢٤,٩٠	٢٤٢	١٩,٤٤	٦٩٣	٥٥,٦٦

الجدول الخاص باتجاهات المثقفين نحو المجال البيئي المصري

جدول(١٠)

النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي متغير المجال البيئي المصري

رقم البند	العبـــــارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	أرفض استيعاب النفايات النووية الخارجية في المجال البيئي المصري مهما تحقق من دخل اقتصادي كبير	٨٣	٥	—	—	—	—
٢	أرفض أن تتبع مصر سياسة الحدود المفتوحة في التجارة لأنها تقلل معاملات الأمان وربما تودي الي مخاطر أو كوارث بيئية	٥٨	٣،٤٩	١٦	،٩٦	٩	،٥٤
٣	المؤسسات البيئية المحلية يجب أن تعتمد مجموعة من الأساليب والبرامج ذات الكفاءة الخاصة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ في مصر	٨١	٤،٨٧	١	،٠٦	١	،٠٦
٤	الشروط البيئية المتضمنة في اتفاقية الجات تعمل علي حماية البيئة في مصر وغيرها من الدول	٢٤	١،٤٤	٣٨	٢،٢٨	٢١	١،٢٩
٥	أتفق كثيرا مع ضرورة التمسك بمبدأ الخصوصية البيئية للمجال البيئي المصري	٦٧	٤،٠٣	٩	،٥٤	٧	،٤٤
٦	اتباع سياسات العولمة لا يسهم في حل مشكلات البيئة المصرية.	٤٥	٢،٧١	٢٦	١،٥٦	١٢	،٧٢
٧	أرفض أن تستخدم أي دولة مخصصاتها في تصدير المنفوثات الملوثة للمجال البيئي المصري أو غيره تحت أي شعار	٨١	٤،٨٧	٢	،١٢	—	—
٨	أرفض وجود الشركات متعددة الجنسية في مصر ما دامت تقوم بدور في تلويث البيئة المصرية	٧٣	٤،٣٩	٩	،٥٤	١	،٠٦
٩	أفضل أن تكون التشريعات البيئية في مصر صارمة حفاظا علي التوازن البيئي	٨٠	٤،٨١	٢	،١٢	١	،٠٦
١٠	أؤيد أن تكون للمصلحة البيئية القومية أولوية مطلقة علي المصلحة البيئية الكوكبية	٥٢	٣،١٣	٢٠	١،٢٢	١١	،٦٩

تابع الجدول (١٠)

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١١	أفضل أن تكون المعايير البيئية في مصر بسيطة ومتساهلة لتتجاوب مع المعايير البيئية في الدول الأخرى	٣٦	٢,١٥	٢٠	١,٢٢	٢٧	١,٦٥
١٢	المجال البيئي المصري يجب أن يستوعب التكنولوجيا الرفيعة للعولمة لو كانت قليلة التلوث	٦٢	٣,٧٣	١٤	،٨٤	٧	،٤٤
١٣	المؤسسات البيئية في مصر عليها أن تفرض العديد من القيود علي أي نشاط لا يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة	٧٩	٤,٧٥	٤	،٢٦	—	—
١٤	حصة مصر من الغازات الملوثة للبيئة يجب ألا تخضع للشراء من أي دولة أخري	٤٩	٢,٩٥	٣٠	١,٨٠	٤	،٢٦
١٥	التوسع في ممارسة سياسات الخصخصة يشكل خطورة علي التوازن البيئي في مصر	٥٢	٣,١٣	٢٣	١,٣٨	٨	،٤٩
١٦	أرفض خضوع المجال البيئي المصري لمعايير موحدة في قياس درجة الأداء البيئي	٣٥	٢,١٠	٢٤	١,٤٤	٢٤	١,٤٤
١٧	أفضل أن ترفع مصر أسعار الفحم والغاز والبترول الي مستويات السوق العالمية كمشاركة منها لانخفاض الانبعاثات العالمية من غاز ثاني أكسيد الكربون	٣١	١,٨٦	٢٧	١,٦٤	٢٥	١,٥٥
١٨	عدم الاستجابة الي سياسات السوق الداعمة لزيادة أنماط الاستهلاك يمكن أن ينعكس إيجابيا علي التوازن البيئي في مصر	٥٨	٣,٤٩	١٩	١,٠٤	٦	،٣٧
١٩	مؤسسات البيئة في مصر يجب أن تسير وفق سياسات المؤسسات الأمريكية ضمانا لتجاوز الأزمات البيئية	٦٩	٤,١٥	١٠	،٦٢	٤	،٢٦
٢٠	أشك أن مبدأ تدويل القواعد والمواصفات البيئية يعمل علي تدهور التوازن البيئي في مصر	٣٢	١,٩٢	٤٢	٢,٥٣	٩	،٥٤
		١١٤٧	٦٨,٩٧	٣٣٦	٢٠,١٧	١٧٧	١٠,٨٦

فهـــرســـت

ديكتاتورية العولمة
قراءة تحليلية فى فكر المثقف

يمثل هذا الكتاب صورة مثيرة من المشهد الدرامى الأخير للفكر العربى فى تلاحمه وتواجهه مع العولمة كأخطر ظاهرة معاصرة تغيرت معها الثوابت النظرية والفلسفية تجاه الأشياء والأحداث واشتباكها المباشر فى علاقات جدلية مع أنساق القيم والبيئة رغم تناقضية التجربة التاريخية للمجتمعات عامة ومصر بشكل أخص .

وتتمثل خطورة هذا الكتاب فى كشفه المتميز عن عمق القطيعة المعرفية للمثقف المصرى والعربى على السواء مع تيارات الفكر الغربى وما ينبثق عنها من مفاهيم وظواهر ومصطلحات ، كما تتمثل تلك الخطورة أيضاً فى أنه لم يطرح إجابات قاطعة بقدر ما طرح كمّاً من التساؤلات الحادة والموضوعية التى تجدد إشكالية الوعى وربما تفتح أفقا جديدا نحو آلية أخرى للفكر لها طابع متفرد مقتحم للخضم المعلوماتى وتضاريس البنية المعرفية المعاصرة ، وتنسف فى الآن نفسه ذلك الموقف غير المتسق منطقيا مع ديكتاتورية الظاهرة التى تجلت وبحق خلالها صدمة الجماهير فى المثقف وصدمة المثقف فى ذاته أيضاً .